

المركز القومى للترجمة

غداً، من سيحكم العالم؟

تأليف : جاك آتالى

ترجمة : سونيا محمود نجا

2662



Jacques Attali



Demain,
qui gouvernera
le monde ?

fayard

من سيحكم العالم غدًا؟ الولايات المتحدة؟ الصين؟ الهند؟ أوروبا؟ مجموعة العشرين؟ منظمة الأمم المتحدة؟ أم تراها الشركات متعددة الجنسيات وعصابات الجرائم المنظمة هي التي ستمسك بمقاليد الأمور فيه وتسوسه؟

أي بلد؟ أي تحالف؟ أي هيئة دولية سيكون لها من الإمكانيات ما تحجم به التهديدات البيئية والنووية والاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية والعسكرية التي تترصد العالم وترمي بأثقالها عليه؟

من سيتمكن من تقييم الإمكانيات الهائلة لكل الثقافات؟ أيتوجب ترك الأديان تهيمن على العالم أم تسليم قياده للإمبراطوريات والأسواق؟ أم رده إلى القوميات وإعادة غلق الحدود بينها فيه؟

يومًا ما ستدرك الإنسانية أن من صالحها التحلق حول حكومة ديمقراطية تتولى أمر العالم كله متجاوزة مصالح أكثر الأمم قوة ومقدرة، حكومة تحمي هوية كل حضارة وتدير باقتدار مصالح الإنسانية جمعاء.

ستظهر مثل هذه الحكومة إلى الوجود يومًا، وسيكون ذلك خلفًا لكارثة أو توقيًا لحدوثها.

يتوجب إذن الإقدام على التفكير في الأمر لصالح هذا العالم....

تصميم الغلاف: عصام عبد الرحمن

غداً، من سيحكم العالم؟

المركز القومى للترجمة
تأسس فى أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور
مدير المركز: أنور مغيث

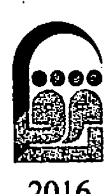
- العدد: 2662
- غدًا، من سيحكم العالم؟
- جاك آتالى
- سونيا محمود نجا
- اللغة: الفرنسية
- الطبعة الأولى 2016

هذه ترجمة كتاب:
Demain, Qui Gouvernera Le Monde?
Par: Jacques Attali

شارع الجبلاية بالأوبرا- الجزيرة- القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: nctegypt@nctegypt.org Tel: 27354524 Fax: 27354554

غداً، من سيحكم العالم؟

تأليف: چاك آتالى
ترجمة: سونيا محمود نجا



2016

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

آتالى، چاك.
غداً من سيحكم العالم؟/ تأليف: جاك آتالى، ترجمة: سونيا محمود نجا.
ط١ - القاهرة : المركز القومى للترجمة ، ٢٠١٦
٤٣٢ ص ، ٢٤ سم
١ - العالم - الأحوال السياسية.
٢ - الحكومات.
(أ) نجا، سونيا محمود (مترجمة)
(ب) العنوان ٣٢٠,٩٠٩

رقم الإيداع ٢٠١٥/٥١٨٢
الترقيم الدولى 978-977-92-0157-3
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

المحتويات

مقدمة

تساءل الإنسان منذ زمن سحيق عمن يسوس العالم ويمسك بمقاليده. تخيل بادئ الأمر أن الآلهة تحكم الطبيعة وأنه حيال ذلك لا يملك شيئا. ثم ادعى بعد ذلك شخوص وكهنة وعسكر وأوليجاركيون الهيمنة على أجزاء من العالم، على عوالم متفرقة ثم على العالم كله، سعى جميعهم لغزوه بالدين والعقيدة بالقوة وهيمنة السوق أي بالتجارة والمال.

هل ستسوس الولايات المتحدة الأمريكية العالم غداً؟ هل ستتحالف سعيا لهذا الغرض مع الصين؟ أم ستقوم الصين بالأمر وحدها؟ هل ستحكم الهند العالم أم تراها أوروبا هي التي ستمسك بزمامه؟ ولم لا تحكمه كبرى المؤسسات والشركات بل ولم لا يقع في أيدي عصابات الجريمة المنظمة؟

لا يتطرق إلينا الشك البتة في أن العالم لن يحكمه أيٌّ من النوعين المشار إليهما عاليه حتى وإن بقي النوعي الأول على ما به من سطوة وقوة، أو أصبح الثاني في عداد الأقوياء. ذلك أنه على نقيض ما تذهب إليه في الغالب الأذهان يضعف شيئا فشيئًا احتمال وقوع العالم تحت هيمنة إمبراطورية في حين تقوى يوما بعد يوم سطوة السوق عليه.

هنا ينبغي القول: إنه إلى حين تفرض هذه المسلمات نفسها فإن السوق ليس بمقدورها العمل بشكل صحيح دون سلطة القانون، وهذه الأخيرة يصعب تطبيقها واحترامها دون وجود دولة. والدولة في ضوء ذلك لا يستقيم بقاؤها إلا إذا كانت ديمقراطية بحق.

ظاهر الأمر أنه لن يتسنى لإمبراطورية أو سوق السيطرة على المشكلات الهائلة التى سيكون على العالم مجابهتها، مما قد يتطلب حكومة عالمية تأخذ شكلاً أقرب ما يكون للأنظمة الفيدرالية المعروفة حاليا. ويمكن القول: إن الاتحاد الأوروبى يشكل، بما لا يدع مجالاً للشك، أفضل مختبر لذلك. والتكليفات المنوطة بهذه الحكومة المرتقبة هى من ناحية إدارة المصالح العامة لكوكب الأرض، ومن ناحية أخرى التيقن من احترام كل أمة لحقوق كل مواطن ينتمى للإنسانية. أما حكومات الأمم فستترك لها مهمتى التأكد من احترام القوانين الخاصة بشعوبها وحماية ثقافاتها.

أما توقيت ظهور هذه الحكومة فأغلب الظن أنه سيكون عقب فوضى اقتصادية ونقدية وعسكرية وبيئية وديمجرافية وأخلاقية وسياسية عارمة. وهناك احتمالات ضعيفة فى أن تظهر إلى الوجود تداركا لحدوث هذه الفوضى ومن ثم تبدو للعيان باعتبارها علاجا لصدمة. ويتوقع البعض أن يكون ظهور هذه الحكومة متدرجا فى خضم الفوضى عن طريق تراكم وتداخل شبكات عدة تنسجها دول ومؤسسات ونقابات وأحزاب سياسية ومنظمات غير حكومية وأفراد. وهى قد تتسم بالشمولية أو بالديمقراطية وفقا للطريقة التى سترمى بها ركائزها. من هنا تظهر أهمية سرعة التفكير فى أمرها قبل أن يدركنا الوقت ونصبح أحد تروسها.

دأب الناس منذ آلاف السنين على التجمع فى فرق وشعب مكونين قبائل وقرى وتجمعات أكثر شمولاً. ذهب خيالهم فى بادئ الأمر إلى وجود قوى عليا توجب الخضوع لها نسبوها إلى الطبيعة، ثم إلى عدة آلهة، حتى استقر بهم الأمر عند الإله الواحد المانح لكل شىء: للحياة والغذاء والصحة والموت. كان العالم بالنسبة لهم محكومًا بقوى خفية، ومن ثم يمكن الذهاب إلى أن الآلهة قد شكلت أول حكومة للعالم.

أعقب ذلك تمرد البعض على فكرة الخضوع الكامل والتبعية للطبيعة والآلهة واستئثارهم بحكم العالم.

نذكر من هؤلاء المتمردين الأمراء البابليين والمصريين والآشوريين والصينيين وبعضا من أمراء أفريقيا وأمريكا وأنحاء من قارة آسيا الذين توسموا فى أنفسهم ورغبوا باسم الآلهة فى أن يكونوا سادة العالم... أو على الأقل سادة لما تخيلوا أنه العالم أى سادة لعدة عوالم. تدعيما لتحالفهم مع الآلهة، قام هؤلاء الأمراء بابتداع وتنظيم دين كهنته تحت سطوتهم. واستنادا لما استأثروا به من سلطة قاموا بتحصيل الضرائب وتكوين جيش وإدارة، والتجسس على أمصار العالم الأخرى مع فرض عدالتهم الخاصة ونقل أوامرهم إلى الأماكن القاصية واجتذاب نخب الشعوب التى يقومون بغزوها. إلى جانب ذلك كله قاموا بالاحتفاظ بأبناء الأمراء المهزومين رهائن وتعهد حلفاؤهم بإثارة المشاكل والقلاقل بين منافسيهم.

كان لبعض هؤلاء الأمراء عواصم حضرية ثابتة، أما الآخرون فكانوا دائمى الحركة فقد كانوا يحكمون مساحات مترامية الأطراف ولا يملكون طيلة فترة نفوذهم عليها سوى الخيول والعجلات كأدوات لفرض السطوة ومن ثم فقد كان عليهم دوما ترك قواعدهم وأماكن استقرارهم لتفقد الأراضى التى قاموا بغزوها والاستيلاء عليها. لدى موتهم وتعاقب نسلهم من بعدهم كانت هذه الإمبراطوريات تنهار لتظهر أخرى بعدها إلى الوجود. تلاقت على هذا النحو وتعاقبت حكومات عدة لبعض هذا العالم ترأسها فى كل مرة رجال يفيضون حيوية وطاقة معتدين بأنفسهم ولا تنقصهم الجسارة.

ربما كان اليهود أول من فكر فى وحدانية الله وفى وجود جنس بشرى واحد غير مقصور عليهم ولا يفضلونه فى شىء. بدون ادعاء من جانبهم بأن عليهم حكم الآخرين وبدون عقد نية على غزو أراضٍ أخرى إلا ما أطلق عليها "الأرض الموعودة "تزود اليهود بالقانون. كانت هناك وفق رؤيتهم سبع قواعد أساسية واجبة الاحترام من جانب كل الأنام حتى يظهر مسيح ينقذ البشرية جميعًا ويحكمها.

ويعد ما قاموا به أول تعريف لسلطة القانون على مستوى الكوكب أى أول تعريف لحكومة العالم.

يبدو أنه فى التوقيت نفسه أى قبل الميلاد بنحو خمسة قرون، وفى بقعة مجاورة، فكر بعض الفلاسفة اليونانيين السفسطائيين الذين أضحوا بعد ذلك من الرواقيين والذين جابوا الأراضى والأمصار الواقعة على البحر الأبيض المتوسط فى الإنسان باعتباره "مواطنا منتميا للعالم" (حرفيا" مواطنا عالميا). وقد أعلن هؤلاء الفلاسفة عن مساواة اليونانيين الإغريق بكل أفراد الجنس البشرى - الذين كانوا يعدون آنذاك من "الأعاجم المتوحشين وغير المتمدنين".

أما فى القرن الرابع قبل الميلاد فقد حاول أمير شاب فى بلد صغير مجاور إقامة حكومة عالمية ارتكازا على هذه الفلسفة. وقد استطاع خلال بضع سنوات وعن طريق غزوة خاطفة مزج وخلط شعوب البلدان الواقعة بين ألبانيا وباكستان الحالية وبين مقدونيا ومصر.

لاحقا وانطلاقا من روما غزت إمبراطورية جديدة تعد وريثة العالم الإغريقى أكثر من ثلث العالم وحكمته مطبقة ذات القواعد التى استنتها الإمبراطوريات السابقة. حدث ذلك بينما فى الصين والهند وأفريقيا وأمريكا كانت هناك حكومات ناشئة قائمة على فكرة تقسيم العالم وتجزئته.

مع وصول المسيحية إلى كل من الغرب والشرق الأوسط ظهرت الكنيسة سلطة جديدة منافسة للإمبراطوية الرومانية. اعتقدت كلتاهما أن الله الواحد وابنه قد كلفهما بتوجيه كل البشر وحكمهم.

بعيدا عن الاثنتين، كانت هناك من الصين إلى هنغاريا ومن أفريقيا إلى أمريكا إمبراطوريات أخرى ترى أنها من سادة العالم. هذه الإمبراطوريات كانت تفوق إمبراطوريات أوروبا مساحة وحضارة وقوة.

كل هذه الإمبراطوريات كانت تطبق ذات المبادئ وتلجأ إلى نفس الأساليب وتدبر ذات المكايد والحيل وتمارس سلطات متماثلة. وهى وإن كان بعضها قد ركن إلى العقيدة، والبعض الآخر فضل القوة العسكرية فإنها جميعها قد تحكمت فى الثروات وحظيت بقادة طموحين لا حدود لأهدافهم.

فى القرن الثامن الميلادى اعتبر الإسلام الأمة أساسا لإمبراطورية جديدة عسكرية وكونية فى مواجهة الإمبراطوريتين المسيحيتين فى الشرق والغرب والبابا. وتعد كل من الصين والهند بدون تجاوز نطاق حدودهما حتى الآن أول قوتين من الناحيتين الاقتصادية والديموجرافية.

بدءا من العام ألف أنهكت إمبراطوريات آسيا الكبرى من الصين إلى تيمورلنك ومن جنكيز خان إلى المغول. نفسها فى العديد من المعارك. أما فى أوروبا فقد نظمت بعض المدن التجارية نمطا جديدا لحكومة العالم. ونشير هنا إلى أن الإمبراطوريات أيا ما كان مكانها فى العالم لا تحيا إلا بالحروب أما الأسواق التجارية فتحتاج للسلام. فرضت مدن "بروج" و"البندقية" و"أنفرس" و"جنوة" -كل بدورها- قوانينها حين احتلت قلب العالم التجارى وحكمت اعتبارا من ذلك الحين وانطلاقا من أوروبا أجزاء متزايدة الأهمية من العالم.

فى نهاية القرن الخامس الميلادى وعقب اكتشاف الأوروبيين لقارة جديدة وإثبات كروية الأرض كانت مجسدات الآلهة على اختلافها قد اختفت تماما فى الشرق وأوشكت على الاندثار فى الغرب، انهارت إمبراطوريات أمريكا تماما وانغلقت إمبراطوريات آسيا على نفسها. أما الكنيسة الكاثوليكية (أى الكونية) فقد ظنت نفسها على قدراتها السابقة لتقرير توزيع أراضى الكرة الأرضية وبحارها بين إمبراطوريتى قشتالة والبرتغال المسيحيتين.

فى عام ٦٤٨ بدت نهاية حرب الثلاثين عاما وكأنها قد منحت دول أوروبا الكبرى السلطة خصما من الكنيسة. حقيقة الأمر أن المراكز التجارية المتنقلة قد فرضت أكثر وأكثر نفسها على الإمبراطوريات والأمم الثابتة والمستقرة فى أماكنها، طغت أمستردام على لشبونة وتغلبت مدريد على باريس وفيينا وظهرت هولندا أو الأراضى الواطئة ضمن سادة العالم.

تحقق الصين والإمبراطورية المغولية فى الهند نحو نصف الناتج المحلى الإجمالى العالمى بما لديهما من سكان يقترب عددهم من نصف سكان العالم. ورغم ذلك لا تؤثر أىٌ منهما على ديناميية العالم. فى كل مرحلة وفى كل "مدينة ومركز محوريين يضع المنظرون كما حدث فى نهاية القرن الثامن عشر ومنهم القس سان بيير L'abbé de Saint - Pierre وكانط Kant وهيجل Hegel مشروعات لحكومة عالمية أو على الأقل لمعاهدة عالمية يرجى من ورائها ضمان السلام بين الأمم».

فى عام ١٨١٥ وبعد فشل الحلم الثورى بإيجاد حكومة للعالم باسم حقوق الإنسان وفى نفس توقيت ظهور داعٍ جديد للهيمنة على كوكب الأرض ظهرت حكومة لأوروبا أطلق عليها "مجتمع الأمم" "Concert des Nations". واقع الأمر أنه بموجب هذا الاسم مدت بريطانيا العظمى نفوذها على مساحة شاسعة، نطاقها يبدأ من كندا وينتهى فى الهند، وتحت غطاء معيار الذهب سيطر الجنيه الإسترلينى على النظام النقدى العالمى.

اضطربت التقنيات التى تيسر انتقال البشر والأفكار. مما استلزم ثمانين يوما لعمل جولة حول الكرة الأرضية. أسس داروين Darwin لوحدة الجنس البشرى، وتم تقديم التبادل الحر باعتباره سبيلا لتحقيق الأخوة بين البشر والتخلص من الغل القومى.

حتى ينتظم عمل الأسواق على أفضل وجه تم فتح الحدود وابتداع المعايير استجابة لمجموعة المبادرات التى توافقت عليها المؤسسات الرأسمالية وآراء بعض الحالمين. يبدو استتباعا لذلك أن القادرين سيكونون فى حاجة إلى توطيد حكومات العالم بأسره وليس فقط إلى ترك الحالمين يفكرون بشأنها، هذه هى نشوة العولمة الموفقة.

ظهرت آنذاك أولى الهيئات والتنظيمات الدولية مثل تلك التى ضمت العمال ووضع ماركس Marx إطارا لها عام ١٨٦٤ و"الاتحاد الدولى للاتصالات" الذى تأسس عام ١٨٦٥ وأولى دورات الألعاب الأولمبية فى العصر الحديث التى أقيمت عام ١٨٩٦. جدير بالملاحظة أن السلام فى الغرب يبدو مضمونًا ومؤكدًا، ذلك أنه يُعد ضامنا لاستمرار التطور. فلأول مرة تفوق الثروات المنتجة فى أوروبا تلك المحققة فى آسيا. والحقيقة أن القوى الأوروبية مستمرة فى سرقة ونهب مستعمراتها مستغلة فى ذلك ما تروجه هى عن مفهومها للحضارة.

فى بدايات القرن العشرين قادت الأزمة الجديدة ذات السمت الاقتصادى فى بدايتها والتى أضحت سياسية بعد ذلك وعبرت الأطلنطى إلى الحمائية وإلى صدام وصف لأول مرة "بالعالمى". مرة أخرى تناحر منافسو الإمبراطورية السائدة من الفرنسيين والألمان وتطاحنوا فى حروب تاركين الطرف الثالث وهو هنا الولايات المتحدة الأمريكية التى تجنبت الخوض فى أساس العداء، يستولى على السلطة: انتقل التمركز عقب هذه الأزمة من "لندن" واستقر فى "بوسطن" عابرا الأطلنطى.

اجتاحت العالم حرب عالمية وديكتاتوريات عاتية وأيديولوجيات كريهة، طالبت هى الأخرى بحكومة للكوكب بأسره.

ونشير هنا إلى ظهور محاولتين لإقامة حكومة عالمية جاءت كل منهما عقب صراع وليس لتحل محله. هاتان المحاولتان تتمثلان فى "عصبة الأمم"

و"منظمة الأمم المتحدة" وقد أخفقتا الأولى أمام قدوم النازية والأخرى نتيجة وجود "الحرب الباردة".

عقب عام ١٩٤٥ احتل مركزا "نيويورك" و"كاليفورنيا" تباعا مكانة مركز "بوسطن" التجارى واحتل الدولار الصدارة بدلا من الجنيه الإسترلينى كما هيمن التزاوج المتناقض الأمريكى السوفيتى على العالم.

للمرة الأولى ونتيجة حيازة البشرية للسلاح النووى كان يمكنها الإقدام على الانتحار وإدراك مدى ندرة مواردها.

فى عام ١٩٨٩ وبعد تفتت الكتلة الشرقية انفردت الولايات المتحدة الأمريكية بالسيطرة على العالم أو هكذا بدا لها الأمر. وقد أطلقت على هذا الوضع الجديد مصطلح "النظام العالمى الجديد".

تلا ذلك وعلى غرار ما حدث فى نهاية القرن التاسع عشر، أن عمر الكرة الأرضية نوع من التفاؤل العولى؛ انفتحت قارات على بعضها البعض بل والتحمت وتضامنت. أصبحت الأسواق إجمالية وتضخمت المؤسسات واتسعت لتشمل أنحاء عدة من الكرة الأرضية: تقنيات منوعة على شاكلة الشبكة العنكبوتية قللت من التكلفة والزمن اللازمين لقطع البشر والأشياء والأفكار للمسافات الطويلة. جعل ذلك قيم الغرب وعلى رأسها الحرية الفردية بصورتيها الملموستين: السوق والديمقراطية من المطالب الكونية وشاهد ذلك ما جرى حديثا فى تونس ومصر. كل ذلك جعل العالم يتجانس ويتشابه ماحيا ما بين أقطاره وأمصاره من فروق ثقافية. فى آسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية وفى العالم العربى باستطاعة جزء من الفقراء الوصول والانتماء للطبقة الوسطى. عدد لا حصر له من الهيئات الدولية العامة والخاصة، الرسمية وغير الرسمية يدير على ما يبدو كل المشاكل التقنية والسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية الخاصة بكوكب الأرض. وهى تشكل فى مجملها نوعا من الإدارة المتحدة للعالم، عسير التعبير عنها

بالألفاظ. وحتى لا نستبق الأحداث ونتكلم عن حكومة للعالم ليكن حديثنا عن "الحكم". هنا ما يصل مجمله إلى مئتى رئيس دولة تقريبا يمكنهم حضور ما يقرب من أربعة آلاف مؤتمر سنويا فى مقابل اثنين فقط خلال القرن التاسع عشر. ويمكن كل عام حصر عدد متزايد من رؤساء الدول ومن المؤتمرات.

رغم كل ما سبق يمكننا القول مرة أخرى إن الأمر ليس على ما يرام، وإن هناك حالة من تفكك الأوصال تنتاب كل شىء فهناك أزمة اقتصادية عاتية تستعصى على أى زمام منذ فترة طويلة.

هذا بالإضافة إلى كون الهيئات والتنظيمات الدولية بكل أشكالها تعانى من درجة ضعف ملحوظة.

فتأثيرها الكمى على كل الموضوعات نادرا ما يتجاوز نسبة الـ ٠,٥ ٪ من إجمالى ما تخصصه لها الحكومات. واقع الأمر أن السوق تصبح عالمية بدون إصدار وتطبيق قاعدة واحدة من قانون عالمى أو ديمقراطية كوكبية. فالدول العظمى فى أحسن حالاتها لا تستطيع ضمان احترام القانون إلا فى نطاق أقاليمها وهى بذلك تترك دون متابعة تلك التى يتم فيها التحايل والالتفاف عليه.

والملاحظ أن الولايات المتحدة تضعف تدريجيا دون أن يظهر فى الأفق بلد آخر قادر على شغل مكانها فى مجال تسيير الأعمال فى العالم. فأمم بالغة القدم تتفكك وعشرات الدول أصبحت عاجزة عن حماية هويتها وضمان أقل قدر من التكافل والتضامن مع الضعفاء على أراضيها. أقاليم بالكامل أضحت مناطق انفلات أمنى. فى كل مكان تطغى مسائل المالية والتأمين والتسلية على الاقتصاد الحقيقى والمنفعة العامة، العملات النقدية طالها الخراب وتفاقمت حالات انعدام المساواة وتزايدت وتيرة الهجرة وشهدت البيئة تراجعا حادا، وذلك بالإضافة إلى نقص المياه والتزايد السريع فى سبل التدمير النووية والبيولوجية والكيميائية والوراثية للإنسانية وتضاعف المخاطر الجهازية.

ويمكننا القول فى النهاية إن الكوارث بكل أشكالها وأنواعها مثل زلزال مارس ٢٠١١ والتسونامى وكارثة اليابان النووية تذكرنا دوما أننا تحت رحمة النكبات والمصائب الطبيعية ذات المردود الكوكبى.

الحقيقة أننا اليوم بين شقى رحى بين نمو عالمى متزايد وفى نفس الوقت على حافة الفوضى العارمة. إدراكنا للمستقبل والطريقة التى ينبغى لنا بها السيطرة عليه – وفى هذا قولان – ستترتب بشكل كبير على هذا التاريخ الطويل.

• من يمكنها أن تصبح غدا القوة الفائقة الجديدة؟ من ذا الذى يمكنه أن يحوز كل الإمكانيات الاقتصادية والعسكرية والمالية والديمجرافية والثقافية والإيديولوجية لحكم العالم؟

ومن ذا الذى تهفو نفسه إلى ذلك؟ هل يمكننا كما سبق للكثيرين فى السبعينيات أن نعيد تشخيص توارى الولايات المتحدة الأمريكية وتراجعها؟ ولصالح من يخفت تأثيرها؟ من سيكون بوسعه التصدى لما يحمله الغد من رهانات كوكبية؟

فيم يمكن لتاريخ الألفيات الثلاث الماضية مساعدتنا للإجابة عن هذه الأسئلة تحسبا لما سيحدث فى العقود الثلاثة القادمة؟

إذا كان التاريخ ينحو إلى تكرار نفسه فأمامنا وقت طويل ستبقى فيه الولايات المتحدة الأمريكية القوة العسكرية والتقنية والمالية والسياسية والثقافية الأولى فى هذا الكوكب. وهذا لا يتنافى مع إمكانية وجود تراجع على الأقل فى القيمة النسبية.

سنرى للمرة العاشرة أن هناك "مركزًا" سيضحى "قلب العالم" وسيفرض حكومته مثلما فعل ذلك من قبل الهولنديون الفلمنك وسكان البندقية وجنوة والإنجليز والأمريكيون. هذا "المركز" الذى لم يتحدد بعد سيكون أمريكيا أو صينيا أو هنديا أو أوربيا. هذا لا يعنى على الإطلاق أنه سيكون بوسعه حكم العالم: سيكون بمقدور بلد ما أن يحكم البلدان الأخرى غير أن ذلك لا يجعلنا نفترض فيه القدرة على مواجهة كل

أنواع التهديدات التى تلقى بثقلها على البشرية. لن يتأتى لبلد أو تحالف أو مجموعة العشرين القيام بذلك.

فالتاريخ لن يكرر السيناريو ذاته: لن يتسنى لقوة ما يجعلها قادرة على إدارة شؤون العالم ولن توجد واحدة باستطاعتها الاضطلاع بهذه المهمة الثقيلة. لن تكون الولايات المتحدة الأمريكية حاكمة العالم ولن تملك الصين لا السبيل إلى ذلك ولا الرغبة فيه. وكذلك الحال بالنسبة لأوروبا ومجموعة العشرين.

ثنائية مكونة من الولايات المتحدة الأمريكية والصين ستحل تدريجيا محل انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بهذه السطوة الهائلة من دون أن تملك إزاحتها من المشهد أو أن تحكم العالم. لا أحد باستطاعته التصدى للمشكلات الجهازية التى تلوح فى الأفق.

سيشهد العالم بلبلة وفوضى فى أنحاء عدة قبل أن يستقر به الحال على حكومة سوق عالمية أى مجموعة مؤسسات عالية القوة - أغلبها من شركات التأمين - وهذا سيجعل سيادة القانون تتوارى تدريجيا تاركة حالة من الفوضى العارمة المتفجرة، تزداد معها حدة انعدام المساواة وتتنامى فى ظلها حالات الهجرات الكبرى والندرة فى الموارد والحروب الإقليمية شديدة العنف والتقلبات المالية والمناخية. ومن المتوقع ألا تصمد أىٌّ من الهيئات الدولية الحالية، فلا الأمم المتحدة ولا مجموعة الثمانية الكبار ولا مجموعة العشرين سيكون بمقدورها التصدى لقوة الأسواق وشدة الصدمات. لن يكون بوسع شخص أو كيان ما تحجيم الاقتصاد ذى الطابع الإجرامى ولا الحد من انتشار الأسلحة ولا الحيلولة دون الفوضى البيئية والتقنية.

سيمكننا حينذاك أن نرى على مستوى كوكب الأرض ما حدث على مستوى الأمم فى بداية القرن العشرين بعد تعثر العولمة الأولى؛ أى إننا سنشهد عودة الأمم والديكتاتوريات المنغلقة على أقاليمها بادعاء حماية ثقافاتها أو الطموح لحكم العالم. مع

هذا النوع من الطموح تظهر نوعيتان من الأيديولوجيات ذات احتمالية شمولية: أيديولوجية البيئة وأيديولوجية المتدين والغريب أنه يرمز لكليهما باللون الأخضر. ستحاول كل منهما فى بادئ الأمر أن تفرض نفسها بقوتها المذهبية فقط قبل أن تندرج فى أيديولوجية ديمقراطية جديدة.

لا يبدو للوهلة الأولى أن مثل هذا التطور يمكنه الحدوث: فالعالم بين أيدى القوى الكبرى، وأولها الولايات المتحدة الأمريكية ولا يبدو أن أيًا منها لديه سبب يرغب من أجله فى تغيير النظام القائم منذ عام ١٩٤٥. وحتى إن بدت من جانب إحداها هذه الرغبة فمن الواضح أن قدراتها على الخروج بها إلى حيز التنفيذ تتراجع يوما بعد يوم. أما القوى الجديدة مثل الصين والهند والبرازيل وإندونيسيا والمكسيك وتركيا وجنوب أفريقيا ونيچيريا إذا جاز لنا إضافتها فسترفض من جانب تشكيل حكومة فوق قومية وديمقراطية للعالم وستميل من جانب آخر للمطالبة بحقها فى إدارة شؤون كوكب الأرض.

هذا لا يعنى البتة أن الإقدام على التفكير فى حكومة للعالم ضرب من الخيال: فالتاريخ يفوق بخياله كل الروائيين.

ينبغى بدون شك انتظار كوارث من النوعية المالية أو البيئية أو الديمجرافية أو الصحية أو السياسية أو الأخلاقية أو الثقافية على شاكلة تلك التى حدثت فى اليابان فى مارس ٢٠١١، تجعل البشر يدركون أن مصائرهم وأقدارهم وثيقة الارتباط ببعضها البعض. سيعون حينئذ عظم التهديدات الجهازية التى هم بصددها. هذه الكوارث من شأنها حثهم على إدراك أن السوق العالمية ليس باستطاعتها العمل على الوجه الأكمل بدون سيادة قانون عالمى والقانون غير قابل للتطبيق بدون وجود دولة وأن هذه الدولة، وإن اكتسبت صفة العالمية، لن يستمر وجودها إذا لم تكن ديمقراطية بحق. سيصل إلى وعيهم وعلمهم أيضا أن البشرية تملك مميزات هائلة لإنجاح مستقبلها، فلديها التقنيات

والمهارات والموارد البشرية والمالية والمادية.. ولا ينقصها سوى تنظيم وحكومة ديمقراطية فعالة.

تساؤلات عدة ستثور فى الأذهان منها: هل يمكن لمثل هذه الحكومة الديمقراطية الفوق قومية ممارسة سلطة حقيقية على كل أنحاء الكرة الأرضية من دون الإبقاء على مناطق الانفلات الأمنى المتعددة؟ فى أى شىء تحديدا سيقل فسادها وبيروقراطيتها وفعاليتها عن السلطات الموجودة حاليا؟ كيف سيمكنها توزيع الموارد التى تشح يوما بعد يوم، توزيعا عادلا؟ هل ستتمكن من تقليل مخاطر واحتمالات الصدام الكوكبى؟ هل بوسعها أخذ المصالح طويلة المدى فى الاعتبار؟ هل من المتخيل أن تندمج مثل هذه الحكومة الديمقراطية الليبرالية الأمريكية والديمقراطية الاجتماعية الأوروبية مع قدرة الصين الفذة على التفكير طويل المدى؟

تساؤل أخير عن كيفية تفادى تحول حكومة العالم هذه إلى مجرد اعتماد للقوى الفائقة التى يتمتع بها البعض، سواء أكانت أمماً أم مؤسسات تحاول أن تفرض على الآخرين شكلا جديدا من الشمولية فى ذات اللحظة التى يتحرر فيها آخر الشعوب الخاضعة من طواغيتهم؟

كثير من الناس راودتهم هذه التساؤلات منذ قرون بعيدة.. بغية إيجاد آليات للحفاظ على السلام بين الأمم. أما اليوم فإن الحرب إذا بقيت موضوعا ذا أهمية فإنها ليست بالموضوع المهم الوحيد؛ فالبشر بوسعهم تدمير بعضهم البعض بعدة سبل وليس فقط بالعنف والسلاح.

جدير بالذكر أن هناك عدداً لا حصر له من مشروعات إقامة حكومة للعالم. والحقيقة أن المكانة التى يحتلها الأوروبيون فى هذا النوع من الفكر يجب ألا تدهشنا، فمن ناحية هناك على الأقل ثمانية بلدان تقع فى القارة القديمة كانت فيما مضى إمبراطوريات ذات طموحات كوكبية. (اليونانيون والرومان والإسبان والبرتغاليون

والهولنديون والفرنسيون والألمان والإنجليز). وقد استقى كل من الفاتيكان والولايات المتحدة الأمريكية نفسيهما من هذا الحلم العولمى الأوروبى واستوحيا وجودهما منه. ونشير هنا إلى أنه من صالح كل الأمريكيين والأوروبيين وجود حكومة عالمية تمد سطوتهم على بقية البشر. غير أن إقرار الأمر على هذا النحو لا يحول دون التفكير. كانت أوروبا مهدا للديمقراطية من هنا وجب عليها عدم الاندهاش من كونها واحدة من الأماكن الرئيسة التى ابتكرت فكرة وجود حكومة ديمقراطية للكوكب بأسره. وهى فى ذلك ليست منفردة، ففى الصين والهند وأفريقيا يتم تدارس الأمر بنفس الطريقة.

اتساقا مع تعريفها فإن أفضل حكومة للعالم عليها أخذ الصالح العام لكل من كوكب الأرض والبشرية فى الاعتبار. وترتيبا على ذلك، ينبغى لهذه الحكومة ألا تكون ببساطة متعددة الأوجه وإنما عليها أن تكون ذات بُعد فوق قومى.

لتحديد معالم هذه الحكومة لا يكفى أبدا الاقتصار على إصلاح دولة غير كاملة، فالأمر ليس به قلعة يتم الاستيلاء عليها ولا ملك يتم إسقاطه عن عرشه ولا وزارات أو قصور للدولة يتم احتلالها. وكأن الأمر يتعلق بطائرة لم يغب فقط قائدها وإنما خلت أساسا من مقصورة الطيار. من هنا يصعب التفكير فى حكومة العالم بمفردات الاستيلاء على السلطة أو الاندراج فى آلية سلطة سابقة على وجودها.

يعد هذا من قبيل الصعوبات وحسن الحظ فى آن واحد. فعدم محدودية التفكير هو ضرب من الحظ أما الصعاب فتكمن فى الشروع فى التنفيذ.

فما أيسر تخيل حكومة ديمقراطية كوكبية فى عالم مثالى ينعم فيه كل فرد بحق التنقل والتجول بحرية.. حكومة بها برلمان وأحزاب وإدارة وقضاة وقوات شرطية ومصرف مركزى وعملة نقدية ونظام حماية اجتماعية وسلطتان إحداهما مكلفة بنزع السلاح والأخرى تضطلع بمهمة مراقبة أمن الطاقة النووية المدنية، بالإضافة إلى كيان معارض متكامل. هذه الحكومة المأمولة لن تكلف إلا بما فيه الصالح العام، لكوكب

الأرض وسيكون منوطا بها مساعدة أشد الناس ضعفا وحماية هويتهم وثقافتهم والتأكد من أن كل أمة وكل مساحة قارية تحترم حقوق كل مواطن ينتمى للبشرية.. تاركة للحكومات المسؤولة عن المجموعات الدونية مهمة ضمان احترام الحقوق اللصيقة بكل شعب.

فى عالمنا الواقعى من المحال إيجاد مثل هذه الحكومة، الأقرب والأكثر احتمالية للوجود هى حكومة أكثر تواضعًا، عملية الملمح تغير تدريجيا التنظيمات الموجودة على الساحة لتوجيهها إلى النموذج المثالى. الحقيقة أنه يكفى للحيد عن طريق الكوارث عمل بعض الإصلاحات على شاكلة الدمج بين مجموعة العشرين ومجلس أمن الأمم المتحدة على أن توضع تحت إمرة هذا الكيان المدمج كل المنظمات ذات الاختصاص العالمى مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى وإخضاعها فى مجملها لرقابة الجمعية العامة للأمم المتحدة. مثل هذه المعاهدة يمكن تحريرها فى عشرة أسطر، وتبنيها فى يوم واحد.

قد يعيب أحد على هذه الحكومة ديكتاتوريتها الضاغطة على مستوى كوكب الأرض. حقيقى أن البشرية إذا ما طلب منها اليوم التصويت فسوف نشهد نسبة معارضة عالية فى حين أنها ترتضى عن طيب خاطر التصويت على نص عام يؤكد وحدة وتكاتف الجنس البشرى مطالبة بالإشراف على الولايات العامة بالعالم. هنا إذن نقطة البداية.

الفصل الأول

حكومات العالم الأولى

فى العصور السحيقة حكمت الآلهة العالم، ثم تولى البشر باسم الآلهة حكم ما كانوا يعتقدون أنه العالم بأسره، أو على الأقل أكثر أجزائه أهمية. وبمجرد وصولهم إلى سدة الحكم شرعوا فى إقامة إمبراطوريات مترامية الأطراف تصنفهم ضمن النشكونية، تضفى على مشروعاتهم معنى لاهوتيا.

هذا التاريخ الطويل جدير بأن يروى وبأن يستوعب، فهو يحدد أكثر مفاهيم مصير العالم حداثة، ويشرح الكيفية التى شيدت بها الإمبراطوريات اللاحقة وفلسفات التاريخ الحديثة. والتاريخ لا يقتضب الحديث عن الأسباب التى جعلت بعض الشعوب تتسيد العالم - أو على الأقل عالما - فى أحد توقيتات التاريخ. ويتحكم التاريخ فى الطريقة التى يحكم بها العالم اليوم - وتلك التى يمكن أو ينبغى أو لا يتوجب حكمه بها فى الغد القريب.

الآلهة: حكومات العالم الأولى

بدأ كل شىء بالآلهة الخالقة وحاكمة العالم، وتمحورت النصوص السردية التى تتناول نشأة العالم وأصله حول إله أو عدة آلهة تخلق الكون انطلاقا من الفوضى لتنظيم العالم وحكمه. فى العديد من النشكونيات هناك بيضة فى الأساس تحوى بشكل مصغر كل العناصر المكونة للآلهة التى ستحكم الكون بعد أن تتكسر قشرتها.

فى الصين ظل "بان – كو" "P'an - kou" يتكون – فى بيضة النشأة هذه طيلة ثمانية عشر ألف عام قبل أن يكسر القشرة لكى تصبح السماء والأرض. أما فى الهند فالنصوص "الفيدية" تشير إلى البيضة الذهبية الكونية الطافية فوق المياه "البدائية" التى برزت منها "براجا باتى" "Prajâ pati" المعبودة المنظمة للعالم. والأمر فى مصر لا يختلف كثيرا فعلى: ربوة برزت من "نون" "Noûn"، ظهرت بيضة أدى كسر قشرتها إلى ظهور الخالق. وفى بلاد ما بين النهرين اختلطت المياه العذبة "أبسو" "Apsû" والمياه المالحة "تيامات" "Tiamat" وتولد عن اختلاطهما أول مجموعة من الآلهة. أحد هذه الآلهة وهو المعروف باسم "إيا" "Ea" خلق الإنسانية من دماء "كنجو" "Kingu"؛ وقد أزاح "ماردوخ" Marduk الذى قتله، كل الآلهة الأخرى عن طريقه.

ويروى "هسيود" "Hésiode" فى نص له – يعد واحداً من أقدم النصوص الميثولوچية المعروفة أى تلك التى تتناول علم الأساطير. كيف أنه فى اليونان يتزامن خلق الآلهة مع خلق العالم، فقد أنجبت "جايا" إلهة الأرض "أورانوس" السماء ثم اقترنت به ليجىء إلى الوجود الجبابرة "Les Titans". وقد أنجب هؤلاء بدورهم كائنات طبيعية أخرى (كالأنهار والرياح... إلخ) ومعبودات أخرى منها "زيو" "Zeus" ابن "كرونوس" "Cronos".

والإنسان فى هذه العوالم التى أخرجتها الآلهة إلى الحياة وحكمتها ودمرتها كما بدا لها، هو إما أحد مخلوقاتها كما فى معتقدات بلاد ما بين النهرين، وإما كائن حى ضمن كائنات أخرى عديدة كما اعتقدوا فى مصر وإما إله قد نزل من عليائه.

ويمكننا بشكل عام استخلاص أن كلمة "إنسان" تطلق فقط على هؤلاء الأفراد من الشعب الذين أوجدوا هذه النشكونية.

يدعى إله قبيلة "الدوجون" "Dogon" فى أفريقيا "آما" "Amma" وهو خزاف، شكّل بعد أن فرغ من خلق الشمس والقمر وكل الكائنات الحية، جسم المرأة ثم أنجب منها توأمين يعدان رمزا لاتحاد البشر مع الطبيعة. أما بالنسبة لقبائل "البمبارا"

"Bambara" فإن "عدم أصول الخليقة "الذى أطلقوا عليه "فو" "Fu" قد أخرج إلى الوجود "المعرفة" المسماة عندهم "جلا" "gla". من اتحادهما معا وجدت أول قوة خلاقة في الكون وهي التي أوصلت إلى ظهور الفكر "يو" "Yo". أوجد هذا الفكر العالم المادى بخلقه "بيمبا" "Pemba" "مبدأ الثقل" أى الأرض و"فارو" "Faro" مبدأ خفة الوزن" أى السماء بالإضافة إلى إجمالى الكائنات الحية. ينسب إلى "فارو" "Faro" بعد ذلك عملية إنجاب التوأمتين اللتين ستأتيان بالبشر إلى الوجود وتحكماهم.

فى "اليونان" قام "زيوس" "Zeus" حين سرق منه "بروميثيوس" "Prométhée" النار، بإجبار البشر على العمل لإنتاج غذائهم وجعلهم غير خالدين، مآلهم الموت والفناء، كما طلب من "هيفايستوس" "Héphaisto" أن يشكل "باندورا" "Pandore" أول امرأة حررت وأطلقت كل الآلام.

فى كل أنحاء الكون من الصين إلى أمريكا، ومن الهند إلى أوروبا، ومن أفريقيا إلى سيبيريا تقرر الآلهة كل شىء من هطول المطر وهبوب الرياح إلى الثروة والحب والحياة والصحة والموت. رغباتهم العفوية التى يكتنفها الغموض والتى سيطلق عليها العالم المسيحى لاحقا العناية الإلهية "Providence" ويسميها الإسلام "القدر" أجبرت البشر على نوع من التفاوض وتقديم القرابين للحصول على السلام والصحة والثروة ولضمان درجة من التميز فى الحياة الآخرة.

البشر - الآلهة

تبعت الفترة السابقة، حقبة ترجع إلى ما يقرب من ستة آلاف عام استأثر فيها رجال وكهنة وعسكريون بسلطة حكم العالم، واختلط فيها الآلهة والأباطرة فى أسر مشتركة. كان بعضهم ورثة للبعض الآخر ويحكمون أجزاء من العوالم فى هيئة إمبراطوريات.

كانت كل واحدة من هذه الإمبراطوريات - الأولى فى الصين وما بين النهرين ومصر والهند وأمريكا وأفريقيا - تحكم منفردة عالما. وقد استخدم الأمراء الأوائل لفرض نفوذهم وإرساء سلطتهم وترسيخ حكمهم أساليب شبه ثابتة تناقلتها وتوارثتها الإمبراطوريات على مدى آلاف السنين. ادعى هؤلاء أنهم ينتمون إلى الآلهة وأخضعوا لهم الكهنة واضعين أيديهم على الموارد الطبيعية والمحاصيل من أوسع رقعة يمكنهم بسط نفوذهم عليها؛ أنشأوا جيوشا ونظموا إدارات وغزوا أراضى مجاورة لهم وفرضوا عدالتهم ونشروا عيونا لهم على بقية العالم، ونقلوا أوامرهم لمسافات طويلة واجتذبوا إليهم صفوة الشعوب التى أخضعوها وأججوا الصراعات بين منافسيهم. كان للبعض منهم عواصم دائمة مستقرة، أما البعض الآخر فكان فى حركة دائمة. وقد أدى اتساع ملكهم المتزايد إلى ابتعادهم عن بلادهم الأصلية من فرط حرصهم على التودد إلى البلاد الجديدة التى يغزونها ويضمونها إلى إمبراطورياتهم. وقد أدى ذلك إلى اختلاط اللغات والثقافات. أراد الإمبراطور أن يكون صانع التوفيق، وأن يؤلف بين ما هو متباين. غير أنه لدى موته، غالبًا ما كانت إمبراطوريته، عقب بضعة أجيال، تنهار ليظهر غيرها وفق ذات القاعدة وطبقا لنفس الاستراتيجيات.

فى الألفية الثالثة قبل عصرنا، وتحديدا فى آسيا، أدى الوجود المتزامن للخيول والعجلات واستخراج المعادن إلى قيام ثورة سياسية هائلة، فقد كانت الخيول تستخدم كحيوانات حاملة أثقال تقوم بنقل الأحمال والخيام ثم أنيطت بها مهمة جر العجلات الحربية، وفى مرحلة لاحقة استخدمت فى جر عربات، مضفية سطوة على من يمتلكونها على الهضاب التى تحف بجبال الهيمالايا وهندوكوش.

كانوا يمتلكون آنذاك أسلحة يردعون بها أى جندى مترجل يتعرض لهم، وقد تمكنوا من قلب المتاريس وأخذ الثروات المتراكمة فى أول المدن التى غزوها. اكتفى بعضهم فى الصين بمساحة محدودة فى حين سعى آخرون لغزو العالم.

لدى الصينيين يطلق على الإمبراطور لقب "تيانزى" "Tianzi" أى "ابن السماء" وهو يناظر كبير الآلهة ويعد الكون بيتا له والأرض مركبته. وهو يحكم "التيانكسيا" "Tianxia" وهى كلمة تعنى "الإمبراطورية" أو بالأحرى "كل ما يلتحف السماء". تطلب ضمان التناغم بين البشر والطبيعة أن يكون الإمبراطور سيد التقويم الوحيد، يحدد منفردا تواريخ الأعياد والطقوس ويقود الحروب ضد الأجانب ويشرف على السلام الداخلى بين الصينيين. دوره أشبه بدور الشمس فهو يضطلع بمهمة تنظيم العالم لا الهيمنة عليه.

عرفت بلاد ما بين النهرين أيضا إمبراطوريات رأت نفسها تباعا جديرة بسيادة العالم. وهى ترتكز فى فكرتها هذه على دين دولة محوره إله أو قانون أو تقويم. هذه الإمبراطوريات غالبا ما لا تبقى طويلا بعد فناء مؤسسيها: فى عام ٢٣٤٠ تقريبا وحد "سارجون" "Sargon" "سومر" و"عقاد" ثم جاء عصر الانبعاث السومرى وحكم "أورنمو" "Ur - Nammu". وفى عام ١٦٨٨ نصب حمورابى "Hammourabi" "ملكا لأربع مناطق فى العالم" باسم الإله "ماردوخ" "Marduk" وقد قال فى هذا الصدد:

"حينما أوكل إلى" ماردوخ "مهمة تنظيم شعبى وهدى بلدى للطريق القويم وضعت القانون والنظام اللازمين وبذا سأحقق الرفاهية لرعاياى". عرف "حمورابى" قانونه لعالمه بوضع مسلات ونصب فى أكثر المدن أهمية "بهدف نشر العدالة فى هذا العالم وفض المنازعات وإصلاح الأخطاء". خلفه خمسة حكام، ثم اختفت أسرته عام ١٥٣٠ تقريبا بعد غزو الحيثيين و Kassites.

تتابعت بعد ذلك إمبراطوريات "توكولتى - نينورتا الأول" "Tukulti - Ninurta I" و"تكلاثبليزر الثالث" "Teglath - phalasar III" و"سرجون الثانى" "Sargon II" و"آشوربانيبال" "Assourbanipal" الآشورية، وجاءت بعدها مملكة "نبوخذ نصر" "Nabuchodonosor" البابلية. وقد انهارت إمبراطورية بلاد ما بين النهرين

وزالت تمـامـا عـام ٥٣٩ حين ضـمـهـا مـلك من الفـرس يـدعى "قـورش العظيـم" "Cyrus le Grand" إلى الإمبراطورية الأكادية قبل أن تمنى هى نفسها بالهزيمة أمام اليونانيين بعد هذا التاريخ بقرنين تقريبا.

وفى مصر، بدءا من الملك "مينا – نارمر" "Ménès" فى الألفية الثالثة قبل الميلاد كان الفرعون يدعى هو أيضا أنه" "ابن الإله الذى ورث الإمبراطورية الكونية لحكم المخلوقات". ويولى من يحكمون الأقاليم باسمه، ثم يقوم بزيارتهم للتأكد من التزامهم وأمانتهم. وقد تفككت إمبراطورية مصر فى القرن السابع عشر قبل الميلاد تحت ضربات ملوك الهكسوس الأجانب القادمين من آسيا. بعد نحو قرن من القلاقل استعاد "أحمس الأول" "Ahmôsis I" الإمبراطورية. وقد أعلن "أخناتون" "Akhenaton" وهو أحد ورثته، فى القرن الرابع عشر قبل الميلاد أن البشر متساوون وأنه يمثل الإله الشمس على الأرض ويحكم العالم باسمه. وحين ضمت لاحقا الأسرة الثامنة عشرة شمال السودان الحالى، صحبت معها إلى مصر رهائن، أبناء القادة المحليين. وفى عام ألف قبل الميلاد تفككت الإمبراطورية المصرية من جديد بتأثير من أسباب داخلية (رشوة الموظفين والمجاعات والسرقات) وخارجية (هجوم من شعوب البحر) ويعد رحيل اليهود المستبقين عبيدا لدى الفراعين رمزا لهذا التدهور.

حكومة العالم اليهودية اليونانية

كان اليهود عبيدًا فى مصر، وقد استطاعوا الفرار فى اتجاه الأرض التى وعد بها "إبراهام"، أحد أسلافهم... وهو وريث "نوح" "Noé" الذى قام بتقسيم العالم بين أبنائه الثلاثة فأعطى الأول أفريقيا والثانى آسيا أما الثالث فقد منحه قارة أوروبا.

فكر هؤلاء أن كل البشر متساوون بما أنهم نسل رجل واحد وأن إلههم الواحد هو إله كل البشر أيضا. ومن ثم فإن عليهم جميعا الالتزام بالقوانين "النوحية"

السبعة (نسبة إلى النبى نوح) ليصبحوا من "المقسطين العادلين" ويهيئوا بالتالى لظهور المسيح. ذلك أنه لدى ظهوره سيحكم العالم ويقوده لتحقيق النبوءة الموجودة فى آية "إسحاق" المحفورة على واجهة مبنى الأمم المتحدة والقائلة بأن "الشعوب ستكسر سيوفها لتصنع منها سكك محاريث وتلوى رماحها لتحيلها محاطب ومشذبات لن يرفع حسام أمة فى مواجهة أمة أخرى ولن تعلم فنون الحرب".

بتطبيق هذا المذهب منح العبرانيون أنفسهم حق تعيين قضاة وتنصيب ملوك.. ومنذ نحو تسعة وعشرين قرنا رأى ثالث ملوكهم منح العالم عاصمة تعجل من مجيء المسيح، واختار القدس لهذا الغرض. كان فى رأيه أن اليهود لا يجب عليهم التفكير فى حكم العالم ولا فى غزوه ويكفيهم أن يكونوا عادلين. ولتحقيق ذلك عليهم السعى لسعادة السبعين شعبا المحيطين بهم (أى بقية البشر) وتقديمها على سعادتهم.

منذ نحو خمسة وعشرين قرنا قام اليهود وهم العبرانيون الوحيدون المشردون من "أيبريا" إلى "الصين" بتأسيس محكمة عليا "سانهدرين" "Le Sanhédrin" محاولة منهم الحفاظ على وحدتهم اللاهوتية. أقيمت هذه المحكمة فى بادئ الأمر فى القدس ثم انتقلت إلى بغداد وهى حالة فريدة، الحكومة فيها مركزية والشعب فيها متشرذم. فى انتظار مسيح يحكم كل البشر يكون على محاكم كل هذه الجماعات المتفرقة والمتشتتة الخضوع والامتثال لهذه المحكمة.

فى اليونان وفى نفس التوقيت تشرح النصوص كيف أن الآلهة لا تحكم البشر، بل إنها تحتقرهم، وهذا الاحتقار يحررهم لأنهم بذلك عليهم أن يحكموا أنفسهم. حان وقت الحرية الفردية... على كل حال لهذه المجموعة النادرة من الرجال الأحرار.

فى أثينا، أعلن بعض معلمى الخطابة والبلاغة وهم المعروفون بالسفسطائيين، بدءا من القرن الخامس قبل الميلاد أن البشر أحرار ومتساوون سواء أكانوا يونانيين أم غير يونانيين. من هؤلاء نذكر "بروتاجوراس" "Protagoras" و"جورجياس" "Gorgias" و"هيبياس ديليس" "Hippias d'Elis" وهم من

كبار الرحالة. فقد أرسل "بيريكليس" "Periclés" "بروتاجوراس" "Protagoras" على سبيل المثال إلى مستعمرة "ثيريوم" "Thyrium" اليونانية حتى ينشئ لها هيئاتها. وقد قادهم ترحالهم إلى استشعار نسبية القيم الأخلاقية والمعتقدات العلمية والدينية النابعة من ثقافتهم الخاصة. بالنسبة لهم ينتمى البشر كلهم إلى نفس الجنس. فلا امتياز هناك فى كونه إنسانًا يونانيا. ومن ثم فإن الوطنية الأثينية كما عبر عنها "كاليكليس" "Calliclés" فى "چورجياس" "Gorgias" "أفلاطون" "Platon" نوع من العبث. أما "هيبياس" "Hippias" فقد اعترض فى حوار كان "لسقراط" "Socrate" فيه الدور الرئيسى، فى "بروتاجوراس" "Protagoras" "أفلاطون" "Platon" على العرقية؛ وشرح كيف يتخطى المعيار الأخلاقى الكونى القوانين والعادات الخاصة وكيف أن أخوة طبيعية وخالدة يستلزم الأمر أن تجمع وتربط بين البشر: "من منظور الطبيعة يتقارب الشبيه وشبيهه؛ يمثل القانون شيئا أشبه بالطاغية للبشر وكثيرا ما يعنف الطبيعة. "ويعبر "هيبياس" "Hippias" عن هذه القناعة بقوله: "إن آسيا وأوروبا هما ابنتا المحيط". كما يعيد "أنتيفون" "Antiphon" المعاصر "لهيبياس" "Hippias" نقاش فكرة التمييز بين اليونانيين والأجانب عنهم (البربر) مبررا ما يسوقه بقوله: "فنحن نزفر كلنا الهواء من الفم والأنف ونأكل جميعا بأيدينا [....] إن الفهم الخاطئ لطبيعة الأشياء يحول دون الناس وبعضهم البعض ويمنع تفاهمهم".

وقد أضاف سفسطائى آخر يدعى "السيداماس إيليه" "Alcidamas d' Elée" قوله: "إن الله خلق كل البشر أحرارا؛ كما أن الطبيعة لم تستعبد أحدا. "كما رأى "إيراتوستان" "Eratosthéne" أن يختلط الهيلينيون والبربر ويمتزجا كما لو كانا فى كأس حب كونى".

فى عام ٣٥٠ أى بعد هذا التاريخ بنحو قرن، استخلص "ديوچين" "Diogéne" مؤسس المدرسة الكلبية مفهوما مؤسسا هو مفهوم "مواطن العالم "الكوزموبوليتى". فالمواطنية "Cosmopolitisme" بالنسبة له كلمة صيغت لاحقا وتعرف التكاتف الإنسانى

الحقيقى وبالتالى لم تعد كما رآها السفسطائيون مجرد رفض للقومية. فى نظره، يشترك البشر جميعهم فى العقل الكونى الأول (اللوغوس Le logos) فهم أخوة متساوون متكاتفون وهم يشتركون أيضا فى "كون" هو انعكاس مادى للفكر العقلانى الذى يتسق فيه كل شىء بتناغم على يد ما يسميه "العامل الإلهى". فالبشر يشكلون جماعة حياة عقلانية (Un Politikon systema) تخضعهم لنفس واجب الاتساق والتناغم مع الطبيعة "وهو بالنسبة له الأساس الوحيد لحكومة العالم. أما بالنسبة "لإيزوقراط" "Isocrate" الذى كان يرأس فى أثينا مدرسة فلسفية منافسة لمدرسة "أفلاطون" "Platon" "ما يميز اليونانى عن غيره هو الروح والعقل وليس الدم". فى نفس التوقيت ظهر فى أثينا عملاق من عمالقة الفلسفة اليونانية تتلمذ على يد "إيزوقراط" "Isocrate" ثم على يد أفلاطون "Platon". هذا العملاق هو "أرسطو" "Aristote" الذى كان لا يتقبل السفسطائيين مطلقا رغم كونه يقول مثلهم إن كل البشر سواء أكانوا يونانيين أم غير يونانيين هم "حيوانات سياسية" ويشكلون الجنس الحيوانى الوحيد الذى يستخدم اللغة المنطوقة: "وجد الكلام للتعبير عن المفيد والضار، وبالتالى عما هو عدل وما هو ظلم. هذا فى الواقع الطابع المميز للإنسان فى مواجهة كل الحيوانات، فهو الوحيد القادر على تمييز الخير من الشر واستشعار الفارق بين الظلم والعدل والقيم الأخرى. إلا أن الملكية المشتركة لهذه القيم هى التى تشكل الأسرة والمدينة".

وسرعان ما خدمت هذه المفاهيم الخاصة بالشمولية الكوزموبوليتية، واحدا من تلامذة "أرسطو" "Aristote" نصب نفسه إمبراطورا للعالم، فى استيعاب وتشكيل حكومته الخاصة. ويعد هذا المتبنى للفلسفة الأرسطية أول من استطاع فى التاريخ بسط نفوذه على مساحات فى ثلاث قارات، فقد استطاع اليونانيون فى عصره تغطية أفريقيا وصولاً لـ "ليبيا" و"الهند" وحتى "غانذارا" ذلك الإقليم ذى العلاقة الوطيدة بالصين.

ورث الإسكندر عام ٣٣٦ عن والده مساحة مقدونيا المحدودة بالإضافة إلى تحالف واهٍ مع بعض المدن اليونانية وتطلع لحكم ما كان يعرف من العالم. والحقيقة أن الإسكندر كان ذا شخصية مفرطة في الطموح لم يعرف التاريخ من أمثالها سوى ما لا يجاوز أصابع اليدين. نصب الإسكندر نفسه إلهًا من سلالة أخيلوس"Achille" "وهرقل" "Hercule" وسرعان ما غزا اليونان كلها وأعقبها غزوه لآسيا الصغرى والمشرق ومصر. نسب نفسه إلى الإله آمون وطالب المحيطين به بتقديسه وإقامة الشعائر وأداء الطقوس له باعتباره "الإله الذي لا يقهر" (théos ani Kétos). استطاع الإسكندر في خلال بضع سنوات غزو "أور يهودا" "La Judée" و"السامرة" "La Samarie" وإمبراطورية الفرس وإيران الشرقية وأفغانستان الحالية والهندكوش "L'hindou kouch"، وأطاح بإمبراطورية "السيكثيين" ومملكة خوارزم، بالإضافة إلى إمبراطورية جنوب بحر "الأرال". شجع الإسكندر سكان إمبراطوريته على تعلم كل اللغات الموجودة فيها وأسس مدنا (تحمل سبع منها اسمه) تمنح فيها المواطنة على حد سواء لليونانيين الذين ينحون فيها إلى الطابع الشرقي بملبسهم وعادات بلاطهم وللسكان الذين يكتسبون باللغة والعادات السمت الهلينيستي. كان الإسكندر في الثلاثين من عمره عند عودته إلى "بابل". وقد أعاد تنظيم جيشه لغزو الجزيرة العربية وفتح ممر بحري بين الخليج الفارسي ومصر. جند نحو خمسين ألف شاب من فارس والبلدان الآسيوية الأخرى وعلمهم اليونانية وتقنيات الحرب المقدونية. هذه الكوادر الجديدة في الجيش هي ما أطلق عليها "ورثة الإسكندر الأكبر".

تزوج الإسكندر ابنة مرزبان فارسي تدعى "روكسان" أي "لؤلؤة الشرق" وفي عام ٣٢٤ تزوج من سيدتين من العائلة الملكية الفارسية منهما "بارسين" كبرى بنات الملك "داريوس". وقد تزوج في ذات الفترة ما يقرب من تسعين من ضباطه من "فارسيات" أو "ميديات" كما اقترن عشرة آلاف جندي يوناني بفارسيات. وقد رأى الإسكندر أن

أبناء هذه الزيجات سيكونون طبقة القادة الجدد وكوادر الجيش فى الإمبراطورية."وقد قال "بلوتارك" "Plutarque" تعليقا على هذا الأمر: "لقد جمع كل شعوب العالم فيما يشبه إناء الخلط [...] وأمر أن يعتبر الجميع الأرض وطنهم". غير أن "شرقنة" النظام قُبلت على مضض من المقدونيين وأدت إلى ثورة الجيش.

مات الإسكندر عن عمر يناهز الثانية والثلاثين عام ٣٢٣ بدون أن يكون له وريث بالغ. وكان أخوه غير الشقيق فيليب الثالث أريديه "Philippe III Arrhidée" أضعف من أن يحمى الإمبراطورية من التفكك والتوزع بين جنرالات الإسكندر القدامى: حصل "بطليموس" "Ptolémée" على مصر ونال "سيلوكس" "Séleucos" سوريا، ووضع آخرون أياديهم على فارس وبلاد ما بين النهرين. انفصلت الزيجات التى ساهم الإسكندر فى عقدها، واندثرت الإمبراطورية إلى الأبد.

فى عام ٢٨٠ أى بعد هذا التاريخ بنصف قرن تقريبا كرر "زينون دى سيتيوم" "Zénon de Citium" مؤسس "الرواقية". والذى لم يصل إلينا أى من مؤلفاته بشكل مباشر، أنه يتوجب على كل الكائنات البشرية الخضوع لذات القانون لأنهم متساوون ومزودون بذات "العقل الأولى" الذى يمنحهم مكانة متعادلة فى النظام الكونى.

كتب "بلوتارك" "Plutarque" لاحقا: "ألف" زينون" Zénon "جمهورية" République حازت الإعجاب بشدة وتمحورت حول مبدأ أن البشر يجب ألا يتفرقوا فى هيئة مدن وشعوب لكل قوانينها الخاصة، لأن كل البشر مواطنون ماداموا يحيون ذات الحياة ويعايشون ذات النسق للأشياء كقطيع متلازم، خاضع لقانون مشترك.

فى الصين كان "الهان" "Les Han" يحكمون البلد الأعلى كثافة سكانية فى كوكب الأرض بدون التفكير فى الخروج خارج حدوده. أما فى الهند، فى ذات الفترة فقد كان الأباطرة "موريا" "Maurya" يحكمون ربعا آخر من العالم شعبًا هائلاً فى مساحة شاسعة تقع بين "التبت " و"سريلانكا" و"أفغانستان" و"بورما". فى القرن الثالث

قبل الميلاد كان أحد هؤلاء الأباطرة ويدعى "آسوكا" "Açoka" قد أصبح بوذيا وحكم هذه الإمبراطورية بواسطة إدارة هائلة. مما يميز هذا الإمبراطور نقله أوامره إلى أتباعه بكتابات منقوشة بلغات متعددة على أعمدة منتصبة فى كل أرجاء الإمبراطورية.

العالم وفق ما تراه روما

كانت روما فى ذات وقت حكم الإسكندر وبعده تبغى أن تخلفه فى حكم العالم الممتد تدريجيا لتشمل جزءًا كبيرا من كوكب الأرض. فيما بين القرنين الرابع والأول قبل الميلاد تضاعفت المساحة الرومانية خمسة أضعاف واستمرت فى تناميها واستمر سكانها فى الزيادة حتى جاوزت الإمبراطورية الرومانية مساحة وسكان الصين والهند. استطاعت روما أن تدخر "سكان أرض الغال "غربا" و"البارثيين" شرقا وأن تنظم نفسها كالإمبراطوريات السابقة عليها من حيث الضرائب والجيش والإدارة والتحالفات والتبعيات. حظى أغلب سكان شبه الجزيرة الإيطالية بصفة المواطنة وطبق عليهم القانون الرومانى. فى العالم الرومانى المجاور لروما كانت هناك إمكانية تطبيق إما القانون الرومانى. أو القانون المحلى للإقليم. وهذه الأقاليم كان يقوم على شؤونها محافظون مختارون لعدة سنوات. لنقل الأوامر والأسلحة والسلع كان هناك عبيد أو عتقاء يقطعون ما يقرب من ثلاثين كيلومترا يوميًا سيرًا على الأقدام أو ستين كيلومترا على ظهور الجياد أو سبعين كيلومترا فى العربات أو مائتى وعشرين كيلومترا على متن السفن (الأمر الذى يجعل روما على مسافة تسعة وثلاثين يوما من عكا وأربعة وخمسين يومًا من الإسكندرية).

عقدت روما تحالفات مع إمبراطوريات أخرى مثل إمبراطورية البوسفور وإمبراطورية "كولشيس ميثريد تس "أو إمبراطورية كيلوباترا المصرية.

فيما بين عامى ٥٨/٥١ قام حاكم أرض الغال الألبية "يوليوس قيصر" "Jules César" بدفع حدود المساحة الرومانية قدما فى اتجاه "الراين" و"الأطلنطى" واستولى على إنجلترا ثم أخذ السلطة فى روما. وضع "يوليوس قيصر "بعد ذلك مصر تحت الحماية ثم ضم إلى إمبراطوريته "الجسر" و"نوميديا". وقد نظم استعمار هذه الأقاليم بواسطة جنود جيوشه. على هذا النحو تم تأسيس مدينة "ليون" "Lyon" عام ٤٣. فى منتصف أربعينيات ما قبل الميلاد حصر "سويتون" "Suétone" عدد ثمانين ألف من هؤلاء المستوطنين فيما وراء البحار. بمجرد استيلاء يوليوس قيصر على السلطة بدأ فى الحكم عن طريق النقود والميسر والتحالفات. على شاكلة "حمورابى" الذى سبقه بنحو ثمانية عشر قرنا انطلق "يوليوس قيصر" فى عملية تشريع القوانين والتأريخ، واحتذى بالإسكندر الذى سبقه بثلاثة قرون فى نسب نفسه إلى أصول إلهية باعتباره خلفا "لڤينوس" "Vénus" و"إينية" "Enée" والذى روى الشاعر "ڤيرچيل" "Virgile" معاصره ما كان من أمره. وضع الشاعر على لسان "چوبيتر" "Jupiter" قوله: "أنا لا أضع حدا لقدرة الرومان ولا لمدتهم [...] عليك أيها الرومانى فرض إمبراطوريتك على الشعوب. تفرض عليك فنونك أن تسن قوانين السلام بين الأمم وتستبعد المنهزمين وتسيطر على من يستبد بهم الغرور". أقال "يوليوس قيصر" أعضاء مجلس الشيوخ الفاسدين أو محافظى الأقاليم. اختار بنفسه القضاة ماعدا القضاة العسكريين من العامة الذين استمر اختيارهم عن طريق الانتخاب. تألق "يوليوس قيصر" فى كل أرجاء الأرض. من هنا فقد روى "أوروز" "Orose" فى حكاياته "Ses Histoires" كيف أن "يوليوس قيصر" بعد أن عبر العالم كله جاءه سفراء "الهنود" و"السكثيين" لتقديم الولاء والطاعة. فى عام ٤٨ قبل الميلاد عين القيصر نفسه ديكتاتورا لمدة عام فى بادئ الأمر ثم لعشر سنوات عام ٤٦ قبل الميلاد ثم إلى الأبد عام ٤٤ قبل الميلاد.

سلك "يوليوس قيصر" "Jules César" مسلك الإسكندر الأكبر وفقد الكثير من أصدقائه القدامى. فى مارس عام ٤٤ قبل الميلاد، وأثناء استعداده لشن حرب على

البارثيين Parthes الذين سمحوا له بجعل الإمبراطورية الرومانية ندا لإمبراطورية الإسكندر، تم اغتياله على يد ستين متآمرا. خلفه فى الحكم حكما ثلاثيا مكونا من "أوكتافيوس" "Octave" فى الغرب و"ليبيدوس" "Lépide" فى إفريقيا و"مارك أنطونيو" "Marc Antoine" فى الشرق. فى عام ٢٧ قبل الميلاد نال أوكتافيوس Octave لقب الإمبراطور وتسمى باسم "أغسطس" "Auguste" أعقب تعيينه تأسيسه لشبكة مراسلات تسمح له بالتواصل مع موظفيه فى كل أنحاء الإمبراطورية. وقد أطلق على نظامه هذا "نظام الدورات العامة" "Le cursus publicus".

كانت روما الإمبراطورية تطمح آنذاك ببسط السيطرة على كل أنحاء العالم Orbis terrarum الذى يوصف بالمتحضر. والحقيقة أن معلومات الرومان عن جنوب الصحراء الكبرى الإفريقية محدودة للغاية. فى عام ٢٠ قبل الميلاد ذهب "كورنيليوس بالبوس" "Cornelius Balbus" على رأس نحو عشر حملات إلى الطرف الجنوبى من الإمبراطورية ليقاتل "الجرمنت" "Garamantes" وهى قبائل رحل من ليبيا واستطاع الاستيلاء على عاصمتهم "جرمة" "Garama". غير أنه لم يغامر بالمضى قدما فى القارة فلم يكن الرومان فى حاجة حقيقية للاستثمار فى مناطق أبعد من الصحراء لتكلفتها العالية من ناحية وللمخاطرة العالية التى تمثلها من ناحية أخرى (كانت القبائل فى هذه المناطق معادية وعسير ضمها واستمالتها). الأكثر من ذلك، بدت هذه الحملة معدومة الفائدة فقد كانت ثروات القارة الأفريقية تتدفق بشكل طبيعى نحو موانئ الإمبراطورية. كان قلب القارة السوداء بالنسبة لهم آنذاك مجهولا تماما.. وكانت صورة الصينيين فى أذهانهم أقرب إلى شعوب "Serica" بلد الحرير، ويرون هذه البلاد الغامضة على الأطراف القصية من العالم المعروف، فى تلك المناطق التى يسمونها "الآخر" "L'ultimus". كان "بومبنيوس ميلا" أقدم الجغرافيين الرومان المعروفين يرى أن العالم مقسم إلى خمس مناطق مناخية: طرفان مجمدان من البرودة ونواة مركزية تلتهمها الحرارة ومنطقتان يمكن العيش فيهما إحداهما مجهولة يسكنها (شعب خيالى) "Les Antichtones" والأخرى مأهولة بسكان العالم المعروف.

وقسم هذا العالم المعروف إلى ثلاث مناطق، تمتد الأولى حتى نهر النيل فى أفريقيا وتصل الثانية فى أوروبا إلى نهر "تانايس" Tanaïs (فى روسيا الحالية). "كل ما يقع خلف هاتين المنطقتين يسمى آسيا. وقد أقر هذا التقسيم فى مؤلفه: "العالم وأجزاؤه" "Du monde et ses parties". ومما يبدو أن الصينيين كانوا يعرفون هم أيضا الإمبراطورية الرومانية وقد أسموها حينا "إمبراطورية الثروات" وحينا آخر "Dat qin" أى الصين الأخرى.

وفى النصف الثاني من القرن الأول وصلت الإمبراطورية الرومانية تحت حكم "تراچان" "Trajan" إلى أقصى حد لها مع غزو "الجزيرة العربية" و"داسيا" و"بلاد ما بين النهرين". أطلق الإمبراطور الرومانى على نفسه لقب "Cosmocrator" (وهو يعنى سيد الكون). فى عام ١٦٦ جاء إلى البلاط الرومانى أسطول رومانى اعتاد التجارة مع الهند وقدم نفسه "لابن السماء" باعتباره بعثة دبلوماسية. فى القرن الثانى الذى يطلق عليه "قرن الأنطونيين" "Antonins". كانت أوروبا آنذاك أكثر المدن سكانا وبها ما يقرب من مليون نسمة. أما الإمبراطورية فى مجملها فكان بها ثمانون مليون نسمة تقريبا وهو ما يعادل ثلث الإنسانية.

فى ذات الحقبة كانت إمبراطورية "الهانز" "Han" التى كانت وحدتها غير مؤكدة لا تضم سوى خمسين مليون نسمة تقريبا. ويرى أن الهند فى ذلك التوقيت كان بها عدد مماثل مما يوصل عدد البشرية الاجمالى إلى مئتى مليون نسمة.

توزعت الممتلكات آنذاك بين الأقاليم المشيخية" (تحت إشراف مجلس الشيوخ) التى لم تطلب إلا إدارة مدنية. وكان على رأسها ولاة عسكريون رومان و"الأقاليم الإمبراطورية" على الحدود، وهى أقاليم أقل فى طابعها الرومانى ويقوم عليها نائب بابوى عسكرى يقود فرقا عسكرية. تدفقت مجموعات النخب الإقليمية على روما مزودة إياها بالتجار والشعراء والشيوخ ولاحقا بالأباطرة:

قدم "الأنطونيون" "Antonins" من أيبيريا وأسرة البربر Les Sévéres اللاحقة من شمال أفريقيا. بدأ "البانثيون" الرومان تدريجيا فى ضم آلهة الشعوب الخاضعة وجدير بالذكر أنه بذلك كان ترجمة للبانثيون اليونان.

نشر العديد من الفلاسفة المعلمين مثل "سنكا" "Sénéque" و"إبكتاتوس" "Epictéte" و"ماركوس لوريليوس" "Marc Auréte" الفكر الرواقى العالمى. وكتب "سنكا" بهذا المعنى: "سأعلم أن وطنى هو العالم وأن الآلهة هى القائمة على حمايتى وهى قائمة أعلى رأسى تراقب أفعالى وأقوالى". امتدت المواطنة الرومانية أكثر فأكثر: فى القرن الثانى كتب "أيليوس أريستيد" "Aelius Aristide" الذى أصبح مواطنا رومانيا فى كتابه "Eloge de Rome" ممتدحا روما: "دفعكم كرمكم إلى الإسراف فى منح المواطنة [...] وسعيتم إلى جعل مجمل من يسكنون الإمبراطورية جديرين بها وحرصتم على أن تكون كلمة "رومانى" غير مرتبطة بمدينة وإنما بشعب متميز".

فى عام ٢١٢ قبل الإمبراطور "كاراكلا" "Caracalla" "لشكر الآلهة " و"وضع حدا للخلافات والمطالبات" منح المواطنة الرومانية لكل رجال الإمبراطورية الأحرار وقد أدى ذلك بصفة خاصة إلى زيادة عدد دافعى الضرائب بشكل واضح.

بعد ذلك بنحو قرنين كتب "كلوديان" "Claudien" شاعر الإسكندرية الذى كان يحميه فى روما أحد وزراء الإمبراطور "هونوريوس" "Honorius" معبرا عن ولائه وشكره للضيافة الرومانية: "استقبلت روما وحدها، بين جنباتها أولئك الذين هزمتهم. سلكت سلوك الأمم لا المدينة المتسلطة ومنحت كل الجنس البشرى اسمًا واحدًا. جعلت ممن أخضعتهم مواطنين وجمعت بروابط مقدسة الشعوب التى تبعد بينها الشقة. بفضل حبها السلام نجد لنا فى كل مكان وطنا ونكون معا أمة واحدة. لن تكون هناك نهاية للهيمنة الرومانية". ونلاحظ هنا تتآزر الأعراض التقليدية التى اعترت كل الإمبراطوريات الظانة نفسها حكومات خالدة للعالم.

الفصل الثانى

مدينة البشر ومدينة الرب

(من القرن الأول إلى القرن الثانى عشر)

عندما بدأت الألفية الأولى، كان العالم موزعا بين مئات الإمبراطوريات التى تحكم منفصلة عوالمها، ولا تعرف بعضها بعضا. ففى "أمريكا الشمالية" على سبيل المثال كانت هناك إمبراطورية "الأناسازى" "Les Anasazi"، وفى الوسط كانت هناك إمبراطورية" الأولك، أما فى الجنوب فقد كانت هناك إمبراطورية "الشيمو" "Chimú". وفى "أفريقيا" ظهرت إمبراطوريتا "غانا" "Ghana" و"الدوجون" "Dogon" وغيرهما، بيد أنها كلها لم تترك أثرا مكتوبا. وفى "آسيا" كانت إمبراطورية الصين العظيمة تحت حكم أسرة "الهان" تعانى بعضا من الركود. أما الهند وكانت أسرة "موريا" تهيمن آنذاك عليها، فقد عانت من التمزق والانقسام.

فى أوروبا، كانت الإمبراطورية الرومانية ككل الإمبراطوريات السابقة عليها واللاحقة لها ما زالت على سطوتها غير أنها سرعان ما توارت على الأقل ظاهريا. ذلك أن مجمل بلدان الغرب وبعضا غير نذير من الدول الأكثر بعدا، كانت قد أصبحت رومانية فى عاداتها ونمط تفكيرها - أى إنها فى واقع الأمر كانت قد أضحت يونانية... أو لنقل بالأحرى "يهودية - يونانية" فقد كانت هناك عقيدة أخرى منبثقة عن اليهودية ترى نفسها جديرة بحكم العالم والهيمنة عليه. من أجل تحقيق هدفها المنشود، سعت هذه العقيدة إلى السيطرة على العقول ثم على الأجسام، فى أشكال تجسيد للآلهة المتباينة فى الإمبراطورية الرومانية.

الحكومة الكاثوليكية أى (الكونية)

تـهـدف رسـالـة "يسوع" التى كانت فى بداية الأمر محصورة فى نطاق اليهودية، إلى إقناع البشر "حتى آخر أطراف الأرض". ووصل طموح من حملوا رسالته بعد موته إلى الرغبة فى حكم كل أرواح العالم بل وكل عقوله: "اذهبوا إلى كل الأقوام وليكن لكم مريدون تعمدوهم باسم الأب والابن والروح القدس" (Mt XXVIII , 19) فى "رسالته إلى أهل غلاطية" "Epître aux Galates" كتب "بولس الرسول" مثله فى ذلك مثل السفسطائيين الذين سبقوه أن كل البشر أبناء الله: "لأنكم جميعا بإيمانكم بيسوع المسيح أبناء الله". بتعميدكم بيسوع المسيح اكتسيتم جميعا به رداء: "لم يعد هناك يهوديا أو يونانيا أو عبدا أو حرا أو رجلا أو امرأة فأنتم جميعكم كيان واحد فى "يسوع المسيح" [...] لم يعد أيا منكم أجنبيا أو مهاجرا؛ أنتم مواطنون قديسون تنتمون كلكم إلى عائلة الرب".

يصبح البشر أبناء الله إذا ما اعتنقوا المسيحية الكاثوليكية والكونية. من هنا، ووفقا لتقليد عاود مؤرخو الكنيسة الالتزام به اقتسم الحواريون الأقاليم التى يتعين عليهم التبشير فيها بالإنجيل، وحتى إن لم يقل "يسوع" صراحة برغبته فى إنشاء كنيسة فهو قد فكر بجمعه للحواريين من حوله وباضطلاعه "بيير" Pierre بدور متميز، فى عمل حكومة عالمية من أتباعه المؤمنين به عن طريق كنيسة.

سعى الأساقفة الأوائل الذين خلفوا الحواريين إلى تثبيت وترسيخ سطوتهم وشرعيتهم، قاوموا تزايد الحركات الدينية الهرطقية المنشقة واستولوا على الكنائس المحلية فى "أنطاكية" و"سميرنا" واعتبروا كنائسهم تجسيدا للكنيسة الكونية واعترفوا مبكرا جدا بأسبقية كنيسة "روما" التى تستمد شرعيتها من الإنجيل ("على هذا الحجر سأقيم كنيستى").

رغم استقلال الكنائس المحلية عن بعضها البعض، فإن هناك اتصالا وثيقا بينها. وتثبت مراسلات "إينياس" قس عكا فى بداية القرن الثانى دوام هذه الصلات المتبادلة كما ينسب له شيوع استعمال لفظة "كاثوليكى "إشارة منه إلى جماعته (وهى لفظة فى معناها الاشتقاقى تعنى "ما هو كونى"). سعى هؤلاء الأساقفة الأوائل إلى إحلال الكنيسة محل الشعب اليهودى وجعلها ممثلة لملكة الرب على الأرض أى نوع من حكومة عالمية فى سبيلها إلى التكون. أوكلوا لها مهمة تحويل كل قوميات الأرض المسيحية وإدارتها. وقد رأوا أن باستطاعتها ذلك وأن أعداءها مهزومون مقدما ذلك أن الكنيسة تحظى بذات البركة التى حظى بها "يسوع". يقسم الدين الجديد الحياة الآخرة إلى "مملكة الرب" و"جهنم". "ومملكة الرب هى ذلك الجزء من الكون الذى يرغب الرب فى أن ينقذ فيه البشر ليدركوا فى أرجائه الحقيقة "وهو محل الحب المرحب بوجوده، والمعترف به. أما "جهنم" فهى النار المتأججة ومحل الحب غير المقدر.

وفق "رسالة بولس الرسول إلى ديوجنيتوس" "L'Epître à Diognéte" التى كتبت فى الإسكندرية فيما بين عامى ١٩٠و ٢٠٠ فإن المسيحيين "يمضون حياتهم على الأرض غير أنهم مواطنو السماء"، و"هم يمتثلون لقوانين غير عادية [...] لجمهوريتهم الروحية".

بامتلاكها حكومتين إحداهما فى الحياة الدنيا، والأخرى فى الحياة الآخرة، تفرض المسيحية نفسها تدريجيا باعتبارها الدين الغالب فى الإمبراطورية على الرغم من ألف خلاف لاهوتى حول طبيعة المسيح على وجه الخصوص (الرب صنيعة بشر أم ابن لأب روحى). وقد نظمت المسيحية نفسها باعتبارها مرآة للإمبراطورية الرومانية: فى روما المركز. أما باقى العالم المسيحى فهو محكوم بتنظيم هرمى من الأساقفة والقساوسة.

استعاد القديسون دور الأرباب فى الديانات السابقة، وأضحت القدس وأنطاكية والإسكندرية والقسطنطينية أماكن مقدسة.

فى نهاية القرن الثالث لم تعد الكنيسة تكتفى بالهيمنة على الأرواح ورأت أنها لاستقرار مستدام ومقاومة أعدائها، عليها حكم عالم البشر. كان بوسعها عقد نية التحول إلى قوة عسكرية، كما سيفعل الإسلام بعدها. وإذا كانت قد أحجمت عن ذلك لفترة – وهو الحال الذى دام حتى الحروب الصليبية – فذلك لأنها ستعتمد على قوة الإمبراطورية الرومانية.

معًا سيحكم الحلفاء والمتنافسون، الكنيسة والسلطة الإمبراطورية، عالم تتنامى مساحته. وسيتطلب الأمر عدة قرون حتى يختفى أحدهما تماما وهو الإمبراطورية الرومانية وربما أكثر من ألف عام حتى يتمكن الآخر وهو الكنيسة من القبول بترك مكانه فى أوروبا لحكومات علمانية أخرى.

لاحت بشائر التقارب خلال القرن الثالث، فقد اعتنق جزء من الصفوة الإمبراطورية هذا الدين مما هدد أسس الإمبراطورية. وقد أضفى اعتناق "الإمبراطور قسطنطين" "L' empereur Constantin" –ربما بدءًا بمعركة "جسر ملڤيوس" عام ٣١٢ – مسحة رسمية على العلاقة بين الإمبراطورية الرومانية والعالم المسيحى.

اعتبارًا من العام الثانى أى عام ٣١٣ والتزاما بـ "مرسوم ميلان" "L'édit de Milan" تبنى قسطنطين "Constantin" مبدأ التسامح الدينى فى تعامله مع المسيحيين. وقد اعترفت الكنيسة فى ذات العام بسلطة الإمبراطور على العالم. شرح "أوسابيوس" "Eusébe" قس "القيسارية" "Césarée" ومستشار "قسطنطين" Constantin أن تجسد كلمة الرب فى شخص "يسوع" يعطى لتاريخ البشرية معناه ويضفى شرعية على سلطة الإمبراطور الرومانى وسطوته على العالم: "هناك رب واحد للجميع وفى ذات الوقت مُلك واحد هو مُلك الرومان المزدهر الذى يضم الجميع [...] وسلام مستتب يكتنف الكون كله".

رأى "أوسابيوس" Eusébe أنه فيما خططه الرب، على الإمبراطورية الرومانية كما كان الأمر فى زمن "الأنطونيين" Antonins أن تجعل السلام الرومانى La pax romana يسود العالم لما يهيئه ذلك من ظروف مواتية تسمح بتطبيق النظام الذى أُسر به إلى "متى" Matthieu على مستوى الكون كله.

كان التنافس يزداد يوما بعد يوم بين عاصمتى الإمبراطورية الرومانية "روما" "Rome" و"راڤينا" "Ravenne" ولاحقا القسطنطينية "Constantinople" (عاصمة "قسطنطين" "Constantin" التى افتتحها عام ٣٣٠ فى موقع بيزنطة Byzance) وقد أصبحتا أهم مركزين للمسيحية. كان الإمبراطور "قسطنطين" "Constantin" يترأس الديانة الكاثوليكية غير أن هذا لم يحل دون سماحه بوجود الوثنية وبقائه بابا الطقوس القديمة. كانت صورة الرب على الأرض. "كان الملك الذى يحبه الرب يجسد صورة ملكية السماء ويمسك بالدفة ويوجه كما يفعل الرب القادر، كل ما يوجد على وجه الأرض". اختار الإمبراطور مقرا له بين الأساقفة والمطارنة وسعى إلى حكم الكنيسة مثلها مثل الإمبراطورية الباقية. وقد أدى ذلك إلى مطالبة أساقفة مثل "هيلاردى بواتييه" Hilaire de Poitiers باستقلال الكنيسة فى مواجهة السلطات الإمبراطورية لمدينتى "راڤينا" "Ravenne" و"القسطنطينية" "Constantinople". والحقيقة أن مسألة تحديد صاحب الأحقية فى السيادة الإمبراطور أم الكنيسة؟ الأباطرة أم الكنائس؟ بقت معلقة.. مما سيؤدى إلى تسميم العلاقات بينهما لقرون طويلة لاحقة.

هوجمت الإمبراطورية الرومانية من الشرق والغرب من جانب الفرس و"السبتى" و"الهون" و"الفرنجة" و"القوط" وأقوام أخرى عديدة. وفى عام ٣٣٧ بعد اغتيال الإمبراطور "دالماثيوس" "Dalmatius" تم تقسيم الإمبراطورية إلى ثلاثة أقسام:

حكم "قسطنطين الثانى" "Constantin II" "الغال" و"بريطانيا" و"إسبانيا" وتولى "كونستاس" "Constant" مُلك "إيطاليا" و"إيليريا" و"أفريقيا" أما "قسطنطيوس الأول"

"Constance I" فقد حكم الشرق. فى عام ٣٤٠ توفى قسطنطيوس الأول" "Constance I" فى معركة وسمح ذلك لخليفته بتوحيد الجزء الغربى من الإمبراطورية. فى فترة لاحقة أعاد الإمبراطور "جوليان" "Julien" طرح أسبقية الكنيسة الكاثوليكية للنقاش ونصب ثانية الآلهة الرومانية.

فى عام ٣٦٣ توفى الإمبراطور "جوليان" "Julien" أثناء معركة له ضد الفرس بعد عامين فقط من توليه الحكم. عاد خليفته "جوڤيان" "Jovien" إلى الكاثوليكية واستأنف المعارك ضد العدو الفارسي. غير أنه فى نهايتها استسلم ووافته المنية عام ٣٦٤. بعد وفاته، تولى الحكم "ڤالنتنيان الأول" "Valentinien I" واختار أن تقتصر هيمنته على الغرب تاركا لشقيقه "ڤالنس" "Valens" حكم الشرق. تميزت فترات الحكم هذه، بنشوب حروب جديدة ضد الفرس والشعوب الجرمانية.

وفى عام ٣٧٥ تولى حكم الغرب "ڤالنتنيان الثانى" "Valentinien II" وعمره لم يجاوز الرابعة. عند بلوغه الخامسة عشرة أى عام ٣٨٦ شرح له "أمبرواز دى ميلان" كيف يكون الإمبراطور فى الكنيسة وليس فى مكانة أعلى منها [...]، فالأساقفة والمطارنة حكام على الأباطرة وليس العكس". وقد أدار "ڤالنتنيان الثانى" "Valentinien II" الصراعات الناشبة بين مختلف الكنائس المسيحية والصفوة الأرستقراطية الوثنية فى الإمبراطورية الغربية. وقد أعقبه فى الحكم. "ثيودوسيوس" Théodose" غير أن الإمبراطورية آنذاك كانت قد توحدت والتحمت مرة أخرى فيها كل أطرافها وذلك عام ٣٧٩ أصبح اعتناق المسيحية فى هذه الفترة شرطا ضروريا للتمتع بوضع "المواطن" فى الإمبراطورية، وأضحى غير المسيحيين ينتمون فقط للشعب وليس للشعب المسيحى. جعل ذلك من مهام أسقف كل مدينة استبعاد كل من يرفضون اعتناق المسيحية من المواطنة.

فى عام ٣٩٥ وعقب وفاة "ثيودوسيوس "اعتمدت الإمبراطورية الرومانية مرة أخرى تقسيمها الذى أراده إمبراطورها الراحل، فتولى ابنه الأكبر "هونوريوس"

"Honorius" حكم الإمبراطورية الرومانية الغربية. أما ابنه الثانى "أركاديوس" "Arcadius" فقد تولى عرش الإمبراطورية الرومانية الشرقية.

فى الغرب تعرضت الإمبراطورية الرومانية لهجمات من "الهانز" و"القوط الغربيين" و"الواندالى" و"الآلانى" ودنت تدريجيا من "روما "حتى تمكن" الأريك" "Alaric" من الاستيلاء عليها عام ٤١٠. وكانت الصدمة الكبرى حين احتلت روما جماعات غوغائية كان التفسير الذى يطيب للوثنيين سوقه لأنفسهم بخصوص انهيار هذه المدينة العظيمة والأكثر شهرة هو اعتناقها لديانة المسيح. وقد راجعهم اللاهوتى المسيحى "أوغسطين" المقيم فيما سيسمى لاحقا بالجزائر فى تفسيرهم هذا، مميزا بين "مدينة الرب" و"مدينة الدنيا": "نوعان من الحب أقاما مدينتين".

أنشأ المدينة الدنيوية "وأسس لها حب الذات الذى قد يصل إلى ازدراء الرب وذهب حب الرب فى الاتجاه المقابل إلى حد ازدراء الذات والتطلع إلى "مدينة السماء" ورأى أن الديانة المسيحية وحدها هى القادرة على إقامة مدينة الرب التى ستجمع كل الأمم والقوميات ألتى اعتنقت هذه الديانة. ومدينة الرب هذه تتجاوز كل أشكال الدولة وتسمو فوقها؛ فهى تجتذب إليها مواطنين من كل الأمم [...] من كل جهات الأرض. "لإرشادهم إلى المملكة التى لا نهاية لها". أما "المدينة الدنيوية" التى بوسعها فرض السلام والتوافق معه فهى لا تكفى على الإطلاق لضمان الخلود.

انقسمت الإمبراطورية الرومانية الغربية بين عدة أباطرة وصفوا "بالغوغائيين" انتمى أغلبهم إلى الديانة المسيحية بكل الأشكال التى ما زالت عليها الديانة المسيحية حتى يومنا هذا ثم طالها الاضمحلال شيئا فشيئًا إلى أن اختفت تماما عام ٤٧٦.

أما فى روما فقد استمرت البابوية فى المقاومة واستطاعت استعادة بعض الوظائف من الإمبراطور خاصة ما تعلق منها بدعم أكثر الناس عوزا واحتياجا. غير

أن أمر علاقة البابا بإمبراطور الإمبراطورية الرومانية الشرقية بقى غير محسوم. فى عام ٤٩٤ كتب البابا جلاسيوس "Gélase" رسالة إلى الإمبراطور البيزنطى "أناستاسيوس الأول" "Anastase I" أصبحت لاحقا ميثاق البابوية جاء فيها: "لتعلم أيها الإمبراطور العظيم أن العالم تحكمه قوتان عظميان، قوة الأحبار وقوة الملوك، غير أن سطوة الأحبار أكبر كثيرا لوجوب تقديمهم لربهم يوم القيامة رأيهم وحكمهم فيما يخص نفوس الملوك". كان على الكنيسة والإمبراطورية أن تنفصلا، فالإمبراطور لا يملك إلا سلطة مؤقتة. جدير بالذكر أن الخلاف بين "يوسا بيوس" "Eusébe" و"جلاسيوس" "Gélase" استمر على مدى ثمانية قرون.

فى القرن السادس آلت إلى "جستنيان الأول" "Justinien I" إمبراطورية قوية صلبة منظمة فى هيئة أقاليم مقسمة بدورها إلى ولايات. على رأس كل إقليم سلطة مدنية تتمثل فى حاكم وسلطة عسكرية مكلف بها دوق.

ضم "جستنيان الأول" "Justinièn I" الوظيفتين إلى بعضهما البعض وفرض أحيانا، كما فى حالة "مصر"، حاكما عسكريا. كما أصدر مجموعة قوانين مدنية "Corpus junis civilis" أطلق عليها "قانون جستنيان" أبرز فيها الحق الخاص. أراد الإمبراطور أن تفوق سلطاته سلطة الكنيسة زاعما أنه "يحكم بأمر من الله الإمبراطورية التى عهد إليه رب السماء بها". "فقد أرسله الله ليكون التجسيد الحى للقانون". رضخت الكنيسة للأمر وقبلت سلطته لتنعم بحماية الإمبراطور الطيب. تدخل "جستنيان الأول" فى اختيار رجال الكنيسة وأطلق بعثات وإرساليات إلى كل أنحاء الإمبراطورية كما قاوم عبادة "إيزيس "واستطاع أن يقنع قبائل "Les Hérules" ومغاربة غدامس "Les Maures de Ghadamés" باعتناق المسيحية.

تمكن "جستنيان الأول" بعد ذلك من استعادة شمال أفريقيا من قبائل الواندال "Vandales" وإيطاليا من القوط الشرقيين "Ostrogoths" واسترداد جزء من إسبانيا من القوط الغربيين "Wisigoths"، وبذا أوجد شيئا من الوحدة التى كانت الإمبراطورية

الرومانية قد افتقدتها. امتد نفوذ الإمبراطور حتى أرمينيا والقوقاز: وتمكن الچنرالات التابعون له مثل "بليزاريوس" "Bélisaire" من إعادة السيطرة على "شمال أفريقيا" و"كورسيكا" و"سردينيا" و"جزر الباليار". وقد رأى الإمبراطور أن تنصب له. تماثيل تظهره ممسكا بكرة أرضية ترمز إلى السلطات الكونية للرب والأباطرة. ويروى المؤرخون أنه على مدى سبعة قرون احتفظ كل الأباطرة الرومان وخلفاؤهم بذات الرمز. رغب كل واحد منهم أن يكون قيصر بيزنطة "basileus" وكاهنا "prêtre" فى آن واحد، وادعى خضوع العالم كله لحكمه.

غير أن هذه الوحدة المستعادة لشطرى الإمبراطورية الناشئة فى روما قد أصابها بعض الوهن فى الغرب نتيجة الهجمات الجرمانية ونالت منها فى الشرق ضربات الفرس والإمبراطورية الساسانية. فقدت الإمبراطورية مرة أخرى إيطاليا ومصر فى القرن السابع وأصبحت فى شطرها الشرقى إمبراطورية بيزنطية ثم ما لبثت أن اعتراها ضعفٌ نال منها ببطء وقد استمرت فى اضمحلالها نحو ألف عام.

حكومة العالم البربرية

فى كل أرجاء العالم، بعيدا عن كل ما سبق لنا الإشارة إليه، هناك إمبراطوريات أخرى تنظم وتشكل "حكومات أخرى للعالم".

ففى الصين، حيث يعيش حتى الآن ربع البشرية، وهو بلد ينعم بمستوى معيشى بالغ الارتفاع، فتح سقوط أسرة "هان" "Han" عام ٢٢٠ أبواب عدم الاستقرار لفترة ليست بالقصيرة. فقد تقاتلت ممالك "ويه" "Wei" و"شو" "Shu" و"ووه" "Wu" الثلاث للهيمنة على إمبراطورية مجمعة على يد أسرة "چين" "Jin" اعتبارا من عام ٢٦٥. فى بداية القرن الرابع، عاودت الحرب الأهلية الاشتعال ولجأت أسرة "چين" "Jin" إلى الجنوب وتعددت الأسر التى اعتلت العرش. فى الشمال، كانت هناك ممالك صغيرة

تتصارع بعضها مع البعض الآخر. هذا لم يمنع أغلبها من الاحتفاظ بالبنيات التي كانت أسرة "هان" "Han" قد أرست دعائمها مع وجود سلطة تراتبية بين الأقاليم والولايات والمقاطعات الفرعية. في عام ٥٨٩ تم توحيد الصين مرة أخرى على يد "يانج چيان" "Yang Jian" الذي أسس أسرة "السوى" "Sui" وشرع في حفر القناة الكبرى ومد طول سور الصين وعدل في تقسيم الأراضي ووحد العملة النقدية المستعملة. وفي عام ٦١٨ خلف "يانج چيان" "Yang Jain" أسرة "تانج" "Tang" ولم تطرأ على الأذهان فكرة تجاوز حدود الصين.

أما في الهند فقد تميز القرن الرابع الذي تلا اختفاء إمبراطورية "موريا" "Maurya" بالتأسيس لأسرة "الكوبتا" "Cupta" ببداية فترة من الاستقرار والرخاء. امتدت إمبراطوريتهم من الهيمالايا وحتى نهر "نرمادا" "Narmada" الذي يجري وسط شبه القارة، وضمنت شبكة إدارية كثيفة تماسكها: فقد أدارت مجالس أقاليم ومقاطعات وقرى ونظمت الوظائف رابطة نقابات الحي. وقد أدت رعاية الأسرة الإمبراطورية للهندوسية إلى اتخاذها الشكل النهائي لها: أضحى النموذج الاجتماعي المرتكز على الطبقات هو المعيار في شمال البلاد مع ظهور من لا يمكن المساس بهم.

وفي ذات التوقيت الذي كانت توضع فيه اللمسات الأخيرة للترقيم العشري، كان هناك تطور فني وأدبي هائل ديني ودنيوي تشهد عليه كهوف "آچنتا" "Ajanta".

في بداية القرن السادس وفي مواجهة تهديدات "الهانز" "Huns" القادمين من أواسط آسيا انفجرت إمبراطورية "جوبتا" "Gupta". في عام ٦٠٧ أصلح "هارشا" "Harsha" قائد مملكة البنچاب الأمر وأوجد شيئا من الاتحاد في الشمال. لدى وفاته عام ٦٤٧ بدأت فترة أخرى من فترات التقسيم في الهند.

في منتصف القرن الخامس، ظهر في أرجاء آسيا الباقية ظهر عضو جديد في حكومة العالم أو على الأقل في عالم ما: ظهر قائد قادم من الشرق يدعى "آتيلا"

"Attila" ورث مملكة شاسعة تمتد من جبال الأورال "Oural" إلى "الكاربات" "Carpates". كان هذا القائد مثله مثل رجال قلائل على شاكلة "الإسكندر" و"قيصر" يملؤه حب للسلطة وقدرة إستراتيچية غير محدودة، وحد شعبه "الهانز" "Les Huns" مع شعوب أخرى منها شعبا "الأوستروجوس" "Les Ostrogoths" والقوط الشرقيين" "Gépides". وفق ما يراه المؤرخ اليوناني "بريسكوس" "Priscus" معاصر "آتيلا" "Attila" فإن ما كان يريده هذا القائد هو"الهيمنة على العالم كله" الذى يعتقد فى أن حدوده هى "أورسيا". أضحى "آتيلا" "الملك العظيم" القائد الأعلى لكل رؤساء القبائل وسيد الحرب. أيده فى مسعاه شعب "الواندالى" "Les Vandales" بقيادة مليكهم "چينسيرك" "Genséric" ودفعه هذا الأخير إلى مهاجمة "القوط الغربيين" "Les Wisigoths". لم تكن له عاصمة ثابتة وكان يلقى بتعليماته ويستقبل السفراء فى خيمته المنصوبة وسط المعسكر وبين جموعه التى تقوم بالنسبة له مقام القصر. أحاط نفسه "بالمثقفين "الأجانب ومنهم كتاب يونانيون وچرمانيوين مثل "إيديكو" "Edeco". ارتكزت إستراتيچيته على الرعب: دمر المدن وقام بعمليات إزهاق أرواح جماعية وقدم بعدها تبريرات قانونية لحملاته العسكرية.

بدءا من عام ٤٤١ هدد "آتيلا" "Attila" بمهاجمة إمبراطورية الشرق ليفاوض في أمر ضريبة أو جزية على نحو أفضل. غير أنه اجتاح عام ٤٥٠ إمبراطورية الغرب، متعللا بزواج حيل دون إتمامه بشقيقة الإمبراطور. واستفاد من الانقسامات الموجودة بين أعدائه – رومان الغرب ورومان الشرق والقوط الغربيين. كما استغل صراعات توريث "هونوريوس" "Honorius" (فى إمبراطورية الغرب) و"مارقيان" "Marcien" (فى إمبراطورية الشرق). ونظرًا لتخطيطه وقتا معينا لدخول روما فقد تردد وتلقى نصف إمبراطورية الغرب وتراجع. منى "آتيلا" "Attila" بهزيمة وحيدة أمام الإغريق فى معركة الحقول القطالونية، كما أزمع القيام بهجوم جديد على الإمبراطورية الرومانية الشرقية

حين وافته المنية عام ٤٥٢، وذلك قبل اختفاء الإمبراطورية الرومانية الغربية بنحو عشرين عاما.

لم تبق الإمبراطورية بعد تنازع أبنائه فيما بينهم. وقد توفى ابنه الأكبر "إيلاك" "Ellac" أثناء معركة "بانونيا" "Pannonie". أما ابنه الثانى "دنچيزك" "Dengizich" فقد حاول القيام بحملة على الإمبراطورية الرومانية الشرقية ومات بدوره ووضعت رأسه وسط سيرك القسطنطينية.

فى ذلك كله سطرت نهاية مؤقتة لحكومات العالم المغولية.

كانت إمبراطورية "غانا" أول إمبراطورية تجارية كبرى فى غرب أفريقيا. امتدت على مدى منطقة ساحلية تقع بين جنوب الصحراء ومنابع نهرى السنغال والنيجر (وهى منطقة غرب مالى وجنوب موريتانيا حاليا) وأشرفت على العديد من مناجم الذهب كما هيمنت على طريق قوافل المبادلات التجارية بين شمال أفريقيا التى يحكمها العرب والجنوب التى كانت تنقل الذهب والملح.

"الأمة" حكومة عالمية يطرحها الإسلام

بدأت عام ٦٢٢ ميلاديا. فى الجزيرة العربية مغامرة لاهوتية جديدة ادعت تكليفها بمهمة حكم العالم - وتعلق الأمر هنا، على الأقل، بالعالم المعروف والمدرك منا جميعا. خلافا هذه المرة لما عرفته البشرية مع النبى عيسى ومع بوذا، كان النبى محمد مؤسسا للعقيدة وفى ذات الوقت منظما لدولة أو لنقل لأمة أو جماعة. وهو فى دعوته لم ينشد مثل النبى موسى "الأرض الموعودة" وإنما طالب بكوكب الأرض كله. ويذكر القرآن فى السورة التى تحمل رقم ١١٠ أن جماعة المسلمين تعتبر "خير أمة" وهى لا تعرف حدودا جغرافية أو سياسية. وهى تلغى الفوارق بين الشعوب بمجرد اعتناقهم الإسلام

وتجمعهم . جعل الله منها "أمة وسطا [...] ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾ (السورة ٢ "البقرة" الآية ١٤٣)

فى عام ٦٣٢ ميلاديا توفى النبى محمد بدون أن يترك ذكورا من سلالته وبدون أن يحدد خليفة له وبدون أن يبدى اقتناعا أو ميلا لنمط إدارة سياسية للأمة. بدأ صراع بين ورثته استمر حتى يومنا هذا اعتد فيه المهاجرون بمشاركتهم فى الهجرة وثمن فيه الأنصار استقبالهم للنبى محمد بالمدينة. بعد جدل ونقاش حاد اتفقا على أن يخلفه أبو بكر صاحبه ورفيقه منذ بداية الدعوة وأول الخلفاء الراشدين الأربعة. فى عام ٦٣٤ تلاه فى الخلافة عمر الذى سافر غازيا إلى الشمال الشرقى (سوريا وإيران حاليا) وإلى شمال أفريقيا والأندلس.

فى عام ٦٥١ دحرت الفرق العربية الفرق الساسانية وقتلت يزدجرد الثالث آخر ملوكهم.

تتابعت هذه الغزوات حتى وافت رابع الخلفاء على بن أبى طالب. ابن عم النبى محمد وزوج ابنته منيته عام ٦٦١ ميلاديا غير مخلف تنظيما سياسيا حقيقى للأمة.

بدأت هذه الأمة فى الظهور مع مقدم معاوية بعد انتصاره على علىّ بن أبى طالب واختياره دمشق عاصمة لدولته وتأسيسه - لأول مرة فى تاريخ الإسلام - لحق أيلولة السلطة والحكم لسلالة الحاكم - أى للأمويين.

كانت الأولوية بالنسبة لمعاوية تتمثل فى إقامة دولة دائمة ومستقرة تسوسها طبقة حاكمة عربية. من هنا فقد استولى على القدس ومصر ووصل بجيشه إلى سهل الهندوس وبلاد ما وراء النهر وزحف به حتى آسيا الوسطى. أما فى الغرب فقد وضع يده على إسبانيا. وضع معاوية حاكما على كل إقليم تم غزوه وربط بشبكة تواصل واتصال بين العاصمة والمدن الرئيسة فى إمبراطوريته.

فى عام ٦٨٥ ميلاديا نظم خليفته عبد الملك شؤون الخزانة والجيش وأقام ديوانا للعدل كما عرب المحررات الإدارية وضرب أول العملات الإسلامية وهى دينار الذهب ودرهم الفضة. كانت الرقابة آنذاك على الأقاليم من مهام الوالى الذى يعد الحاكم المدنى والعسكرى فى آن واحد ويساعده قاضٍ يختص بأمور العدل وحفظ القوانين وقائم على الموارد المالية.

فى عهده احتفظت الشعوب المهزومة بحرية دينية نسبية فى مقابل الخضوع المطلق ودفع بعض الضرائب الخاصة. أما العرب فكانوا فى أى أرض يحلون بها لا يؤدون للدولة أى ضريبة عقارية مكتفين بدفع الزكاة. وكانوا يقتسمون فيما بينهم غنائم الغزوات (خاصة الأملاك الشاسعة التى تم الاستيلاء عليها من الفرس والبيزنطيين) فى هيئة "قطائع "تتحول تدريجيا إلى ملكيات خاصة قابلة للبيع من جديد. وكانوا يحيطون أنفسهم بموالٍ مسلمين من غير العرب وأغلبهم من أسرى الحرب المحررين بعد اعتناقهم الإسلام.

قامت على هذا النحو إمبراطورية كاملة على العقيدة وسرعان ما لم تصبح منفردة فى وجودها.

لدى وفاة عبد الملك بن مروان عام ٧٠٥ ميلاديا كان الفرع الآخر من جماعة المؤمنين بالرسول والموالين له أى العباسيين المستقرين حول بغداد بعد دحر الساسانيين ينظرون إلى الأمويين باعتبارهم غاصبين.

فى عام ٧٥٠ ميلاديا اغتال العباسيون كل أفراد العائلة الأموية واستولوا على السلطة. واستطاع أموى واحد يدعى عبد الرحمن الفرار والنجاة من هذه المذبحة وعبور شمال أفريقيا إلى الأندلس لإقامة إمارة أموية قوية فى قرطبة. وأصبحت الأمة الإسلامية بذلك مجزأة.

استقر العباسيون فى بغداد وزودوا أمتهم بإدارة ذات طابع أكثر لاهوتية. على شاكلة من سبقوه من الأمويين قام الخليفة العباسى بإمامة صلاة الجمعة وإقامة العدل بالفصل علنا من وقت لآخر فى بعض القضايا ومقاومة الكفار. من هنا فلم يعد الناس ينظرون إليه باعتباره ملكا مؤقتا كما كان يحدث فى عصر الأمويين وإنما باعتباره أميرا للمؤمنين. واقتصرت سلطته على تطبيق شرع الله، كما أنه يتوجب عليه الاتصال دوما بالعلماء المتخصصين فى الشريعة. وفى حين كان الأمويون يخالطون باقى المسلمين ويتعاملون معهم اعتبر العباسيون بغداد مدينة محصنة مخصصة للخليفة وحريمه وبلاطه وحراسه لكل دواوين الإدارة، بعيدا عن الشعب. خلال الحكم العباسى لم تعد الإدارة كما كانت فى زمن الأمويين مقصورة على علية القوم أى على الأرستقراطية العربية وإنما تولاها مسلمون من غير العرب وغالبا من الفرس منظمون فى هيئة دواوين (أو نظارات: للحربية والأختام والمالية والعدل) تحت إمرة وزير فى الغالب فارسى وهى وظيفة تم استلهامها من آخر الأسر الحاكمة فى الإمبراطورية الفارسية أى من الساسانيين.

أما عن جباية الضرائب فتقوم بها الدولة بنفسها تحت إدارة "العامل" أو أمين صندوق بيت المال. وفى حين يؤدى المسلمون الزكاة فقط يدفع غير المسلمين أى الذميين من يهود ومسيحيين ضريبة الرؤوس التى يطلق عليها الجزية والضريبة العقارية عن أراضيهم المسماة الخراج. يكلف "الضامن" أو رئيس المزارعين الذى غالبا ما يكون يهوديا بكل مهام التحصيل. وهو يسدد مقدما القيمة المطلوبة للدولة ويحتفظ لنفسه بعد ذلك بأى مجاوزة محتملة.. ونظرا لتحريم الإسلام للربا فإن اليهود وحدهم هم الذين يعملون فى الصرافة. وهم فى أدائهم لهذه الأعمال يستخدمون خطابات الاعتماد والسندات لأمر، تجنبا لنقل النقود لمسافات طويلة. أصبحت الجماعات اليهودية منظمة للتداول النقدى عبر الإمبراطورية العباسية واعتبرت بغداد المركز

التجارى.أما القاهرة فكانت قطبا من الدرجة الثانية فى حين لم تزد أصفهان عن كونها فرعا ثانويا. وسرعان ما قامت هذه الجماعات اليهودية بتطبيق ذات النمط فى أوروبا... فى نفس التوقيت تقريبا أضحت بغداد مركزا للعالم اليهودى.. ومنها تصدر التعليمات اللاهوتية للسلطات الحاخامية باتجاه كل جماعات العالم من قرطبة إلى الصين.

فى الأقاليم التابعة تكون السلطة إما فى يد الأمير (الحاكم) وإما فى يد العامل (أمين صندوق بيت المال)... ويملك كل منهما تحت إمرته قوة مسلحة. أما القائم على البريد فهو مكلف بتقديم تقرير للخليفة عن الوضع فى الأقاليم عبر دواوين البريد والمعلومات فى بغداد.

ويتم نقل الأوامر والفرمانات من العاصمة إلى الأقاليم بواسطة فرسان على خيول أو إبل يسلمون الرسائل لبعضهم البعض ويتوالون فى محطات على طول الطريق. ولاستيفاء هذا الغرض يتم إنشاء أكثر من خان للقوافل يفصل بين كل واحد منها والآخر نحو أربعين من الكيلومترات. جدير بالذكر أن الانتقال من تونس إلى القاهرة أو من أصفهان إلى أزمير كان يستغرق أنذاك نحو ثلاثة أشهر... وهو إيقاع زمنى لم يختلف عنه إبان حكم الإمبراطورية الرومانية.

هذه المحطات المقامة على طول الطريق إلى الهند، كانت تسمح بتزويد المنطقة بأسرها بما تحتاجه من التوابل.

وقد استخدم الجيش خلال هذه الفترة ذات التقنيات والأساليب المتبعة فى فارس ومنها التفقد الدقيق والتفتيش للتأكد من هوية الجنود وسلامة معداتهم. وقد استخدمت القوات فى معاركها ولأول مرة القذافة والمنجنيق.

فى عام ٧٥١ ميلاديا انتصرت الفرق العباسية على جيش أسرة "التانج "الحاكمة فى الصين فى موقعة تالاس على حدود قرغيزستان... وهى أبعد نقطة وصلت إليها

الغزوات العربية فى اتجاهها إلى الشرق... ولم تملك بعدها إلا التراجع. وقد سمحت هذه المعركة للعرب بأسر العديد من الجنود الصينيين مما ساعدهم فى اكتشاف الحرير والورق.. وقد يسر ذلك تدوين القرآن للمرة الأولى.

أرسل الخليفة هارون الرشيد عام ٧٩٧ ميلاديا حملة إلى بلاد الروم فى نطاق الإقليم البيزنطى. وفى العام التالى وصلت قواته إلى أنقرة واستطاع إجبار الإمبراطورة البيزنطية على دفع ضريبة له. وتصف الحكايات الفارسية "السندباد البحرى" أسفار بحار عباسى إلى شرق أفريقيا وجنوب آسيا. وبدأ التجار المسلمون بعد هذا التاريخ فى إقامة علاقات تجارية مع الهند والصين، كما وصلوا فى أوروبا حتى بحر البلطيق وطالت قوافلهم من ناحية حدود روسيا ومن ناحية أخرى مشارف غرب أفريقيا. بذا ساهم التجار فى تداول المعارف اليونانية والفارسية والهندية والصينية.

فى عام ٨٣٠ ميلاديا أنشأ الخليفة المأمون مركزا للترجمة أسماه "بيت الحكمة" جمع فيه المخطوطات الإغريقية فى الفلسفة وعلم الفلك وكذا المعاهدات الفارسية فى علم الكونيات والتاريخ. ثم قام بترجمتها إلى العربية قبل نشرها فى كل أرجاء الإمبراطورية. أفل بعد ذلك نجم السلطة العباسية واضطر الخليفة العباسى المعتصم عام ٨٤٥ ميلاديا إلى الاستعانة بالحراس الأتراك لحماية نفسه. شيئا فشيئًا استولى الجنود الأتراك على السلطة السياسية الفعلية. ووصل الأمر بالبويهيين الفرس إلى الاستيلاء عام ٩٤٦ على مدينة بغداد.

فى عام ٩٤٦ استولى البويهيون الفرس على بغداد وانصرف العباسيون عن السلطة المؤقتة وتركوها لرئيس حراسهم الذى أصبح أميرا. استمرت الإمارة فى يد البويهيين الفرس لما يقرب من قرن. استمرت الأمة فى تراجعها وأصابها الضعف

واستقلت أقاليم عدة من الوصاية العباسية وأسست لأسرها الخاصة. فى عام ١٠٥٥ طرد الأتراك السلاجقة البويهيين الفرس.

عودة حكومة الرومان للعالم:

هيمنة الحكومة المدنية على شئون الكنيسة

فى الغرب حلمت أسرة "الكارولنچيون "وهى أسرة جديدة استقرت فى نوسترى Neustrie فى منطقة "إيل دى فرانس" (Ile - de - France) بإصلاح الإمبراطورية الرومانية، حكومة العالم المسيحى. بعد إسقاطه "لشلديرك الثالث" "Childéric III" آخر ملوك الميروفنجيين "mérovingien"، طلب "بيبين القصير" "Pépin le Bref" من البابا "إيتيان الثانى" "Etienne II" ترسيمه فى دير "سان دونى" "Saint - Denis". أراد لنفسه وراثة الإمبراطورية الرومانية واستعادة المفهوم الرومانى العلمانى للجمهورية "res publica" مضافا إليه صفة المسيحية christian لتصبح "الجمهورية المسيحية"، وبذا تجمع صفتى "رومانية" و"مسيحية". استلهم "بيبين القصير" "Pépin le Bref" من نظريات "أوجستين" الكثير مما جعله يعلن أن دور السياسى ليس تحقيق "مدينة الرب" على الأرض، وإنما جعل المدينة التى نعيش فيها على الأرض تجسيدا مسبقا لتلك التى تنتظرنا فى السماء. من هنا ندرك سبب إحالات ابنه "شارل" "Charles" المتكررة إلى كثير من القيم الأخلاقية مثل العدالة والسلام والوئام والإجماع. كان "شارل" "Charles" الذى توج ملكا عام ٧٧٤ يماثل فى شمائله "الإسكندر الأكبر" و"يوليوس قيصر" و"آتيلا" وربما كان ذلك ما دفعه عام ٧٧٥ إلى التوجه إلى البابا "أدريان الأول" "Adrien I" بطلب إضافة صفة "magnus" إلى اسمه ليصبح "شارل الأعظم "ملك اللومبارد أو"شارلمان".

كانت مهمة "شارلمان" الدفاع في كل مكان في الخارج عن كنيسة المسيح ضد هجمات الكافرين بها والحرص في الداخل على التعريف "بالعقيدة الكاثوليكية" وهو ما يثبت أنها لم تكن كذلك.

نقش على ختمه شعارا واضحا: "Renovatic imperii romani" (تجديد الإمبراطورية الرومانية) وسعى إلى أن يصبح "قمة العالم ورأس أوروبا". أضحى ملكا لساكس "Saxe" عام ٧٨٢ وباڤيير Baviére عام ٧٨٨ والآڤار Avars (وهي النمسا الدانوبية والمجر الغربية) وقطالونيا واتخذ من أكس لا شابل "Aix - la - Chapelle" عاصمة له عام ٧٩٤. وسرعان ما أصبح شارلمان "Charlemagne" على رأس إمبراطورية شاسعة تضم جزءا كبيرا من الغرب: امتدت المساحة الواقعة تحت هيمنته إلى ١,٢ مليون كيلو متر مربع يسكنها ما يقرب من خمسة عشر مليون نسمة. اعترف "شارلمان" "Charlemagne" بالسلطة النظرية للإمبراطور البيزنطي غير أنه أراد أن تنافس عاصمته "أكس لا شابل" "بيزنطة" في روعتها. اعتاد أن يجمع بها كل عام جمعيات من الوجهاء العلمانيين والكنسيين ووضع نبلاء يحملون لقب "كونت" على رأس الخمسمئة كونتية المكونة للإمبراطورية وأرسل لمراقبتهم مفتشين أطلق عليهم اسم "missi dominici" وهم "كونتات" مفوضون بالتفتيش على الكونتات الآخرين.

أما الضواحي والأقاليم الواقعة على حدود الإمبراطورية فقد ولى على كل منها ماركيزا لمنع تهديدات "الآفار" "Avars" و"الونديين" "Wendes"والدانماركيين "Danois" والبريتانيين "Bretons" ومسلمي إسبانيا. يعرّف شارلمان" القانون (العلماني والكنسي في آن واحد) عن طريق "أوامره العالية" "capitulaires" التي يرسلها إلى كل "كونت" و"ماركيز" قام بتوليته وجدير بالإشارة أن السرعة القصوى في إيصال الأخبار كانت في زمن "شارلمان" مثلما كانت في زمن كل من "الإسكندر الأكبر" و"يوليوس قيصر" لا تزيد على خمسين كيلو مترًا يوميا بالنسبة للفارس على جواده وعشرين كيلو مترًا

بالنسبة للعربات المملوءة بالبضائع. ما تم حصره من موظفين لا يزيد على خمسة آلاف لكل الإمبراطورية. لم يكن فى استطاعة أى "كونت" معين الاستعانة إلا بعشرة معاونين على الأكثر.

كانت كل ثورة تنشب يتم قمعها بعنف ويقال على سبيل المثال إن شارلمان قد شهد بنفسه الإطاحة برؤوس أربعة آلاف وخمسمئة متمرد ساكسونى. وكان على الأحرار أن يقسموا على طاعة النبيل "كونتا" كان أو"ماركيزا" ويتعهدوا بالقتال تلبية لأوامره. وهم يتلقون فى المقابل كمكافأة إقطاع أرض تعود ملكيته للنبيل عند وفاتهم.

كان للإمبراطور نفسه أتباع (منهم أساقفة وقساوسة): وبذا بدأ نظام الإقطاع فى الغرب.

أراد "شارلمان" أن يكون الرئيس الأوحد فى عالم الغرب المسيحى ولم يتخيل قط إمكانية اقتسام السلطة مع البابا. ارتكازا على "مذهب أوجستين السياسى" "Augustinisme" أو على مبدأ قيصر الذى يقضى بهيمنة الإمبراطور على شئون الكنيسة والمعروف باسم "Césaropapisme" تدخل شارلمان بشكل مباشر فى الشئون الكنسية مثلما فعل الأباطرة البيزنطيون خاصة فى مراسيم المجامع الدينية. نشر بطول الإمبراطورية وعرضها شبكة منشآت دينية: فقد أقام أكثر من خمسمئة كنيسة ودير ملكى فى أماكن إستراتيجية فى البلدان التى تم غزوها وعين لإدارتها قسا اختاره بعناية من بين تابعيه.

بسط "شارلمان" نفوذه بفضل التحالفات التى سعى إلى عقدها مع "أوفادى مرسيا" "Offa de Mercie" ملك إنجلترا و"ألفونس الثانى" "Alphonse II" ملك "غاليسيا" وبطريرك القدس والخليفة العباسى هارون الرشيد، فى عام ٨٠٠ زار "شارلمان" روما حتى يقوم البابا "ليون الثالث" "Léon III" بترسيمه أمام الجموع التى ظلت تهتف: "الحياة والنصر لشارل العظيم المسالم إمبراطور الرومان الذى توجه

الرب". أوقف تقدم "شارل" أنذاك فى "رونسيفو" فى جبال "البرانس" "Roncevaux dans les Pyrénées" الأمويون الذين كانوا يحكمون مناطق شاسعة تمتد من "قرطبة". وقد دفع ذلك "شارلمان" إلى تكريس آخر سنوات ملكه لمحاولة الهيمنة على الإمبراطورية البيزنطية وضمان أن يخلفه أبناؤه فى الحكم.

سعى لوضع أبنائه فى مراكز السلطة، ومن ثم فقد نصب ابنيه "بيبين" "Pépin" و"لويس" "Louis" ملكين "للومبادريا" "Lombardie"و"الأكيتان" "L'Aquitaine".

وفى عام ٨١٣ وقبل أن يفارق الحياة، نصب فى العاصمة "أكس لا شابل" "Aix-La-Chapelle" ابنه "لويس الورع" "Louis le Pieux" الذى نشر بعد تنصيبه بأربع سنوات وصية يعد فيها ابنه الأكبر "بيبين" بمملكة "الأكيتان" وابنه الثانى "لويس" "Louis" بمملكة "جرمانيا" أما باقى الإمبراطورية فقد أوصى بتتويج ابنه الثالث "لوثار" "Lothaire" عليها.

أدى مولد طفل رابع "للويس الورع" "Louis le Pieux" إلى إعادة النظر فى الأمر كله ونشوب حرب أهلية. فى عام ٨٤٠ توفى "لويس الورع" ولم تنفذ وصيته. فى معركة "فونتنيه أون بويزاى" "Fontenoy -en- Puisaye" تمكن كل من "شارل الأصلع" "Charles le Chauve" و"لويس الجرمانى" "Louis le Germanique" من هزيمة "لوثير" "Lothaire" وفى أغسطس ٨٤٣ دارت فى "فردان" "Verdun" مناقشات مطولة فى مجلس مكون من أكثر من مئة حكم حول التقسيم وانتهت إلى منح "لوثير" "Lothaire" لقب إمبراطور على جزء من الإمبراطورية يشمل "لوثيرنجيا" "La Lotharingie" و"لابورجونى" "La Bourgogne" وإيطاليا "L'Italie" ويضم "أكس لا شابل" "Aix-La-Chapelle" وروما "Rome".

وقد ظهرت بذلك ملامح الإمبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة. تلقى "Charles le Chauve" شارل الأصلع "منطقة" فرنكيا الغربية (Francia occidentalis) وهى

المنطقة التى تحتلها فرنسا حاليا. أما لويس الچرمانى الثانى فقد حصل على منطقة "فرنكيا الشرقية" "Francia orientalis" الواقعة شرق الراين. لم يستتسغ الجميع هذا التقسيم فقد رفض النبلاء المحليون سطوة "شارل الأصلع" "Charles le Chauve" وتعرضت سواحل البحر الأبيض المتوسط لهجمات من قبل المسلمين وأضحت منطقة "نورماندیا" هدفا لاجتياح متكرر من جانب النرويجيين والسويديين والدانماركيين الذين استفادوا من تفوقهم البحرى.

ويمكن القول إن الإمبراطورية الكارولنچية قد غرقت فى الفوضى بعد مئة عام من نشأتها.

العالم المتشظىّ

فى الثانى من فبراير ٩٦٢ وضع البابا جون الثانى عشر فى الغرب وتحديدا فى روما تاج العرش الفرنكى "Regnum francorum" على رأس "أوتو الأول" "Othor 1"" ملك چرمانيا، مما يعد شهادة بمولد الإمبراطورية الرومانية الچرمانية المقدسة.

انتخب "أوتو الأول" ملكا لچرمانيا من قبل ناخبين كبار، ونصبه البابا إمبراطورا وقد اتسمت بدايات الإمبراطورية بعودة الخلافات مع السلطة البابوية:

زعم كل من الإمبراطور (باسم القوة السياسية) والبابا (مبرهنا بسطوته الروحية أنهما يديران الجمهورية المسيحية) "La respublicachrishana". سعى "أوتو" إلى إجبار كل أسقف جديد لروما على أداء القسم أمامه وادعى استمداد سلطته هو نفسه من الرب. وكانت الكنيسة على النقيض من ذلك، تنظم نفسها كملكية انتقائية ومطلقة. طالب الأحبار بسلطة كاملة "plenitudo potestatis" وبسلطة الحكم على ما يأتيه الملوك الدنيويون من أفعال وذلك من دون حيازة جيش.

فى نهاية القرن العاشر حاول "أوتو الثالث" وهو أحد خلفاء "أوتو الأول" الذى استطاع فرض أسرته فى نظام انتخابى، إحياء إمبراطورية "شارلمان" "Charlemagne". عاود استعمال ختمه (تجديد الإمبراطورية الرومانية) ليصرح ويؤكد رمزيا على طموحه فى الهيمنة على العالم أو لنقل على كل الشعوب المسيحية (مضافا إليها المجر وبولندا اللتين أسس فيهما كنائس بدعم من البابا سلفستر الثانى). فى مرسوم له أصدره عام ١٠٠١ أعلن عن نيته فى الهيمنة على الكنيسة "أعلنا روما عاصمة للعالم ونعترف بالكنيسة الرومانية كأم الكنائس، غير (ولنتأمل) أن لا مبالاة أحبارها وعدم كفاءتهم قد ذهبتا منذ وقت طويل بضيائها".

فى عام ١٠٢٤ توفى "هنرى الثانى" "Henri II" آخر سلالة أسرة "أوتو الأول" بدون أن يكون له وريث. وقد دعا ذلك "مجمع مايانس" "La diéte de Mayence" إلى انتخاب "كونراد الثانى" الذى بدأت معه الأسرة الفرانكونية (١٠٢٤-١٠٢٥). وفى منتصف القرن الحادى عشر أعاد البابا "ليون التاسع" التأكيد على استقلال الكنيسة. وقد ذكر البابا جريجور السابع "Grégoire VII" فى كتاباته "Dictatus papae" ما كان لهذا الأخير من سطوة على الأساقفة الآخرين وعلى الحكام الدنيويين.. من أقواله فى هذا الصدد: "الحبر الرومانى هو الوحيد الذى يمكن وصفه عن حق بالكونى" وكذلك: "لا تنحنى هامات الأمراء إلا عند إقدام الحبر الأعظم فقط"، و"من المسموح له عزل الأباطرة".

فى عام ١٠٩٥ أطلق البابا أوربان الثانى "Urbain II" لتأكيد شرعيته أول حملة صليبية بهدف استعادة الأماكن المقدسة التى يمنع المسلمون المسيحيين من دخولها. وفى عام ١١٢٢ عدل الإمبراطور بموجب "Le Concordat de Worms" معاهدة "ورمس" البابوية الخاصة بالتأثير على البابا فى اختياره للأساقفة، وأقر بالسلطة الدنيوية للحبر الأعظم. بعد ذلك بمدة وجيزة انهارت مملكة المرابطين بقرطبة آخر الممالك المتسامحة

فى أراضى إسبانيا الإسلامية تحت ضربات المتعصبين الموحدين القادمين من جنوب المغرب.

استمر التناحر بين الأباطرة والأحبار على مدى القرن الثانى عشر وبشكل أكثر تحديدا بين أسرة "ستوفن" Des Staufen (فريدريك بربروسا وهنرى السادس وفريدريك الثانى هوهنستوفن) من ناحية والأحبار "ألكسندر الثالث" و"أينوسنت الثالث" و"جريجور التاسع" و"أينوسنت الرابع" من ناحية أخرى.

فى عام ١١٩٨ تم انتخاب اثنين من الأباطرة ينتميان إلى أسرتين مختلفتين. وذهب الأمر إلى حد اعتبار فريدريك الثانى نفسه مسيحا جديدا يجسد القانون الإلهى (Lex animate in terris) فى عام ١٢٥٤ توقفت بموت كونراد الرابع "Conrad IV" آخر المنتمين إلى أسرة هوهنستوفن "Hohenstaufen" فكرة توارث وظيفة الإمبراطور وحرص الأمراء الناخبون آنذاك على الحيلولة دون تكون أسرة إمبراطورية، وذلك بعدم اختيار شخصين ينتميان إلى ذات الأسرة لتولى الحكم واحدا تلو الآخر (من الأسر البارزة آنذاك "اللوكسمبورج" و"الهابسبورج" والويتلسباخ).

فى خط موازٍ لهذه الأحداث انفصلت الكنيسة الأرثوذكسية فى الشرق عن كنيسة روما وذلك عام ١٠٥٤. وبلغ ضعف الإمبراطورية الرومانية الشرقية حدا عجزت معه عن استرداد الأماكن المقدسة. وحاول البابا من جانبه استعادة الشرق بتجهيز جيش خاص تابع له وهو ما كان يرفضه فى ذلك الحين. فى عام ١١٣٩ صدق البابا أينوسنت الثانى "Innocent II" على تكوين هيئة من الرهبان المقاتلين مكلفين بحماية الحجاج المتجهين إلى القدس. وشكل سر الكهنوت جيشا دائما للدول اللاتينية فى الشرق وكون شبكة من الصوامع والأديرة عبر أوروبا متزودا فى كل بلد بكبير مدربين.

بدأ "فرسان الهيك" "Les Templiers" فى جباية العشور ودفن موتاهم فى مقابرهم الخاصة، وتحولوا إلى صيارفة ليس فقط للكنيسة الرومانية وإنما للعديد من

الأمراء والملوك. احتكر هؤلاء لأنفسهم العمليات المالية الخاصة بالتجارة مع الشرق. تمت على هذا النحو استعادة الأرض المقدسة مرة أخرى قبل أن تفقد تماما عام ١٢٩١.

فى عام ١٣٠٢ أعاد البابا "بونيفاس الثامن" "Boniface VIII" التأكيد فى "Unam Sanctam" على فكرة أن السلطة المؤقتة يجب أن تلحق بالسلطة الروحية وخلص من ذلك إلى أنه "من الضرورى للسلام والخلاص أن يخضع كل كائن بشرى للحبر الأعظم الرومانى" فى عام ١٣٥٦ حدد "شارل الرابع" بدقة فى "La Bulle d'Or" القواعد المحددة لاختيار الإمبراطور بدون أية إشارة إلى الموافقة البابوية ورأى تحديد عدد كبار الناخبين بسبعة هم بالنسبة للشخصيات الدينية (رؤساء أساقفة "كولونيا" "Cologne" و"ماينز" "Mayence" و"تريفيس" "Trêves") بالنسبة للعلمانيين (ملك بوهيميا "Bohéme" ودوق ساكس Saxe و"مارجريف براندبورج" "Brandeborirg" وكونت بلاط الراين). ويتم انتخاب الإمبراطور بالأغلبية. بدءا من هذا العصر أصبح لقب "إمبراطور" لقبا شرفيا لا سطوة حقيقية له على ألمانيا.

فى ذات التوقيت كانت تنمو فى البلقان، صربيا "إتيان دوشان" "Etienne Douchan" حتى كادت مساحتها تجعل منها إمبراطورية سلافية – يونانية صغيرة تضم "مقدونيا" "Macédoine" وتسالونيكا "Thessalonie" وإبيروس "Epire" وألبانيا "Albanie".

كما كانت هناك قبيلة تركية جديدة تدعى قبيلة العثمانيين قد بدأت فى التنامى فى مواجهة خليفة بغداد العباسى والمسيحيين. كان سلطانهم يمثل بالنسبة لهم الرئيس الدنيوى والروحى ويسانده جيش من الانكشارية والمرتزقة جاءوا من كل الأرجاء للمشاركة فى الغزو التركى كان السبيل الوحيد أمام آخر ما تبقى من الإمبراطورية الرومانية الشرقية فى مواجهة هذا الخطر التركى الجديد يتمثل فى التقرب من

الغرب الكاثوليكي. غير أن محاولات كل من ميشيل الثالث "Michel III" ومانويل الثاني "Manuel II" وجون الثامن "Jean VIII" اصطدمت بعدوان رجال الكنيسة والشعب البيزنطي الذين كانوا يتذكرون عملية نهب القسطنطينية "Constantinople" التي ارتكبها الصليبيون عام ١٢٠٤. كانت الإمبراطورية الرومانية الشرقية قد ازدادت ضعفًا وتحاول جهدها إيجاد حلول توافقية مع الأمراء العباسيين ولاحقا مع العثمانيين. شيئًا فشيئًا بدأ الشرق يغلق أبوابه دون الغرب. استشعر الرهبان المقاتلون عدم جدوى وجودهم وتخلي الأحبار عنهم. في بداية القرن الرابع عشر حاول "فيليب لوبيل" "Philippe le Bel" الاستيلاء لنفسه على كنزهم واستجابة لتعليمات البابا "كليمنت الخامس" "Clément V" تم حل الكهنوت، وبذا فشلت محاولة الكنيسة في تشكيل حكومة عالمية.

لم يعد العالم المادي بذلك إلا مجرد انعكاس للعالم الذي رسمه الرب للأفكار. تضاءلت أهمية الخطوط الخارجية للأرض بل ولم يعد جزء كبير من العالم يطرح على نفسه السؤال عن شكلها. وبالتالي أصبحت الخريطة صورة لسطح العالم وشكلا للإبداع الإلهي، ترى فيه نسخا مكررة من آدم وحواء أو من المسيح معتليا المحيط الدائري ومضيئا العالم. هناك خرائط أخرى تظهر الرب مهيمنًا على العالم وممسكًا فرجارا في يده موضوعا على كرة تمثل الأرض. في هذه الفترة كانت ترسم أيضا أولى الخرائط التي تتخذ شكل الحرف اللاتيني (T) وتقسم العالم إلى ثلاث مناطق: يمثل الخط الرأسي للحرف، البحر المتوسط. أما الخط الأفقي من الجهة اليسرى فيشير إلى البحر الأسود الذي يفصل أوروبا عن القارة الآسيوية. ويمثل ذات الخط من الجهة اليمنى. نهر النيل الذي يفصل أفريقيا عن آسيا. يحيط بذلك كله محيط دائري هائل. هذا التقسيم ليس ببعيد عما فعله نوح حين وزع أراضي عالمه بين أبنائه الثلاثة.

المشروع السويسرى

فى نفس الفترة، تكونت فى وسط أوروبا أول مجموعة سياسية تضم جماعات لم يدفعها غازٍ إلى الاتحاد وإنما سعت إليه طواعية. حديثنا عن "سويسرا" التى تستخدم كنموذج تحتذى به مشروعات عديدة لتكوين حكومة للعالم. فى عام ١٢٩١ خشيت ثلاث كانتونات هى: "شويز" "Schwyz" و"أورى" "Uri" و"أنترولد" "Unterwald" أن تجتاحها القوى الأوروبية الكبرى التى كانت فى هذا الوقت تبدى اهتماما إستراتيجيا بعبورها عبر جبال الألب، وانتابها هاجس أن يلغى الإمبراطور الجرمانى الذى كان يحكم آنذاك وهو "رودلف دى هابسبورج" "Rodolphe de Habsbourg" الحقوق والحريات التى كانت تنعم بها. على ضفاف البحيرة التى أطلق عليها لاحقا "بحيرة الكانتونات الأربع" تم بينها توقيع ميثاق مساعدة متبادلة صرحت على أثره "سويسرا" إلى الوجود مستمدة اسمها من اسم كانتونة "شويز" "Schwyz".

أثار هذا الميثاق الموقع بين الكانتونات حماس معاصريها فى أوروبا قدمه الإسكتلندى "جون دانز سكوت"، المعروف باسم "الدكتور سوبتليس" "Doctor Subtilis" وهو أحد أهم علماء اللاهوت فى العصور الوسطى، باعتباره نموذجا لحكومة واستخلص منه ضرورة كونية لوجود حكومة عالمية – ذات سلطة وسطوة سياسية auctoritas politica – برزت ضرورة هذه الحكومة وتنامت بشكل خاص مع رؤية كيف يعجل "خبث البشر" "بفساد وتفكك التضامن والتكافل العائلى". فهذا الميثاق وفق رأيه يستعيد مبدأ القديس جريجوريوس الكبير "Saint Grégoire Le Gand" الذى يرتكز على فكرة "أنه من المخالف للطبيعة أن يهيمن إنسان على إنسان آخر" ويقر أن "البشر يولدون متساوين وفق قوانين الطبيعة". ويستوجب ذلك ضمنيا أن توجد إرادة الجمع بين الشعوب الأجنبية والمتباينة التى لا يوجد ما يجبر أيا منها على طاعة الآخر.

اتسع مدى الميثاق السويسرى وشمل "لوسرن" "Lucerne" عام ١٣٣٢ و"زيورخ" "Zurich" عـام ١٣٥١ و"غلروس" "Glaris" و"زوغ" "Zoug" مـعـا عـام ١٣٥٢ و"برن" "Berne" عام ١٣٥٣. تعاهدت هذه الجماعات الجبلية وهذه المدن الحرة التى أصبحت كانتونات على التساند والإنقاذ المتبادل وتعهدت بحل خلافاتها باللجوء إلى التحكيم. جمع هذا الاتحاد الكونفيدرالى بدون تمويل أو ختم أو علم مشترك، كانتونات مستقلة رسميا تدير كل منها شؤونها الخاصة وترسل ممثلين عنها إلى "مجلس تشريعى مشترك" "Diéte" لمناقشة المسائل المتعلقة بالمصالح المشتركة كلما طلبت كانتونة منها ذلك. فى هذا المجلس تتخذ القرارات المهمة بالإجماع: "دفاعا مشتركا منها عن حق البقاء مختلفة". وقد بقى هذا النموذج السويسرى حتى يومنا هذا مرجعا للحكومة العالمية المنشودة .

حكومات العالم فى الشرق

بدءا من عام ٩٦٠ وقفت الإمبراطورية الصينية من جديد على قدميها مع مقدم سلالة "السونج" "Les Song" واقتصر تركيزها على العالم الصينى. بقى الإمبراطور "بعيدا بعد السماء" ومقلا فى مغادرته "للمدينة المحرمة" "La Citéinterdite" التى يحكم منها. وكان يقوم على إدارة الثمانية عشر إقليما والمقاطعات الفرعية، هيئة من ألفى موظفٍ اختيروا بناءً على مسابقات مستندة إلى القيم الكونفوشيوسية، يساعدهم فى ذلك القائمون على القرى. يقوم هؤلاء "الموظفون الكبار" بجباية الضرائب بدون أن يكون لهم شأن بالعدالة أو الجيش. وتجدر هنا الإشارة إلى أن دوائرهم الإقليمية لم تكن متساوية تجنبا لتشكيل زمر أو جماعات وأن الأمر لم يتطرق قط إلى فكرة الغزو أو حتى ارتحال الصينيين فى العالم، فقد كانت الصين تنتظر قدوم الآخرين إليها للتجارة.

بدأت إمبراطوريات آسيوية أخرى تُسمع أصواتها فى الغرب بل وبدأوا السعى إلى هناك بحثا عن السلطة.

فى بداية القرن الثالث عشر، ظهر رئيس مغولى رغب هو الآخر فى حكم العالم: "چنكيز خان تيموچين" "Gengis Khan Temüdjin" (وهو اسم يعنى بشكل حرفى "الرئيس والقائد الكونى" أو "غازى العالم"). عملاق آخر هيمن على سهول منغوليا وحول جماعة غير مستقرة من القبائل الرحل إلى أمة. وضع أساس دولة عسكرية ذات أبعاد غير مسبوقة تم التفكير فيها بغية الهيمنة على العالم وحكمه. كان شعبه شعبا غريبا على كل شاب فيه معرفة أسماء كل أجداده وحلفائه بل وأعدائه أيضا عن ظهر قلب. شرح "چنكيز خان" "Gengis Khan" لأبنائه كيف "أن الإنسان بدون رؤية عاجز عن حكم حياته وإدارة شؤونه ومن باب أولى حياة الآخرين".

كان قائدا غريب الأطوار، لا حدود لطموحاته مما قربه كثيرا من "الإسكندر الأكبر" و"يوليوس قيصر". تلخصت رؤيته فى تكوين إمبراطورية تجمع العالم كله من شواطئ البحر المتوسط إلى "الشرق الأقصى"، وهى مهمة أوحت بها إليه، طبقا لقوله، أرواح الأجداد.

مثله فى ذلك مثل كل حكام العالم، جبى "چنكيز خان" "Gengis khan" الضرائب وأنشأ شبكة من الرسل والاستراحات وأحاط نفسه بالأوفياء، وبشكل خاص بالچنرالات الأربعة الشرسة "بورتشو" "Bortchou" و"چيلميه" "Djelmé" و"چيبيه" "Djebé" و"سوبوتاى" "Subotaï". عهد بالهيئة القضائية العليا إلى يتيم تتارى كان قد قام على تربيته كشقيقه يدعى "سيچى – كودوكو" "Sigi-Quduqu" وأمره بأن "يكون عينيه التى يرى بها وأذنيه التى ينصت بها [...] ويحرص على ألا يخالف أحد قراراته". وقد استطاع وضع نهاية للحروب بين القبائل وأعاد فتح الطريق الواصل بين الشرق الأدنى

والصين، كما تمكن من وضع يده على مدى عشر سنوات (١٢١٠ - ١٢٢٠) على جزء من "سيبيريا" بل والاستيلاء على "بكين". أعقب ذلك ضمه "لمنشوريا" و"كوريا" ومدن "إيران" و"أفغانستان" و"وادى السند" وأخيرا "تركستان".

وضع "چنكيز خان" "Gengis Khan" لهذه الإمبراطورية المتفردة والممتدة الأطراف مجموعة قوانين (منها قانون مدنى وقانون إدارى) أطلق عليها "الياسا" "Le Yassa" وهى تشكل نظاما صالحا لحكم العالم". بالإضافة إلى المكاسب التى حققها المغول من نهب الأقاليم التى غزوها، سمح لهم تكوين إمبراطوريتهم بالهيمنة على "طريق الحرير" الذى أعادوا فتحه أمام تجار الغرب، ومنهم "ماركو بولو" "Marco Polo". وقد وصف هذا الأخير الإمبراطور بكونه "قاضيا وحكيما".

التفت "چنكيز خان" آنذاك إلى غرب أوروبا، غير أنه عام ١٢٢٧ بينما كانت جيوش أبنائه تجتاح "بلغاريا" توفى عن ٧٢ عاما فى الصين فيما يعرف الآن بإقليم "Gansu". أعيد الجثمان إلى منغوليا حيث تم دفنه بالقرب من جبل "برقان خلدون" "Bourqan Khaldoun" المقدس. وقد ترك "چنكيز خان" وراءه إمبراطورية ممتدة من حدود أوروبا إلى المحيط الهادى.

غير أن هذه "الإمبراطورية - العالم" قد تفككت بعد اختفائه مباشرة: سعى أحد أبنائه ويدعى "أواكداى" "Ogödei" إلى الاقتراب من "ڤيينا" رغبة منه فى الوصول إلى الأطلنطى حين قضى نحبه عام ١٢٤١. أعقب ذلك قيام أحد أحفاده ويدعى "قوبلاى خان" "Kubilaï" بإتمام غزو الصين والاستيلاء على السلطة فى الصين عام ١٢٧١ باسم "يوان" "Yuan".

فى عام ١٣٧٠ أى بعد قرن كامل، وفى الوقت الذى كان الجغرافى "ابن بطوطة" ينتهى من اكتشاف العالم، طالب التركى "تيمورلنك" "Tamerlan" (تعنى كلمة "تيمو" فى اللغة التركية "الرجل الحديدى") الذى كان على رأس جيش تركى - مغولى بشرعية

مزدوجة: شرعية الانتماء إلى "چنكيز خان" "Gengis Khan" (فقد كان يدعى أنه من سلالته وكذلك المرأة التى اختارها زوجة له عام ١٣٩٧) وشرعية الإسلام. وقد ذهب به الأمر إلى حد القول بأن هناك ملكًا قد زاره واصطحبه إلى الجنة وارتقى إليها درجات سلم نزل من السموات خصيصا له. بالإضافة إلى العدالة الإسلامية المطبقة على الشعب، وضع تيمورلنك "Tamerlan" نظام عدالة جنائى وإدارى مستلهما من "الياسا" "Yassa" "چنكيز خان" وطبقه على الموظفين وعلى "أعداء الدولة".

رغب عن طريق "الجهاد" فى نشر الإسلام عند الكفار، وتقويمه عند من حاد عنه من المسلمين على شاكلة سلاطين "دلهى" الذين كان يلوم عليهم سماحهم بالهندوكية. ونظرا لكونه على رأس جيش عالى التنظيم، فقد استطاع الاستيلاء على أقاليم عدة فى الشرق منها (خوارزم وتركستان الشرقية وبلاد الهيمالايا والهند) أما فى الغرب فقد استولى على (أفغانستان، فارس، العراق، أذربيجان، چورچيا، أرمينيا الأناضول الشرقية، سوريا). وترك من جراء غزواته جبالاً من جماجم البشر وراءه، فقد قيل إن استيلاءه على بغداد خلّف عشرات الآلاف من الضحايا ولم يختلف الحال لدى استيلائه على "دلهى" و"حلب" و"دمشق". جدير بالذكر أنه لم يكن يحكم قط باسمه الحقيقى ولم يمانع فى أن يكون هناك "حكم واجهة" يعهد به إلى الحكام التقليديين. الثابت أن غزواته لم تسفر عن إقامة نظام مستدام فى الأقاليم والبلدان التى غزاها مما اضطره إلى كثرة الاختلاف إليها.

فى عام ١٤٠١ قام تيمورلنك بتقسيم إمبراطوريته إلى أربعة أقاليم كبيرة ولى عليها حكاما من أهله. واختار "سمرقند" التى تقع حاليا فى "أوزبكستان" عاصمة للعالم. أعقب ذلك تشييده لمساجد بالغة الفخامة ولأبراج من الفسيفساء مستوحاة من الطراز الصينى وجلبه العديد من فنيى الزجاج والمنسوجات الحريرية والفخار من دمشق والهند لهذا الغرض. وقد حرص بعد انتهائه من كل ذلك، على أن يجمع فيها المثقفين والعلماء من أمثال الشاعر الفارسى "حافظ" والشاعر العربى "سعد الدين

التفتازانى" وعالم المعاجم "فيروزآبادى" والمؤرخين "شريف الدين على يزدى" و"نظام الدين شامى" و"أحمد بن عربشاه".

أعد "تيمورلنك" "Tamerlan" مثله فى ذلك مثل الأباطرة الذين سبقوه من يخلفه بعد مماته: تولى القيادة العليا واحد من أحفاده ويدعى "بير محمد بن جاهنچير" "Pîr Mohammed ibn Djahângir" وقسم الإقليم إلى مناطق نفوذ مختلفة موزعة بين أبنائه وأحفاده الباقين. بعد هزيمته للخليفة العثمانى "بايزيد الأول" "Bayezid I" فى العشرين من يوليو ١٤٠٢ بفضل فرسانه من الرماة، توفى "تيمورلنك" على طريق الصين.

فى عام ١٤٠٥ وفى نهاية مسيره إلى "سمرقند" وضع حفيد آخر له ويدعى "خليل" "Khalil" يده على السلطة. غير أن تجاوزاته أثارت غضب وثورة الأمراء الذين سارعوا بخلعه بعد عام واحد من حكمه مرشحين خلفا له "شاه روخ" "Châh Rokh" رابع أبناء "تيمورلنك" "Tamerlan"، وكان هذا الابن لا يسيطر قبلا إلا على جزء من إمبراطورية والده الذى سرعان ما تقلص واقتصر على "بلاد ما وراء النهر" "Transoxiane" و"خوراسان" "Khorasan". تم عقب ذلك تولية قادته حكم ممالك صغيرة موزعة على طول "طريق الحرير": "كسمرقند" "Samarcande" و"كوكاند" "Kokand" و"هيرات" "Herat" و"خيوة" "Khiva". استمرت الهيمنة التركية – المغولية على "آسيا" "L'Asie" و"فارس" "L'Iran" و"شمال الهند" "L'Inde du Nord" و"روسيا" "La Russie" و"أرمينيا" "L'Arménie" و"الصين" "La Chine".

قبل ذلك بنحو عشر سنوات وبناء على طلب من "تيمورلنك" "Tamerlan" قام المؤرخ والدبلوماسى "ابن خلدون" "Ibn Khaldoun" الذى ولد فى "تونس" بكتابة "مقدمة التاريخ العالمى". فى هذه المقدمة اقترح الكاتب واحدا من أوائل التعريفات لتاريخ البشرية.

"موضوع التاريخ هو دراسة المجتمع الإنسانى أى الحضارة العالمية". وهو يعالج ما يخص طبيعة هذه الحضارة وهو ما يعنى: الحياة الوحشية والحياة الاجتماعية والخواص التى تعزى لفكر الجماعة والطرق التى تنتهجها جماعة بشرية للسيطرة على جماعة أخرى.

الفصل الثالث

الحكومات التجارية الأولى فى العالم

(١٣٠٠ - ١٦٠٠)

شكلت الحرب حتى هذه الآونة أداة التوسع الرئيسية للإمبراطوريات؛ وقد أضحى السلام شرط العالم التجارى للتوسع والامتداد. كان الجيش يستخدم آنذاك فى الاستيلاء عنوة على الثروات أما الآن فهو يحمى الشبكات التجارية. وبالتالى يمكننا القول إن حكومة العالم قد انتقلت من الجنود إلى البرچوازيين. يحكم إمبراطور الصين والأباطرة الأتراك والماليون والآزتك والغانيون وحاكمو قبائل الإنكا وغيرهم، أركان العالم وأرجاءه.

أما فى العالم المسيحى فقد استمر البابا وإمبراطور الشرق والإمبراطور الرومانى الجرمانى وبعض ملوك أوروبا فى التنازع على ما يشبه حكومة العالم رغم أنه فى واقع الأمر شأن لم يعد يخصهم. ويمكن القول إن إمبراطورية الشرق الرومانية ما زالت تعيش رغم مرور ألف عام على سقوط إمبراطورية الغرب على ما كان، بل وتلجأ دوما إلى ذات الإستراتيچيات التى منها.

معرفة كل شيء عن الآخرين، وضيافة الجيران بكل حفاوة وإبهار بقية العالم، خلق صدام بين منافسيها وإذا كان ذلك فى حيز الإمكان، عدم قتال الجيوش المحلية. أما إذا استحال تفادى القتال فيستعان بتجهيزات هائلة. يضاف إلى ذلك عدم إهانة المنهزمين مع جعل هزيمتهم غير مطروحة للنقاش.

يحدث ذلك بينما فى الغرب تنازع الإمبراطوريات الرومانية الجرمانية المقدسة كلا من الكنيسة ومختلف الأمم الأخرى ما تعتقد أنه حكومة العالم. واقع الأمر أن وجهتها الحقيقية كانت تنتقل تدريجيا وبشكل غير معلن وإن صعب تفاديه إلى أيدى بعض التجار الأوربيين: كانت هناك مدن صغيرة تنظم فى منطقتى الفلاندرز والبحر الأبيض المتوسط، هى فى الأغلب الأعم موانئ المبادلات الخاصة بعالم يتوسمون فيه رحابة واتساعا متزايدا. هذه المدن كانت تحتفظ لنفسها بالجزء الرئيسى من المكاسب. استأثرت هذه المدن تدريجيا بالسلطة الاقتصادية ثم المالية والعسكرية فالثقافية والسياسية غير تاركة شيئا سوى سلطة شكلية للإمبراطوريات المضمحلة.

ويمكننا القول بشكل أدق إنه فى كل قرن كانت هناك مدينة من الغرب تنجح فى الهيمنة على شبكات المواصلات والأسواق المتنامية الاتساع لتصل عبر البر أو البحر حتى الشرق الأقصى وأفريقيا وما أسموه لاحقا بالأمريكتين.

فى كل قرن كانت المدينة المهيمنة تتحول إلى مقر حكم العالم التجارى أى قلبه منها تنطلق السفن والقوافل وفى أرجائها تنظم المعارض وتقام الأسواق المالية التى تملى على العالم أثمان البضائع وتحدد الصراعات وتيارات الأفكار. ومن هنا فهذه المدن كانت تنظم وفق ما تراه أنساقا من التحالفات.

اعتمدت أوائل المدن التى عدت مراكز تجارية على جيش الإمبراطورية التى كانت تقع فى إطارها والتى اعتقدت أنها تهيمن عليه. أما المدن التجارية التى ظهرت بعد ذلك فقد كانت لها جيوشها وكانت تستحوذ على السلطة السياسية.

يتوارى كل "قلب" تجارى حين لا يكون أمامه سبيل لتجميع الموارد اللازمة للحفاظ على النظام. وهو يتنازل عندئذ طواعية عن حكم عالم التجارة لقوة أخرى أى "قلب" أو مركز آخر، عالم تجارى متزايد الرحابة والقدرة على الاجتياح مكانيا وزمانيا.

على هذا النحو توالت المراكز المهيمنة من القرن الرابع عشر إلى القرن السادس عشر من "بروج" إلى "البندقية" إلى "أنفرس" و"جنوة".

"بروج" و"فلورنسا" و"المجتمع العالمى للجنس البشرى"

"بروج" مدينة صغيرة تطل على بحر الشمال استطاعت أن تبرز أهميتها فى بداية القرن الثانى عشر بعد حصولها على بعض الحريات البلدية من كونتات "الفلاندرز". وقد أصبحت هذه المدينة بفضل حسن إدارة حاكمها المركز التجارى الأكثر أهمية فى الغرب. وكانت صناعة المنسوجات فى الدولة التى تنتمى "بروج" هى الأفضل على الإطلاق فى أوروبا. وقد بلغت هذه المدينة أوج قوتها فى القرن الثانى عشر وعقدت صلات مع "جنوة" و"نوفمبرج" و"البندقية" وحتى مع "روسيا" و"الصين"، وبذا أصبحت المدينة الأقوى فى أوروبا وأول "قلب" أو مركز النظام التجارى. غير أن وقوعها بين القوى الإقطاعية الخاضعة للإمبراطورية المقدسة فى مختلف تحولاتها جعل "حكمها للعالم على استحياء". غير أن هذا لا يمنع أنه فى "بروج "كانت العقود لفترة زمنية توثق وتفسخ وتحدد أسعار الممتلكات والحيازات التى يعتمد عليها الأمراء فى معيشتهم.

فى إيطاليا، ظهرت مدن فى ذات الفترة الزمنية بدأت فى منافسة "بروج" كانت "البندقية" أنذاك نقطة مرور طبيعية بين "الفلاندرز" و"ألمانيا" من ناحية وبينها وبين "إمبراطورية الشرق" من ناحية أخرى. سارعت البرجوازيات التجارية الكائنة فى أغلب مدن. شمال ووسط إيطاليا بتنظيم نفسها للاستقلال عن البابوية وعن الإمبراطورية الرومانية الجرمانية. تزود سكان البندقية بمجلس مكون من اثنى عشر قاضيا. اختارت "بادوفا" "Padoue" و"فيرارى" "Ferrare" حكم أمير. وفى عام ١١١٥

استطاعت "فلورنسا" "Florence" التى كانت ما زالت مرتبطة بالإمبراطورية الرومانية الجرمانية أن تنأى بنفسها عن الصراعات بين الحبر الأعظم والإمبراطور. ووصل الأمر عام ١١٩٧ بفلورنسا إلى تزعم الرابطة التوسكانية ضد الوصاية الإمبراطورية.

فى القرن الثالث عشر انقسمت الأسر الكبيرة إلى معسكرين: الـ"Gibelins" "الغيبلنيين" وهم الموالون للإمبراطورية والـ "Guelfes" "الغويلغيين" وهم المؤيدون للحبر الأعظم. وانقسم المعسكر الثانى بدوره إلى "غويلغيين سود" "Guelfes noirs" (متطرفين Ultras) و"غولغيين بيض" "Guelfes blancs" (معتدلين ومؤيدين لإيجاد حل وسط مع الغيبلنيين "Gibelins") الذين يديرون المدينة. فى عام ١٣٠١ طرد السود الرؤساء البيض. وضع المبعدون حينئذ آمالهم فى الإمبراطور "هنرى السابع" "Henri VII" الذى هجم عام ١٣١١ على "فلورنسا" "Florence" ولكنه اضطر للعدول عن محاصرتها وتوفى بعد ذلك بمدة وجيزة.

فى عام ١٣٠٢ ظهرت فى "بروج" "Bruges" بوادر التمرد على ملك فرنسا "فيليب لوبل الرابع" "Philippe IV Le Bel" من خلال قتلهم للفرنسيين الموجودين فى المدينة. بعد توقيع معاهدة "كورتريه" "Courtrai" (فى ذات العام) بدأت تجارة المدينة فى انطلاقة جديدة. فقد شرعت كل بلدان أوروبا فى فتح وكالات تجارية لها فى أنحائها.

شهدت "فلورنسا" آنذاك تدفق موارد عليها من "البندقية" "Venise" و"بيزنطة" "Byzance". واكتشفت أن السلام شرط للتوسع فى المجال التجارى فى حين أن الحرب كانت وسيلة لزيادة مساحة الإمبراطورية.

فى عام ١٣١٢ كان واحد من رؤساء "الغويلغيين البيض" "Guelfes blancs" ويدعى "دانتى اليجييرى" "Dante Alighieri" أول من تحدث عن "الحكومة العالمية". وتجدر الإشارة إلى أنه كان رئيس دير سابق فى "فلورنسا" وتم نفيه إلى "فيرونا" "Vérone" بعدما نفى من قبل إلى "سيينا" "Sienne" و"بولونيا" "Bologne". وهناك بدأ

فى كتابة مؤلفه "عن الملكية" "De Monarchia" فى ذات وقت تأليفه "للكوميديا الإلهية" "La Divine Comédie" وفى هذا الكتاب أعاد التأكيد على مساندته وتأييده للإمبراطور.

يشرح "دانتى" فى كتابه أن البشر يحبون بالطبع العيش فى مجتمع وإن لم ينتموا إلى المسيحية، مضيفا أن أى إمبراطورية كوكبية ذات طابع مدنى يمكن أن تنهى أمر الحرب. ومن ثم فعلى "هذه الحكومة العلمانية للعالم" "هذا المجتمع الكونى للجنس البشرى" المرتكز على العقل أن ينمى "المواطنة" "Civitas" وحرية الشعوب. وتعد هذه المرة الأولى التى يتم فيها الحديث عن حكومة علمانية للعالم فى نطاق العالم المسيحى. تشكل الإمبراطورية الرومانية الجرمانية فى نظر "Dante" "دانتى" نواة هذه الإمبراطورية العالمية. فهى فى اعتقاده ستسمح بامتداد عالمى لسيادة القانون الرومانى وتحقق وحدة البشرية وهى شرط وجود "السلام الكونى". واقع الأمر كما يشرح "دانتى" "Dante" أن انتصار أى شعب "يعد تعبيرا عن حكم إلهى ويشكل خطوة إضافية فى اتجاه" الإمبراطورية الكونية. فالسلام هو المبرر الحقيقى لضرورة وجود هذه الحكومة العالمية.

وتمثل الإمبراطورية الرومانية "لدانتى" "Dante" خطوة أولى فى تكوين هذه الإمبراطورية الكونية؛ يجب أن يليها فى عرفه مرحلة ثانية تتمثل فى تطوير المسيحية للوصول للحكومة العالمية: فاليوم، كما يشرح، يجسد الإمبراطور الرومانى الجرمانى بشكل عقلانى مرحلة إضافية فى ذات الاتجاه. من هنا (وهى سمة الحداثة فى فكره) فإن الطاعة المطلوبة للإمبراطور يجب ألا ترتكز على الخضوع (على شاكلة طاعة التابع للسيد) وإنما على العقل، على الانضمام لنظام سياسى ولتقدم يتم إحرازه فى "اتجاه" التاريخ. وعلى الإمبراطور من جانبه لإضفاء الشرعية على دوره أن يكون قدوة مثالية للآخرين وأن يكون حكيما عاقلا. واقع الأمر أن "Dante" "دانتى" بإسهابه فى سرد مناقب الإمبراطورية الكونية والمنطقية يفصح عن رغبة فى إضفاء شرعية على رغبة فلورنسا القوية فى الاستقلال.

غير أن هذه العقلانية الماهرة، المفيدة واللازمة لاستقلال "فلورنسا" جاءت متأخرة للغاية، فالإمبراطورية الرومانية الچرمانية لم تعد عنصرا فاعلا فى حكومة العالم تماما مثل "الصين" التى على الطرف الآخر من "أوراسيا".

محاولة الصين حكم العالم

اقتصر حكم الإمبراطورية الصينية منذ نحو ألفى عام على "عالمها". أما بقية أرجاء كوكب الأرض فكانت تقع تحت التأثير غير المباشر لاقتصاد الصين وللمئة وعشرين مليون نسمة من سكانها. وهؤلاء وإن كانوا يبرعون فى علم الخرائط ويحسنون استخدام البوصلة وفرجار الأبحار والدقة الخلفية للسفينة، فإنهم لم يستخدموها ولم يطوروا صناعات تصديرية ولم يجاوزوا حدودهم.

فى عام ١٢٥٧ غزا أحد أبناء چنكيز خان شمال الصين أعقبها عام ١٢٧٩ غزوه لجنوبها. اتخذ هؤلاء المغول اسم "يوان" للأسرة الحاكمة واختاروا "بكين" عاصمة لهم. وقد استقبل الغربيون فيها بحفاوة بل وأكثر من ذلك عين البابا كليمون الخامس "Clément V" چون دو مو نكورفان Jeande Montcorvin رئيسا لأساقفة بكين عام ١٣٠٧.

فى عام ١٣٦٨ أطاحت انتفاضة بورثة چنكيزخان وأجلست على العرش أسرة حاكمة جديدة هى أسرة "المنج" التى قامت بنقل العاصمة إلى مدينة "نانكن". دفعت ميولها الشديدة للمركزية إلى منح أهم مناحى السلطة إلى خصيان يتولون تنظيم أمور الرى وشق القنوات وإعادة التشجير وتعداد السكان الذى قد يترتب عليه نقل بعضهم من إقليم إلى آخر. ومن دون أن يغادر أى من الأباطرة الاثنين الذين حكما الصين من أسرة "المنج" قاما باستقبال التجار الآتين من الهند والحاملين للتوابل والعطور والأحجار الكريمة والعاج والبخور.

عند احتضاره عام ١٣٩٨ نقل "هونجوو" "Hongwu" مؤسس أسرة "المنج" "Ming" بشكل مباشر السلطة إلى حفيده "چيانون" "Jianwen" مما أثار غضب وحفيظة "يونجل" "Yongle" عم هذا الأخير. أعلن العم على الملأ أن الإله "كسوان يو" "Xuanwu" قد أمره بالاستيلاء على السلطة وأنه قد تلقى "تفويضا من السماء" بحكم العالم. من هنا فقد رفض ترك العرش لابن أخيه الشاب وأعلن نفسه إمبراطورا للبلاد.

غير أن وصول المغول المطرودين من الصين إلى السلطة فى الهند واتجاههم إلى الجنوب الغربى قد أدى إلى إغلاق بعض الطرق التجارية الحيوية بالنسبة لعائلة "المنج" "Ming". ومن ثم فقد كان عليهم المرور عبر البحر للتزود بهذه المنتجات الفاخرة التى يحتاجها كل من الإمبراطور والبلاط ولا تنتجها الصين.

أدى كل ذلك إلى اتخاذ الإمبراطور قرارا بتنظيم حملات بحرية ضخمة تتجه غربا من المحيط الهندى إلى البحر الأحمر، وأسلم قيادها إلى "زنج هى" "Zheng He" وهو مخصى مسلم يطلق عليه "أمير بحار الغرب". قام هذا الأخير ببناء مئتى سفينة ذات تسعة صوارٍ وهى أكبر سفن خشبية كان قد تم بناؤها حتى هذا التاريخ (يصل حجمها إلى خمسة أضعاف حجم السفن التى استعان بها "ڤاسكو دى جاما" "Vasco de Gama" بعد هذا التاريخ بنحو قرن من الزمان) لتحقيق هدفه قام الأدميرال بقطع ملايين الأشجار. على ظهر هذا الأسطول أبحر سبعة عشر سفيرا إمبراطوريا وثلاثة وستون حاجبا وخمسة وتسعون لواء ومئتا وسبعة قائد فرقة وسرية مع ثلاثة من سكرتارية الوزراء ورئيسا تشريفات وخمسة من ضاربى الرمل ومئة وثمانية وعشرون طبيبا، بالإضافة إلى ستة وعشرين ألفا وثمانمئة وثلاثة ضباط وجندى وطاهٍ وقانونى ومترجم. وكانت هذه الحملات تستغرق نحو عامين فى المتوسط وقد زارت على التوالى الهند الصينية وجاوة وسومطرة وسيلان وجزر المالديف وسلطنة عمان والصومال وكينيا وزنزبار.

عقدت الصين بهذه الطريقة صلات بنحو خمس وثلاثين أمة فى آسيا وأفريقيا. ولم يقتصر الأمر على مجرد زيارات مجاملة فقد كان "زنج هى" "Zheng He" يتأكد من ولاء وتبعية هذه الشعوب ويجمع المكوس والمنتجات التى يحتاجها البلاط بل ويصحب معه فى عودته مبعوثين يوصلهم فيما بعد لمقارهم - مثال ذلك رسل مملكة "ماليندى" "Malindi" الأفريقية (وهى اليوم ميناء فى كينيا) الذين أهدوا زرافة إلى "يونجل" "Yongle". دفعت استعراضات القوة هذه من جانب الأسرة الحاكمة الصينية هذه الشعوب التى كان بعضها يتوسم فى نفسه "حكومة للعالم بأسره" للخضوع بشكل تلقائى "لبكين".

عند وفاة "يونجل" "Yongle" عام ١٤٢٤ قدم إلى بكين ممثلو سبعة وستين أميرا لتقديم تعازيهم "لهونجكسى" "Hongxi" خليفته الذى ترك أمير البحار يستأنف حملاته. فى عام ١٤٣٣ خرج "زنج هى" "Zheng He" فى حملة سابعة حين تعرضت البلاد لهجمة جديدة من المغول الذين ظهر واضحا أنهم لا يكتفون بالهند. احتاج الإمبراطور آنذاك كل فرقه وقواته، ومن ثم استدعى أسطوله وحمل أمير البحار "زنج هى" "Zheng He" مسؤولية الدفاع عن "نانكن".

انغلقت الدولة على نفسها وتوقفت تجارة ما وراء البحار. وفى عام ١٤٣٦ منع الإمبراطور بناء المزيد من السفن المهيأة للإبحار فى أعالى البحار. وفى عام ١٤٧٧ قام نائب وزير الحربية بحرق التقارير الرسمية عن أسفار "زنج هى" "Zheng He" حتى لا يتذكرها أحد. وصدر عام ١٥٢٥ أمر بتدمير كل سفينة لها أكثر من صاريين وأمر بتوجيه اتهام بالخيانة العظمى وإعدام كل صينى يضبط متأهبا للإبحار إلى أعالى البحار.

بدءا من ١٥٦٠ استعادت التجارة الدولية بعض عافيتها ولكن نشاطها اقتصر على التعامل مع الإسبان فى "مانيلا" والبرتغاليين المستقرين فى "مكاو". هنا بدت شواهد انحدار أسرة "المنج".

اعتبارا من هذه الفترة خرجت الصين، أول قوة اقتصادية فى العالم، ولفترة طويلة من تاريخ بقية العالم. غير أنه فى هذا التوقيت لم تكن أى من أمريكا وأفريقيا قادرة بشكل قاطع على أن تحل محلها.

فى أمريكا كانت هناك قبائل "الإنكا" "Les Incas" التى انتقلت من غابات الأمازون إلى إقليم "كوزكو" "Cuzco" منذ عام ١٢٠٠ وكان يحكمها "كوزى يوبانكى" "Cusi Yupanqui" الذى أطلق على نفسه اسم "باشا كيوتك إنكا يوبانكى" "Pacha - cutec Inca Yupanqui" بعد انتصاره على شعوب "الشنكا" "chancas" ويعنى هذا الاسم "مصلح العالم". يتضح هنا أيضا أن العالم فى اعتقاده مقصور على هذه الأراضى.

فى بداية القرن الرابع عشر، استولى "الأزتيك" على السلطة فى إقليم يقع إلى الشمال قليلا يطلق عليه حاليا "مكسيكو": بعد ذلك بنحو قرن بدأ رئيسهم "إيتزكوتل" "Itzcoatl" فى إقامة إمبراطوريته. وقد اعتبروا أنفسهم الشعب المختار من الشمس وقاموا بتشكيل اتحاد من القبائل وزودوه بإدارة حصيفة فى مدى زمنى لم يتجاوز القرنين أضحت عاصمتهم "تينوشتيتلان" "Tenochtitlan" (مكسيكو). أشبه بحاضرة حقيقية - أى "متروبول" يضم مئتى وخمسين ألف نسمة. تم تشييد العاصمة وسط مساحات من المياه الراكدة والمستنقعات على أراضى مجموعة من الجزر الصغيرة الطبيعية ثم الصناعية تقطعها طوليا قنوات تحفها الحدائق والقصور والمعابد.

فى أفريقيا بدأت منذ القرن الثالث عشر بوادر انهيار إمبراطورية غانا أول إمبراطورية تجارية كبرى فى غرب أفريقيا. هذه الإمبراطورية كانت تمتد فى منطقة تشكل سهلانى تقع بين الصحراء الجنوبية ومنابع أنهار السنغال والنيجر (وهو ما يقابل فى عصرنا الحالى غرب مالى وجنوب موريتانيا) وتهيمن على العديد من مناجم الذهب وعلى طريق القوافل التجارية - التى تنقل الذهب والملح تحديدا - الواقع بين شمال أفريقيا الذى يخضع للعرب وجنوب الصحراء.

إلى جوار إمبراطورية غانا ظهرت قوة أخرى تمثلت فى إمبراطورية مالى التى عرفت ازدهارا غير مسبوق فى القرن الرابع عشر ووصل امتدادها إلى السواحل السنغالية عند الحدود الحالية التى تفصل بين مالى والنيجر.

كانت هذه الإمبراطوريات كلها تتواصل فيما بينها ماعدا إمبراطوريات أمريكا التى لم يكن أحد آنذاك يعرفها. غير أنه لم تحظ واحدة منها بحيوية ودينامية وإبداع المراكز و"القلوب" الأوروبية التى غزت اعتبارا من هذه الآونة لا عالما محددا بذاته وإنما العالم بأسره.

"البندقية" تحكم العالم

فى نهاية القرن الرابع عشر بدأ ميناء "بروج" "Bruges" فى أوروبا فى التوحل وفقدت "الفلاندرز" "La Flandre" سطوتها على تجارة الشرق الكبرى مما جعل مدينة "البندقية": باعتبارها ملتقى قارتى آسيا وأوروبا تستعيد مكانتها "كقلب" أى مركز تجارى للعالم. غير أنها هذه المرة تزودت بقوة عسكرية. كانت هذه المدينة فى بداية الأمر تابعة للقسطنطينية إلا أنها اعتبارا من القرن التاسع حصلت على استقلالها بل وانقلبت على سيدها القديم.

فى عام ١٢٠٤ استطاع سكان "البندقية" الاستيلاء على "القسطنطينية" مع صليبيى الحملة الصليبية الرابعة ثم وضعوا تحت سطوتهم الجزر الأيونية وجزر "إيفيا" "ورودس" و"كريت" وأماكن أخرى شديدة التحصين فى البيلوبونيز" و"هيلاسبون" و"تراقيا". جعل ذلك كله مدينة "البندقية" معبرا بحريا إجباريا بين الشرق والغرب. من إمبراطورية الشرق الرومانية مترامية الأطراف وبالغة الروعة لم يتبق إلا ثلاث دول يونانية مستقلة هى Despotat d'Epire Le "إقليم أبيروس" وإمبراطورية Trébizonde

"الطرابزون" ودولة "Nicée" "نيسيه" التى كان يحكمها الوصى ميشيل الثامن العالم الإحائى الذى استعاد "القسطنطينية" عام ١٢٦١ كيدا فى الغربيين وتقربا من "جنوة" وقد جعل من هذه الأخيرة منافسا قويا "للبندقية".

فى عام ١٢٩٧ صدرت وثيقة دستورية أطلق عليها: "La Serrata del Maggior Consiglio" نصت على الطابع الجمهورى للنظام الكائن فى "البندقية" وعرّفت طبقة النبلاء القادرين على إدارة شئون المدينة.

حل وفقا لهذه الوثيقة "المجلس الكبير" محل المجلس ذى الأصول الشعبية وتولى أمر التشريع ضاما أكثر من ألف شريف رومانى ينتخبون قاضيًا أول ويعينون كبار القضاة والحكام، كما أصبحت وظيفة "المستشار الأكبر" وراثية. وفى عام ١٣١٠ شكل المجلس الكبير مجلسا مصغرا أطلق عليه "مجلس العشرة" أعضاؤه منتخبون ليشرف على الدبلوماسية والهيئة القائمة بعمل المخابرات. إضافة إلى ذلك قام مجلس الشيوخ بالإشراف على السياسة الخارجية وتعيين السفراء. جدير بالذكر هنا أن منصب القاضى الأول اكتسى قدسية وأضحت صفاته أقرب ما يكون إلى تلك التى كانت يتمتع بها الإمبراطور البيزنطى حتى باتت الرغبة فى احتلال مكانته واضحة. فى هذه الفترة باتت "البندقية" نسخة مستحدثة من روما وكان منوطًا بها حكم العالم.

ترأس القضاة الأوائل: "فرانشسكو فوسكارى" "Francesco Foscari" "وأندريا جريتى" "Andrea Gritti" و"ليوناردو دونا" "Leonardo Dona" المجالس ذات الأهمية واحتفظوا بهذه المهام مدى الحياة. فى تطور لاحق تقلصت سلطات القاضى الأول وباتت لا تمارس إلا فى داخل إقطاعة البندقية المكونة من القاضى الأول والمجلس المصغر ورؤساء محكمة الأربعين "Tribunal de la Quarantie" الثلاثة.

كانت "البندقية" آنذاك تشترى الفلفل والتوابل الآتية من المحيط الهندى وبلاد المشرق والأقطان والمنسوجات الحريرية من مصر والشرق ثم تبيعها لأوروبا. وكانت

تمتلك ثلاثة آلاف سفينة تجارية بالإضافة إلى ثلاثة آلاف سفينة حربية. وقد استطاعت سفنها الشراعية التى تستأجر من جانب الدولة - وهى سفن تتراوح حمولتها بين ثلاثمئة وخمسمئة برميل - أن تصل برحلاتها وأسفارها إلى الشرق وشمال أفريقيا ومصر وتربط بين الموانئ الإنجليزية والفلمنكية ("بروج" و"أنفرس"). وبذا حكمت المدينة أسواق العالم واستطاعت بفضل جيشها أن تكون أقوى من أى إمبراطورية أخرى.

غير أن هذا كله لم يحُل دون ظهور قوة منافسة وهى العثمانيون عمادها أتراك مسلمون سبق لهم دحر العباسيين. قام هؤلاء عام ١٣٢٦ بإقامة عاصمة لهم فى "بورصة" "Brousse" على مقربة من "القسطنطينية" التى كان يقوم عليها حتى هذا التاريخ بعض البيزنطيين.

فى عام ١٣٣٠ استولى العثمانيون على مدينة "Nicee" فى الأناضول. وفى عام ١٣٥٢ عبروا إلى الضفة المقابلة من بحر "مرمرة" "Marmara" واستقروا فيما عرف بالضفة الأوروبية. وقد استطاعوا عام ١٣٦٥ الهيمنة على المضايق وتأسيس عاصمتهم فى "أدرنة" "Andrinople". انتهى الأمر بهم عام ١٣٨٩ بالتغلب على تحالف مسيحى فى معركة "قوصوة" "Kosovo". وقد تمكن السلطان العثمانى "بايزيد" "Bayezid" من دحر حملة صليبية شنها التاج المجرى على "نيقوبولس" "Nicopolis".

استبد القلق بالبندقية: فاستقرار الأتراك فى القسطنطينية يعنى قفل طريق الحرير الذى فتحه "چنكيز خان" "Gengis Khan" وتوقف التجارة مع الصين وهذا تهديد بانتهاء سلطتها وتبدد ثروتها.

غير أن البندقية الهادئة "La Sérénissime" لم تكن تملك الوسائل العسكرية التى تتيح لها المواجهة: فى عام ١٤٣٠ استولى الأتراك على "Thessalonique" "تسالونيكا".

وفى فجر التاسع والعشرين من مايو ١٤٥٣ تمكن السلطان "محمد الثانى" "Mehmet II" من وضع يده على القسطنطينية "Constantinople" وأخذها من آخر إمبراطور ينتمى لأسرة "الباليولوجوس" "قسطنطين الحادى عشر" "Constantin XI" الذى لقى فى حينها حتفه بعد بطولة ظاهرة. بعد ثلاثة أيام من هذا الحدث أقيمت شعائر صلاة الجمعة فى كنيسة "القديسة صوفيا" التى سرعان ما تحولت إلى مسجد. بذا سطرت نهاية لعذاب الإمبراطوريات الرومانية.

كان على البندقية آنذاك أن تنزوى: فقد هزم "محمد الثانى" أسطول البندقية الهادئة "La Sérénissime" فى موقعة القرم "Grimée" عام ١٤٧٥ واستكمل هزيمته له فى "مورى" "Morée" و"أوترانتو" "Otrante" عام ١٤٨٠ ضاما بعد ذلك كل من "سوريا" و"مصر". ورغم عدم جدوى انتصاره فى "ليبانتى" "Lépante" عام ١٤٧٧ فإن البندقية كان عليها الانزواء وإقامة دولة على أرض ثابتة حتى تضمن على الأقل هيمنتها على طرق جبال الألب والمواصلات النهرية فى داخل بلادها انتهى أمر سطوة البندقية وظهرت بوادر هيمنة "أنفرس" "Anvors" و"جنوة" "Gênes".

فى التوقيت نفسه استشعرت الكانتونات السويسرية المتحدة خوفا على حرياتها خلال حرب "شوابيا" "Souabe" التى سعى إليها الإمبراطور "ماكسيميليان الأول" وسعت للتحالف مع الرابطات الثلاث التى كانت تحكم كانتونة "جريزون" "Grisons" وبذا اتسع نطاق الاتحاد الكونفيدرالى. وبانتهاء الحرب فى الثانى والعشرين من سبتمبر ١٤٩٩ اعترفت معاهدة "بال" "Bâle" باستقلال الاتحاد السويسرى الكونفيدرالى عن الإمبراطورية.

أغلق الشرق أبوابه وعلى العكس منه فتح الغرب مصراعيه. "وانتقل القلب" أو "المركز التجارى" من البحر الأبيض المتوسط إلى المحيط الأطلنطى وترتب على ذلك إمساك "أنفرس" "Anvers" لمقاليد الأمور.

اكتشاف بقية العالم: وحدة العالم

بحثت كل من إسبانيا والبرتغال بعد غلق الطريق البرى التى كانت تجلب من خلاله التوابل الآسيوية، عن طريق آخر. وأرسلتا حملات فى محاولة الالتفاف حول القارة الأفريقية من الجنوب.. وبدت منهما جرأة غير مسبوقة - فقد أشارتا عليها بالاتجاه أيضا نحو الغرب فى محاولة للوصول إلى "سيبانجو" "Cipango" اليابان.

ظهرت آنذاك تأكيدات لحدس الجغرافيين اليونانيين: فقد ثبت أن العالم يحوى عددا لا حصر له من الأراضى المجهولة وأن الأرض كروية. وهذا العالم تحديدا هو الذى ينبغى حكمه.

فى مايو ١٤٩٣ وبعد اكتشاف "كريستوف كولمبس" "Christophe Colomb" للأراضى الجديدة سعى الحبر الأعظم الإسبانى "ألكسندر السادس" "Alexandre VI" إلى تقسيم القارة الجديدة من خلال فتوى بابوية "Inter Caetera" بين "قشتالة" "Castille" والبرتغال. والحقيقة أنه حاد عن الحق جاعلا خط التقسيم فى صالح "قشتالة" على بعد مئة فرسخ غرب جزر الأزور "Acores" و"الرأس الأخضر" - "Cap - Vert". رفض جون الثانى حاكم البرتغال هذا التقسيم وفرض على "إيزابيل الكاثوليكية" "Isabelle la Catholique" فى السابع من يونيو ١٤٩٤ معاهدة "توردسيلاس" "Tordesillas" التى نقلت خط التقسيم على بعد ٣٧٠ فرسخا مبينة أن كل أرض مكتشفة إلى شرق هذا الخط ينبغى منحها للبرتغال أما الأراضى الموجودة إلى غربه فتتبع إسبانيا. ومن ثم فإن البرازيل تصبح برتغالية. هذا التقسيم عُد صفعة معاكسة للحبر الأعظم وقد وافق عليه خلفه الحبر "جول الثانى" "Jules II" من خلال فتوى بابوية جديدة بتاريخ ١٥٠٦. وجدير بالإشارة أن المعاهدة مثلها مثل الفتوى، لا تشير صراحة إلى هيمنة أى من إسبانيا أو البرتغال على البحار والمحيطات، وقد اقتصرتا على ما يخص الأراضى.

وتجدر هنا الإشارة إلى أن المعاهدة مثلها فى ذلك مثل البراءة البابوية لم تمنح بشكل واضح حق الهيمنة لأى من إسبانيا أو البرتغال على البحار والمحيطات، وإنما اكتفت بالسيادة على الأراضى. وإذا كانت القوى الأوروبية الأخرى لم تعترف بالمعاهدة فإن التفوق العسكرى لإسبانيا والبرتغال قد سمح لهاتين الملكتين بالعمل ببنودها طوال قرن كامل. الواقع أنه كان يتوجب توثيق عملية الترسيم بواسطة بعثة مشتركة إلا أن ذلك لم يتم قط.

أما فى أمريكا فقد اكتشف الإسبان عام ١٥١٩ وعلى غير توقع منهم، وجود إمبراطوريتين على قدر من الازدهار هما إمبراطورية "الأزتيك" "Aztéques" وإمبراطورية "الإنكا" "Incas". هاتان الإمبراطوريتان استقرتا خلفا لعشرات الممالك التى حكمت على مدى آلاف السنين عوالم منغلقة على نفسها.

كانت إمبراطورية الأزتيك تعانى خللا نتيجة التضحيات بالأرواح التى تضطر دوما لها الشعوب التابعة لها ونتيجة للأزمات المتزايدة بين طبقة النبلاء وطبقة التجار من ناحية والفروق الثقافية بين مختلف القبائل الداخلة فى تكوينها من ناحية أخرى.

فى أغسطس ١٥٢١ استطاع "هرنان كورتس" "Hernán Cortés" احتلال عاصمة الأزتيك "تينو شتيتلان" "Tenochtitlan" بعد حصار دام ثلاثة أشهر. وقد ورد وصف لهذه العاصمة فى خطاب منه إلى "شارل كنت" "Charles Quint" ذكر فيه أنها: "أجمل مدن العالم وفى عبارة وجيزة.. "بندقية جديدة".

ساعدت كل الشعوب الخاضعة للأزتيك "كورتس" "Cortés" وسبب ذلك أن بعضا منهم (بل وحتى الإمبراطور موكتيزوما الثانى - "Moctezuma II") كان يرى فيه الإله "كتزاكوت" "Quetza coat" (وهو إله فى هيئة ثعبان له ريش) وقد عاد مطالبًا بمملكته. بعد ذلك التاريخ بنحو أربع سنوات تم إعدام آخر أباطرة الأزتيك "كوأوهتيموك" "Cuauhtémoc".

ونسوق هنا بعض غرائب هذه الآونة فقد أرسل الإسبان بعثات تحقيق إلى هناك بتكليف التحقق من امتلاك الهنود لأرواح مثل سائر البشر من عدمه. أما هؤلاء من ناحيتهم فقد أغرقوا البيض فى مياه فى درجة الغليان ليتحققوا من قابلية جثثهم للتحلل.

الحكم بالعقل والحكمة

فى منتصف القرن الخامس عشر تراجعت "البندقية" تراجعا حادا تحت وطأة الأتراك، وخلفتها "أنفرس" "Anvers". ورغم عدم امتلاك هذه المدينة لجيش خاص بها استطاعت "أنفرس" وهى الميناء الرئيس لما تبقى من الإمبراطورية الرومانية الجرمانية، أن تهيمن على العالم – كما فعلت سابقًا وستفعل لاحقا "القلوب" أى المراكز التجارية الأخرى. ويرجع ذلك إلى قدرتها على إدارة الأسواق المالية وتطويعها لخدمتها.

تقع "أنفرس" فى بلد يشتهر بتربية الأغنام ومن ثم فقد نمت فيها صناعة المنسوجات الصوفية. وكانت على مدى قرنين من الزمان قد بادلت الملاءات والأوانى الزجاجية الفلمنكية والخزف الهولندى والملح النيوزيلندى و السكاكين الإنجليزية والمعادن الألمانية بمنتجات من الشرق. وقد وصلت هذه المنتجات إلى قصور "راچستان" وكانت تلقى رواجا.

اعتبارًا من عام ١٤٥٠ وعقب قطع الطرق المؤدية إلى البندقية أضحت "أنفرس" المركز الرئيس لمبادلة منتجات شمال أوروبا بالتوابل المستجلبة من أفريقيا وآسيا عن طريق السفن البرتغالية والإسبانية واحتلت بورصتها محل أسواق "البندقية" وبذا أصبحت أول مركز مالى فى العالم. وقد ترتب على ذلك استحداث شبكة مصرفية محكمة تستخدم عملات فضية سعرها خاضع لرقابة صارمة.

أصبحت "أنفرس" إضافة إلى ما سبق وككل المراكز التجارية التى أعقبتها - أول مستخدم صناعى لمستحدث تقنى رئيس قادم من خارج حدودها وهو حروف الطباعة المتحركة التى ابتكرها الصينيون وأعيد اكتشافها فى "مايونس" "Mayence" عام ١٤٥٠.

وثقت كل من الكنيسة والإمبراطورية الرومانية آنذاك فيما تتمتعان به من قوة ورأتا أن تقنية الاتصالات الحديثة هذه من شأنها السماح لهما بتكريس هيمنتهما على العالم. بما أن هذه الشعوب فى اعتقادهما سرعان ما ستقرأ وتتحدث باللغة اللاتينية فستتمكن الإمبراطورية من فرض لغتها، كما ستقوم الكنيسة بالتعريف بإنجيلها.

واقع الأمر أن هذا ما حدث بالفعل فى البداية غير أنه سرعان ما قامت المطابع بنشر قواعد اللغات المحلية مما ساهم فى دعمها وسمح بإعادة النظر فى استعمال اللاتينية منفردة وفى وحدة الإمبراطورية. بالإضافة إلى ذلك اكتشف القراء الجدد أن الإنجيل لا يحوى بالضبط ما يقوله القساوسة وأن هناك معارف يهودية ويونانية ورومانية وعربية وفارسية كان هناك حرص شديد على إخفائها وتغييبها.

خلاصة القول إنه فى خلال بضعة عقود استطاعت الطباعة أن تقوض حلم الكرسى البابوى والإمبراطورية الجرمانية بتوحيد أوروبا واستقطابها. واستنفرت القوميات. من هنا فإن التقنية التى توسمت السلطتان أنها جاءت لدعمهما قد ساهمت فى إضعافهما.

بالتزامن مع هذا التغيير العنيف الذى أحدثته تقنية الطباعة أصدر "توماس مور" "Thomas More" عام ١٥١٦ كتابه "اليوتوبيا" "الطوباوية" "L'Utopie" وتخيل فيه "أن أفضل شكل لحكومة تحكم أمة هو اتحاد لأربع وخمسين مدينة متماثلة تتكون كل منها من ست آلاف أسرة على رأس كل منها أمير". الجزيرة ليست العالم ولا يمكنها أن

تكون كذلك: الحكومة المثالية للعالم فى رأيه يجب أن تكون منحصرة ومعزولة على شاكلة ما يحلم بتطبيقه فى "إنجلترا" وطنه. عالمه المثالى ليس إذا ذلك الذى تحكمه حكومة كونية. مثلها فى ذلك مثل كل العوالم المثالية التى تلا تخيلها عالمه تفضل يوتوبيا "مور" أن ترى النور فى إقليم محدود المساحة واضح الأطراف ومغلق على نفسه -أمة- بمعزل عن التأثيرات الخارجية.

فى السنة التالية ١٥١٧ وبفضل الطباعة، دعا "لوثر" "Luther" مريديه لقراءة الإنجيل ووقف وقفة شرسة ضد فساد البابوية كما تضامن مع بعض الأمراء الألمان معارضا الكنيسة والإمبراطور. وبدا أن عصر الأمم الذى بشر به توماس مور "Thomas More" قد ظهرت شواهده.

فى عام ١٥٢٢ أتمت واحدة من الخمس سفن التابعة لأسطول "ماجلان" "Magellan" أول دورة كاملة حول العالم. أبحرت هذه السفينة غربا قبل هذا التاريخ بنحو ثلاث سنوات وعلى متنها ربان يدعى "چيوان سباستيان دل كانو" "Juan Sebastian del Cano" كان فى الأصل سجينا. عادت السفينة أدراجها بعد دورانها حول الأرض يوم خميس (فى حين ذكر الربان فى يومياته أنه فى الأغلب كان يوم الأربعاء). أما ماجلان نفسه فقد وافته المنية أثناء الرحلة.

فى عام ١٥٨٠ شرع "فرانسيس دراك" "Francis Drake" فى عمل دورة ثانية حول الأرض استغرقت هى الأخرى ثلاث سنوات. أما الرحلة التى قام "توماس كاڤيديش" "Thomas Cavendish" بها عام ١٥٨٦ فلم تجاوز مدتها العامين. بعد هذه الرحلات أضحى ممكنا تحديد المساحة الكلية لسطح الكرة الأرضية والخرائط فى هذا الشأن متوفرة. الغريب فى الأمر أن فكرة وجود حكومة تحكم العالم بأسره أضحت مقبولة منطقيا فى ذات التوقيت الذى كان التيار القومى يرى فيه أنها ضرب من المستحيل.

سبب ذلك أن هذه الاكتشافات التى تعجل بإدراك وحدة العالم تضع العراقيل أمام الفكر المواطنى العالمى: أصبح العالم شديد التباين حتى إن التفكير فيه ككيان متماسك متحد بات مستحيلا. تعبر الأمم عن طموحات متباينة تيسرها الطباعة. نزيد على ذلك أن هذه الكائنات الجديدة المكتشفة والتى يخطئون فى تسميتها بالهنود تثير تساؤلا عما إذا كانت تنتمى للجنس البشرى. هل هم بشر يسهل تغيير قناعاتهم أم أشياء قابلة للاستغلال؟

رأى علماء لاهوت إسبان ثلاثة يدعون على التوالى Vitoria , Soto , Suarez أنهم من البشر وينبغى استقطابهم ومنحهم حقوقهم الطبيعية التى تفرض نفسها على القوى الاستعمارية. فى حين رأى آخرون أنهم ليسوا إلا حيوانات من نوع خاص. الواقع أن الصلة بين حكومة العالم والجنس البشرى تكمن تحديدا فى هذا الخلاف.

فى ظل "شارل كنت Charles Quint" ملك الكون

خلال أول عقدين من القرن السادس عشر ورث ملك إسبانيا "شارل دى هابسبورج" "Charles de Habsbourg" ابن "فيليب لوبو" "Philippe Le Beau" و"چان لافول" "Jeanne La Folle" وحفيد "ماكسميليان دى هابسبورج" "Maximilien de Habsbourg" و"مارى دى بورجونى" "Marie de Bourgogne" من جهة أبيه، و"فرديناند داراجون" "Ferdinand d' Aragon" و"إيزابيل دى كاستيلا" "Isabelle de Castille" من جهة أمه البلاد الواطئة (حيث يوجد مركز "أنفرس" "Anvers" التجارى) بالإضافة إلى "لا فرانش كونتيه" "La Franche Comté" و"قشتالة" "La Castille" (وما تملكه فى العالم الجديد)، لاراجون L'Aragon (التى تتبعها "نابلولى" "Naples"، "سردينيا" "La Sardaigne" و"صقلية" "La Sicile") بالإضافة إلى الدول الألمانية.

في عام ١٥١٩ تم انتخابه إمبراطورا للبلاد. ولدى وفاة جده "ماكسميليان دى هابسبورج" "Maximilien de labsbourg" تمنى استتباب الأمن والسلام بين شعوب إمبراطوريته وطمح فى حكم العالم المسيحى وحمايته من الخطر العثمانى وراوده حتى، حلم الأباطرة والأحبار القديم فى جعل العالم بأسره مسيحيا. اتخذ لنفسه ذات القسم الذى كان بيت "الهابسبورج" "Habsbourg" الذى ينحدر منه قد اختاره عام ١٤٥٨ وهو: "ينبغى للنمسا أن تحكم الكون كله" "Austria Est Hmperare Orbi Universo" واختصاره "AEIOU". وراج القول بأن "الشمس لا تغيب أبدا عن إمبراطوريته" بدون أن يعرف أحد مصدره.

كانت "حكومة شارل العالمية"، آخر إمبراطورية "قبل تجارية" فى بدايتها على درجة عالية من الهشاشة. وكان هو ذاته دائم الترحال: استقر فى الأراضى الواطئة ثم فى ألمانيا وإسبانيا على التوالى، وتعددت زياراته إلى إيطاليا (سبع مرات) وفرنسا (أربع مرات) وإنجلترا (مرتان) وأفريقيا (مرتان) إلا أنه لم يزر العالم الجديد قط.

فى عام ١٥٣٢ أصدر الإمبراطور "La Lex Carolina" وهى قوانين جنائية تضمن علانية مداولات العدالة وتوجد تناغما بين قوانين كل أرجاء الإمبراطورية.

على نمط ما كان "دانتى" "Dante" قد طبقه قبل قرنين، اقترح عليه أحد مستشاريه ويدعى "إيراسموس" "Erasme" اعتبار الإمبراطورية مملكة كونية تضمن السلام والتسامح الدينى. غير أن هذا الأخير، خلافا لما فكر فيه مؤلف "الكوميديا الإلهية" "La Divine Comédie" رأى أنه ينبغى لهذه الإمبراطورية العالمية أن تكون مسيحية تحت إشراف الكنيسة فالفكر الدينى يعلو ويسمو فوق النظام السياسى. شرح هذا العالم الأنسى الذى جاب كل بلدان أوروبا تقريبا وعمل بها أن الإصلاح السياسى يفترض قبلا وجود إصلاح فى العادات والتقاليد: ذلك أنه يتوجب اتفاقها مع ما جاء

بالإنجيل الذى يمنع التوسع العسكرى أو الدبلوماسى لأية إمبراطورية: "فكل توسع "للدومين" يشكل خطورة على الملك؛ فالحاكم الذى يكتسب بالقوة أو بالدبلوماسية. دولة أخرى يعجز عن "حكم الاثنين". كتب فى "Querela pacis" يقول: "العالم كله وطننا جميعا.. لم تفرقنا هذه الأسماء الغبية ما دامت صفة "مسيحيين" تجمعنا؟"

مستشار آخر "لشارل كنت" "Charles Quint" يدعى "مركورينو جاتينارا" "Mercurino Gattinara" رأى أنه من حق الإمبراطور أن يؤسس بالقوة هذه الإمبراطورية الكونية بشرط أن يكون مسيحيا وأنسيا ودفع الإمبراطور دفعا إلى السيطرة على العالم كله (Dominium mundi) كما نظم هيئات الإمبراطورية الكبرى مثل: "مجلس الدولة" و"الديوان الإمبراطورى" - تاركا دورا مهما للهيئات وللعادات المحلية لمختلف الممالك والأقاليم. الواقع أن كل منهما له أهداف متباينة: وفق ما جاء به "فرناند برودل" "Fernand Braudel" توجه إسبانيا الجهود والأحلام والمشاريع ضد أفريقيا البربرية وإيطاليا الإسبانية وغير الإسبانية. وهى تخشى الخليفة التركى ورجاله الأشاوس الذين تصعب مقاومتهم.

بحثت ألمانيا عن هذا التوازن العسير المنال الذى يمكنه حل خلافاتها الدينية.. فى ذات التوقيت، كانت القوات الإسبانية تبيد شعوبا كاملة فى أمريكا، باسم الصليب، حتى تتمكن من سرقة ما تمتلكه من ثروات وكنوز.

وماذا عن فرنسا؟ كانت فرنسا آنذاك أول قوى أوروبا الديموجرافية، كما كانت تعرف بالأمة الثرية زراعيا، مالكة أطول سواحل العالم المعروف. وقد راودها هى الأخرى حلم توسط العالم والتحول لمركزه التجارى. فى عام ١٥٤٤ اقترح علامة نورماندى يدعى "غليوم بوستل" "Guillaume Postel" على الملك "فرنسوا الأول" "François I[er]" المطالبة بهذا الدور، وتوقع بمزج مفهوم الإنسانية وفق "إيراسموس"

واليهودية والإسلام مع مفهوم "الحضارة" "Civilitas" الذى نادى به "نيقولا أوراسم" "Nicolas Oresme" (والذى تم تعريفه فى القرن الرابع عشر باعتباره طريقة تنظيم وحكم مدينة وجماعة) بالإضافة إلى القانون الطبيعى، إمكانية ظهور ملكية كونية - "Orbis terrae Concordia" تحت إدارة فرنسية. الحقيقة أن ملك فرنسا تجاهل "بوستل" "Postel" ومقترحه تماما مما دفع هذا الأخير إلى السفر إلى روما حيث التقى "إينياس دى لويولا" "Ignace de Loyola" الذى عاونه فى الانضمام كمترهبن إلى "صحبة يسوع" غير أنه لم يتم قبوله فى الرهبانية. حاول تعلم "الكابالا" "La Kabbale" وترجم كتاب "Le Zohar" عن الفكر الدينى اليهودى إلى اللاتينية ثم سافر إلى "البندقية" حيث وقع عام ١٥٥٥ فى يد محاكم التفتيش. وقد أنهى "بوستل" "Postel" حياته فى "باريس" محتجزا كمريض عقلى فى دير "سان مارتان دى شان" "Saint Martin des Champs".

فى ذات العام تم حسم مسألة ما إذا كانت الإمبراطورية الرومانية الجرمانية تتبع "الحبر الأعظم" أم أنها ترأسه وتراقبه: رسخ سلام "أوسبورج" "Augsbourg" التقسيم الدينى الذى نادى به "لوثر" "Luthor" تاركا للأمراء حرية فرض دياناتهم على أتباعهم ورعاياهم (Cujus region Ejus religio) من هنا أضحت الإمبراطورية المقدسة مجرد اتحاد كونفيدرالى بين إمارات ومدن حرة. غلبت الأمة الإمبراطورية التى انتهى الأمر بها إلى مجرد تجمع حول إمبراطور لا سلطة له مختارا من قبل بعض الناخبين.

من هنا كان على "شارل كنت" "Charles Quint" مواجهة المطالبات الاستقلالية من قبل أقاليم "الفلاندرز" "البروتستانتية" التى كانت إنجلترا تدعمها وتساندها بعد قطع كلتيهما لعلاقاتهما "بروما".

مثل سابقتيها ضعفت حكومة العالم التجارى المستقرة فى "أنفرس". قطعت الحروب الدينية صلات "أنفرس" البحرية بإسبانيا وعزلتها عن شبكاتها التجارية خاصة وأنها لم تكن تمتلك أسطولا حربيا. صعب آنذاك نقل ذهب وفضة أمريكا إلى الشمال وأصبح لزاما إبقاؤها فى "أشبيلية" "Séville" أو معاودة الإبحار إلى البحر الأبيض المتوسط. على شاكلة الحكومتين اللتين جاءتا قبلها فقدت "أنفرس" المقدرة على الاحتفاظ بشبكاتها ومن ثم فقد ذوت واختفت تماما من المشهد بعدما ألحقت بها مضاربات البورصة التى بدأت فى "أشبيلية" خسائر فادحة.

وإذا كانت فرنسا وهى الأمة الأكبر مساحة والأكثف سكانا فى أوروبا آنذاك قد عجزت عن تبوء مكانة "القلب" أو المركز التجارى الأهم فهذا مرجعه وجود البورچوازية بها وامتلاكها لأسطول تجارى وميناء رئيس على البحر الأبيض المتوسط أو بحر الشمال. إضافة لكل ذلك فإن اتساعها لم يكن فى صالحها، مثلها فى ذلك مثل الصين، ذلك أنه كفاها الحاجة إلى تصدير منتجات صناعاتها أو حقولها.

إسبانيا خسرت هى الأخرى فرصتها فى حكم العالم: ضمن لها ذهب وفضة أمريكا المتدفقين فى ربوعها دخلا كان من الممكن أن يساعدها فى التحول إلى مركز تجارى رئيس. غير أن ثقافة الإمبراطورية هيمنت أكثر من أى وقت سبق. كان للسادة والنبلاء اليد العليا على التجار ولزم عليهم استيراد المنسوجات والحلى والأسلحة التى عزفت إسبانيا عن إنتاجها من كل من "إيطاليا" و"الأراضى الواطئة".

لم يكن الاهتمام ينصب هناك إلا على مستقبل الأرواح. يطرح على سبيل المثال للمناقشة وجوب معرفة ما إذا كان سكان أمريكا الأصليون ينتمون للجنس البشرى من عدمه. كان يغلب على أذهان الإسبان آنذاك الفكر الخاص بتعددية الأصل الذى لا ينظر للإنسان وفقا له باعتباره نوعا واحدا وإنما مجموعة من الأجناس المتباينة. كانت هذه

المسألة بالنسبة للإمبراطور شديدة الاهتمام بالدين مسألة رئيسة: انتابته حيرة بشأن التعامل معهم كبشر أم كأشياء. دعا "شارل كنت" "Charles Quint" فى عامى ١٥٥٠ و١٥٥١ على التوالى علماء اللاهوت والقانونيين وأعضاء مجلس الحكم فى مدرسة "سان جريجوريو دوڤالادوليد" "San Gregorio de Valladolid" لمناقشة الأمر. استوحى حينذاك "چوان چيناس سبولڤيدا" "Juan Ginés Sepulveda" معلم "فيليب الثانى" فى طفولته من كتابات "أرسطو" ما أعانه على وصف الهنود باعتبارهم كائنات غير بشرية ومقترفى جرائم مخالفة للقانون الطبيعى وعاجزين عن اعتناق دين أو الاهتداء.

أما "لاس كازاس" "Las Casas" الدومينيكى فقد رأى على العكس من ذلك تماما أن الهنود كائنات بشرية ينبغى أن يصبحوا مسيحيين. وقد صدر لاحقا مرسوم بابوى يمنع استرقاقهم وإن كان يصنفهم ككائنات أدنى مرتبة. وبالتالى كان من الممكن وفقا له حكمهم كمخلوقات تنتمى إلى عالم الأشياء لا ككائنات بشرية. هم إذن أشياء مسيحية.

أدى ضعف الجهاز الإنتاجى الإسبانى إلى حدوث تضخم حاد. وقد ترتب على ذلك ترك المصرفيين لأماكنهم ووظائفهم المالية فى "مدريد" و"أشبيلية" اللتين أشهرتا إفلاسهما عام ١٥٥٧ ولحقت بهما عام ١٥٦٠ مدينة "لشبونة". عجز ثلاثتهم عن تولى ذات المكانة التى احتلتها "أنڤرس".

فى عام ١٥٧٠ أى بعد عام واحد من اقتراح الجغرافى "مركاتور" "Mercator" عمل خرائط جديدة للعالم لكى يستخدمها البحارة، شرح چون دوليرى "Jean de Léry" فى كتابه عن رحلته إلى البرازيل "Histoire d'un voyage faict en la terre du Brésil" أن "التوبينامباس" "Les Tupinambas" الذين يسكنون البرازيل بشر مثل بقية البشر وإن كانوا من آكلى لحوم البشر. وقد رأى باعتباره بروتستانتيا أن القربان ليس إلا استعارة لأكل لحوم البشر. وقد رأى نظرا لكونه معاصرا "للقديس بارتيليمى" "Saint Barthélémy" أن بربرية الفرنسيين ليست ببعيدة عن بربرية الهنود.

"لا يتطلب الأمر منهم الابتعاد كثيرا عن بلادهم ولا الذهاب إلى أمريكا لرؤية أمور على هذه الدرجة من البشاعة و الخروج عن المألوف. فى مقال له "عن أكلى لحوم البشر" شرح "مونتانى" "Montaigne" الذى استقى معلوماته من "هوجونوتى بروتستانتى" عاش عام ١٥٤٠ تقريبا فى داخل جماعة من البروتستانت تم تسكينها بالقرب من "ريو دى جانيرو" أن الهنود بشر وأن الجنس الإنسانى واحد. ولا ينبغى لنا هنا أن ننسى أن الأوروبيين فى ذلك العصر سيبدأون باسم الحضارة التوسع فى الاسترقاق مما سيفقر أفريقيا من قواها الحية على شاكلة ما حدث فى أمريكا.

"چنوة" آخر حكومة متوسطية للعالم

اشتدت وطأة الحرب بين القوى الإسبانية والهولندية والإنجليزية والفرنسية. من هنا فقد أصبح المحيط الأطلنطى غير مأمون العواقب لأى تجارة عالمية تجوب أرجاءه. فى عام ١٥٦٠ كان الميناء الوحيد المتاح لرسو السفن يقع على البحر الأبيض المتوسط وهو ميناء "چنوة" التابع للإمبراطورية والذى يعد أول سوق للذهب.

أضحى هذا الميناء المتوسطى "القلب" أو المركز التجارى الجديد واحتفظ بمكانته هذه لأكثر من نصف قرن. كان الصيارفة فى "چنوة" يحددون سعر الصرف لكل العملات ويمولون العمليات الخاصة بملوك إسبانيا وفرنسا وتلك التى يقوم بها الأمراء الإيطاليون والألمان والبولنديون. أدرك رجال الأعمال فى "چنوة" أن ممارسة السلطة السياسية يجلب المتاعب من هنا فقد ركزوا من جانبهم كل اهتمامهم على الأمور المالية والتجارية. قاموا أول الأمر بإمداد أمراء أوروبا بالذهب والفضة ثم مولوا بعد ذلك العمليات التجارية الأساسية وصناعة النسيج الفلورنسى.

بما أنه لم يكن ليتسنى لميناء أن يصبح "قلبا "أو مركزا تجاريا رئيسا بغير تحكم في الزراعة والصناعة فإن بقية المدن والأقاليم الإيطالية التى تعتبر ظهيرا "لجنوة" والتى تمتد إلى أبعد من "فلورنسا" و"توسكانيا" البالغة الثراء قد تحولت إلى قوة صناعية مهمة فى مجالى الصوف والتعدين. واستطاعت "جنوة" أن تحقق بذلك الطفرة الأخيرة فى العالم المتوسطى آخر أصداء لحلم "أثينا" و"روما" و"فلورنسا" و"شارل كنت" وابنه "فيليب الثانى". غير أن هذا "القلب" المتوسطى الأخير كان يرتبط بشكل كلى فيما يتعلق بأمنه بجيوش "شارل" ثم "بفيليب" التى كان عليها تشتيت جهودها.

فى ذات التوقيت كان السلطان العثمانى "سليمان" ابن السلطان "سليم الأول" الذى أطاح بآخر الخلفاء العباسيين، قد هاجم "شارل كنت" "Charles Quint" فى وسط أوروبا وشمال أفريقيا واستطاع الاستيلاء على "بلجراد" (١٥٢١) و"رودس" (١٥٢٢) و"بودا" (١٥٢٦). وبذا فقد أوجد استمرارية لغزوات أبيه سليم الأول الذى كان قد استولى على مصر (١٥١٦) وقضى على العباسيين الذين كانوا قد لجئوا إليها حين استولى المغول عام ١٢٥٨ على بغداد.

التفت السلطان "سليمان" بعد ذلك إلى المغول واسترد منهم بغداد (١٥٣٤) واليمن وعدن (١٥٣٨). ومضى بعد ذلك فى غزواته واستطاع أن يضم إليه كلا من طرابلس والجزائر وجزء من تونس بالإضافة إلى إيران. فى عام ١٥٥٥ أرسى السلام دعائم الهيمنة العثمانية على مجمل بلدان العالم العربى (باستثناء المغرب).

كانت الأمم الأوروبية الكبرى فى هذا الوقت تتطاحن فى حرب الثمانين عاما التى اشتد أوارها بين إسبانيا والأمم البروتستانتية وهو صراع كانت فرنسا طرفا فيه طيلة ثلاثين عاما. خارج هذه الدائرة لم تدع إمبراطورية واحدة فى آسيا أو أفريقيا "حكم العالم" الذى كان الجميع يعرف آنذاك مدى اتساعه.

فى أفريقيا وتحديدا شرق إمبراطورية مالى التى كان نجمها يعانى أفولاً ملحوظًا، كانت هناك إمبراطورية تشد عودها بأشكال مختلفة هى إمبراطورية "كانم برنو" "Kanem - Bornou".

نمت هذه الإمبراطورية بفضل تجارة العبيد الذين كانت الإمبراطورية العثمانية تستجلبهم منها. فى أوج ازدهارها كانت هذه الإمبراطورية تمتد فى جزء كبير منها إلى التشاد لتصل إلى شمال الكاميرون والشمال الشرقى لنيچيريا وشرق النيجر وجنوب ليبيا.

فى شمال شرق القارة عادت دولة إثيوبيا للظهور فى القرن الثانى عشر. أما فى القرن الثالث عشر فقد تأسست الأسرة السليمانية التى تنحدر وفق قناعاتها من سليمان الحكيم وتوحد الإمبراطورية. وقد شهدت الإمبراطورية ازدهارا فى القرن السادس عشر بفضل الطرق التجارية التى تربطها بالبحر الأحمر وبآسيا وصمدت أمام هجمات المسلمين بفضل عون ومساعدة البرتغاليين لها.

وفى الصين كانت أسرة "المينج" تعانى تراجعا واضمحلالا منذ القرار الصادر عام ١٥٢٥ بمنع بناء سفن أعالى البحار ومغادرة البلاد. غير أن هذا لم يحل دون اعتبارها القوة الديمجرافية والاقتصادية الأولى فى العالم.

أما فى روسيا فقد سار "إيڤان الرابع" (1584 - 1530) "Ivan IV" الملقب بـ "جروزنى" "Grozny" أو إيڤان الرهيب، على خطى جده إيڤان الثالث Iavan III وتوسع ببلاده حتى نهر "الڤولجا" ضاما الأراضى السيبيرية وزاحفا إلى خليج فنلندا والبلطيق مؤسسا بذلك "لحكومة عالم" أخرى.

وفى الهند قام الأمير المغولى "بابور" "Bâbur" (وهو اسم يعنى بالفارسية "النمر") الذى ينحدر طبقا لقوله من نسل تيمورلنك من ناحية والده ونسل چنكيز خان من ناحية والدته، بتفكيك جيش "أسرة اللودى" "Lodi" والاستيلاء على سلطنة "دلهى". أما حفيده

"أكبر" "Akbar" الذى يجمع فى هيئته بين "الإسكندر" و"قيصر" فقد استطاع غزو "كشمير" و"البنغال" و"السند" و"الأوريسا"، وقام بتقسيم إمبراطوريته إلى خمسة عشر إقليما فارضا نظاما دوريا بين الموظفين فى كل مقاطعات الإمبراطورية وفاتحا إدارته لصفوة غير المسلمين (كلف عدد كبير من الهندوس بالعمل كوزراء). وقد قام هذا الأمير بتحسين شبكة الطرق الموصلة من "البنغال" إلى "أندوس" و ضرب عملة نقدية جديدة للبلاد هى الروبية، كما قام بترجمة كلاسيكيات الهندوس إلى اللغة الفارسية وتنظيم مناقشات لاهوتية بين المسيحيين والهندوس وأهلى السنة و الشيعة وجماعتى الزرادشتيين و"السيخ". ينسب لهذا الأمير أيضا قرار بإلغاء الجزية (وهى ضريبة يدفعها غير المسلمين مقابل حماية المسلمين لهم) وبذا أرسى العدل فى الضرائب بين كل رعايا إمبراطوريته.

أما ابنه "چاهنچير" (وهو اسم يعنى بالفارسية "قاهر العالم") أو"مالك العالم" فقد جعل من إمبراطوريته أكبر قوة فى العالم آنذاك بدون أدنى محاولة من جانبه لغزو الغرب. هذه الحال لم تدم طويلا فقد أعاق خليفته "أورانج – زب" "Aurang - zeb" هذه الدينامية بمنعه الهندوسية. وقد أوجد هذا الإجراء إمبراطورية منافسة هى إمبراطورية "المهاراتية" "Maralhe" تدين بالهندوسية قامت فى المنطقة الواقعة بين وادى الجانج والهند الوسطى.

نهاية "چنوة"

وهنت "چنوة" بدورها فى بداية القرن السابع عشر: نضبت موارد المدينة البشرية والمالية التى كانت تعينها على الصمود أمام منافسيها على كل الأصعدة.

مثلها فى ذلك مثل "أنقرس" خلخلت أواصر "جنوة" بوادر تراجع عام آت من إسبانيا: أفلست "جنوة" لإسرافها فى تمويل حروب "شارل كنت" "Charles Quint" وفيليب الثانى Philippe II ضد أعداء البابا من الفرنسيين والهولنديين والإنجليز وبسبب فقدانها لكل تحكم وسطوة على البحار لصالح الهولنديين الذين باتوا يستقبلون برحابة شديدة الموارد المتدفقة من أمريكا.

خرجت "جنوة" إلى الأضواء عام ١٥٥٥ نتيجة ضربة قاصمة للبورصة أضعفت "أنقرس" واختفت وتوارت عام ١٦١٠ نتيجة دفعة قوية دعمت "أمستردام".

بعد اضمحلال "البندقية"، عاد مركز الرأسمالية مرة أخرى أدراجه من البحر الأبيض المتوسط إلى المحيط الأطلنطى... ولكن هذه المرة بغير رجعة: أصبح "La mare nostrum" بحرنا إلى الأبد بحرا ثانويًا فقد تراجعت كل البلدان المطلة عليه وأصبح مستوى الحياة فيها أدنى من مثيله فى القوى الجديدة. ويمكن القول إنه اعتبارا من هذه الفترة وإلى أمد بعيد بعده أصبح حكم عالم المال بين أيدى البروتستانت.

الفصل الرابع

أول حكومة أطلنطية للعالم

(١٦٠٠ - ١٨١٥)

فى عام ١٥٧٩ أى ثمان سنوات بعد النصر غير المجدى الذى حققه الابن غير المعروف "لشارل كنت" "Charles Quint" فى "ليبانت" "Lépante" تم طرد الإسبان من الأقاليم المتحدة. وكان هذا الابن قد خرج على رأس أسطولى البندقية وإسبانيا لمحاربة أتراك "سليم الأول". ويعد طرد الإسبان هنا حدثا يفوق النصر أهمية وإن كانت معرفة الناس به أقل.

كان الأسطول الإنجليزى حديث العهد وقد أبحر بقيادة ربابنته العظام "فرانسيس دراك" "Francis Drake" و"توماس كافنديش" "Thomas Cavendish" سعيا وراء الذهب الإسبانى الذى يتدفق من أمريكا. فى عام ١٥٨٨ غرق الأسطول الإسبانى "الذى لا يقهر" أمام سواحل إنجلترا. أدى ثقله وضعف تسليحه إلى فقدانه ثلثى بحارته واختفاء جزء كبير من سفنه فى مواجهة السفن الإنجليزية المسلحة بالمدافع دقيقة التصويب.

استقبلت مياه الأطلنطى السفن التجارية القادمة من "جنوة" و"فرنسا" ثم تلك الآتية من هولندا وإنجلترا، وبذا تأسست حكومة تجارية جديدة للعالم تمركزت أول الأمر فى "أمستردام" ثم امتدت من أمريكا وأفريقيا إلى الصين واليابان مرورا بالهند وإندونيسيا.

انتصار "أمستردام" القوة المستمدة من الندرة

لا تمثل "أمستردام"، هذا "القلب" أو المركز التجارى الخامس مجرد مدينة وإنما إقليم بأكمله. استقرت الصناعة فى "ليد" "Leyde" والترسانة البحرية فى "روتردام" "Rotterdam". شكلت "المقاطعات - المتحدة" السبع بإجماعها على مثل أعلى موحد وحكومة تجار وباعتبارها أمة مستقلة أول دولة أوروبية تضع حدا لنظام أسرة "هابسبورج" "Habsbourg" الملكى.

واقع الأمر أن المنطق السائر هنا هو ما كان متبعا دوما: وهو القائم على الامتداد والتوسع التدريجى لمساحة العالم التجارى وعلى وضع التجار مرة أخرى على رأس مدينة كبرى ملحقا بها ميناء حديث، وداخل للإقليم ثرى ومتنوع زراعيا، وصناعة سفن وأسطول بحرى وتجارى فى آن واحد يستقبل رجال المال وأصحاب السفن والتجار المفاوضين والمحدثين والمغامرين. والملاحظ أن ما يطلق عليه "الزمن التجارى" أو "زمن الاتجار" قد شهد هو الآخر امتدادا والمقصود به هو ذلك الجزء من حياة البشر الذى يحكمه المال: تلا انحصار النشاط فى الزراعة والمنسوجات دخول الأرض والمهور والكتاب والبحرية والفن والحرب فى دوائر الاهتمام.

أبدت "أمستردام" فى بدء الأمر ميلا نحو الإسبان إلا أنها عام ١٥٧٨ غيرت من وجهتها مما سمح لها بالاحتفاظ بحريتها الدينية. بالنسبة للبروتستانتية ليس فى حيازة الثروات ما يوجب الإحساس بالذنب: فالكنيسة ليس من مهامها احتكار الثروات ووصم اكتناز المال وحبه. قدمت أعداد كبيرة من تجار "أنفرس" إلى "أمستردام" هربا من جيوش فيليب الثانى Philippe II الإسبانية وأسر ألمانيا اليهودية ومتحولى إسبانيا و"الهوجونيين" أى البروتستانت الفرنسيين.

نظرا لافتقار "أمستردام" لمساحات شاسعة من اليابسة فقد اتخذت قرارا يتسم بالجرأة: وهو عدم إنتاج ما يلزمها من غذاء وإنما شراؤه مع إنتاج ما يعينها على التبادل من سلع متقنة (الكتان والقنب والشلجم والجنجل أو حشيشة الدينار) وصبغات وميكنة الغزل. استطاعت مدينة "أمستردام" بما حققته من وفورات من صناعة المنسوجات تصنيع وإنتاج سفينة استثنائية وغير مألوفة تم ابتكارها عام ١٥٧٠ وهى "La Flûte" التى تعد كسفينة حربية أعلى عائد من سابقاتها. ونظرا لما زود به الأسطول الهولندى من تجهيزات وسلاح، فقد فاق عددا وعدة أساطيل الدول الأخرى؛ فقد كانت سفنه التى تصل حمولتها إلى ألفى طن قادرة على نقل ثمانمئة شخص على متنها. أما سفن البضائع فكان بوسعها نقل ما يعادل ستة أضعاف ما تحمله الأساطيل الأوروبية الأخرى مجتمعة، وهو ما يمثل ثلاثة أرباع حبوب وملح وأخشاب ونصف معادن ومنسوجات أوروبا كلها.

وبما أن التجارة تدعمها دوما القوة، فقد أصبحت البحرية الحربية الهولندية المزودة بهذه السفن الضخمة أقوى قوة بحرية فى العالم. هيمنت على البحار من بحر البلطيق إلى أمريكا اللاتينية ومن أفريقيا إلى إندونيسيا والصين. وأضحى الهولنديون هم الوحيدون المسموح لهم من كل الغربيين بالرسو فى اليابان. واستولت البحرية على "إشبيلية" التى كانت قد استمرت كميناء وصول للمعادن الثمينة الآتية من أمريكا. حولت شركة الهند وكل من البورصة وبنك "أمستردام" هذه القوة البحرية إلى نوع من السيادة والسيطرة المالية والتجارية والصناعية. فى "أمستردام" تم أيضا التفكير وللمرة الأولى عام ١٦٠٤ فى تمويل العمليات الصناعية البرية بواسطة شركات مساهمة.

فى مطلع القرن السابع عشر فاق مستوى المعيشة فى مدن "المقاطعات - المتحدة "مستوى المعيشة فى "جنوة" و"البندقية". بل إنه كان يمثل خمسة أضعاف مستوى الحياة فى ممالك فرنسا (التى تعتبر أنها مركز العالم) وإسبانيا أكبر إمبراطوريات أوروبا وإنجلترا (التى بدأت فى الظهور) ووصل الأمر إلى ارتفاعه لأول مرة فى تاريخ

أوروبا أعلى من مستوى المعيشة فى الصين. اتسمت الحياة فيها بالبذخ والحياة الفكرية بالكثافة: ففيها ظهرت مجتمعات عالمة تتبادل الأفكار وعصر ذهبى لفن الرسم وجامعات عريقة تستضيف مفكرين أجانب.

بعد عام ١٦٥٠ جرؤ "باروخ سبينوزا" "Baruch Spinoza" على التفكير فى عالم يصعب فيه التمييز بين الله والطبيعة ولا يفرض فيه الله على البشر أخلاقًا بعينها مما يتيح لهم التصرف بكامل الحرية. فى هذا العالم يمثل السلام أول ملكية عامة عالمية والمحيط الأطلنطى أول بحار العالم.

تنظيم البحر

لم يكن الهولنديون الوحيدين فى إدراك أهمية السوق وبالتالى أهمية وجود العقد فى إنجاز الأعمال والصفقات فى العالم. ونحت المعاهدات إلى اكتساب أهمية أكثر من ذى قبل؛ وبدأ التفكير فى وجوب احترامها.

فى عام ١٥٩٨ كانت الصين تقاتل اليابانيين فى كوريا بدون أن تنجح فى احتلال شبه الجزيرة. ونصح الوزير الفرنسى "سولى" "Sully"، طبقًا لما ورد فى مذكراته، الملك هنرى الرابع "Henri IV" غداة توقيع معاهدة "ڤارڤان" "Vervins" للسلام بين فرنسا وإسبانيا أن يقترح على حكام أوروبا الآخرين تأسيس "شركة أوروبية" تحافظ على السلام فى أوروبا. وفقا لأقوال الوزير (الذى يعد بلا شك مقترح المشروع) فكر الملك أن السبب الحقيقى للحرب هو: "الحرمان من التحكيم الدائم المكترث بقدر كاف بتنفيذ قراراته والقادر على ذلك "لحل الخلافات بين الدول، اقترح "سولى" "Sully" تأسيس "مجلس شيوخ الجمهورية المسيحية" واختيار مقر له قلب أوروبا فى "ماتز" "Metz"، أو "نانسى" "Nancy" أو "كولونيا" "Cologne".

وقد رؤى أن يتكون مجلس الشيوخ هذا من ستين ممثلا لخمس عشرة بلدة أوروبية بواقع أربعة ممثلين لكل واحدة. وقد جاء فى سطور "سولى" "Sully" أن الملكة إليزابيث Elizabeth ملكة إنجلترا قد أقرت المشروع وكذلك البابا وسكان "البندقية" ودوق "سافوى" وأمراء "كولونيا" و"بالاتينا" و"مايان". غير أن المشروع طبقا لقوله قد تعثر بسبب غياب موافقة الهولنديين. والحقيقة أن المشروع على ما يبدو لم يخرج من ثنايا حاجيات سولى "Sully" الذى كان يرى فيه سبيلا لشغل نفسه بعد التقاعد عقب وفاة الملك.

الواقع أن فكرة تأسيس حكومة بالتعاقد وليس بالقوة ظهرت فى ذات التوقيت فى ألمانيا على يد الفيلسوف عالم اللاهوت المصلح وعضو مجلس مدينة "إمدن" "Emden" "چوهانز التوزيوس""Johannes Althusius" فى الفترة من ١٦٠٤ إلى ١٦٣٨. حدد هذا الأخير فى كتابه عن السياسة "Politica" مفهوم "الفيدرالية". بعد استلهامه مضمون التجارب السويسرية والهولندية وتجربة الإمبراطورية الرومانية الچرمانية اقترح "التوزيوس" تحويل هيراركية أو تراتبية الإقطاع إلى إمبراطورية قانون. وسنرى فيما بعد كيف أن هذا المفهوم سيظهر على النحو المبين عاليه فى كل أنماط التفكير التالية له بشأن أفضل شكل ممكن للحكومة العالمية.

وقد بودر بتطبيق هذه الأولوية للقانون على البحر الذى كان محلاً أساسيًا لعلاقات القوى العالمية.

فى عام ١٦٢٥ شرح رجل قانون هولندى يدعى "هوجو جروتيوس" "Hugo Grotius" كيف أن كل الأمم مجبرة على تطبيق مبادئ القانون الطبيعى وملزمة بالقواعد الضرورية والكونية.

وقد صرح أن البحر مثله مثل الفضاء ملك للبشرية جمعاء وأن كل الأمم حرة فى استخدامه. ومفاد ذلك فى واقع الأمر إعطاء أساس قانونى للهيمنة التجارية والعسكرية للأراضى الواطئة. مرة أخرى دنت الطوبوية أو الشكل المثالى من قانون الأقوى.

فى عام ١٦٣٤ استدعى "الكاردينال ريشوليو" "Le Cardinal de Richelieu" لجنة مكونة من علماء الرياضيات والفلك والجغرافيا لاختيار هاجرة مرجعية أى خط زوال سماوى يتم على أساسه رسم الخرائط البحرية. وهذا الخط، لراحة البحارة ينبغى له الاقتراب على قدر الإمكان من الغرب فى حين كان هناك إصرار من جانب "ريشوليو" "Richelieu" على أن يكون فى فرنسا. وقد اختارت اللجنة آنذاك خط زوال إحدى جزر الكنارى وهى جزيرة "فيرو" "Ferro" الواقعة فى أقصى غرب العالم القديم وتحديدا على بعد عشرين درجة غرب هاجرة "باريس".

أما فى عام ١٦٥١ فقد كتب "سيرانو دى برجراك" "Cyrano de Bergerac" وهو طوبوى جديد فى القانون العالمى، فى "خطابه إلى المقلاعيين" الذى يشارك فيه "الكاردينال دى مازاران" "Cardinal de Mazarin" الرأى، أن: "الإنسان الفاضل المستقيم ليس فرنسيا أو ألمانيا أو إسبانيا هو مواطن عالمى ووطنه كل مكان على وجه الأرض".

أفول حكومات العالم القديمة وزوالها

فقدت الكنيسة الكاثوليكية سلاحها وانقسمت الإمبراطورية على نفسها ومن ثم لم يكن أمام الاثنتين سبيلاً لحكم العالم، أما فرنسا آنذاك فكان من الممكن لها المطالبة بهذا الدور فقد كانت وقت اعتلاء الملك الشاب لويس الرابع عشر Louis XIV للعرش أى عام ١٦٤٣ أكبر بلدان أوروبا وأكثرها سكانا. كما أن سلاح فرسانها كان أكثر أسلحة القارة أهمية فقد كان يضم ٧٢٠٠٠ فرد منهم العديد فى فيالق أجنبية (سويسرية

وألمانية وإيطالية) بعد هذا التاريخ بنحو خمس سنوات وضعت "معاهدة وستفاليا" نهاية لحرب الثلاثين عاما وأكدت على بنود "أوجسبورج" "Augsbourg" الخاصة بالسلام.

يتضح من ذلك أن كلا من الإمبراطورية والبابا قد فقدا كل سلطة سياسية. ملكت الأمم زمام أمورها وأصبحت حرة فى تبنى دين أمرائها أو رفضه. لكل منها هيمنة وسيادة على أراضيها وبصفة خاصة "المقاطعات المتحدة"، حتى وإن نصت معاهدتا "أوليفا" عام ١٦٦٠ و"ينماج" عام ١٦٧٨ على أن التنازل عن إقليم لا يعنى بالضرورة الإجبار على تغيير السكان المقيمين به لديانتهم.

رأت فرنسا نفسها آنذاك فى مركز العالم. وطبقا لما قاله "بوسويه" "Bossuet" داعية البلاط "تلقى حاكم فرنسا الملك الشمس من الله تكليفا بحكم العالم والهيمنة عليه" وشرع لويس الرابع عشر Louis XIV بالفعل فى غزوه واستلابه. وقد استطاع فى المدة بين ١٦٦٧ و ١٦٨٤ ضم "فريبور أون بريسجو" "Fribourg - en - Brisgau" "لافرانش كونتيه" "La Franche - Comté" مع مدن من "هينوه" "Hainaut" و"الفلاندرز البحرية" "La Flandre maritime" و"لارتواه" "L'Artois" بالإضافة إلى "ستراسبورج" "Strasbourg" و" لوكسمبرج" "Luxembourg". كما حاول أن يستميل الناس لينتخبوه إمبراطورا جرمانيا: ولكن محاولته باءت بالفشل. خاض بعد ذلك حربين طويلتى الأمد (حرب رابطة أوجسبورج Ligue d'Augsbourg وحرب التوريث فى إسبانيا) وتاق الوصول إلى عرش إسبانيا ليستأثر بإمبراطوريتها الأمريكية الفسيحة. وقد قام "كافالييه دى لا سال Cavalier de la Salle باسمه بالاستيلاء على منطقة "لالويزيان" "La louisiane" عام ١٦٨٢. كما استقر المقام بفرنسيين آخرين فى كندا والهند (بونديشيرى Pondichéry 1673 وشاندرناجور ١٦٧٤). والحقيقة أن فخامة وروعة البلاط الذى كان يرتاده سفراء من جميع أنحاء الأرض وثراء الحياتين الفنية والعلمية فى البلاد غذت لديه وهم أنه سيد العالم. جدير بالذكر هنا أنه رغم هذا المظهر البراق للملك الشمس فإنه لم يكن لديه ما ينافس ويواجه به "المقاطعات المتحدة" فأسطوله

البحرى كان ضعيفا ولم يكن لديه ميناء فرنسى يمكنه أن يبارى ما لدى "المقاطعات المتحدة" من موانئ. فى عام ١٦٨٥ وتحديدا وقت إلغاء مرسوم "نانت" "Nantes" كان الدخل عن الرأس فى باريس أقل أربع مرات من دخل سكان "أمستردام" وقد أدى رحيل البروتستانت بعد ذلك إلى اتساع الفجوة بينهما أكثر.

تغير العالم: أصبحت "بروج" "Bruges" مدينة ذات أهمية ثانوية و"أنفرس" "Anvers" مجرد ضاحية لأمستردام "Amsterdam" وأضمحلت "جنوة" "Gênes" مثلها فى ذلك مثل كل إقليم "لومبارديا" "Lombardie" الذى بدأ يستبعد تدريجيا من المسارات التجارية الرئيسة. وتراجعت "البندقية" "Venise" لتصبح مجرد مرحلة على واحدة من طرق التجارة مع بلدان الشرق وقد طالها الكثير من الإهمال. انحصرت إسبانيا خلف جبال "البرانس" "Les Pyrénées" وفى أمريكا وشرع فى بناء كنائس ذهبية فى "كويتو" "Quito" و"ليما" "Lima" و"بويبلا" "Puebla".

بدأت عندئذ قوى جديدة فى الظهور: فقد جعلت النمسا من نفسها حاجزا أمام الأتراك. أما فى بريطانيا العظمى فقد استقرت دولة تحترم دائنيها و النظام الحمائى. وقد اشتركت روسيا عام ١٦٩٤ فى هذه اللعبة الدولية عن طريق بطرس الأكبر "Pierre Le Grand" والميناء الذى قام بتشييده على بحر البلطيق.

فى عام ١٦٤٤ تصدرت إمبراطورية الوسط القوى الاقتصادية العالمية عندما أطاح رجال "مانشو" "Mandchous" المنتمون لشعب "چورشن" "Jurchen" بأسرة "المنج" "Ming" وأسسوا لأسرة حاكمة جديدة هى أسرة "تشينغ" "Qing" متخذين مرة أخرى "بكين" عاصمة لهم. كان عدد سكان الصين آنذاك مئة وستين مليون نسمة (وهو ما يمثل ٣٠٪ من سكان العالم)، وكان متوسط دخل كل صينى أعلى بشكل طفيف من متوسط الدخل العالمى ولا يمثل إلا أقل قليلا من ثلثى دخل ساكن أوروبا الغربية. استولت أسرة "تشينغ" "Qing" على العديد من البلدان المجاورة منها "النيبال" و"برمانيا" و"ڤيتنام" و"كوريا" المعروفين كأتباع للإمبراطورية فى عام ١٦٨٣ احتل

الإمبراطور "تشينغ" جزيرة "تايوان" و"التبت" وما يعرف اليوم بـ"Altai - le Xinjiang" التاى شينجيانغ".

أما فى الهند التى يعيش فيها نحو مئة وخمس وثلاثون مليون نسمة وتحقق من الناتج العالمى الإجمالى نسبة لا تقل عن ٢٢٪ فقد هيمنت إمبراطورية المغول... والإقليم الذى كانت تفرض عليه سيادتها آنذاك يشمل الهند الحالية بدون المنطقة الواقعة أقصى الجنوب وما يعرف اليوم بدولتى "باكستان" و"بنجلاديش". وكان الغربيون يحومون حولها. ففى مطلع القرن السابع عشر كانت الشركة الهولندية فى الهند تحاول الاستقرار على السواحل.

أنشأ البريطانيون عام ١٦٠٠ "شركة الهند الشرقية" وسيطروا على بعض الوكالات التجارية التى ستصبح فيما بعد "مدراس" "Madras" و"بومباى" "Bombay" و"كلكتا" "Calcutta". أما فرنسا وشركة الهند الفرنسية التابعة لها فقد أسست وكالة "بوندتشيرى" التجارية عام ١٦٧٧.

فى هذه المدة كان الأفارقة يعانون من تجارة الرقيق الشرقية التى يشرف على تنظيمها التجار العرب والتى وصل عدد ضحاياها إلى نحو سبعة عشر مليون ضحية. وقد عانوا أيضا من تجارة الرقيق الأطلنطية: فهناك ما يقارب أحد عشر مليون عبد تم نقلهم إلى مختلف المستعمرات الأمريكية عن طريق البرتغال والإسبان والهولنديين والإنجليز والفرنسيين.

المشروع الأول للحكومة العالمية

فى عام ١٧١٣ نشر "القس سان بيير" "L'abbé de Saint - Pierre" الدبلوماسى والأكاديمى الفرنسى ومستشار "الكاردينال دى بولينياك" "Le Cardinal de Polignac" فى المباحثات السابقة على توقيع "معاهدة أو تخريت "الناقدة لحكم لويس الرابع عشر

مشروعا خارقا لاستتباب الأمن بشكل دائم فى أوروبا. تخيل القس فى هذا المشروع التنظيم النسقى الأول للعالم وهو ما سيلهم كثيرين جاءوا بعده.

وحكومة العالم فى نظره لم يعد من الممكن فرضها بالقوة، واستتباب الأمن من ثم ينبغى أن يكون بموجب عقد نظرا لأن: "هناك ضرورة لأن يعيش حكام أوروبا مثلهم مثل سائر البشر فى سلام، يجمع بينهم مجتمع دائم لكى يستشعروا فى حياتهم سعادة أكبر".

من هنا فقد اقترح أن توقع القوى الثامنة عشر فى أوروبا وهى: الثمانية (فرنسا و إسبانيا وإنجلترا وهولندا والبرتغال وسويسرا وفلورنسا وجنوة والمدن المتشاركة والدول البابوية والبندقية و لاساڤوى ولالورين والدانمارك ولاكورلاند مع دانتزج والإمبراطورية وبولندا والسويد وموسكوڤا) على معاهدة وحدة تؤسس لمؤتمر دائم "على طراز ممالك هولندا السبع والممالك السويسرية الثلاث عشرة والمئتى مملكة الألمانية "لتنفيذ ما تم عمله على نطاق ضيق بشكل أوسع وأشمل.

ويرى أن يُمثل الحكام نواب فى مؤتمر أو مجلس شيوخ مقره مدينة حرة يطلق عليها "مدينة السلام". كل نائب فى هذه المدينة سيكون على التوالى أميرا لـ Diéte ثم حاكما لهذه المدينة المسماة "بمدينة السلام"، والتى منها سيتم تكليف وزراء الحرب والمالية والحدود. واللغة المستخدمة فى المداولات الدائرة فى هذه المدينة ستكون الأكثر استعمالا فى أوروبا. يناط بهذا الاتحاد عمل مقاييس وموازين موحدة وطرح عملة نقدية واحدة ورصد بداية العام فلكيا. وتؤسس (شركة تجارية) تدير التجارة وتحصل جزءا من الأرباح البحرية الخاصة بالاتحاد على شاكلة شركة الهند. يزود الاتحاد كل حكام وأمم أوروبا بدرجة رضا هى أكبر ما يمكن أن "تمنحهم إياه منشأة جديدة".

أولى "القس سان بيير" "L'abbé de Saint - Pierre"، عدا أوروبا، اهتماما للعالم: وقد اقترح إرسال فصائل من الفرق الأوروبية على الطرق التجارية الحيوية المؤدية إلى

أوروبا، توضع إحداها على الحدود الواقعة بين سكان موسكو. والتتار والثانية على الحدود مع تركيا أما الثالثة فمحلها مصر.

وقد اقترح عقب ذلك مساعدة القارات الأخرى على تنظيم نفسها على نمط أوروبا. وهو يرى كبداية تشكيل "مجلس عام للهند" يصبح "الحكم بين القائمين على هذا البلد".

ونسجل هنا أن "الاتحاد الأوروبى سيحاول تزويد آسيا بشركة دائمة شبيهة بتلك الموجودة فى أوروبا للحفاظ على السلام". بعد ذلك بمدة طويلة سيصبح الاتحاد الذى تكونت لبنته الأولى كما رأينا، اتحادا عالميا.

أدرك "القس سان بيير" "L'abbé de Saint - Pierre" عظم مشروعه واتساع مداه وأعرب عن رغبته فى أن يشمل عدة أجيال ويمتد لعدة قرون [....] من هنا فقد كتب منذ ثلاثة قرون متسائلا عمن يمكنه تخيل المزايا التى ستجلبها لسكان أوروبا الشركة الأوروبية بعد خمسمئة سنة من إنشائها.

الحق فى التنقل

اعتبر السلام ملكا عاما ومنفعة عامة عالمية وبدأت المطالبة بأن تلحق به الحرية خاصة ما تعلق منها بالتنقل. فى بعض البلدان مثل "المقاطعات – المتحدة" لم تكن هناك صعوبة تذكر فى مغادرة البلد.

أما فى أغلب الممالك فكان الأمر على النقيض غير ميسور. فلم يكن فى مقدور أحد الخروج من البلد بدون موافقة صريحة من الأمير. وقد اقترح "ڤولتير" "Voltaire" اعتبار حرية التجوال والانتقال من بلد إلى آخر حرية أساسية وانتقد بشكل لاذع الممالك الأوروبية التى تمنع رعاياها من تجاوز حدودها. ومازال الاعتراف بهذا الحق

حتى يومنا هذا واحدا من معايير وجود الديمقراطية. غير أنه يفضى إلى مشكلة أخرى: إذا كان الإنسان من حقه مغادرة بلده وقتما يشاء هل من حقه الذهاب أينما يرغب؟ وإذا كانت الإجابة بالنفى فكيف يتأتى له مغادرة وطنه إذا لم يكن هناك بلد يستطيع الذهاب إليه؟

عندما ثار هذا التساؤل تحديدا بدأ ظهور أولى الشبكات العلمانية الخاصة التى تبغى لذاتها طابعا كونيا وتجد فى نشر هذه الحرية فى الفكر والتنقل: بدأ فى يونيو ١٧١٧ تكون الماسونية التى تسعى للعمل من أجل تقدم الإنسانية نحو السلام والحكمة وإلى تطوير شبكة عبر أوروبا كلها تنافس شبكة الكنيسة الكاثوليكية وتحديدا الچيزويت أى اليسوعيين.

فى عام ١٧٢٣ قام راعى الكنيسة "چيمس أنڤرسون" "James Anderson" بتدوين "الدساتير" الخاصة بالبناء العلمى النظرى التى تلت جمعيات ورابطات مهن المعمار. أما فى عام ١٧٣٨ فقد أدان "كليمنت الثانى عشر" "Clément XII" الماسونية لارتيابه فى كونها "هرطقة فى الدين". لاحقا انشقت مجموعة من البنائين وأنشأت شبكة "Illuminati" التى سرعان ما اختفت حتى وإن كان البعض يرى فيها حتى اليوم حكومة سرية للعالم.

أدى تعدد الأسفار إلى إدراك وحدة الجنس البشرى الذى يتوجب السماح له بالتجوال والتنقل أينما ووقتما يشاء على أن يعامل فى كل مكان بذات الطريقة.

فى كتابه عن أنواع وأنماط الجنس البشرى "Variétés dans l'espéce humaine" شرح "چورچ لويس لوكليرك دوبوفون" "Georges Louis Leclerc de Buffon" أن كل البشر رغم الاختلافات الظاهرة بينهم نتيجة التأثيرات المناخية والغذائية لهم أصل مشترك ويرجعون إلى ذات الجنس. من هنا وجبت معاملتهم على السواء بشكل عادل.

اتساقا مع اتجاهها، قامت حركة الأنوار "Les Lumiéres" بإدانة الرق. فى مقاله عن "تجارة الزنوج" "Traite des négres" فى الموسوعة "L'Encyclopédie " كتب "لويس دوچوكور" "Louis de Jaucourt" مدينا العبودية وتجارة الرقيق (عملية شراء الزنوج هذه لتحويلهم إلى رقيق تجارة تنتهك الدين والأخلاق والقوانين الطبيعية وكل حقوق الطبيعة البشرية).

فى عام ١٧٥٨ قامت شيعة الصاحبيين البروتستانتية فى بنسلڤانيا وهى مستعمرة بريطانية، بتحريم اللجوء إلى العبودية. كما ذكر "چان چاك روسو" "Jean Jacques Rousseau" فى كتابه عن أصول عدم المساواة "Discours sur l'origine de l'inégalité" ومقاله عن أصل اللغات "Essai sur l'origine des langues" أهمية أن يتآخى كل البشر حتى وإن بدا له وجود حكومة كونية ضربا من المستحيل.

غير أنه فى المقابل يشير إلى مزايا "چنيف" ويرى أن مساحتها المحدودة تجعل من الممكن جعلها حكومة جيدة تتسم بالشفافية (ما دام كل فرد فيها يعرف كل الأفراد الآخرين) وعدم وجود تفويض أو توكيل.

ازدهار حكومة العالم الهولندية واضمحلالها

يعد القرن الثامن عشر أيضا بالنسبة "للمقاطعات المتحدة" قرن انتصار فى حين يعده منافسوها قرن فساد وإخفاق. فأمستردام بثلاثمئة نسمة تحكم أوروبا بل والعالم بأسره وتفرض دبلوماسيتها اختياراتها، وأسطولها يسيطر على البحار كما أن صناعاتها تصدر إلى كل أنحاء العالم. هذا بالإضافة إلى أن مصرفييها يتحكمون فى أسعار العملات الأجنبية ويحدد تجارها أسعار كل المنتجات.

ورغم ما كانت تبدو عليه من قوة فإن فرنسا أكثر بلدان أوروبا اكتظاظا بالسكان لاقت فشلاً بعد الآخر. فقد لاقت فشلا عسكريا فى البحار وفشلا دبلوماسيا فى "الهند"

و"لويزيانا" و"كندا"، كما عانت من فشل مالى مع إفلاس شركة "Law" وإذا كان قد بدا للنبالة الفرنسية ممكنا عام ١٧١٤ القيام بأعمال تجارية.

فإن البورجوازية الفرنسية المتواضعة للغاية لم تبد أى اهتمام لا بالبحرية ولا بالصناعة الحديثة. اقتصرت اقتصاديات البلد على الخمول فى صناعات رأسمالية زراعية فلا إقبال على (الصناعات الغذائية وصناعتى المنتجات الجلدية والصوفية) التى تركها لها عن طيب خاطر تجار "المقاطعات - المتحدة" الذين يعشقون الجرأة والمغامرة.

فى هذا التوقيت سمح الحصاد السنوى للأرز ثلاث مرات بوصول عدد السكان فى الصين إلى نحو أربعمئة مليون نسمة متقدمة بذلك كل بلدان العالم. ويلاحظ أن الإمبراطور الصينى المنتمى لأسرة "التشينغ" لم يحرك ساكنا لدى وصول التجار الهولنديين المستقرين فى المحيط الهندى واتجارهم فى "كانتون": فتحت "الصين" أبوابها للأراضى الواطئة بدون إبداء أى رغبة فى تجارة تبادلية،وكذلك الأمر بالنسبة لليابان انهار مستوى معيشة الصينيين. وفى عام ١٧٠٠ تخطى الدخل الفردى العالمى الدخل الفردى الصينى الذى لم يكن يمثل إلا ٦٠٪ من دخل السكان فى غرب أوروبا.

رغم ذلك، ففى عهد أسرة "التشينغ" عرفت الصين فى ظاهر الأمر انطلاقة اقتصادية غير مسبوقة. فقد وصلت صادراتها من الشاى والمنسوجات الحريرية وأنواع الراتنجيات الصمغية إلى أقصى مدى لها وانتفعت بسيل النقود المنهال من مستعمرات أمريكا. وسمحت عملية نشر المحاصيل الجديدة المستوردة كالذرة والفول السودانى بتنمية الزراعة وتطويرها باستغلال الأراضى ذات الغلة المحدودة حتى ذلك الحين. كانت مدينة "كانتون" هى الوحيدة المفتوحة أمام التجار الأوروبيين الذين كان عليهم التفاوض مع شركة تجارية صينية واحدة هى "كو - هونج" التى كانت تحدد الأسعار والحصص. ويمكننا القول أكثر من ذلك إنه فى نهاية القرن الثامن عشر اندلعت حروب مكلفة على الحدود واشتعلت اضطرابات وقلاقل فى القرى مما أضعف أكثر وأكثر الإمبراطورية الصينية.

فى عام ١٧٧٥ بعد نحو قرن ونصف من الوصول إلى السلطة، بدأت هذه الحكومة التجارية الخامسة للعالم والتى استقرت بالقرب من أمستردام فى الاضمحلال على شاكلة كل الإمبراطوريات السابقة عليها وعلى نمط كل المراكز السابقة لذات الأسباب، فالسفن الحربية الهولندية لم تعد الأقوى ولم تعد البحار بالنسبة لها مأمونة وأصبحت تكلفة حماية الطرق التجارية تفوق قدراتها.

نضبت الطاقة التى تستخدمها صناعاتها - أخشاب الغابات التى تستخدم فى بناء السفن - وتأججت الصراعات الاجتماعية وارتفعت المرتبات؛ أصبحت المنسوجات الصوفية المصنعة فى "أمستردام" باهظة الأثمان وتوقفت تقنيات الأصباغ والأسلحة البحرية عن التطور تراكمت الديون وأضحت الفوائد أكثر ارتفاعا.

غادر أصحاب السفن ومجهزوها وفى أعقابهم أفضل الممولين الهولنديين إلى "لندن" التى أصبحت المدينة الأكثر ضمانا وديناميكية. فى عام ١٧٨٨ أفلست أميز البنوك الهولندية وقبيل الثورة الفرنسية عبر "قلب" الرأسمالية بحر الشمال ليستقر فى بريطانيا العظمى حيث تتوازى خطى الديمقراطية والسوق فى تقدمها.

هكومة العالم الجديد "إمبراطورية الحرية"

تزامن الانتصار الذى حققته لندن مع أمر يناقضه تماما، وهو الهزيمة المدوية فى أمريكا شمالا ثم جنوبا. طالب المستوطنون باستقلالهم لرغبتهم فى أن يكونوا نموذجا كونيا يحتذى به، ومركز إشعاع للحرية العالمية بل والمكان الأكثر ضمانا لوجودها وتطورها. من هنا فقد وضع آباء الاستقلال الأمريكى لأنفسهم مشروعا عالميا يستهدفون إنجازه وهو التحرر من الإنجليز والإسبان لتعميم سيادة الحرية فى العالم بأسره.

قبل توقيع إعلان الاستقلال الخاص بأمريكا الشمالية ببضع أشهر كتب الإنجليزى "توماس بان" "Thomas Paine" الذى رغب فى مساندة الثورة الأمريكية ودعمها فى كتاب له بعنوان: "الحس المشترك" "Le Sens Commun" باللغة الإنجليزية حقق رقما قياسيا فى المبيعات فى القرن الثامن عشر: "وطنى هو العالم ودينى هو فعل الخير لضمان وجود السلام فى العالم".

فى عام ١٧٧٦ أعلنت مستعمرات أمريكا البريطانية، عدا تلك الموجودة فى كندا، استقلالها. ورأى "توماس چيفرسون" "Thomas Jefferson" نائب ڤرچينيا آنذاك فرض الولايات المتحدة الأمريكية الجديدة باعتبارها قوة خارقة قادرة على إنهاء الإمبراطوريات الأوروبية القديمة. وتمنى أن تصبح هذه الولايات الجديدة اللبنة الأولى ونقطة الانطلاق لتأسيس "إمبراطورية الحرية" تضطلع بمهمة نشر الحرية على مستوى الكوكب كله. وكما سنرى لاحقا فإن هذا المفهوم الخاص "بإمبراطورية الحرية" سيشكل الهوية الأمريكية. طمح "چيفرسون" "Jefferson" فى أن يجعل من الولايات المتحدة الأمريكية كيانا مساويا "للجمهورية الرومانية التى أقامت إمبراطوريتها على أساس القانون امتدادا لحضارتها".

كتب عام ١٧٨٠ والحرب مع إنجلترا فى أوج احتدامها: "[إذا ما ضممنا إلينا "كندا"] فسنلحق بإمبراطورية الحرية بلد خصب مترامى الأطراف ونهدى أعداء على درجة كبيرة من الخطورة "...... ستكون لنا إمبراطورية للحرية كما لم يوجد على الأرض منذ بدء الخليقة" "إمبراطورية من أجل الحرية" وليس فقط "إمبراطورية الحرية".

فى عام ١٧٨١ سمحت البحرية الفرنسية للمتمردين الأمريكيين بكسب معركة "يوركتاون" "Yorktown" التى سطرت نهاية الإمبراطورية البريطانية. أما فى عام ١٧٩٠ فقد قررت المقاطعات الثلاث عشرة المتحدة كونفيدراليا أن تحول اتحادها إلى اتحاد فيدرالى له ميزانية ورأسمال فيدراليان.

رغم ذلك لم تبد من جانبها أدنى رغبة فى القيام بعمليات غزو خارج أمريكا: فعزلة البلد الجديد شرط ضرورى لبقائها وضمان عدم المخاطرة بتدخل جديد من جانب الأوروبيين فى شؤون القارة الجديدة. يشى ذلك بخوف الجمهورية الأمريكية الشابة والهشة ورغبتها الشديدة فى تجنب التورط فى تروس التحالفات القاتلة.

كان ذلك يتطلب منها حسم الخلافات مع القوى الاستعمارية القديمة بشكل سلمى مهما بلغ ثمن ذلك. فى عام ١٧٩٤ وفى خضم الحرب الثورية فى أوروبا وضعت أول آلية دولية للحيلولة دون الصدام والصراع. قررت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى بموجب معاهدة "چيى" "Jay" تشكيل لجان تحكيم مختلطة لحل الخلافات الناشئة عن إعلان الاستقلال الأمريكى. وللمرة الأولى تم فرض هذا العقد على الدبلوماسية وعلى الأسواق كذلك.

اعتبارا من هذه الآونة عاشت الولايات المتحدة الأمريكية الرؤية التى حلمتها ورأت فى نفسها نموذجا على كل البلدان الأخرى الاحتذاء به رغم أنها فى التوقيت ذاته كانت تقتل وتذبح سكان القارة الأصليين وتؤسس رخاءها على عبودية الرقيق.

الثورة من أجل الأمة ومن أجل العالم

لدى اندلاع الثورة الفرنسية كان النموذج الأمريكى يراود الأذهان. ظهرت بوادر "إمبراطورية الحرية" التى أشار "چيفرسون" "Jefferson" إليها قبل هذه المدة بنحو عشر سنوات. فى مطلع شهر يوليو ١٧٨٩ اقترح "لافاييت" "La Fayette" مشروع "إعلان حقوق الإنسان" الذى صممه بالاشتراك مع "چيفرسون" "Jefferson" (الذى كان يشغل آنذاك منصب سفير الولايات المتحدة الأمريكية فى باريس) غير أن التوازى مع الولايات المتحدة الأمريكية لم يكن يروق للجميع، وقد علق "المركيز چيراردولالى

– تولندال" – "Le marquis Gérard de Lally - Tollendal" على الأمر بقوله: "فكروا كم هو شاسع الفارق بين شعب حديث الظهور إلى الوجود [....] وشعب قديم وهائل، من أوائل الشعوب على هذه الأرض أعطى نفسه شكلا من أشكال الحكومة منذ نحو ألف وأربعمئة عام".

جدير بالإشارة هنا أن الثورة الفرنسية حتى وإن اندلعت فى إطار قومى وكانت أسبابها قومية فى الأساس وحتى إن كان لزاما عليها قبل كل شيء الدفاع عن نفسها قبل المهاجرين وحلفائهم الأجانب فهى تشيد بحق كل الشعوب فى ألا يكون لأحد سطوة عليهم. وقد أقرت بأن "إقليم الألزاس" فرنسى لا بحق الغزو وإنما بانضمامه الإرادى إلى فرنسا. بتبنيها هذا الاتجاه نحت إلى إرساء حقوق قابلة للتطبيق على كل الشعوب. فى الثامن عشر من أغسطس ١٧٨٩ صرح "آدريان دوبرو" "Adrien Duport" وهو محام منضم إلى غير النبلاء والأكليروس أى إلى الشعب أن "إعلان حقوق لكل البشر ولكل البلدان والأزمان هو القادر فقط على أن يكون ذا سطوة وسلطة لا يمكن مراجعتها، مكوناتها فى حاجة إلى دعم من جانبهم".

عقب الاحتفالية المقامة للاتحاد الفيدرالى فى الرابع عشر من يوليو ١٧٩٠ كتب "كاميل د ى مولان" "Camille Desmoulins": تهدف احتفالية الرابع عشر من يوليو إلى دفعنا للنظر إلى "السيد كابيه" "Monsieur Capet" لا باعتباره ندا مساويا لنا وإنما للنظر إلى كل البشر وكل الشعوب باعتبارهم إخوة لنا "وقد أضاف" يا لسوء طالع الحاكم الذى يبغى إخضاع شعب متمرد! حتى وقتنا هذا كان الملوك يعقدون معاهداتنا.. فلتقم الشعوب اعتبارا من الآن بعمل تحالفاتهم بأنفسهم". عشية يوم فض الاجتماع، اقترحت الجمعية التأسيسية منح لقب وصفه "مواطن فرنسى" للشخصيات الأجنبية التى تعرف لها الإنسانية قدرا وجميلا وبذا أظهرت حيوية هذا الوعد بالعالمية. كما تم غرس أشجار الأخوة على الحدود بين البلاد.

فى هذا الوقت قلبت سرعة تطور التقنيات موازين الاتصالات. ففى عام ١٧٩٢ اخترع "كلود شاب" "Claude Chappe" "التلغراف": ثلاثة أذرع مفصلية مثبتة على رأس صارٍ ارتفاعه لا يقل عن سبعة أمتار بالإضافة إلى مرحلات بصرية.

فى عام ١٧٩٣ وجه "روبسبيير" "Robespierre" اللوم إلى الجمعية التأسيسية لإعمالها التفكير "لقطيع من المخلوقات البشرية قابع فى ركن من أركان الكرة الأرضية" مع إهمال فكرة أن البشر فى جميع البلدان أخوة.

لاحقا سيقوم الجنرال "بونابرت" "Bonaparte" بإحياء هذا الحلم محاولا بدوره تأسيس حكومة للعالم بدون أن يفصح صراحة عن ذلك.. فهو قبل كل شىء شخص عملى لم ير منذ حملته على مصر حدودا لإمبراطوريته. ووفقا لأقوال "مترنيخ" "Metternich" كان قدوته فى ذلك "الإسكندر الأكبر" و"القيصر" و"شارلمان" وهى أسماء يمكن أن يصطف خلفها "أتيلا" و"جنكيزخان" مع اثنين أو ثلاثة من الأباطرة الآخرين. والملاحظ أن "نابليون" "Napoléon" فى تحركاته كلها كان يفكر فى تأسيس حكومة تحت إمرته تحكم أوروبا بل وربما العالم كله ومن ثم فقد ذهب إلى حد عمل كتاب تعليم إمبراطورى منصوص فيه على "توقير الإمبراطور وحبه وطاعته ورؤية صورة الله فيه واعتباره موضع قوة الله على الأرض".

فى عام ١٨١١ اتسعت مساحة الإمبراطورية النابولونية إلى أقصى مدى لها، فقد امتدت من إسبانيا إلى بولندا ومن السويد إلى صقلية، وأضحى جيشه الكبير عالميا. مما يقال إن جنود فرقه وفيالقه كانوا يتحدثون بعشر لغات مختلفة هذا غير اللهجات الإقليمية مما عسر التواصل ونقل المؤن والإمدادات وعجل بالهزيمة.

فى "مذكراته عن سانت هيلين" قام نابليون بالتنظير لهذه الفكرة عن حكومة العالم التى لم يفصح عنها قط طوال مدة حكمه، وشرح أن الدافع وراء سياسته هو الرغبة أن تصبح "الحقائق الجميلة والكبرى" الخاصة بالثورة الفرنسية الركيزة ثلاثية القوائم

التى ينبعث منها النور ليضىء العالم بأسره هذه الحقائق ستدير العالم وتصبح عقيدة ودين وخلق كل الشعوب. وسيرتبط ذلك، مهما قيل، بشخصى ذلك أننى قد أوقدت الشعلة ورسخت المبادئ وانتهى التعذيب اليوم من على مسيحها"؟

ذكر "بونابرت" "Bonaparte" فى مذكراته شيئا عن "جمعية أوروبية" منشأة طبقا لقانون أوروبى ومحكمة نقض أوروبية [....]، بالإضافة إلى عملة موحدة مع توحيد الموازين والمقاييس والقوانين" وبذا يستشعر كل شخص يسافر ويتنقل أينما كان أنه فى وطن مشترك.

حكومة واحدة للعالم

أدى العنف الذى اتسمت به المعارك التى قلبت الموازين فى أوروبا إلى ظهور خطوط أولية للعديد من العوالم المثالية والطوباوية. ففى باريس على سبيل المثال دعا "كلود هنرى دوسان سيمون" "Claude Henri de Saint - Simon" الذى أثرى بعد الثورة، كل الرجال ذوى الإرادة القوية لتشكيل ما أسماه "بالجمعية الكونية" التى تعد الهدف الأسمى للبشرية. وفقا لقوله كانت "المسيحية البدائية" أول مصدر لسلام البشرية. غير أن الرسالة الأصلية قد أُفسدت وأُبهمت بواسطة الكنيسة التى استأثرت بسلطات مؤقتة. ينبغى من الآن فصاعدا تحقيق هدف المسيحية والوصول إلى "المسيحية النهائية" والمساواة الأخوية بين الناس أمام الله وإحلالهما محل هيمنة البشر على أمثالهم. وهو يرى أن تعارض "الجمعية الكونية" التى يقترح تشكيلها، كل أشكال السلطة. هذه الجمعية ينبغى لها البدء بضم فرنسا وإنجلترا اللتين كانتا تتناصبان العداء الشديد آنذاك، ثم التوسع تدريجيا والامتداد إلى الأمم الأخرى. "وسيمتد التنظيم العلمى والسلمى لهذه الجمعية إلى الكرة الأرضية كلها التى ستتحول بالصناعة إلى ملك مشترك بين الناس جميعا.

فى ذات التوقيت وتحديدا فى كونيجسبرج "Königsberg" وضع "عما نويل كانط" أستاذ الفلسفة بجامعة المدينة مشروعا لحكومة واحدة للجنس البشرى.

فى "مشروعه للسلام المستدام" اقترح "كانط" هندسة عالمية لقانون يهدف إلى استتباب السلام. الكائنات الحية بالنسبة له نتاج معجزة لم تحدث إلا مرة واحدة. وهو يرى أن الجنس البشرى واحد وأن الفروق بين البشر طفيفة ومرجعها غالبا للمناخ، كما أن البشرية فى أساسها سيئة ولا يقودها إلى السلام إلا تطبيق قاعدة قانونية.

وقد أطلق "كانط" على القانون صفة المواطنية العالمية وهو بذلك يتلاقى فى المفهوم مع الرواقيين. يطبق هذا القانون على الأمم فى علاقاتها ببعضها البعض.

وعلى الإنسان باعتباره مواطنا من البشر: "إذا لم يوجد شعب فلا مجال للحديث عن تحالف بين الشعوب [...] الإنسانية هى الهدف الأوحد والأمة ليست إلا السبيل لتحقيق ذلك.

يرى "كانط" أن البشرية تنمو بشكل طبيعى فى اتجاه هذا القانون المواطنى العالمى "بتحقيق مثاليات العقل". "فالمخالطة الانطوائية" للبشر تتسبب فى وجود "ضغط"، يعد المحرك الأساسى لأفعال البشر ويدفع إلى الاتحاد السياسى للجنس. "ينظر" القانون المواطنى العالمى "إلى البشر والدول فى علاقاتهم الخارجية وتأثيراتهم المتبادلة باعتبارهم مواطنى دولة عالمية للبشرية. على شاكلة ما فعله البدائيون لدى تأسيسهم للمجتمع المدنى من خضوع لقانون مشترك، على الدول الخروج من إطار علاقاتها غير القانونية العابرة والمؤقتة والالتزام بحالة اتحاد قانونى وفق قانون تضعه معا وترتضيه كلها.

يقتصر القانون المواطنى العالمى على التزام الدول بإقرار السلام بين بعضها البعض واستضافة كل شخص يطلب إجارته بشكل مؤقت. ويتبع وجود هذا القانون

اعتراف كل دولة "بحقوق غير قابلة للتنازل أو التصرف لكل زائر أجنبى وهو ما يعرف بـ (حق مواطنى العالم) "Weltbürgerrecht".

اقترح "كانط" آنذاك عمل اتحاد فيدرالى تقبله بإرادة حرة كل الشعوب الجمهورية، ويكون ضامنا للسلام: يتوجب تنظيم كل دولة داخليا بحيث لا يكون رئيس الدولة هو صاحب الكلمة الحاسمة والقرار القاطع فى شن الحرب (فواقع الأمر أنه على المستوى الشخصى لا يضيره شىء فى اشتعالها) وإنما الشعب (الذى تطاله الحرب بشكل مباشر) من هنا فإن دستور كل دولة ينبغى أن تتصدره المواد الثلاث التالية:

١] "الدستور المدنى لكل دولة جمهورى".

٢] "يستند حق الناس إلى اتحاد الدول الحرة".

٣] "يقتصر حق المواطنة العالمية على شروط وظروف الضيافة العالمية"

وهذه الدولة القائمة "على القانون العالمى للبشرية" ستكون أبدية ومستقرة. "ذات يوم سيفرض أخيرا وضع أشياء، جزئيا بوضع أكثر الدساتير المدنية ملاءمة على الصعيد الداخلى وجزئيا باتفاقية وتشريع مشتركين على الصعيد الخارجى. هذه الأشياء، على نمط الجماعة المدنية العالمية، سيمكنها البقاء اعتمادا على نفسها بعد ذلك بفترة وجيزة، قدم أستاذ فلسفة آخر يدعى "چورچ. و. ف. هيجل" "Georg . W . F . Hegel" فى دروس له عن فلسفة التاريخ قام بإلقائها فى الفترة من ١٨٢٢ إلى ١٨٣٠ بجامعة برلين، "نابليون بونابرت" "Napoléon Bonaparte" فى مشهد دخوله إلى برلين قبل هذا التاريخ بنحو عشرين عاما باعتباره "روح العالم". شرح "هيجل "كيف أن رص الأنظمة الجمهورية بعضها إلى جانب البعض الآخر لن يكفى للقضاء على الحروب، كما أنه لا ينبغى السعى لتفاديها: يصور لنا التاريخ مشهد التفكك والفوضى. فالأفراد، إبان تحقيقهم لأهدافهم الخاصة يصنعون معا أحداثا وأنظمة وثورات لا يرغبون فيها، تخضع فى حقيقة الأمر لسببية عالمية ولأحد معانى التاريخ. بالنسبة له تتجه إدارة

الدول إلى وحدتها" والدولة باعتبارها تجسيدا للإرادة العامة وحاضنة الحقيقة المطلقة تحضّر "لإمبراطورية عالمية للروح" تمثل حالات الطغيان والحروب والشغف الزائد فترات ضرورية لتحقيق المطلق وهو توحيد العالم الأمر الوحيد القادر على وضع نهاية للحرب. فلا سلام بدون حكومة موحدة للعالم. وهذه الحكومة المأمولة ستظهر فى وقتها لتحل التناقض بين حقائق كل دولة. ويشير "هيجل" إلى أننا لسنا ببعيدين عن ذلك فالديانات المختلفة تترابط ببعضها البعض بشكل متماسك وموجه وصولاً إلى "دين مطلق"، "دين حرية العالم": دين لوثرى.

الحكومة التعاقدية الأولى للعالم: الكونشرتو الأوروبى

فى عام ١٨١٥، وبعد قرون من الحرب فى أوروبا وازدهار العديد من العوالم المثالية الطوباوية العسيرة المنال فى ظاهرها تم الاعتراف بالسلام كمنفعة وملك عام. وطرأ على الأذهان أن العقد هو أفضل منظم للعالم. كانت الحكومات الأوروبية قد ملت محاولة إدارة العالم واستشعرت أنه يفر من أيديها ووضعت آلية تمكنها من توقع الخلافات بينها والتحسب لها: تمثلت هذه الآلية فى حكومة مرغوب فيها، هى ترجمة ملموسة لأحلام "سولى" "Sully" و"القس سان بيير" "L'abbé Saint Pierre" و"كانط" "Kant".

بعد أول تنازل لنابليون عن العرش اجتمعت المملكة المتحدة والنمسا - المجر وبروسيا وروسيا وفرنسا لويس الثامن عشر فى ڤينيا لتحقيق حلم الحكم الأوروبى. بدأت القوى المتحالفة باقتسام المكتسبات النابوليونية: رأى سكان البندقية أنفسهم خاضعين لإمبراطور النمسا، وتمت قسمة ما تبقى من إيطاليا بين البابوية وبين أسرتى "البوربون" "Bourbon" و"الهابسبورج" "Habsbourg".

بقت المقاطعات المتحدة مستقلة وضمت بلجيكا إليها. أما روسيا فقد تلقت مثلها فى ذلك مثل النمسا جزءاً من بولندا والبلقان. وقد ضم إقليم الراين إلى بروسيا. وحصلت النمسا على جزء من بولندا ومن إيطاليا كما منحت حق إدارة الاتحاد الكونفيدرالى الچرمانى المكون من ٣٩ دولة من بينها ملك إنجلترا باعتباره أمير "هانور" وملك الأراضى الواطئة باعتباره دوقا للوكسمبورج، بالإضافة إلى ملك الدانمارك باعتباره دوقا "لشلسوج" و"هولستاين" نلحظ من كل ذلك أنه قد تم نسيان إسبانيا تماماً فى حين بدأت مستعمراتها فى الإعلان عن رغبتها فى الاستقلال.

اتفقت القوى الخمس على سن قواعد الإبحار فى نهر الدانوب ومنع تجارة الرقيق وإدخال آليات حل المشكلات والصراعات، وقررت أنها باستطاعتها وحدها الفصل فيما يخص كل المشاكل التى تلحق بالقارة. لن تتصرف قوة واحدة من هذه القوى ضد مصالح القوى الأخرى. كما أن كل واحدة منها سيكون لها حق النقض فيما يخص سياسة الأخريات الخارجية. ومن المزمع عقد مؤتمرات دورية وهو ما يعرف "بالكونشرتو الأوروبى".

عمل "الكونشرتو الأوروبى" فى بداية الأمر بشكل صحيح: ففى عام ١٨٢٣ تلقت فرنسا من الأربع قوى الأخرى الإذن بالتدخل فى إسبانيا. أما فى عام ١٨٣١ فقد ضمنت القوى الخمس معاً استقلال بلچيكا.

غير أنه خلف هذه المظاهر استولت بريطانيا العظمى التى تخلصت على غير إرادتها من العبء الأمريكى، على السلطة ونصبت نفسها بدورها كحكومة للعالم فى انتظار تحقق نبوءة "هيجل" "Hegel" المتشائمة القائلة بأن الدولة تمثل، حتى وإن كانت غير ديمقراطية، أعلى أشكال الإيجابية وبمعنى آخر تمثل ما هو إلهى على الأرض.

الفصل الخامس

أوائل حكومات العالم بأسره

(١٨١٥ - ١٩١٤)

اعتباراً من بدايات القرن التاسع عشر، غيرت التطورات التى تم إنجازها فى تقنيات الاتصال أبعاد العالم بشكل جذرى. لم يكن لآلاف السنين قد طرأ تقدم على سرعة وسائل النقل وأضحى ممكنًا الدوران حول كوكب الأرض فى عدة أسابيع لا فى عدة سنين كما كان من قبل. استفادت صناعة بلد واحد من العديد من هذه المستحدثات مع تنوع مصادرها. هذا البلد هو بريطانيا العظمى.

فى عام ١٨٠٣ أجرى "روبرت فولتون" "Robert Fulton" فى نهر السين أول سفينة تعمل بالبخار. أما أول سفينة تدار بالمحركات فى المحيط فقد قامت بأولى رحلاتها عام ١٨٠٩ بين "فيلادلفيا" و"نيويورك". بعد هذا التاريخ بنحو خمس سنوات أى فى عام ١٨١٤ تم استخدام أول قاطرة تعمل بالبخار فى إنجلترا. أما أول قطار للمسافرين فى إنجلترا فقد بدأ تشغيله عام ١٨٢٥، واعتباراً من هذا التاريخ زادت سرعة إيقاع نقل البشر والبضائع وأكثر منها سرعة انتقال الأفكار والعبارات.

فى عام ١٨٣٢ حل نظام المبرقة الكهرومغناطيسية محل المبرقة البصرية التى اخترعها "شاب" "Chappe" باعتبارها اختراعًا روسيا فقد تم عرضها لأول مرة أمام التسار (القيصر) نيقولا الأول "Tsar Nicolas I" فى مدينة "سان بطرسبورج" "Saint Petersbourg".

فى السنة التالية أى فى عام ١٨٣٣ قام الألمان بعمل أول رابط تشغيلى بواسطة المبرقة الكهرومغناطيسية وقد انتشرت هذه الطريقة بعد ذلك على طول السكك الحديدية فى بريطانيا ثم فى هولندا وألمانيا والنمسا والمجر وإيطاليا وروسيا وأخيرا فى فرنسا. تلا ذلك ظهوره فى الولايات المتحدة الأمريكية حيث أرسل رسام يدعى "صموئيل مورس" "Samuel Morse" أول رسالة مكتوبة باستخدام شفرته على الخط البرقى الواصل بين "واشنطن" و"بلتيمور" فى الرابع والعشرين من مايو ١٨٤٤.

فى عام ١٨٥٠ ربط كابل برقى بحرى إنجلترا بفرنسا ثم ربطهما بعد نحو ثمانية أعوام بأمريكا الشمالية.

قلبت المبرقة الكهرومغناطيسية أحوال نقل وبث المعلومات رأسًا على عقب. فقد أصبح ممكنًا إرسال رسائل فورية إلى كل أرجاء الكرة الأرضية والإعلام والمناقشة وإرسال الطلبات فى توقيت الحدث ذاته. وهذا ما استطاعت لندن القيام به بالفعل. فبنوكها وأسواقها المالية أفادت من هذا التقدم فى تداول المعلومات لتحقيق أرباح.

لإنجاح هذه التجارة، كان على المؤسسات والأمم التفاهم فيما بينها وتنظيم نفسها على مستوى العالم لإسقاط أى موانع أو عقبات تكبح كباح التجارة وتحد منها. من هنا فقد أصبح "القلب" أو المركز التجارى الجديد "لندن" وأصبحت بريطانيا العظمى دولة "فوق قوية" وأضحت بين الاثنين إدارة العالم بأسره. نشأت أول الهيئات الدولية لتشغيل الأسواق بشكل أفضل، وهذه الهيئات -ويالسخرية- تتفق وأحلام بعض الطوباويين. بذا أصبحت السوق هى على هذا النحو مظهر اتحاد العالم إلى الوجود.

"بريطانيا... الأكثر عظمة"

حلت بريطانيا العظمى محل "المقاطعات - المتحدة" باعتبارها القوة الأولى فى العالم، والأمة الأوروبية الوحيدة التى لم تطالها أهوال الحرب التى دامت عشرين عاما.

بتخلصها بصعوبة بالغة من عبء المستعمرات الأمريكية، استطاعت بريطانيا قبل كل الدول الأخرى إتقان استعمال التقنيات الجديدة رغم كونها اختراعات الآخرين. أضحت صناعة النسيج والصناعات المعدنية والمصارف إنجليزية بالدرجة الأولى. واكتسب الجنيه الإسترلينى مكانة العملة السائدة مما جعل العالم كله يقبلها باعتبارها وسيلة لإتمام الصفقات وعمليات التحويل.

بالإضافة إلى ما سبق أصبحت بريطانيا العظمى ورشة العالم. وقد نحت عام ١٨٤٦ إلى التبادل الحر مع نسخ ما عرف "بقوانين الذرة" "Corn Laws" أضحت المنتجات الزراعية الأجنبية الأقل سعرا من الممكن استيرادها بدون موانع أو تحفظات مما يخفض تكلفة رواتب الصناعة البريطانية وحسنت تنافسية منتجاتها. لم تعد بريطانيا تستورد المواد الأولية كما لم تعد تصدر إلا منتجات ذات قيمة مضافة عالية (٨٠٪ من صادراتها كانت آنذاك من المنتجات المصنعة والنهائية).

فى عام ١٨٥١ أقيم "المعرض الكبير لمنجزات صناعات كل الأمم" والمعروف باسم المعرض الكونى أو العالمى وهو أول معرض دولى بالفعل فى حديقة "الهايدبارك" "Hyde Park" فى لندن فى المدة من ١ مايو إلى ١٥ أكتوبر ١٨٥١. كان منظم هذا المعرض هو"الأمير ألبرت من ساكس كوبور" "Prince Albert de Saxe- Cobourg" زوج الملكة فيكتوريا وقد اشتركت فيه خمس وعشرون دولة وشهد كل فعالياته "قصر البللور" "Crystal Palace" وهو مبنى ضخم من الزهر والزجاج يشبه الصوبة العملاقة تم صنع أجزائه بكاملها فى إنجلترا. وقد احتجزت بريطانيا العظمى لنفسها نصف مساحة المعرض مع مستعمراتها وبهرت العالم آنذاك بتفوقها التقنى والعلمى الواضح، مؤكدة على دورها كأول قوة عالمية.

كان من الممكن آنذاك أن ترى فى أنحاء بريطانيا العظمى آلات لغزل القطن ومضخات هواء وأجهزة البارومتر لقياس الضغط الجوى. كما أنه كان لأسطولها البحرى سيطرة كاملة على البحار. حلمت "ألبيون" "Albion" بأن تكون ديمقراطية

بحرية جديدة على شاكلة ما كانت عليه "أثينا" و"البندقية" و"أمستردام". واتضح من ذلك أن الدولة الفائقة القوة ينبغى أن يكون لها ميناء.

أصبحت السياسة الإنجليزية فى هذه المدة تملى اختياراتها وتحفظ التوازنات القارية الكبرى: تزوج أبناء الملكة ڤيكتوريا التسعة من أميرات أو أمراء ألمان وروس مما جعل من الملكة البريطانية "جدة أوروبا". مثلها فى ذلك مثل العديد من الإمبراطوريات التى سبقتها قدمت بريطانيا العظمى نفسها للعالم باعتبارها متلقية لأمر إلهى بالاضطلاع بمهمة حكم العالم. هيمنت أول الأمر على جزء كبير من أفريقيا ثم استقرت فى الهند تجاريًا ثم عسكريًا وسياسيًا. فى عام ١٨٥٨ تمت تصفية شركة الهند وانتقلت السلطة إلى أيدى نائب الملك. كان عدد سكان شبه القارة فى ذلك الوقت يجاوز المئتى مليون نسمة وقد احتفظت لندن بكندا وقامت بتطوير أستراليا ومن ثم فقد كانت إمبراطوريتها بالفعل ممتدة إلى كل أركان الكرة الأرضية: كانت بريطانيا العظمى تفرض سطوتها على ما يقارب ربع اليابسة وتتحكم فيما يجاوز الخمسمئة مليون نسمة.

فى عام ١٨٦٨ كان بوسع "شارلز ديلك" "Charles Dilke" سكرتير عام مكتب الشؤون الخارجية الحديث عن أعظم بريطانيا والإشادة بالإمبريالية البريطانية.

فرضت بريطانيا أيديولوجيتها على العالم: وكانت هناك إشادة بالمبادلات الحرة باعتبارها طريقة لتوحيد البشرية مع نسج روابط تجارية بين الشعوب.

واقع الأمر أن هذه كانت طريقتها فى تحويل الجزء الأكبر من المكاسب نحو الشركات الإنجليزية التى تسرق مستعمراتها الجديدة فى أفريقيا والهند على النحو الذى سرقت به من قبل مستعمرات أمريكا.

لم تعد الهند التى كانت تقدم نحو ربع الإنتاج العالمى المصنع عام ١٧٥٠ تقدم أكثر من ٢٠٪ عام ١٨٠٠ و ٣٪ فقط فى نهاية القرن التاسع عشر. أما الصين فركد

فيها الدخل عند مستوى لم يتغير منذ عام ١٦٠٠، وعلى عكس الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وفرنسا التى وضعت الحواجز الجمركية لحماية صناعاتها الوليدة، فإن الهند وكل البلدان التابعة للإمبراطورية الاستعمارية البريطانية التى فرض التبادل الحر عليها وأجبرت اقتصادياتها على قصر إنتاجها على المواد الأولية. على شاكلة كل المراكز التجارية السابقة، أصبحت "لندن" ملتقى المحدثين والمبدعين فى الصناعة والمكتشفين والمولين والمفكرين والفنانين الممنوعين والمرفوضين من بقية العالم من "ديكنز" "Dickens" إلى "ماركس" "Marx" ومن "داروين" "Darwin" إلى "تيرنر" "Turner".

غير أن هذه الحكومة الإنجليزية للعالم اصطدمت بعائق حاجز، قطعت الولايات المتحدة الأمريكية به عليها الطريق. كانت الولايات المتحدة تستقبل نحو ثلث سكان أوروبا وترفض أن يجيئها أحدٌ من القوى الاستعمارية القديمة ليتولى شؤون القارة الجديدة أو يدلى برأى فيها. فى عام ١٨٢٢ أكد الرئيس الأمريكى "جيمس مونرو" "James Monroe" على ميل الولايات المتحدة الأمريكية ذلك العالم المصغر، إلى إدارة مقدرات الأمريكتين. من هنا تظهر إرادة ورغبة الهيمنة التى تعتمل فى نفس المركز التجارى الجديد الذى سيحل بعد أقل من قرن محل بريطانيا العظمى فى حكم العالم.

ظهور الطوباوية الأوروبية والعالمية

فى وقت غياب الاستقرار الذى أعقب انتهاء الحروب النابوليونية وجد "الكونشرتو الأوروبى" الذى تشكل عام ١٨١٥ صعوبة فى فرض نفسه. كثيرون فى أوروبا وليس فقط فى فرنسا عاشوا نهاية الإمبراطورية الأولى باعتبارها تصدعًا وانهيارا لحلم الاتحاد الأوروبى والعالمى. فى كتابه "اعتراف طفل القرن" "Confession d'un enfant du siècle" كتب "موسيه" "Musset" يقول: "حينئذ جلس على أطلال العالم شباب

مهموم. كان هؤلاء الأطفال قد حلموا كلهم طيلة خمسة عشر عامًا بثلوج موسكو وشمس الأهرامات. كانوا يحلمون بعالم كامل. ينظرون إلى الأرض والسماء ويرمقون شوارع وطرقا كانت كلها مقفرة إلا من دقات أجراس تدق فى الأفق البعيد..."..

أما الكاتب "شاتوبريان" "Chateaubriand" فقد سطر هذه الكلمات فى مؤلفه: "مذكرات ما بعد القبر" "Mémoires d'outre- tombe": إبان حياته، ترك نابليون بصمته على العالم، أما بعد رحيله فقد امتلكه".

فى عام ١٨٣٠ ظهرت رواية "الأحمر والأسود" التى جعل "ستاندال" "Stendhal" فيها من اعتلاء نابليون العرش نموذجًا لبطله يحتذى به. كتب يقول: "منذ سنوات بعيدة خلت لم يكن "جوليان" "Julien" يمضى ساعة واحدة من حياته بغير أن يقول لنفسه إن "بونابرت" "Bonaparte" هذا الملازم أول "الغامض ورقيق الحال قد جعل من نفسه سيد العالم بسيفه".

زادت الحركات القومية والعمالية، تتقاسمها أحلام بالسلام والأخوة والتضامن فى الكفاح والاتحاد الأوروبى وحتى العالمى.

فى عام ١٨٣٢ عبر عمال من مدينة "ليون" الفرنسية فى جريدة "صدى الفابريقة" "L'Echo de la Fabrique" عن دعمهم للعاملين الإنجليز المضربين: هنا ظهرت بوادر تضامن دولى بين أبناء الطبقة العاملة أو لنقل على الأقل أنها راودت الأذهان.

فى عام ١٨٣٤ أسس كاتب إيطالى شاب يدعى "چيوسيب مازينى" "Gîuseppe Mazzini" جماعة سرية ذات هدف مزدوج رغب من خلالها فى توحيد إيطاليا من خلال نظام جمهورى وتجميع كل الحركات القومية الأوروبية وأسماها "أوروبا الشابة" "Jeune Europe".

فى عام ١٨٣٦ اقترح "مازينى" "Mazzini" فى كلمة له فى "الإنسانية والبلد" "L'Humarité et le pays" تأسيس ما أطلق عليه "دول أوروبا المتحدة" "Etats Unis

"d'Europe. بعد هذا التاريخ بما يقارب العشر سنوات، أى عام ١٨٤٦، طرحت حركة "الأخوة الديمقراطيون" "Fraternal Democrats" المكونة أساسًا من منفيين فى "لندن" التى يلجأ إليها كثير من المبعدين "ردًا من الأخوة الديمقراطيين على ديمقراطيى كل الأمم". على بطاقات عضوية هذه الحركة كان شعارها "كل البشر أخوة" مطبوعًا باثنتى عشرة لغة. وقد استطاع أعضاؤها توطيد صلاتهم "بالجمعية الديمقراطية" التى أسسها فى "بروكسل" مجموعة المبعدين البلچيكيين والفرنسيين والألمان.

فى ذات العام تأسست أيضًا فى إنجلترا "رابطة الأخوان الكونية" على يد محب الإنسانية الأمريكى "اليهو بوريت" "Elihu Burritt". تهدف هذه الرابطة إلى دعم السلام بين الشعوب "بوضع نهاية لتجارة الرقيق وإسقاط الحواجز التجارية" قُدم "التبادل الحر" خلال هذه الفترة باعتباره سبيلا لتحقيق الأخوة بين البشر بالتخلص من غُل القومية وإزالة الحدود التى كثيرا ما كانت منبعًا للأذى والشر. طالبت الرابطة على وجه الخصوص بتخفيض أسعار المراسلات الدولية التى من الممكن أن تسمح للبشر بالاتصال ببعضهم البعض بيسر أكبر، وأن تساهم فى دعم إحساس الأخوة الكونى"، وبشكل إضافى أن تخفض تكلفة المواصلات التجارية. من هنا ترى كيف أن قوى السوق قد دفعت دفعًا إلى إعادة التفكير فى الحدود عندما تراءى لها ذلك.

أما فى عام ١٨٤٨ فقد حل "ربيع الشعوب" وهى حركات قومية طامحة فى ذات الوقت إلى دعم أخوة الأوروبيين. فى العام التالى عين "چيوسيب مازينى" "G.Mazzini" رئيسًا "للجمهورية الرومانية" الزائلة التى سرعان ما انهارت مثل كل الجمهوريات الأخرى التى وجدت آنذاك فى أوروبا فى مواجهة الفرق الفرنسية التى جاءت لتنصيب "Pie IX" "بى التاسع" على الكرسى البابوى مرة أخرى.

لدى عودته إلى "لندن" كلاجئ ووقوعه على النبرة العالمية فى حديث "القس سان بيير" "L'abbé de Sainte-Pierre" رأى "مازينى" "Mazzini" كما عبر فى كتابه "نحو تحالف الشعوب المقدس" "Vers une Saint Alliance des peuples" أن كل ديمقراطيات

العالم (التى لم تكن موجودة إلا فى أوروبا وأمريكا) ستتحد يومًا فيدراليًا برئاسة مجلس أعلى دولى. هذا المجلس سيكون مكونًا من بعض الأشخاص "المحترمين لعلمهم وقيمتهم وعقولهم وتضحياتهم" ويكون عليه تعريف المبادئ العامة للتحرك وهى ما ستقوم المجالس القومية بتنفيذها.

ونزمع بالإضافة إلى ما سبق فرض ضريبة عالمية لتمويل هيئة مصرفية ذات اختصاص عالمى مكلفة لدى المجلس الأعلى لتمويل استثمارات فى الزراعة والصناعة والصحافة والتربية ولدعم الشعوب المتطوعة فى كفاح من أجل الديمقراطية. ومنذ ذلك الحين لم يطرح شىء أكثر جرأة وجسارة.

فى ذات الوقت كان "كارل ماركس" "Karl Marx" يكتب فى مدينة "كولونيا" "Cologne" "بيان الحزب الشيوعى": "باستغلال السوق العالمية، تعطى البورجوازية طابعًا مواطنيًا عالميًا لإنتاج واستهلاك كل البلدان [...]. حلت محل عزلة المقاطعات والأمم القديمة التى كانت تكتفى ذاتيًا علاقات كونية واعتماد متبادل كونى من الأمم بعضها على البعض الآخر. [...] "يا عمال العالم اتحدوا!". فكر ماركس فى "العالم"؛ انصب مشروعه على إعادة النظر فى تاريخ البشرية للتنبؤ بالمستقبل وقدّر مدى اتساع مجال الحركة أمام الرأسمالية المحرر الرائع للإقطاع. وماركس وإن كان يأمل أحيانًا فى نجاح ثورة بلد واحد، لا يتوقع أى شىء من ثورة اشتراكية لا اتساع كونى لمداها. فالاشتراكية عليها أن تبنى نفسها بعد الرأسمالية لا أن تحل محلها.

وينبغى لهذه الاشتراكية أن تكون عالمية لا قومية. وقد رأى ماركس أن مقدمها مؤكد ذلك أن الرأسمالية محكوم عليها بالزوال. وللتسريع بهذا التطور والتعجيل بخفض نسبة الربح ينبغى تقليص استغلال العاملين، فصراع الطبقات الذى يعد الرافعة الأساسية التى تملكها الطبقة العاملة هو محرك التاريخ، وللإسراع بمعدله، على عمال العالم أجمع أن يتقاربوا ويتجمعوا.

من هنا يمكن القول إن "ماركس" "Marx" لا يُنظِّر لحكومة اشتراكية للعالم كله بل ولا حكومة اشتراكية لبلد واحد.... ولاقتناعه أنه يلزم بعض الوقت قبل أن تُطرح مشكلة حكومة عالم اشتراكى كان العاجل بالنسبة له هو تنظير التاريخ وتنظيم صراع الطبقات حتى لا تسحق العولمة الجارية الطبقة العاملة.

فى ذات التوقيت كان "شارل فورييه" "Charles Fourier" يشرح أن منبع الشرور التى تعانى منها "الحضارة" هى "الفوضى الصناعية" الناشئة عن الملكية الخاصة. وقد اقترح فى المقابل تأسيس منظمة جماعية أطلق عليها اسم "لافالانج" "La Phalange" تضم فى مشروعها الإنتاجى ٨١٠ أفراد من كل جنس يمثل كل واحد منهم إحدى واجهات الروح الإنسانية. تم الحفاظ على التراتبيات وعدم تساوى الثروات غير أن الإجارة كان ينبغى أن تختفى. كتب فورييه Fourier أن نسق "الفالانج" "Les Phalanges" يجب أن يبدأ فى بلد وينتشر تدريجيا إلى البلد الأدنى فالأدنى حتى يغطى الكرة الأرضية كلها. فكل شعوب العالم ستجتمع فى راية فى اتحاد فيدرالى عالمى "لتشرق على الكون كله وتقرب النجوم حتى تضىء سماء ليلنا".

تغنى الناس بالعولمة فى كل مكان. ففى الحادى والعشرين من أغسطس ١٨٤٩ مثلا حضر "ڤيكتور هوجو" "Victor Hugo" المؤتمر الثانى للسلام الكونى الذى انتخب لرئاسته وهو مؤتمر نظمته "الرابطة الأخوية" "La ligue Fraternelle" وأشار الشاعر فى خطابه الافتتاحى إلى فكرة إيجاد حكومة عالمية تجمع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

قال: "لنقل كلنا معا لشعوب "فرنسا" و"إنجلترا" و"بلچيكا" و"ألمانيا" و"إيطاليا" لأوروبا كلها و"لأمريكا"... أنتم "أخوة". أما فى السابع عشر من يوليو ١٨٥١ فقد اقترح أمام الجمعية التشريعية للجمهورية الثانية تأسيس "ولايات أوروبا المتحدة" باعتبارها: "الشكل المثالى الذى يطمح كبار الفلاسفة إليه محققا بواسطة شعب عظيم".

وقد شرح لاحقا فى ديوان له بعنوان: "أفعال و أقوال" أن وحدة أوروبا التى تقيمها شعوب أضحت ديمقراطيات هى إعداد وتهيئة "لوحدة العالم". وفى نص له يعد تنبؤيا بشكل غريب كتب السطور التالية:

"تحقيق الوحدة على مستوى القارة فى انتظار الوحدة بين البشر جميعا"... هذا هو المبتغى الأعظم. [...] فليست الصحافة والبخار والمبرقة الكهرومغناطيسية ووحدة المقاييس والتبادل الحر إلا محراكا "لمكون" الأمم فى "مذيب" الإنسانية. كل السكك الحديدية ذات الوجهات المتباينة "بطرسبورج"، "مدريد"، "نابولى"، "برلين"، "ڤيينا" "لندن تذهب إلى نفس المكان: للسلام. فى اليوم الذى ستحلق فيه أول "سفينة - جوية" سيختفى الطغيان تحت الأرض! "وأردف مشيرا إلى أول من نادى بالعولمة فى القرن الثامن عشر" إن "القس سان بيير" "L'abbé de Saint - Pierre" الذى بدا مجنونا فى الماضى يعد حاليا من الحكماء. نحن نفكر الآن مثله ونتخيل بسهولة أن البشر لابد وأن ينتهى الأمر بهم إلى حب بعضهم البعض. هل يبدو العيش فى سلام ضربا من العبث؟ يمكننا أن نحلم بعصر لا يتبادر فيه إلى الذهن بمجرد سماع من يقول: "نظافة، سرعة، انضباط، جودة خدمة، شكل المدفع وقد وضعت به القذيفة، عصر لا تكون فيه البندقية رمزا للفضائل [...] "فالإنسانية ذلك الشكل النهائى للأمة تتراءى منذ هذه اللحظة للمفكرين... هؤلاء المتأملون للمشهد الضبابى".

أما فى العام التالى وتحديدا فى الأول من أغسطس ١٨٥٢ فقد قال "هوجو" "Hugo" فى "أنقرس" مودعا بلچيكا التى اضطر لتركها بعد هجائه لنابليون الصغير فى كتاباته:

"أصدقائى... إذا كنتم ترون الاضطهاد والألم اليوم... فلن تروا فى الغد مع وجود "ولايات أوروبا المتحدة" إلا التآخى بين الشعوب... إن ما لن يتمكن أعداؤنا من تفاديه بعد غد هو ما سيمثل لنا الحل الناجع [...] فالديمقراطية هى الوطن الأكبر والجمهورية

الكونيـة هى الوطن الكونى [...] هناك من هو أسـمى وأعلى من الألمانى والبلچيكى والإيطالى والإنجليـزى والفـرنسى وأنا أعنى المواطن وأعلى منه الإنسـان... أيهـا الشعب... لا يوجد إلا شعب واحد... تحيا الجمهورية الكونية".

وهنا نطرح مـرة أخـرى السـؤال: هل كتب أحـد منذ ذلك الحـين مـا يفـوق هذه السطور جرأة وجسارة؟

أسفار العلماء: عن اتحاد العالم والبشر

يقطع العلماء العالم جيئة وذهابا، وهم فى إدبارهم خطى البحارة والعسكريين والمبشرين بالأديان يحاولون معرفة مكونات العالم واستنباط قوانينه. فيما بين عامى ١٧٩٩ و ١٨٠٤ قـام العـالمان "ألكسندر ڤون هامبـولت" "Alexander von Humboldt" "وإيمـيـه بونبلون" "Aimé Bonpland" بعمـل أول اسـتطلاع علمى "لاكـتشـاف التفاعل المتبادل بين قوى الطبيعة وتأثيرات البيئة الجغرافية على الحياتين النباتية والحيوانية.

فى عام ١٨٠٣ بدأ الروس أول رحلة لهم حول العالم تدعيما للصلة التى تربطهم بأملاكهم فى أقصى شمال أمريكا. وقد اكتشفت بعثتهم الثانية إلى هناك عام ١٨١٥ "الممر الشمالى الشرقى "فى بحر بيرنج" "Behring". أما فى عام ١٨٢٦ فقد حاول "چول دومون دورڤيل بسفينته" الأسطرلاب" "L'Astrolabe" العثور على موقع غرق السفينة "لابيروز" "La Pérouse" وعمل رسما دقيقا لنحو أربعة آلاف فرسخ من السواحل الأمريكية. وقد استطاع وصف مئتى جزيرة بعضها لم يرتاده أحد من قبل.

كما عثر على بقايا جثث أعضاء الرحلة الاستكشافية التى كانت على متن السفينة "لابيـروز" "La Pérouse" فى جـزيرة "ڤـاينكورو" "Vanikoro" المعـروفـة باسم "جـزيرة

سليمان" (île Salomon). وفى عام ١٨٢٧ قام "هامبولت" "Humboldt" برحلة ثانية إلى سيبريا.

نجمت عن هذه الأسفار نقاشات جديدة حول وحدانية الجنس البشرى وهى أنواع من النقاش تمثل أهمية خاصة للموضوع المتناول هنا: "إذا كانت الأجناس متساوية فلا مشروعية لحكم الجنس الأبيض وحده للعالم ولا أحقية له مطلقا فى استرقاق البشر. واستغلالهم. فى عام ١٨٣٣ صوت البرلمان الإنجليزى على وثيقة إلغاء الرق "Abolition Bill" وقد صدق عليها "غليوم الرابع" "Guillaume IV" أعقب ذلك عام ١٨٤٨ إصدار الحكومة الفرنسية فى باريس لمرسوم إلغاء الاسترقاق فى المستعمرات الفرنسية. ويعد هذا تحولا كبيرا بعد آلاف من السنين بدا فيها استعباد الإنسان للإنسان شيئا طبيعيا.

فى عام ١٨٥٣ شرح "جوبينو" "Gobineau" فى مقال له عن عدم تساوى الأجناس البشرية "Essai sur l'inégalité des races humaines" أن البشرية فى بداياتها كانت مكونة من أجناس متباينة تتمايز باستعدادات خاصة ليست بالضرورة غير متساوية. وقد أدى الخلط بينها وفق رأيه إلى فساد أصولها كلها.

فى عام ١٨٥٩ عرض "شارل داروين"، الذى كان قد قام هو أيضا برحلة حول العالم ضمن بعثة استكشافية، فى كتابه عن "أصل الأنواع" De l'origine des espéces" ولاحقا فى كتابه: "La Filiation de l'homme et la selection liée au sexe" عن "سلالة الإنسان والانتقاء المرتبط بالجنس" فكرة وحدانية الجنس البشرى وعواقبها السياسية. وقد قال فى ذلك:

"عندما يوغل الإنسان فى الحضارة وتبدأ القبائل فى تكوين جماعات أكبر، يدفع أقل قدر من العقل كل فرد إلى التفكير فى وجوب بسط غرائزه الاجتماعية واحتياجه للتقارب على كل أعضاء الأمة حتى وإن كانوا غير معروفين له شخصيا. بتجاوز هذه

المرحلة لا تصبح هناك إلا عوائق شكلية تمنع شمول ميله للتقارب كل الأمم وكل الأجناس".

فى عام ١٨٦١ كتب "چون لويس أرمان دى كاتروڤاچ دى بريو" "Jean Louis Armand de Quatrefages de Bréau" فى كتابه عن وحدة الجنس البشرى "Unité de L'éspéce humaine" يقول: "أظهر لنا الإنسان فى كل مكان ظواهر توّصف جنسا واحدا. وقد قادنا التحقيق المباشر إلى قبول فكرة وحدانية الجنس البشرى". حسم الأمر على الأقل من الجانب النظرى ومن هنا فحكومة العالم أمر يحق لكل البشر.

الطوباوية البهائية

فى ذات الفترة تقريبا ظهرت طوبوية أخرى تمثل، حتى وإن بدت هامشية، مزيدا من الدفع قدما للمشروع العولمى.. ونقصد هنا الحركة البهائية التى تولاها أكثر من رئيس منهم أرستقراطى فارسى يُدعى "ميرزا حسين على نورى" معروف باسم "بهاء الله". فى رأى ميرزا أنه "مبشر وموعود الأديان" الذى جاء فى "نهاية الأزمان" ليقود الشعوب إلى العدالة والرخاء، وأن البشرية تقترب من اتحادها العالمى وقد اقترح عام ١٨٧٠ الانتقال من "الحد الأدنى" للسلام (أى تخفيض التسليح) إلى "أعلى درجات السلام" (التى تتمثل فى الحكومة العالمية) وفى (مملكة الله على الأرض) كما أوصى بعمل اتحادٍ فيدرالى بين الأمم وتأسيس مجلس يضم ممثلى كل حكومات العالم لحل كل الخلافات سلميا وتوحيد قواتها ضد كل من يرفض تحكيمها. من أقواله: "سيجىء الزمن الذى تستشعر فيه الحاجة الملحة لمجلس موسع يمثل العالم كله. وسيكون على ملوك وحكام الأرض حضور جلساته والمشاركة فى مداولاته ودراسة أدوات وسبل فرض السلام بين البشر وتنسيق الاقتصاد العالمى معًا.

مع اختيار وابتكار نسق تربوى كونى وتقنين حقوق الإنسان ووضع نظام نقدى كونى بالإضافة لتوحيد الموازين والمقاييس وتنسيق الاتصالات. فبالنسبة له: "قريب ذلك اليوم الذى ستتبنى فيه كل شعوب العالم لغة كونية مشتركة للحديث والكتابة. وعندما يتحقق ذلك سيستشعر كل مسافر أينما يتوقف أنه فى بلده. هذه أشياء أساسية وإجبارية فى ذات الوقت".

فى العام نفسه تخيل "بيير چوزيف برودون" "Pierre - Joseph Proudhon" فى فرنسا: "ديمقراطية سياسية اتحادية أوروبية" تجمع الأقاليم المدارة ذاتيا فى دولة أوربية فيدرالية محكومة ذاتيا تقوم على شؤونها غرفة أقاليم وغرفة مهن مع وجود سوق مشتركة وميزانية ومحكمة عدل على طراز الاتحاد السويسرى الكونفيدرالى. ووقتما تستقل أمم أخرى ستتحد لتكوّن اتحادات كونفيدرالية أخرى تتعاقد عن طيب خاطر مع الدولة الأوروبية الفيدرالية. هذا النسق من الاتحادات الكونفيدرالية لابد بالنسبة "لبرودون" "Proudhon" وأن يقود إلى السلام المستتب، ذلك أنه بين الاتحادات الكونفيدرالية لن يكون هناك إلا رواج الأفكار والمنافسة الشريفة بين مختلف الحضارات".

أول هيئة دولية للعمل

تحلم الطبقات العاملة، هى أيضا بحكومة واحدة للعالم. ففى عام ١٨٦٤ وتطبيقا لنصائح "كارل ماركس" "Karl Marx" تأسست فى "لندن" "جمعية دولية للعاملين" مكونة من أقسام قومية تحت إدارة لجنة مركزية. كتب "ماركس" "Marx" الذى ساهم جزئيا فى وضع لوائحها: "بما أن سادة الأرض ورأس المال يستخدمون دوما امتيازاتهم

السياسية للدفاع عن احتكاراتهم الاقتصادية والإبقاء عليها فإن واجب البروليتاريا الأعظم هو وضع يدها على السلطة السياسية". والأمر هنا لا يتعلق بحكومة عالمية فقد أضاف: "فالمجتمعات العمالية المنضمة إلى الجمعية الدولية وإن كانت تربط بينها صلة تضامن وتعاون أخوى ستحتفظ بتنظيماتها الخاصة كما هى وغير منقوصة". بمعنى آخر ينبغى أولا أن تنظم الصراعات فى إطار قومى.

غير أن موارد المنظمة كانت ضعيفة فقد تعددت الأقسام وندر الأعضاء. عارض "باكونين" "Bakounine" ماركس "Marx" على مستوى النظرية والإستراتيجية والتكتيك. حتى اسم المنظمة كان محل اعتراض. والحقيقة أنه مع نشوب حرب ١٨٧٠ بدأت هذه المنظمة فى التداعى وزاد الأمر مع فشل "La Commune" "الكومونة" الذى نتج عنه استبعاد العديد من قادة الحركة العمالية الدولية.

تزايد تداخل قومية كل طبقة عمالية مع الأمل فى العولمة. فى عام ١٨٧٢ اعترف "إنجلز" "Engels" أن المصالح الخاصة بعمال كل أمة قد طغت على المصالح المشتركة للطبقة العمالية العالمية. فى كتاب "مازينى" "Mazzini" الجنسية والمواطنة العالمية "Nationality and Cosmopolitanism" الذى لم ينشر إلا عام ١٨٧٤ بعد عودة المؤلف خلسة إلى "Pise" مدينة "بيزا" ووفاته هناك، رأى مفاده أن الأمة مرحلة ضرورية "للوصول إلى المحبة والأخوة بين الجميع [...] الهدف الأسمى والوحيد هو البشرية نقطة الارتكاز إذن هى الأمة. انتقد "مازينى" "Mazzini" أولئك الذين أسماهم دعاة المواطنية العالمية - الشيوعيون ومؤيدو سان - سيمون - وطموحهم فى تأسيس حكومة كوكبية ارتكازا على وحدة مباشرة بين الأفراد مع تناسى دراسة الأمم.

بعد عامين من هذا التاريخ تم حل التحالف الدولى للعمل.

تعارض الاقتصاد دوما مع القومية. حتى تعمل السوق بأعلى كفاءة لها يجب ألا تكون هناك حدود وأن توجد معايير. من هنا ظهرت مجموعة من المبادرات صادرة عن بعض الطوباويين العولميين والمؤسسات المهتمة بالتداول الحر للسلع فى أسواق الغير. شكلت هذه المبادرات فرصة لمعارك نفوذ ضارية بين بريطانيا العظمى وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة كانت دوما تنتهى لصالح بريطانيا ذات الثقل الكبير فى قلب حكومة العالم التجارية.

أدى تنامى الأسفار والرحلات إلى تعاون الأمم فى المجالات الصحية: فى عام ١٨٥٠ اتخذت احتياطات احترازية بين الدول الأوروبية التنسيق بين إجراءات الحجر الصحى لتوقى الطاعون: رغبت كل دولة فى التأكد من المحاذير وسبل التوقى التى اتخذتها الدول الأخرى. فى عام ١٨٥٢ عقد أول مؤتمر دولى خاص بالمناخ البحرى بهدف ضمان أمن الإبحار التجارى بين أوروبا وبقية دول العالم. فى ذات الوقت كانت هناك جمعية إنجليزية تدافع عن مصالح التجارة البريطانية الواسعة "L 'Jnternational Postage Association". وقد أبدت هذه الجمعية اعتراضا على وضع تعريفة للخدمات البريدية مستندة إلى طول المسافة واقترحت اعتبار الكرة الأرضية إقليما بريديا واحدا عليه تعريفة موحدة.

وقد أيدت رابطة الأخوة الكونية هذا الاقتراح آملة أن يتم من خلال التجارة والسلام تنامى الأخوة بين البشر تطلبت انطلاقة المبادلات التجارية الدولية بشكل متزامن وجود استقرار فى القيم النسبية للعملات النقدية الخاصة بالأمم التجارية الرئيسة. بعد فترة ضبابية حافظ كل من الذهب والفضة إلى حد ما على قيمتهما مع محاولات متبادلة من جانب كل منهما للاستئثار بالسوق المالية، أدى اكتشاف آبار

مائية مهمة فى كاليفورنيا (١٨٤٨) وأستراليا (١٨٥١) إلى تعميم اتخاذ الذهب معيارا فى كل من بريطانيا العظمى والولايات المتحدة وفى البلدان الأساسية التى تتعامل معهما تجاريا. كما أدى إلى وضع نظم عملات حرة ثابتة يكون إصدار العملة فى كل بلد مرتبطا باحتياطيها من الذهب ضحت الدول على هذا النحو باستقلالية سياستها النقدية ومن ثم بنموها الاقتصادى فى مقابل استقرار وثبات الأسعار والتعادل الثابت لأسعار الصرف.

كانت بريطانيا العظمى هى الدولة الوحيدة القادرة على إصدار القدر الذى يحلو لها من عملتها. ومرجع ذلك الثقة فى القوة الإنجليزية. بلغت هذه الثقة أوجها حتى كل أشكال الائتمان المحررة فى هيئة كمبيالات بالجنيه الإسترلينى كانت تقبل فى كل مكان كما لو كانت معيارا من الذهب. أضحت لندن وكل مصارف المدينة نقاط ارتكاز النظام المالى العالمى وأصبحت جاذبة لسيولة أوروبا النقدية كلها. فى ذلك الوقت كان البنك المركزى فى إنجلترا يدير كل الأزمات والضغوط المالية المتعلقة بنسق معيار الذهب فارضا قانونه على البلدان الأوروبية الأخرى.

كانت فرنسا خلال هذه الفترة لا تملك الكثير من الذهب ولكن حصيلة ما تملكه من معدن الفضة عالية. ومن ثم فقد حد نجاح نسق معيار الذهب من نموها وأدى إلى هيمنة الإنجليز على اقتصاد القارة.

فى الثالث والعشرين من ديسمبر ١٨٦٥ دعت باريس فى محاولة منها لإنقاذ الاستعمال النقدى لمعدن الفضة إلى اجتماع دولى بهدف تأسيس وحدة نقدية محورها الفرنك (الذى كان الإنجليز يطلقون عليها ساخرين لفظة "الوحدة اللاتينية").

قاد المناقشات فى هذا الصدد "فيليكس إسكيرو دو باريو "Felix Esquirou de Parieu" وزير المعارف العمومية والأديان عام ١٨٤٩ وهو فى الأصل محام كاثوليكى انضم إلى نابليون الثالث بعد الانقلاب وأصبح نائبا لرئيس مجلس الدولة. قبلت كل من

فرنسا وإيطاليا وسويسرا وبلچيكا الاعتراف بالفرنك الچرمينالي كمرجعية نقدية لمبادلاتها ودعت كل البلدان الأخرى إلى الانضمام إلى "الوحدة اللاتينية" التي تعد أول منظمة نقدية دولية.

كان الإنجليز بالطبع معادين تماما للفكرة. غير أن ذلك لم يمنع حضورهم للمؤتمر النقدي الثاني الذي جمع عام ١٨٦٧ أهم بلدان أوروبا والولايات المتحدة وروسيا والإمبراطورية العثمانية بهدف اختيار مرجعية نقدية مشتركة. وقد حاول الفرنسيون جهدهم تفادي وقوع الاختيار على معيار الذهب. واقترح "فيليكس دوباريو" "Felix de Parieu" نائب رئيس اللجنة النقدية بالمؤتمر إنشاء "وحدة أوروبية غربية" كمقدمة لاتحاد فيدرالي سلمي في المستقبل" هذه الوحدة تمثل اتحادا سياسيا للقارة وستكون عملته المشتركة عملة تحمل اسم "أوروبا" "Europe" (إلا إذا رغبت الولايات المتحدة أيضا في أن تكون هذه عملتها) رفضت كل من بروسيا وبريطانيا الفكرة ووجد الفرنسيون حفظا لماء الوجه حلا وسطًا: تبنى المؤتمر معيار الذهب كمعيار مشترك غير أنه أعطى قطعة الخمسة فرنكات الذهبية وضع وحدة الحساب المشترك. واقترح المؤتمر لإرضاء كل البلدان المشاركة ضرب قطعة نقود ذهبية من فئة الخمسة وعشرين فرنكا تكون لها قيمة مساوية في أغلب العملات الأوروبية. غير أن إنجلترا لم تقبل بهذا الاقتراح رغم ما توليه من مكانة لمعيار الذهب. ومن هنا فإن فرنسا التي لم تدرك أنها حققت انتصارا، طرحت جانبا هي الأخرى الحل الوسط المقترح وأصرت على عدم الاعتراف بغير معيار الفضة.

في ذات العام قام صحفي فرنسي يدعى "فريديريك باسي" "Frédéric Passy" بحملة ضد الحرب على بروسيا وأسس. "رابطة دولية للسلام" "Ligue Jnternationale de la paix" أعقبها عام ١٨٧٠ "بجمعية تحكيم بين الأمم" "Société d'arbitrage entre les nations" في مطلع عام ١٨٧٠ حدد "باريو" "Parieu" ملامح اقتراحه: كان ما يبغيه تأسيس اتحادٍ فيدرالي أوروبي تحت إشراف برلمان أوروبي منتخب ولجنة تقوم

الدول بتعيين أعضائها. وضعت الحرب الفرنسية البروسية نهاية لكل هذه الأحلام ففى عام ١٨٧١ قرعت أجراس الحظر لنظام المعدنين قرارات الإمبراطورية الألمانية بتبنى معيار الذهب. لدى انضمام النمسا - المجر وروسيا بدورهم إلى نادى معيار الذهب وجدت فرنسا نفسها مضطرة للإذعان والانضمام إليه بدورهما.

الهيئات الدولية الأولى

عندئذ تأسست الهيئات الدولية الأولى الضامة للعديد من البلدان حول مشروع محدد. مثلما يحدث فى أغلب الأحيان، بدأ الأمر بمبادرة خاصة ووفق التوقع المعهود تعلق الأمر بالموضوع الرئيس الذى يشغل الحكم العالمى منذ أكثر من ألف عام وهو موضوع الحرب والسلام.

فى الرابع والعشرين من يونيو ١٨٥٩ كان هناك رجل أعمال من "چنيف" يحاول مقابلة نابليون الثالث Napoléon III بشأن أعماله بالجزائر هذا الرجل يدعى "هنرى دونان" "Henri Dunant" كان شاهد عيان على معركة "سولفرينو" "Solferino" بإقليم "لومبارديا" "Lombardie". فى هذه المعركة قاتلت القوات الفرنسية جيش الإمبراطور النمساوى "فرنسوا - چوزيف" "François Joseph" طيلة ثمان عشرة ساعة انتهت بمجزرة. فقد كان هناك نحو عشرة آلاف قتيل وثلاثين ألف جريح. هال "دونان" "Dunant" ملاحظة أن عدد البيطريين الذين كانوا بين القوات للاهتمام بالجياد كان أكبر من الأطباء فى صفوف الجيش الفرنسى للعناية بالبشر.

واقترح تأسيس "جمعيات إنقاذ وإسعاف الجرحى من العسكريين" فى كل البلدان وأن يسن "قانون حرب" ينظم حماية هذه المؤسسات. قال فى ذلك: "فى مناسبات غير عادية مثل تلك التى جمعت فى "كولونيا" "Cologne" و"شالون" "Châlons" أمراء الفن العسكرى المنتمين لجنسيات مختلفة.. أليس مما نأمل فيه أن ينتهزوا فرصة اجتماعهم

هذا ويفيدوا من مثل هذا المؤتمر لصياغة مبدأ دولى تقليدى ومقدس يصلح بعد قبوله والتصديق عليه كأساس لمؤسسات إنقاذ للجرحى فى مختلف بلدان أوروبا؟

فى عام ١٨٦٣ أسس "دونان" "Dunant" جمعية مساعدة إنسانية للجرحى أطلق عليها "اللجنة الدولية للصليب الأحمر" "Comité international de la croix rouge" (CICR). وقد اختير اسمها وشعارها على خلفية العلم السويسرى مع استبدال ألوانه بعكسها. وقد استطاع خلال السنة ذاتها عقد أول مؤتمر دولى فى "جنيف" قررت فيه أربع عشرة دولة مساعدة ومساندة الجرحى من العسكريين ضحايا ميادين القتال. وفى السنة التالية تبنت فى "جنيف" اثنتا عشرة دولة أول اتفاقية تنظم حق الجرحى وبدأت مهام أول بعثات الصليب الأحمر خلال الصدام بين "الدنمارك" و"بروسيا" و"النمسا" وفى عام ١٨٧٠ إبان الحرب الفرنسية - البروسية. فى هذا العام تحديدا أقامت لجنة الصليب الأحمر فى مدينة "بال" "Bâle" أول "وكالة دولية للاستخبارات والإنقاذ" وهى وكالة مكلفة بحصر أسماء الجرحى والقتلى فى المعركة ونقلها إلى الأسر مع الاضطلاع بمهمة تأمين إرسال الرسائل والطرود والنقود بين الجرحى وأقربائهم.

وقد شهد ذات العام إنشاء "دونان" الذى أدانه القضاء السويسرى فى قضية تهريب أموال التحالف عام للنظام والحضارة واقتراح من جانبه ببدء المفاوضات الخاصة بنزع السلاح وتشكيل محكمة عدل دولية تحل بدون عنف الصراعات بين الدول.

تلا ذلك ظهور أول هيئتين دوليتين منشأتين من قبل الحكومات وهما هيئة البريد وهيئة الإبراق أو التلغراف.

فى ١٨٦٣، عام تأسيس الصليب الأحمر اجتمعت فى باريس إدارات البريد الخاصة بالبلدان التالية:

"فرنسا"، "بريطانيا العظمى"، بروسيا"، "النمسا"، "الولايات المتحدة"، "بلچيكا"، "إسبانيا" "إيطاليا"، "الأراضى الواطئة"، "البرتغال"، "كوستاريكا"، "الدانمارك"، "سويسرا"، "جزر ساندوتش". وضعت هذه الإدارات لنفسها هدفا كان كثيرون قد طالبوا به قبل عشر سنوات وهو: "تحسين العلاقات البريدية الدولية" وتخفيض رسوم النقل البحرى، إلا أنها لم تنشئ أى هيئة دولية.

بدأ كل شيء بالإبراق أى استخدام التلغراف. واقع الأمر أن نقل الرسائل بين أى دولتين أمر ليس بالبسيط. فقد كان الأمر يتطلب ترجمة الرسائل ونقلها يدا بيد عبر الحدود ثم إعادة بثها على شبكة بلد الجوار المتلقى لها.

فى عام ١٨٦٥ حضر إلى باريس عشرون من حكام أوروبا هم على التوالى: إمبراطور كل أقاليم "روسيا" وإمبراطور "النمسا" والدوق الأكبر فى "باد" "Bade" بالإضافة إلى ملوك "باڤيير" وبلچيكا والدانمارك وملكة إسبانيا وإمبراطور فرنسا وملك اليونان ومدينة "هامبورج" الحرة وملك "هانوڤر" وملوك إيطاليا والأراضى الواطئة والبرتغال والغارف وبروسيا وإقليم الساكس. كما حضر ملكا السويد والنرويج وممثل الاتحاد السويسرى والإمبراطور العثمانى وملك ڤارتنبرج وذلك للتوقيع بالحروف الأولى على "اتفاقية البرق الدولية". والحقيقة أن بريطانيا العظمى كانت غير راغبة فى الانضمام إلى هذا الحشد. ذكر الموقعون أنهم "مدفوعون برغبتهم فى ضمان مزايا الرسوم المنخفضة" للمراسلات المبرقة المتبادلة بين دولهم وفى تحسين الظروف المحيطة بالإبراق الدولى وإيجاد نوعا من التفاهم الدائم بين دولهم، فهم ينشئون "الاتحاد البرقى الدولى" "Union télégraphique internationale" لوضع قواعد مشتركة للتعريفات والمحاسبات الدولية. وكانت أول قرارات هذا الاتحاد هو توحيد شفرة "مورس" وإيجاد اتصال دائم بين المدن المهمة. ونظرا لكون باريس مقرا للمؤتمر فقد حظيت فرنسا باختيار الفرنك كوحدة نقدية مرجعية لتعريفة المراسلات الدولية.

فـيـمـا بين عـامى ١٨٦٧ و ١٨٧٠ أنشـأ "ورنرڤـون سـيـمنس" "Werner Von Siemens" خطا تلغرافيا يربط بين "لندن" و"كلكتا" مرورا "ببرلين" و"وارسو" و"أوديسا" و"طهران" و"كراتشى". بعد ذلك بنحو خمس سنوات أى عام ١٨٧٥ عقد المؤتمر الرابع لمطلقى التفويض "للاتحاد البرقى الدولى "الذى جمع بالإضافة إلى الدول المؤسسة له البرازيل ومصر والولايات المتحدة وبريطانيا العظمى بـ (المدير العام للإبراق الهندى) بالإضافة إلى اليابان وفارس وتركيا ورومانيا. وبذا تحول الاتحاد من هيئة أوروبية إلى هيئة عالمية.

كان على البريد بدوره أن يندمج: من هنا فقد قامت بروسيا غداة انتصارها على النمسا فى "سادواه" "Sadowa" بضم مختلف المكاتب البريدية التابعة للدول الأعضاء فى اتحاد شمال ألمانيا الكونفيدرالى الجديد. واقترح "هنريك ڤون ستيفان" "Heinrich von Stephan" مدير هيئـات البـريد الألمانيـة التوسـع فى هذه المعـايرة خـارج نطاق الاتحاد الكونفيدرالى كما عرض عام ١٨٦٨ فكرة إنشاء اتحاد دولى للبريد على غرار ما تم تأسيسه للإبراق.

وفى شـهر سـبتـمبـر ١٨٧٤ اجتـمع فى "برن" "Berne" مـؤتمر دولى ضم خـمس عشرة دولة مشاركة (لم تنضم فرنسا إلى هذا الجمع إلا بعد ذلك بنحو عام) لتأسيس اتحاد عام لهيئات البريد. لاحقا فى عام ١٨٧٨ تمت دعوة هذه الدول إلى عقد مؤتمر فى باريس لإعـادة تسـمـيـة الاتحـاد الذى أضـحـى "الاتحـاد الدولى للبـريد" "Union Postale Universelle" (UPU) وهو الاسم الذى يحمله إلى الآن.

شيئا فشيئًا غطت اتحادات أخرى مجالات متباينة على علاقة بتنمية المبادلات منها الإحصاءات التجارية وتناغم قانون الشيكات المصرفية وتوحيد "السندات للأمر" والملاحتان النهرية والبحرية والأمن الغذائى مع وضع أول مجموعة قوانين غذائية بهدف الرقابة على خط سير المعلبات والأغذية الصناعية. بتوحيد المقاييس أمكن تطوير المقاييس الموحدة الثابتة أما الوحدة الجيوديزية فقد حددت معالم عالم تم الانتهاء من

اكتشافه. ويمكن الإشارة هنا إلى أن تأسيس هذه الاتحادات كان محور ذات الخلافات ومعارك النفوذ بين ذات الأمم.

كانت السوق الدولية فى حاجة إلى قانون عالمى وهو ما يعد أول أشكال حكم العالم بأسره. كما أظهرت احتياجا ملحا، شأنها فى ذلك شأن كل سادة الإمبراطوريات السابقة إلى توحيد مقياس الزمن وهذه المرة على مستوى الكرة الأرضية كلها.

رحلة حول العالم فى ثمانين يوما ووحدة مقياس الزمن

فى عام ١٨٧٠ كانت بريطانيا العظمى، القوة العالمية الأكبر، تنتج ٤٠٪ من منتجات السوق العالمية المصنعة، أربع وأربعون فى المئة منها كانت تصدر إلى الخارج وفرصة من كل خمس فرص عمل كانت ترتبط بشكل مباشر بهذه الصادرات.

فى عام ١٨٧٢ بلورت رواية فرنسية ألفها كاتب شهير آنذاك يدعى "چول ڤيرن" "Jules Verne" بعنوان: "حول العالم فى ثمانين يوما" "Le Tour du monde en quatre vingts jours" - هذا الإدراك لوحدة العالم. كان بطل الرواية فى إشارة إلى القوة الكبرى آنذاك، إنجليزى الجنسية ويدعى "فيلياس فوج" "Phileas Fogg" (وهو اسم مستوحى من اسم جغرافى يونانى من القرن الخامس قبل الميلاد كان قد ألف كتابا يحكى فيه أسفاره إلى البلدان الواقعة حول البحر الأبيض المتوسط). راهن "فوج" على إمكانية إتمامه رحلة حول العالم فى ثمانين يوما. شد الرحال إلى الشرق مستخدما كل وسائل النقل المتاحة فى ذلك العصر (قطار وسفينة وأفيال وزلاجة ذات أشرعة) باستثناء المنطاد. ركز "فوج" "Fogg" على المواعيد بهدف إثبات أن "قطر الكرة

الأرضية قد قل عما كان عليه ما دامت هناك إمكانية الدوران حولها أسرع عشر مرات مما كان ممكنا قبل مئة عام خلت. "وكسب "فوج" "Fogg" الرهان نظرا لتمكنه من كسب يوم برحيله عكس اتجاه دوران الأرض أى إلى الشرق (وبذا تفادى الخطأ الذى وقعت فيه رحلة "ماجلان" "Magellan").

لاقت الرواية نجاحا عالميا منذ نشرها مسلسلة فى حلقات فى جريدة "لوتون" "Le Temps"، وقد ترجمت فى حياة مؤلفها إلى أكثر من عشرين لغة كما تحولت عام ١٨٧٤ إلى مسرحية استمر عرضها لأكثر من عامين على خشبة مسرح "لابورت سان مارتان" "La Porte Saint Martin" واقع الأمر أن تأثير هذه الرواية فاق كل المعاهدات التى كانت تحاول تبيان وحدة العالم وضرورة توحيد وحدة قياس الزمن قديما، كانت كل قوة بحرية تستخدم مرصدها الرئيس كخط هاجرة أساسى لخرائطها وقد اتجهت المرجعيات البحرية إلى التوحد مستخدمة ذات خط الهاجرة لخرائطها واتصالاتها. فى مطلع القرن التاسع عشر كان خط الهاجرة الأكثر استخداما هو خط هاجرة باريس (أو ما يماثله تماما وهو خط الهاجرة الذى كان قد وقع عليه الاختيار فى زمن "ريشوليو" "Richelieu" والواقع عند جزيرة أرخبيل الكناريا غرب العالم القديم وتحديدا عند خط طول ٢٠° غرب باريس).

فجأة تغير كل شىء. ففى عام ١٨٥٠ فاقت حمولة الأسطول الإنجليزى مجموع ما كانت الأمم الأوروبية الأخرى قادرة على نقله: بيع آنذاك مائتا ألف نسخة من التقويم البحرى فى مقابل ثلاث آلاف نسخة من مثيله الفرنسى الذى يحمل عنوان "معرفة الزمن" "Connaissance du temps" ويفرض خط الهاجرة الإنجليزى كمرجع. فى هذا العام تحديدا قررت الحكومة الأمريكية اختيار خط هاجرة "جرينتش" "Greenwich" كمرجع لقياس خطوط الطول فى خرائطها البحرية. ومن ثم أصبح مرصد جرينتش Greenwich الإنجليزى المرجع الأساسى للبحارة.

الحقيقة أن انطلاقة السكك الحديدية هى التى عجلت بالأحداث، فقد فرضت السكك الحديدية البريطانية ضرورة الاستناد إلى خط هاجرة جرينتش Greenwich فى البلدان التى تستخدم قاطراتها ومهندسيها. اعتبارا من ١٨٧٢ وهو تاريخ صدور كتاب "چول ڤيرن" "Jules Verne" قررت الشركات الأمريكية الاجتماع مرتين سنويا لتنسيق مواعيدها. وفى عام ١٨٧٥ اقترح مهندسان فى السكك الحديدية الإنجليزية هما "دود" "Dowd"وفلمنج "Fleming" (كانا يزعمان فرض خط جرينتش) عقد مؤتمر جغرافى دولى يختار خط هاجرة أساسى يتم الاسترشاد به لتحديد مواعيد القطارات فى كل مكان فى العالم وفرض ساعة موحدة يعمل بها فى كل أرجاء الكرة الأرضية "الزمن بالطبع واحد فى كل أرجاء المعمورة وهذا يعنى أن فكرة الساعة الموحدة لن يعاد طرحها للنقاش رغم تعارضها بشكل مباشر مع كل أفكارنا المسبقة وما ألفته أذهاننا".

اقترح المؤتمر تقسيم العالم إلى أربع وعشرين منطقة بدءا من خط هاجرة أساسى. كانت فرنسا آنذاك على هيمنتها السابقة، ومن ثم فقد قرر الحضور بنسبة ١٨ إلى ٤ أصوات اختيار خط هاجرة "فيرو" "Ferro" أى خط هاجرة باريس.

غير أن هذا القرار بقى غير مطبق بسبب الضغوط البريطانية. بعد نحو ست سنوات أى فى عام ١٨٨١ عقد المؤتمر الجغرافى التالى فى "البندقية" والملاحظ أن السنين قد أضافت تطورا على الأغلبية فقد قررت أن يكون خط الهاجرة الأساسى فى بلد يتسم من الناحية السياسية بالاستقرار ويملك مرصدا حديثا. أدى ذلك إلى استبعاد "فيرو" "Ferro" وترك الخيار مفتوحا بين "باريس" و"واشنطن" و"برلين" و"لندن".

فى الثالث من أغسطس ١٨٨٤، اقترح رئيس الولايات المتحدة "عقد مؤتمر دولى فى" واشنطن "يتم فيه حسم الأمر والاستقرار نهائيا على خط الهاجرة الأساسى باعتبار أن الولايات المتحدة هى البلد الذى يمتد فيه الإبراق والسكك الحديدية طوليا

بشكل يفوق أى بلد آخر. "وبالفعل عقد فى الأول من أكتوبر ١٨٨٥ مؤتمر دولى بشأن خط الهاجرة جمع فى واشنطن ممثلى خمسة وعشرين بلداً. فى هذا المؤتمر لم تقدم الولايات المتحدة التى كانت قبل خمسة وأربعين عاما قد اختارت خط هاجرة جرينتش Greenwich على طرح خط هاجرة واشنطن لرغبتهم فى إرجاء الاختيار المحتوم لخط جرينتش. اقترح المندوبون الفرنسيون، وقد استسلموا لانصراف الجميع عن اختيار باريس، التفكير مرة أخرى فى "فيرو" "Ferro" أو انتقاء إحدى المدن المطروحة آنذاك وهى: "الأكور" "تاناريف "أو"بيرنج "أو "القدس". ذكر الأمريكيون والإنجليز الحضور بأن مؤتمر ١٨٨١ حول ذات الموضوع كان قد تطلب من البلد المختار لخط الهاجرة الأساسى أن يكون به مرصد مهم. لم يملك المؤتمر أمام ما قيل إلا اعتماد اختيار "جرينتش "بموافقة ثمانية عشر صوتا واعتراض اثنين هما فرنسا والبرازيل وامتناع دولة واحدة هى "سان دومينجو" (Saint - Domingue). تبنت اليابان القرار عام ١٨٨٨. أما ألمانيا فقد تبنته بعد ذلك بعامين أى فى ١٨٩١ بعد أن أشار "مولتكو" "Moltke" أمام البرلمان الإمبراطورى إلى الصعوبات التى قد تنشأ من اختلاف المواقيت فى حالة التعبئة والحشد. قاومت فرنسا بعض الشىء إلا أنها فى الرابع عشر من مارس ١٨٩١ أصدرت قانونا يوحد الساعة فى كل أرجاء فرنسا ويضبطها وفق خط هاجرة باريس.

بعد نحو سبع سنوات، ارتضى مجلس النواب العمل بخط "جرينتش" "Greenwich" وهو ما لم يصوت مجلس الشيوخ عليه إلا فى التاسع من مارس ١٩١١ أى بعد أحد عشر عاما مستبعدا معارضة وزارتى التعليم والبحرية. وبما أن اختيار خط الهاجرة يحدد اختيار الساعة فقد تم تأخير كل ساعات الحائط الفرنسية فى هذا اليوم لتسع دقائق وإحدى وعشرين ثانية. كان هذا انتصارا مميزا لبريطانيا العظمى التى سرعان ما اضطرت للتنازل عن مكانتها "كقلب "ومركز تجارى لحكومة العالم للولايات المتحدة.

الدولية العمالية

تحاول الطبقة العاملة دوما الاتحاد فى مواجهة المال. بعد حل تحالف العمل الدولى تزايدت محاولات إعادة تأسيس الدولية العمالية وتتابعت المؤتمرات والندوات فيما بين عامى ١٨٧٦ و ١٨٨٨ لهذا الغرض. وبدا أنذاك أن اشتراكيى "بلچيكا" و"سويسرا" هم الأكثر حرصا على إعادة تأسيس هذه الهيئة، أما الآخرون فقد كانوا يفكرون أساسا فى معاركهم القومية فى مواجهة أرباب العمل. حتى بالنسبة "لماركس" "Marx" و"إنجلز" بالغى الاقتناع بالأمر كانت الأولوية واجبة لتأسيس أحزاب قوية جيدة البنية فى البلدان الثلاث الأكثر تقدما فى أوروبا الغربية التى يتقرر فيها مصير صراع الطبقات.

استلزم الأمر انتظار حلول عام ١٨٨٩ حتى يتم فى العيد المئوى لسقوط الباستيل تأسيس جمعية عمالية ثانية أطلق عليها اسم "الدولية". ضمت هذه الجمعية منظمات عمالية بل وأحزابًا سياسية مثل حزب الديمقراطية الاجتماعية الألمانية وحزب العمال الفرنسى بالإضافة إلى أحزاب عمالية جديدة فى "إسبانيا" و"بلچيكا" و"النمسا" و"السويد" أيضًا.

جعلت هذه الجمعية الأول من مايو يوما دوليا للعاملين. وفى مؤتمر الماركسية الذى انعقد فى "بروكسل" عام ١٨٩١ واعترف بهذه الأيديولوچية نبراسا للمنظمة. هذا لم يمنع أن يعاد التفكير فى الأمر برمته عقب وفاة "إنجلز" "Engels" عام ١٨٩٥. فبالنسبة "لبرنشتاين" "Bernstein" كانت الماركسية غير ملائمة للمجتمع الحديث، وكانت الإصلاحات لا الثورة هى التى ستسمح بتحقيق الاشتراكية. كانت هناك صعوبة فى أن يتفق الإصلاحيون الراشدون والأصوليون والنقابيون الثوريون على المبادئ الأساسية فى الوقت الذى كانت فيه الرهانات القومية قد تقدمت على أحلام الأممية العمالية، وتفرعت وتباعدت مصالح النقابات والأحزاب أكثر فأكثر. تدريجيا، خرجت

النقابات من الأممية الاشتراكية وأمسكت الأحزاب بزمام الأمور بها ولم يبد آنذاك أن النقابات تزمع إنشاء جمعية أخرى.

اتفق المندوبون فى مؤتمر الجمعية الذى انعقد فى "لندن" عام ١٨٩٦ على مبدأ التصويت ضد الميزانيات العسكرية فى البرلمانات وعلى ضرورة إنشاء محكمة تحكيم دولية لفض النزاعات سلميا بين الأمم. وقد أظهر النقابيون الفرنسيون والإنجليز تضامنهم مرة أخرى بعد أزمة "فاشودة" "fachoda" بين "باريس" و"لندن". كما تعهدت الجماعات البرلمانية الاشتراكية الألمانية والفرنسية إبان أزمة المغرب بالتصويت لصالح المصالحة.

فى عام ١٩٠٠ تم لدعم الأممية الاشتراكية تأسيس مكتب اشتراكى دولى فى مؤتمر "باريس" مكون من مندوبين عن كل دولة وله سكرتارية دائمة، مقره "بروكسل". وقد اشترك فيه كل من "چورس" "Jourés" و"ڤايان" "Vaillant" و"جسد" "Guesde" و"سنجر" "Singer" و"هاز" "Haase" و"كوتسكى" "Kautsky" و"روزا لوكسمبرج" "Rose Luxemberg".

وقد جعل "كاميل هويسمان" "Camille Huysmans" الذى سرعان ما اختير لشغل وظيفة سكرتير من هذه السكرتارية سلطة مركزية فى "الدولية".

ويمكن هنا القول إنه رغم أن الحرب كانت تلوح فى الأفق فإن التضامن والتكاتف الأممى قد بقى. ففى عام ١٩٠٤ انعقد مؤتمر "الدولية" فى "أمستردام" وتصافح فيه مندوبو روسيا واليابان اعتراضا منهم على الصدام الواقع بين بلديهم. وفى عام ١٩٠٧ اقترح مندوبو فرنسا وإنجلترا فى المؤتمر المنعقد فى "شتوتجارت" أن تتم الدعوة إلى إضراب شامل فى كل بلد ترغب البورجوازية فيه المشاركة فى الحرب. من ذلك كله يتضح أنه كانت هناك عولمة للسلام قد شقت طريقها.

"الإسبرانتو" أو لغة العالم

تزامن مع كل ما سبق ظهور مشروعات عدة للغة عالمية. ففى عام ١٨٧٩ ظهرت لغة "الڤولابوك" "Volapük" وهى لغة ابتدعها قس ألمانى يدعى "چوهان مارتن شليار" "Johann Martin Schleyer" مستوحاة من المفردات الإنجليزية والقواعد الألمانية. وقد عرفت هذه اللغة انطلاقة سريعة.. تداعت بعدها بذات السرعة خلال عشر سنوات من ظهورها. وسبب ذلك انعدام الفعالية الوظيفية والإصلاحات الدائمة التى كان يتم إدخالها على قواعدها.

ظهر مشروع آخر بعد ذلك كانت فرص نجاحه أفضل فقد توصل طبيب رمد من "بياليستوك" "Bialystok" يدعى "لويس لازار زامنهوف" "Louis Lazare Zamenhof" يتحدث العبرية والبولندية والروسية إلى إيجاد لغة كونية أطلق عليها لغة "الإسبرانتو" "Esperanto". كان والد "لويس" "Louis" ويدعى "ماركوس زامنهوف" "Markus Zamenhof" يعمل مدرسا للغتين الفرنسية والألمانية. عرض "لويس" "Louis" عام ١٨٧٨ وكان قد بلغ حينها التاسعة عشرة من العمر مشروعا أسماه "اللغة الكونية" "Lingwe Uniwersala" للحفاظ على السلام ذلك أن اختلاف اللغات إن لم يكن السبب الأول فى تفرق الأسرة البشرية إلى جماعات متنافرة فهو السبب الأكثر تأثيرا. "وهو ما كتبه لويس "Louis" فى سطوره إلى صديقه.

فى عام ١٨٨٧ نشر "لويس" "Louis" مشروعه للغة الكونية باللغة الروسية تحت عنوان "Unua Libro" ووضع عليه اسما مستعارا هو الدكتور "إسبرانتو". تكونت هذه اللغة من ثلاثة وعشرين حرفا ساكنا وخمسة أحرف متحركة وحرفين نصف صائتين ونظمت مفرداتها ست عشرة قاعدة نحوية. وهى لغة من تسعمئة مفردة معظمها مأخوذ من اللغات الهندية الأوروبية.

وضع "زامنهوف" "Zamenhof" فى ملحقات كتابه قصيدة بلغة "الإسبرانتو" بالإضافة إلى ترجمة لبعض آيات الإنجيل إليها. وقد أعقب هذا الكتاب كتابان الأول منهما ترجمة لرواية "ديكنز" "Dickens" "معركة الحياة" إلى لغة الإسبرانتو صدرت عام ١٨٩١ والثانى ترجمة لمسرحية "هاملت" لشكسبير Shakespeare صدرت عام ١٨٩٤.

اهتم "چول ڤيرن" "Jules Verne" اهتماما شديدا بالموضوع. وفى الوقت الذى كان يقلده كاتب يدعى "ستيجلر" "Stiegler" وينشر كتابا عن رحلة حول العالم لذات شخصية "فوج" فى ثلاثة وستين يوما فقط كان "ڤيرن" "Verne" يرأس جماعة المهتمين بلغة "الإسبرانتو" فى مدينة "آميان" "Amiens" ويعد أصدقاء له بكتابة رواية يشيد فيها بلغة "الإسبرانتو".

إذا ما رجعنا لمسودة هذه الرواية التى لم يكملها "ڤيرن" Verne نجده يصف "الإسبرانتو" باعتبارها لسان قوم بسيط ومرن ومتناغم، ملائم لجماليات النثر. وموسيقية الشعر، قادر على التعبير عن كل الأفكار وأعذب أحاسيس الروح. وتهيئ العناصر المكونة "للإسبرانتو" هذه اللغة لتكون لغة كونية بامتياز "فالفكرة الرئيسة وراء ابتداعها هى اختيار الجذور تناسبا مع عالميتها كما لو كانت مختارة باستفتاء عام". أما من حيث طريقة نطقها فقد يسر "الدكتور زامنهوف" "Dr . Zamenhof" ذلك على الجماهير بالجمع بين طريقة النطق والشكل الخطى فى اختيار العناصر الدولية.

بعد ذلك بنحو ثلاث سنوات أى فى عام ١٩٠٤ وصف جغرافى كبير يدعى "إليزيه روكلو" "Elisée Reclus" ما آلت إليه لغة الإسبرانتو من تقدم فى كتاب له بعنوان "الإنسان والأرض" "L' Homme et La Terre" تاركا بين سطور نصه البديع أملا فى انتصار كونى لها ينبئ عن آمال دفينة بعولمة سعيدة.

كتب "روكلو" "Reclus" يقول "إنه بعد عشر سنوات فقط من ظهور "الإسبرانتو" إلى الوجود وصل عدد مستخدميها فى مراسلاتهم إلى أكثر من مئة وعشرين ألفا من البشر. كم من اللغات الأصلية فى أفريقيا وآسيا وأمريكا لا يتحدث بها إلا عدد شديد التواضع من الناس. الحقيقة أن تقدم "الإسبرانتو" سريع للغاية وقد تغلل الاصطلاح الطبقات الشعبية بيسر يفوق تغلغله الطبقات التى تتسم بالثقافة والفكر. مرجع ذلك أن الرغبة فى استخدام لغة مشتركة تحوى فى جنباتها إحساسا بأخوة دولية وهو إحساس يستشعره بصفة خاصة العاملون الاشتراكيون المعادون تماما لفكرة الحرب. من جانب آخر فإن "الإسبرانتو" لكونها أيسر من كل اللغات الأخرى فى التعلم مناسبة للوهلة الأولى للعاملين الذين لا يملكون فسحة كبيرة من الوقت للتعلم.

فى عام ١٩٠٥ توفى "چول ڤيرن" "Jules Verne" وعقد المؤتمر الكونى الأول الذى تناول موضوع "الإسبرانتو" وضم ٣٠٨ شركات فى "بولونيا سورمير" - "Boulogne sur - Mer". فى ذلك العام تحديدا أعاد "زمنهوف" "Zamenhof" نشر قواعده الست عشرة مصحوبة بقاموس عالمى وكراسة تمارين بعنوان: "أساسيات الإسبرانتو" "Fondements de l'espéranto". تنازل "زمنهوف" عن حقوقه مؤلفا ذلك أنه بالنسبة له: "اللغة الدولية مثلها مثل اللغة القومية ملك مشترك" وضع المؤتمر لنفسه هدف تيسير فهم هذه اللغة وحديث البشرية كلها بها.

عولمة المنافسة

إلى جانب التنافس الاقتصادى، ظهرت أشكال أخرى من التحدى والمنافسة ذات أبعاد عالمية فى مجالى الرياضة والعلوم انطلاقا من ذات الفكر هذا بالإضافة إلى المنافسات الاستعمارية المثقلة بالتهديدات.

تطلبت هذه الأشكال الجديدة وجود هيئات دولية لتنظيم هذه المنافسات. وبذا التقت أيديولوچية السوق مع كل الطوباويات التى هدفت إلى توحيد الإنسانية.

ترأس "الدكتور بروكس" "Dr . Brookes" اعتبارا من ١٨٥٢ "الجمعية الأولمبية" التى تنظم سنويا مسابقات أدبية وأخرى فى ألعاب القوى فى ناحية محدودة المساحة من بلاد الغال. أما فى اليونان فقد قدم شخص يدعى "زاباس" "Zappas" بدءا من عام ١٨٧٠ وبطريقة عرضية ألعابا أولمبية قصرها على بنى وطنه. فى عام ١٨٢٩ كانت هناك حفريات أثرية منتظمة قد بدأت فى موقع "أولمبيا" وقد تكثف العمل به بدءا من عام ١٨٧٥. على شاكلتها قامت مبادرات فى "الولايات المتحدة" و"إنجلترا" و"السويد" و"ألمانيا" و"فرنسا". وفى هذه الأخيرة قدم "فرديناند ديلسبس" "Ferdinand de Lesseps" مشروعا من ذات النوعية.

أول منشأة دولية للرياضة تم تأسيسها هى "الاتحاد الدولى للرياضة" الذى ظهر إلى الوجود عام ١٨٨١. لحق بهذا الاتحاد فى نهاية عام ١٨٨٢ الـ "IFAB" (Jnternational Football Association Board) مجلس الجمعية الدولية لكرة القدم الحافظة لقوانين لعب الكرة. الحقيقة أنها لم تكن دولية إلا على مستوى الكلمات ذلك أن أعضاءها كانوا من إنجلترا وإيرلندا وإسكتلندا وويلز فقط. وترجع إقامة أولى المباريات "الدولية" فى كرة القدم إلى ثمانينيات القرن التاسع عشر بين الكيانات المتباينة المكونة للمملكة المتحدة.

فى عام ١٨٨٧ أيد "بيير دى كوبرتان" "Pierre de Coubertin" السكرتير العام لاتحاد الجمعيات الفرنسية لرياضة ألعاب القوى فكرة إدخال التربية البدنية فى المدارس الفرنسية. وبعد عامين أى عام ١٨٨٩ لفت المعرض العالمى الذى أقيم فى "باريس" الأنظار إلى القوة الرمزية لمظاهرات الجماهير. سافر "دى كوبرتان" "de Coubertin" إلى الولايات المتحدة وأدرك هناك أن الرياضة هى الأخرى يمكنها أن تتحول إلى عرض شعبى جماهيرى.

ارتاد "كوبرتان" "Coubertin" الأوساط السلمية وآمن بإمكانية نسج روابط بين الشعوب عن طريق الرياضة بغية وضع نهاية لتهديدات الحرب. كما عبر عن اعتقاده بأن ألعاب اليونان القديمة الأولمبية كانت بديلا للتنافس الحربى أو لنقل شبيه حرب وتقليدا لها.. وقد اقترح عام ١٨٩٢ بمناسبة العيد الخامس لتأسيس اتحاد الجمعيات الفرنسية لألعاب القوى إعادة الألعاب الأولمبية إلى الوجود وذلك للقضاء على الحروب التى تشكل تهديدا فى كل الأذهان:

"هناك أناس ترون فيهم نوعا من الطوباوية عندما يحدثونكم عن اختفاء الحرب والحقيقة أنكم لستم مخطئين فى ذلك إلا أن هناك آخرين يعتقدون فى التراجع المتدرج لإمكانية نشوب الحروب ولا أرى فى ذلك مثالية أو طوباوية. لا جدال فى أن البرق والسكك الحديدية والهاتف والبحث المحموم فى العلوم والمؤتمرات والمعارض قد عملوا وأنجزوا للسلام أكثر مما قدمته المعاهدات والاتفاقيات الدبلوماسية. من هنا فأنا آمل أن تعمل ألعاب القوى أكثر وأكثر فى هذا الاتجاه ولن يرى فيما أقوله مبالغة كل من رأوا ثلاثين ألف شخص يجرون تحت وابل الأمطار لحضور مباراة فى كرة القدم. لنصدر أبطالا فى التجديف والعدو وسلاح الشيش: هذا هو التبادل الحر الذى سنراه فى المستقبل. ويوم يتغلغل هذا التبادل فى تقاليد أوروبا العتيقة ستكون قضية السلام قد حظيت بتعضيد قوى جديد. هذا يكفى لتشجيعى أنا خادمكم على التفكير الآن فى الجزء الثانى من برنامجه [بعد تطوير التربية البدنية المدرسية]: وهو إعادة الألعاب الأولمبية إلى الوجود".

أبدى كثير من البريطانيين انتقادا لاذعا لهذه المبادرة التى اعتبروها خارج الإطار الزمنى ومخالفة له أو مناورة دبلوماسية فرنسية. غير أن هذا لم يمنع أن يستقبل "كوبرتان" "Coubertin" "كرسول العصر الجديد" إبان عشاء أقامه النادى الرياضى لجامعة لندن ووعده أمير "ويلز" آنذاك بالدعم والمساندة.

وقد استطاع أثناء انعقاد مؤتمر دولى فى يونيو ١٨٩٤ الحصول على إذن بتشكيل لجنة أولمبية دولية مستقلة عن كل الدول. سعى اليونانيون للاستفادة من هذه الفرصة لزيادة تأثيرهم واستطاعوا جعل عاصمتهم "أثينا" عام ١٨٩٦ محل أول مسابقات رياضية وتم الموافقة على إقامتها. وقد ناور "كوبرتان" "Coubertin" حتى تتم إقامة الألعاب بشكل متتابع فى كل عواصم العالم. بعد "أثينا" أقيمت الألعاب عام ١٩٠٠ فى "باريس" وقد شاركت النساء فيها رغم معارضة "كوبرتان " "Coubertin" الذى سيعقد لاحقا صلات وطيدة مع الفاشية.

فى عام ١٩٠٢ لعب فريق النمسا أول مباراة دولية فى كرة القدم ضد فريق المجر رغم تبعية البلدين لذات الإمبراطورية. بعد هذا التاريخ بعامين أى عام ١٩٠٤ لعبت فرنسا ضد بلچيكا، وتعد هذه المباراة أول لقاء دولى بحق. وقد أثارت هذه المباريات الدولية العديد من الأسئلة منها: كيف يمكن ضمان احترام قواعد اللعب فى كل الدول الممارسة لهذه الرياضة؟ وكيف يمكن التقريب بينها بشكل موحد وبين القواعد الإنجليزية؟ فى عام ١٩٠٣ قدم مديرو أندية هولندا وفرنسا مشروع تأسيس اتحاد دولى لكرة القدم. وقد رفض البريطانيون الذين صنفهم "مجلس الجمعية الدولية لكرة القدم" "IFAB" سادة اللعبة، الانضمام لهذا الاتحاد. أما الفرنسى "روبرت جيران" "Robert Guérin" الذى كان يشغل آنذاك وظيفة رئيس قسم كرة القدم فى اتحاد الجمعيات الفرنسية لرياضات ألعاب القوى فقد تجاوز هذا الأمر ودعا مديرى الأندية الأوروبية إلى إنشاء مثل هذا الاتحاد. رغم الاعتراض البريطانى فقد حضر مندوبو فرنسا وبلچيكا والسويد والدانمارك وهولندا وإسبانيا وسويسرا وقد تم إنشاء "الفيفا" "FIFA" فى الحادى عشر من مايو ١٩٠٤. فى السنة التالية انضمت ألمانيا إلى المنظمة الجديدة رغم عدم حضورها لمؤتمر التأسيس.

بعد ذلك بعام واحد رضخت بريطانيا العظمى للأمر وطلبت الانضمام إلى الفيفا. وقد نظمت عام ١٩١٢ أول منافسة دولية على أرضها فى هيئة مباراة أوليمبية وقد وافقت الـ "IFAB"، وهى المنظمة البريطانية التى احتفظت بحق مراقبة مدى احترام قواعد اللعبة، على منح منظمة الفيفا مقعدا احتياطيا. يتكون مجلس هذه المنظمة من أربعة أعضاء من "الفيفا" بالإضافة إلى أربعة أعضاء من اتحادات المملكة المتحدة. ويتطلب كل تعديل فى قواعد اللعبة موافقة ستة مندوبين على أن يكون اثنان منهم إجباريا ضمن الاتحادات المؤسسة للـ "IFAB": وبذا احتفظت بريطانيا العظمى بمقاليد الأمر.

روح المنافسة العالمية هذه التى تستشرى فى الرياضة توجد أيضا فى مجال العلم، وهى توصل فى هذا المجال لا إلى ألعاب أوليمبية وإنما إلى جوائز سنوية. ونسَوق هنا مثالا وصية "ألفريد نوبل" "Alfred Nobel" التى حررها فى باريس فى نوفمبر ١٨٩٥ بتأسيس هيئة مكلفة بمكافأة الأشخاص الذين يسدون خدمات جليلة سنويا للإنسانية تسمح بتطوير وتحسين الثقافة والمعرفة فى خمسة مجالات وهى: السلام أو الدبلوماسية والأدب والكيمياء والفسيولوجيا والطب والفيزياء. تكافئ جائزة نوبل للسلام الجهود المبذولة "لتآخى الشعوب وإلغاء أو تخفيض عدد الجيوش النظامية والسعى للسلام واستتبابه ونشره "توضح الوصية أن جنسية الفائزين لا تؤخذ فى الاعتبار ولا تلعب أى دور فى اصطفائهم. فى سطوره يقول نوبل: "أردت صراحة ألا تؤخذ فى عملية منح الجوائز الجنسيات فى الاعتبار أيا ما كانت وأن تحصل عليها العناصر الأكثر كفاءة حتى ولو لم تكن اسكندناقية".

ظهرت مؤسسة نوبل التى تولت تحقيق رغبات ووصايا المانح إلى الوجود عام ١٩٠٠، ومنحت جوائزها لأول مرة فى ديسمبر ١٩٠١. وأول من حصل على جائزة نوبل للسلام هو السويسرى "هنرى دونان" "Henri Dunant" الذى نفى لمدة ثلاثين عاما جزاء تأسيسه للصليب الأحمر والفرنسى "فريديريك باسى" "Frédéric Passy" لكل أعماله من أجل السلام.

"حكومة العالم تعبر الأطلنطي"

بدت "لندن متعبة مما تمارسه من هيمنة؛ وباتت تخشى السرعة الأرضية اعتبارا من ١٨٦٥ خفض الـ "Locomotive Act" "قانون القاطرة" السرعة المسموح بها للقطارات إلى ميلين فى الساعة فى المدن وأربعة أميال فى الساعة على مشارف الريف وفى محاذاته. ما كان آنذاك أكثر خطورة هو ارتفاع أسعار المواد الأولية التى يستخدمها البريطانيون. فى أمريكا زادت الحرب الانفصالية التى حررت العبيد أسعار القطن الذى يشتريه الإنجليز من دول الجنوب.

تهدد كيان المركز المالى للعالم المسمى بسيتى "City" والذى يرجع إلى ١٧٩٠ ظهور مصارف جديدة فى أمريكا، كما شكل الدولار تهديدا سافرا للجنيه الإسترلينى. ومن الملاحظ أنه فى عام ١٨٧٥ فاق الإنتاج الصناعى الأمريكى إنتاج بريطانيا العظمى.

اعتبارا من ١٨٨٠ مارس منافسو المالية الإنجليزية من: بروسيا وفرنسا وأمريكا مزيدا من الضغوط على المالية الإنجليزية التى حاولت للحفاظ على هيمنتها الإبقاء على دخولها باللجوء إلى المضاربة. وقد أدى ظهور قرار جديد إلى حدوث كثير من حالات الإفلاس المصرفى فى "City". وبدوره تقدم الإنتاج الصناعى الألمانى عام ١٩٠٠ على الإنتاج البريطانى غير أنه جدير بالذكر أنه رغم تراجع نصيب المملكة المتحدة من نسبة ٢٥ ٪ من التجارة العالمية عام ١٨٦٠ إلى ١٧ ٪ عام ١٩١٣، فإنها بقت أول مصدر عالمى.

استشعرت كل من ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة آنذاك أنها غير مرتبطة بالجمع الأوروبى وأرادت أن تكون بدورها من سادة العالم.

كان غليوم الثانى Guillaume II إمبراطور ألمانيا وملك بروسيا يزمع بصفة خاصة جعل بلاده قوة عالمية "معقلاً تجارياً ضخماً ذا فروع فى كل أسواق العالم". لقناعته

بأن "مستقبلنا فوق الماء" أرسى دعائم إمبراطورية استعمارية فى الشرق الأقصى وفى أفريقيا أضاف لها مستعمرات إسكان لاجئين كونها فى الولايات المتحدة والبرازيل أطلق عليها مسمى "Deutschtum im Ausland" "الألمانية فى الخارج" يمكن لساكنيها الاحتفاظ بجنسيتهم الألمانية.

كانت فرنسا هى الأخرى تصبو لاحتلال مكانة فى "قلب "العالم واستعادة ما فاتها فى القرنين السادس عشر والسابع عشر. تاقت فى أول الأمر إلى استرجاع إقليمى "الإلزاس" و"اللورين" اللذين أضاعتهما عام ١٨٧٠ ثم أسست إمبراطورية استعمارية فى أفريقيا. كانت فرنسا أول قوة صناعية عالمية تطور ما سيصبح المحرك الأساسى للنمو فى المستقبل وأعنى هنا السيارة: غير أنها كانت تنظر إليها باعتبارها امتدادا للعربة التى تجرها الجياد. وترفض تصنيعها بشكل تجارى. وقد أدى ذلك إلى فقدها للصدارة التى كانت تحتلها لصالح الأمريكيين المأخوذين بهوس اختصار زمن الانتقالات الداخلية والمتطرفين فى ميلهم للفردية وغير القادرين على تقبل فكرة استقلال القطارات فى تنقلاتهم.

كان للولايات المتحدة كل الحق فى الاستيلاء على مقاليد الأمور. فخلافا لكل القوى الكبرى الأخرى المحتملة وكل "القلوب" أو المراكز التجارية السابقة لم يكن للولايات المتحدة منافس فى قارتها. كما أنها كانت تتحكم فى جزء كبير من أمريكا اللاتينية ومناطق عدة فى آسيا من الفلبين إلى كوريا.

تراجع حاد اجتاح شمال أوروبا من أيسلندا إلى بولندا وأعطى آنذاك الضربة القاضية للهيمنة الأوروبية على العالم. وقد تسببت هذه الأزمة فى إثارة أروع حركة سكان فى التاريخ:

فى بداية القرن العشرين كان قرابة المليون ونصف المليون أوروبى ينزحون سنويا إلى العالم الجديد وفى المقام الأول إلى الولايات المتحدة. كانت وجهتهم إلى العالم وهو أمر لم يتغير حتى يومنا هذا.

"الدولة - العالم" أو الحرب

تنذر الأزمة الاقتصادية وتنامى القوميات والمنافسات الاستعمارية والصناعية وعودة الاتهامات للإمبراطوريات الأخيرة ولعبة التحالفات التى أضحت كوكبية، بنشوب صراع جديد ذى نسب وأبعاد عالمية، وهى المرة الأولى التى يحدث فيها ذلك.

من هنا تسارع الجميع حول السلام: فى عام ١٨٩٩ وبمبادرة من قيصر روسيا نيقولا الثانى عقد فى "لاهاى" مؤتمر دبلوماسى دولى حول السلام ضم ستا وعشرين دولة (منهم عشرون دولة أوروبية، وأربع دول أسيوية ودولتان أمريكيتان). عقب هذا المؤتمر وتحديدا عام ١٩٠١ أخذ بأفكار "فريديريك باسى" "Frédéric Passy" وتم تأسيس المكتب الدولى الدائم للسلام لتنسيق أنشطة جمعيات السلام وتنفيذ الحل السلمى للصراعات الدولية. وقد سمح التحكيم الذى تم عام ١٩٠٤ بتجنب حرب كانت على وشك النشوب بين روسيا وبريطانيا العظمى. ظهر فى هذه الآونة فرنسى آخر ذو تأثير كبير يدعى "ليون بورچوا" "Léon Bourgeois". ولد "ليون" عام ١٨٥١ وعين مديرا للشرطة فى سن السادسة والثلاثين. وقد أضحى نائبا بعدها بعام واحد ونشر له كتاب بعنوان: "تضامن" "Solidarité" شرح فيه مذهب "التعاضدية" "Le Solidarisme" السياسى. كما فكر فى مشروع تأسيس هيئة دولية تضمن أسبقية القانون على القوة. وفى عام ١٩٠٧ انعقد مؤتمر آخر حول السلام ضم أربعًا وأربعين دولة ورأس فيه "ليون بورچوا" "Léon Bourgeois" "إحدى اللجان المكلفة بدراسة" الوسائل السلمية التى من الممكن للدبلوماسية الدولية أن تحوزها لتجنب الصدامات المسلحة".

سعى "ليون" لتشكيل لجنة تحكيم دولى دائمة لتجنب الصدامات والصراعات. انبثقت عن هذه اللجنة الاتفاقيات المسماة "باتفاقيات لاهاى" التى تهدف إلى "تفادى اللجوء إلى القوة على قدر المستطاع فى الصلات بين الدول" وذلك بتسخير "كل الجهود لحل الخلافات الدولية سلميا". وقد ارتأت هذه الاتفاقيات أساليب عدة لتجنب الصدامات المسلحة منها أساليب ذات طابع قضائى (كالتحكيم) أو لا تتسم بالشكل الرسمى (كالمساعى الحميدة والوساطة). وقد أنشأت هذه الاتفاقيات محكمة دائمة للتحكيم وهو ما كان "باسى" "Passy" و"بورچوا" "Bourgeois" قد طالبا به منذ عشرين عاما خلت. يناط بهذه المحكمة تجنب أى "صراع حاد". وفى حالة الفشل فى اتقائه تنظم الاتفاقيات كل القواعد "الإنسانية" الخاصة ببدء الأعمال الحربية والحروب البرية والبحرية والوقوف على الحياد و"إلقاء القذائف من أعلى المناطيد" و"الغازات الخانقة"... إلخ.

غير أن تحكيم هذه المحكمة كان غير ملزم. جدير بالذكر أن الدول التى شاركت فى هذا المؤتمر لم تتفق على القضاة الذين يناط بهم تولى الأمر فى هذه المحكمة واقتصر التوافق على عمل قائمة من المحكمين الدوليين يمكن للدول اللجوء إليهم لحل الخلاف. كما أن هناك بندا يحد من مدى هذه الاتفاقيات وهو بند "si omnes" الذى يقصر تطبيقها على أى صراع على الدول الموقعة عليها وذات الصفة فى الصراع. فى عام ١٩١٠ نشر "ليون بورچوا" "Léon Bourgeois" كتابًا له بعنوان "Pour une Société des Nations" "من أجل عصبة الأمم" جمع فيه أفكاره واقترح مرة أخرى تأسيس منظمة دولية تضمن استتباب السلام العالمى.

بينما كانت فى فرنسا ثورة عارمة بسبب قضية الضابط "دريفوس" "Dreyfus" باعتبارها نذير عودة للتوتر الفرنسى – الألمانى وعرضا من أعراض معاداة السامية يعاود الظهور، بدأ فى أوروبا رواج نص من المفترض أنه يكشف عن مؤامرة يهودية واسعة المدى تهدف إلى الاستيلاء على حكم العالم. ويفترض أن هذا النص الذى يحمل

عنوان: "بروتوكولات حكماء صهيون" محضر لاجتماع سرى "لحكماء صهيون" وهم القادة اليهود الآتون من كل أنحاء العالم بخططهم لإفساد ذمم غير اليهود وتحويلهم إلى عبيد والهيمنة على الاقتصاد والصحافة العالميين. فى عام ١٩٠٣ ظهرت المخابرات الروسية إلى الوجود ونشرت البروتوكولات فى دورية روسية بعنوان "Znamia" غداة سفر "تيودور هرتزل" "Theodor Herzl" إلى روسيا.

فى عام ١٩١٢ راجت أكثر فأكثر نظريات المؤامرة وكشف الوزير الفرنسى السابق "إميل فلورنز" "Emile Flourens" مؤامرة ماسونية ترمى إلى تأسيس حكومة عالمية وإعلاء شأن ديانة شاملة والترويج لها. وبذا شاعت مرة أخرى هلاوس "الجيزويت" و"اليهود" وأحلامهم الخادعة فى الهيمنة على العالم.

لاحت الحرب فى الأفق وأخذ دعاة السلام وضع الاستعداد. فى عام ١٩١٣ هاجم "چورس" "Jaurés" أمام جمع من الناس لا يقل عن مئة وخمسين ألف نسمة فى برية – سان – چيرفيه "Pré - Saint - Gervais" القانون الذى أطال مدة الخدمة العسكرية إلى ثلاث سنوات. واقترح "فرانسيس دوبريسانسيه" Francis de Pressensé نائب رئيس الرابطة الجديدة لحقوق الإنسان، تأسيس ولايات أوروبا المتحدة حفاظا على السلام.. غير أن الحرب كانت على وشك الاندلاع.

تعثر تطور التعاون الدولى. فى مطلع عام ١٩١٤ عقد "بموناكو" أول مؤتمر دولى للشرطة الجنائية: اجتمع ممثلو أربعة عشر بلداً لمناقشة إجراءات التوقيف وسبل التحقق التقنية من الهوية وكيفية تنظيم عمل صحائف السوابق بشكل مركزى على النطاق الدولى ومسألة تسليم المجرمين. تعلق الأمر فى الواقع بمكافحة إرهاب العصر وهو اغتيال العدميين للعديد من الأمراء والقادة السياسيين. لم يعقب هذا الاجتماع أى إجراء ولم تكن له توابع.

أبدى فى ذات التوقيت أحد رجال السياسة البريطانيين ويدعى "سير رالف نورمان أنچل" "Sir Ralph Norman Angell" قلقه فى مؤلف له بعنوان "أمريكا ودولة العالم الجديدة "America and the New World - State" من هشاشة ما أسماه "الدولة- العالم" التى رسمت كل هذه الهيئات الدولية النوعية وهذه "الاتحادات" المتخصصة خطوطها الأولى.

رأى "سير رالف" "Sir Ralph" أن هذه "الدولة - العالم" لن يمكنها البقاء دون دعم هذه الاتحادات بدخولها فى إطار مؤسسى واحد وبدون تعهد الولايات المتحدة الفعال بالدفاع عن التنظيم الدولى للسلام وعن حرية المبادلات. وهو يقول فى هذا الصدد: "من المؤكد أن هناك بالفعل" دولة - عالم" [...] إذا كان بوسعك إرسال خطاب إلى أقصى قرى الصين إظلاما فى الصين وإرسال برقية إلى أى مكان فى العالم والاتجار والسفر إلى معظم جهات العالم فى أمان تام فذلك لأنه على مدى جيل كامل عملت هيئات البريد على تعريف وتحديد إجراءات النقل والاتصال وطرق المحاسبة ذلك أن معد السفينة ومالكها قد حددا شفرة الرموز الدولية، وقام المصرفى بطرح شروط الائتمان الدولى؛ كما أنه فى واقع الأمر تم عقد مئات الاتفاقيات أغلبها ليس بين الحكومات وإنما بين الجماعات والأطراف المعنية. "وقد أردف قائلا: غير أن هذا الأمر فى جملته هش للغاية" فهذه "الدولة - العالم" غير منظمة وغير متماسكة. ليس لها لا مركز ولا عاصمة ولا مقر اجتماعات. غالبا ما يجتمع مجهزو السفن وملاكها فى "باريس" أما الصيارفة فيلتقون فى "مدريد" أو "برن" ويتم إقرار أكثر عناصر التنظيم حيوية وأهمية فى قاعة تدخين أى فندق فى العاصمة البلچيكية. ليس "للدولة - العالم" مكتبا أو عنوانا.

والحقيقة أنه كان على الولايات المتحدة أن تمنحها واحدا وأن تزود الحضارة بمكتب تنظيم مركزى ومنسق لأنشطتها الدولية مع تهيئة التمويل الضرورى للعاملين به ولتشغيله بشكل عام.

كانت هذه هى المرة الأولى التى يتم فيها التحقق من أن صف الهيئات الدولية المتخصصة، المنشأة لحماية السوق بعضها إلى جوار بعض لا يشكل حكومة للعالم قادرة على الدفاع عن السلام. غير أن الأوان كان قد فات فقد احتدمت المنافسة بين كل الأطراف الراغبة فى شغل مكانة "لندن "فى قلب العالم. لم يكن فى استطاعة أحد الحيلولة دون وقوع الحرب العالمية.

فى الثامن والعشرين من يونيو ١٩١٤ اغتيل ولى عهد النمسا – المجر الأرشيدوق "فرنسوا – فرديناند" "L'archiduc François - Ferdinand" فى "سراييڤو" "Sarajevo" على يد "بوسنى" يطالب بربط أمته واتحادها مع "صربيا". كان الجميع آنذاك يأمل فى البداية ألا تعلن "النمسا – المجر" الحرب لمثل هذا السبب؛ غير أن الحشد والتجنيد كان قد بدأ فى كل مكان وعن طيب خاطر. فالاشتراكيون الفرنسيون والألمان ذهبوا إلى حد التصويت على الائتمان العسكرى ولم يلاحظ وجود أى إضراب عام رافض للتعبئة العامة.

بعد بضعة أيام من التريث شنت "النمسا – المجر" وحلفاؤها (ألمانيا وبطريقة ما الإمبراطورية العثمانية) الحرب على صربيا وحلفائها (روسيا وفرنسا وإنجلترا واليابان ولاحقا إيطاليا والولايات المتحدة).

الفصل السادس

ازدهار وانحدار حكم أمريكا للعالم

(١٩١٤ - ٢٠١١)

كانت الحرب قد اشتعل أوارها في أوروبا.. مدمرة كل الثروات فيها وسافكة لدماء الملايين من البشر.. وفي ذات التوقيت كانت الولايات المتحدة تدعم قوتها الجديدة وتتهيأ مثلها في ذلك مثل كل "القلوب" أو المراكز التجارية التي سبقتها لتأسيس نظام عالمي جديد لصالحها. سعت الولايات المتحدة للهيمنة على العالم، ليس فقط بثقل جيشها وصناعتها ودبلوماسيتها كسابقاتها وإنما خلافا للجميع بإرساء بنية نظامية دولية تخفي بها سطوتها، بنية تساهم في إيجاد السلام. تبنت الولايات المتحدة في سعيها هذا، فكر أولئك الذين كانوا في نهاية القرن السابع عشر قد رأوا أمريكا مثل "جيفرسون" Jefferson باعتبارها "إمبراطورية الحرية "وطمحت في أن يقود حكمها للعالم إلى تعميم الديمقراطية ونشرها في كل ربوع الكرة الأرضية لقناعتها بكونها نسق الحكم الأنسب لصالحها الخاصة.

"مجموعة الاثنين" الأولى: التقارب الأنجلو - أمريكي

كان "وودرو ويلسون" "Woodrow Wilson" الرئيس الأمريكي الأول والوحيد الحاصل على درجة الدكتوراه قد قرر عقب إعادة انتخابه عام ١٩١٦ إخراج بلاده من

حالة الانعزالية التقليدية التى كانت عليها وخوض الحرب بها. انتابه شيء من القلق لما سيؤول إليه حال العالم وأيقن فى قرارة نفسه أن نشر الديمقراطية هو الأمر الأنسب للسلام وللمصالح الأمريكية: لم تكن على أية حال الديمقراطيات فى نظره هى التى شنت الحرب وإنما إمبراطوريتان متسلطتان هما "ألمانيا" و"النمسا - المجر" حتى وإن شاركت بعد ذلك فيها كل من فرنسا وبريطانيا العظمى وهما بلدان يتبنيان النظام الديمقراطى.

فى الحادى والثلاثين من يناير ١٩١٦، صرح "ويلسون" "Wilson" فى "ميلووكى" "Milwaukee" أنه: "لم يعلن شعب قط الحرب على شعب آخر وأن الحكومات هى فقط التى تأتى هذا الفعل". من هنا فقد أعمل ذهنه فى مشروع منظمة دولية من نوع جديد تكون فيها كل البلدان ممثلة ولا يقتصر شأنها ككل الاتحادات التى نشأت قبل الحرب على معالجة مشكلة بعينها، وإنما تسعى بشكل عام لتحسين الديمقراطية وحق تقرير المصير والمضى بهما قدما. لم يطل الحديث فى ذلك مع الإنجليز الذين كانوا يحاولون جاهدين الحفاظ على سطوتهم. كما أشار بالكاد إلى الأمر مع الفرنسيين لفرط انشغالهم بالمعارك ولانحسار فكر البعض منهم فى شأن ما بعد الحرب، فى كيفية إضعاف ألمانيا ودحرها لفترة طويلة.

فى خريف ١٩١٦ قدمت لجنة فى لندن يرأسها الدبلوماسى "لورد روبرت سيسيل" "Lord Robert Cecil" مذكرة بشأن بعض المقترحات لتقليل فرص نشوب حروب فى المستقبل "Memorandum on Proposals for Diminishing the Occasion of Future Wars" ارتأى البريطانيون قصر الأمر فى المنظمة الجديدة على القوى العالمية الكبرى ممثلة بدبلوماسييها.

جدير بالإشارة هنا إلى أنه لم يتم التطرق لتأسيس محكمة عدل دائمة ولا لنزع السلاح ولا للتعاون الإنسانى. فى عام ١٩١٧ ترأس "ليون بورچوا" "Léon Bourgeois"

لجنة وزارية لدراسة أمر "عصبة الأمم" رأت تكوين جيش دولى غير أن "كليمانصو" "Clemenceau" لم يعر الأمر أهمية.

فى ذات العام كلف "ويلسون""Wilson" هو أيضا لجنة للتفكير فى الأمر وتحديد ما سيكون عليه الموقف الأمريكى حال انعقاد مؤتمر السلام، وجمع لهذا الغرض مئة وخمسين جامعيا ومستشارا سياسيا (تحت مسمى "التحقيق" "The Inquiry") تبنت اللجنة مرة أخرى فكرة "عصبة الأمم" التى كان "بورچوا" "Bourgeois" قد طرحها عام ١٩١٠ ولكن بشكل مخفف: لم يشر أحد إلى أى هيئة فوق - قومية أو جيش عالمى وإنما رؤى أن تكون هذه الهيئة "تحالفا بين الأمم". مستندا إلى هذا التقرير، أعد "ويلسون" "Wilson" بمفرده خطابا عظيما ألقاه أمام الكونجرس فى الثامن من يناير ١٩١٨.

كان مصير التسلح لم يتحدد بعد وكانت روسيا القيصرية قد تحولت قبل ذلك بفترة وجيزة إلى الاتحاد السوفيتى على يد "لينين" "Lénine"، حين شرع "ويلسون" "Wilson" فى وصف عالم ما بعد الحرب. لخص "ويلسون" "Wilson" مشروعه فى أربع عشرة نقطة تمحورت حول أربعة مبادئ هى: الثقة فى التقدم، حق الشعوب فى تقرير المصير، حرية التبادل، ضمان الأمن الجماعى. وهذا المبدأ الأخير رؤى ضرورة أن يؤمنه القانون الدولى عن طريق منظمة دولية (مسماة "برابطة الأمم" وهو اسم يترجم على سبيل الخطأ بـ"عصبة الأمم" نظرا لأنها أقل "فوق - قومية" من "عصبة الأمم" التى أراد "ليون بورچوا" "Léon Bourgeois" تأسيسها.) وبواسطة أدوات تسمح بعقاب من يهددون السلام (كالمقاطعة الاقتصادية واللجوء الجماعى للقوة). والملاحظ هنا أنه لم يكن هناك طرح لوجود جيش دائم متعدد الأطراف.

لم يكن الأمر بعد، يتعلق بحكومة عالمية غير أننا نلحظ ولأول مرة فى أقوال حاكم دولة إشارة إلى حكومة للعالم متعددة الأطراف.

كان الإنجليز آنذاك مهمومين بالحفاظ على مكانتهم وسطوتهم. من هنا فقد حرصوا على الاشتراك فى كتابة لوائح هذه المنظمة الدولية المستقبلة التى كان يجب قصرها فى نظرهم على مؤتمر للسفراء على نمط "كونشرتو الأمم" الذى وافقهم تماما عام ١٨١٥.

أشخاص كُثر غير الدبلوماسيين كانوا فى هذه المدة يفكرون فيما سيحدث بعد هذه المجزرة التى لم تكن تلوح لها نهاية. وقع "ألبرت أينشتاين" "Albert Einstein" آنذاك بيانا عاما يدعو إلى عقد سلام ينشئ "رابطة للأوروبيين "تسعى على المدى الطويل إلى بناء "حضارة كونية على مستوى العالم".

فى فبراير ١٩١٨ اقترح الفيلسوف وعالم الرياضة "برتراندرسل" "Bertrand Russell" تشكيل حكومة عالمية حقيقية وقال فى هذا الصدد: "حال العلم دون توافق السيادة القومية مع بقاء البشرية. الخيار الوحيد المتاح الآن يقع بين الحكومة العالمية والموت". وتخيل "راسل" "Russell" "اتحادا عالميا" يملك سلطات دولية تشريعية وتنفيذية وقضائية. كما رأى أن وجود قوة عسكرية عالمية من شأنه ضمان احترام القانون الدولى بدون التدخل فى الشئون الداخلية للدول. ويتوجب أن يهدف هذا الاتحاد إلى التقارب الاقتصادى بين مستويات الحياة ورقابة معدلات المواليد فى مختلف بقاع العالم. كما ينبغى أن تخضع كل دروس التاريخ الملقاة على مستوى الكرة الأرضية للجنة من المؤرخين المشهود لهم دوليا لتجنب الانحيازات القومية.

فى مارس ١٩١٨، لم يكن أمر المضى فى الحرب أو التوقف عنها قد حسم فى سهول "شامبينى" "Champagne" حين أطلق الكاتب "رومان رولان" من سويسرا نداء "لتدويل الذهن" حث المفكرين على التجمع لخدمة "الشعب المكون من كل البشر.. كلهم أخوة لنا ولبعضهم البعض على قدم سواء".

فى ذات التوقيت كان "سرى أوروبيندو" "Sri Aurobindo" فى الهند، التى كان العديد من أبنائها يقاتلون فى صفوف الإنجليز فى خنادق أوروبا، قد وضع نهاية لحياته الوظيفية فى مجال السياسة ليعيش فى خلوة فى "بونديشيرى" "Pondichéry" وألف كتابا بعنوان: "L'Idéal de l'unité humaine" "نموذج الوحدة الإنسانية المثالى". اقترح "أوروبيندو" "Aurobindo" فى مؤلفه هذا؛ تأسيس دولة عالمية وأعلن قرب احتلال آسيا للمشهد بأكمله وقال فيه: "إن تطرق فكرة" الدولة العالمية" أو "الاتحاد العالمى" إلى ذهن المفكر النزّاع إلى التوقع مستقرة فى ضمير الإنسانية ذاته، تحركها ضرورة الوجود المشترك [...]. فوحدة الجنس البشرى جزء من مشروع الطبيعة النهائى وينبغى لها الظهور والإعلان عن نفسها [...]. فبرلمان الأمم يجب بالضرورة أن يكون برلمان أمم حرة. والحكومة العالمية بالنسبة له غير كافية ذلك أنها ستعج بالمفاسد مثلها فى ذلك مثل الحكومة القومية. ومن ثم يجب تغيير العقل البشرى أيضا: "إن وحدة الجنس البشرى حتى لو حققت لا يمكنها أن تحظى بالاستمرارية وتصبح واقعا". إلا إذا أصبح البعد الروحى قانونا داخليا عاما للحياة الإنسانية [...]. كل تسوية آلية يقوم بها العقل تكون فى الغالب عارضة وغير مستقرة وحافلة بالانفلاقات والانقسامات اللا نهائية. ستظهر آنذاك الحاجة إلى كائن كلى ومعرفة كلية وسلطة كلية أكثر امتدادا واتساعا لضم ولحام كل شىء فى وحدة أكبر للحياة الإجمالية". وقد تنبأ "أوروبيندو" "Aurobindo" "بأن آسيا المتحدة والاشتراكية ستكونان القوتين المقدرتين مسبقا للمستقبل". وقد رأى أن تتحالف القوى الديمقراطية فى آسيا وأفريقيا وأمريكا وأوروبا لوضع نهاية للاستعمار.

أول حكومة متعددة الأطراف للعالم "عصبة الأمم"

بعدما لاح نصر "الرايخ" فى الأفق فى يوليو ١٩١٨ انهارت خطوطه الدفاعية فجأة فى أغسطس تحت وطأة الجيوش الأمريكية التى كانت قد حطت لتوها وحاز الحلفاء النصر فى نوفمبر. وشاعت الفوضى فى ألمانيا.

انعقد آنذاك فى "فرساى" مؤتمر سلام فى الثامن عشر من يناير ١٩١٩.. مؤتمر خارق التقى فيه "كينز " "Keynes" و"كليمانصو" "Clemenceau" و"بريان" "Briand" و"وسترسمان" "Stresemann" و"ويلسون" "Wilson" والشقيقان "واربوج" "Warburg" (كان أحدهما فى الوفد الألمانى والآخر فى الوفد الأمريكى) إلى جانب "هوشى منه" "Hô Chi Minh" وآخرين. جمع هذا المؤتمر فى أول الأمر المنتصرين. ودُعى المنهزمون بعد ذلك لسماع مقترحات غير قابلة للتفاوض لمعاهدة سلام. لم يكن الاتحاد السوفيتى الجديد من المدعوين لهذا المؤتمر. وقد أصر الرئيس "ويلسون" "Wilson" على أن يكون تشكيل "عصبة الأمم" التى نادى بها طيلة ثلاث سنوات خلت هو أول موضوع فى جدول الأعمال. لم يعبأ الفرنسيون وفى مقدمتهم "كليمانصو" "Clemenceau" بمشروع "ليون بورجوا" "Léon Bourgeois" بل وسخروا منه، فقد كانوا منشغلين بفرض أعلى التعويضات على خسائر الحرب على المنهزمين لإبقائهم فى حالة مستدامة من الضعف. أما الإنجليز فلم يكترثوا إلا بالإبقاء على صورة القوة الفائقة التى كانوا عليها وبشكل خاص بمد مستعمراتهم وإنقاذ معيار الذهب.

كان "ويلسون" "Wilson" يرى أن "عصبة الأمم" ينبغى أن تهدف إلى الحفاظ على السلام وتشجيع نزع السلاح. كما أن عليها أن تسمح بحل الخلافات عن طريق اللجوء إلى التحكيم. وقد اقترح الرئيس الأمريكى إضافة بند ينص على وجوب احترام الدول الأعضاء للحريات الدينية وتضمين المواد المنظمة لها جملة عن حق الشعوب فى تقرير

مصائرها وهى جملة تغذى بالأحلام والأمانى كل من يطمحون إلى الاستقلال فى أفريقيا والهند والهند الصينية.

قبل مؤتمر "فرساى" فى الخامس والعشرين من يناير ١٩١٩ مبدأ "عصبة الأمم" وهو اسم ترجم فى نسخة المعاهدة الفرنسية بـ "مجتمع الأمم" رغم وجود بون يفصل المشروع عن فكرة "ليون بورچوا" "Léon Bourgeois" الأساسية. بعد هذا التاريخ بأقل من شهر وتحديدا فى الرابع عشر من فبراير وعقب فتح باب المناقشات تم وضع الرتوش الأخيرة لنص مفصل على أساس مشروع أمريكى - بريطانى بواسطة لجنة تضم ممثلى الخمس قوى الكبرى المنتصرة وتسع قوى "صغيرة "منها الصين والبرازيل. لم ير القادة الفرنسيون فى هذا المشروع آنذاك سوى تأسيس هيئة تُعد امتدادا للتحالف ضد ألمانيا. لانشغالهم بفكرة دحر عدوهم بشكل نهائى قدم القادة الفرنسيون اقتراحا بتكوين قوة عسكرية مستقلة لعصبة الأمم لاتقاء عودة القوة لألمانيا. وقد اعترضت كل من "واشنطن" و"لندن" بحزم شديد.

وقد تم الاتفاق فى نهاية الأمر وتحديدا فى الثامن والعشرين من أبريل ١٩١٩ على تكوين منظمة تتسم بالضعف الشديد بها: جمعية عامة تضم من سيقومون بالتوقيع مستقبلا (وهذا يعنى عدم وجود المنهزمين) وتزمع جمع ممثلى الدول الأعضاء لمناقشة الأمور المتعلقة بالشؤون الدولية الدائرة وشروط قبول الأعضاء الجدد وميزانية المنظمة. ويقوم على إدارتها مجلس مكون من الأعضاء الدائمين والأعضاء غير الدائمين بالإضافة إلى طاقم سكرتارية. وقد استقر الأمر على اختيار "چنيف" مقرًا دائما لها وعلى تنحية لغة "الإسبرانتو" جانبا بعد إبداء فرنسا اعتراضا عليها واختيار الإنجليزية والفرنسية والإسبانية لغات رسمية لها. على خلاف ما ارتآه "بورچوا" "Bourgeois" وتوافقا مع رأى "ويلسون" "Wilson" فى مشروعه لم يكن لعصبة الأمم جيش خاص بها. غير أنه كان بوسعها إقرار عقوبات اقتصادية يكون تطبيقها مرتبطا بموافقة أعضائها.

فى يونيو ١٩١٩ وبعد مناقشات دامت عاما حول الكثير من الموضوعات، وقعت أربع وأربعون دولة معاهدة "ڤرساى" ولم يكن من بينها ألمانيا والاتحاد السوڤيتى الجديد.

وتم ضم تأسيس "عصبة الأمم" إلى معاهدة "ڤرساى" من هنا يمكن القول إنها قد سبقت كل المعاهدات الأخرى الناشئة عن مؤتمر السلام. وقد ضمنت النصوص المقرة بحدود الدول الأوروبية بنودا خاصة بحماية الأقليات. والغريب أنه لم يذكر فيها شىء يتعلق بزوال الاستعمار اللهم إلا توزيع الإمبراطورية العثمانية والممتلكات الألمانية بين فرنسا وبريطانيا العظمى فى صورة أقاليم تحت الانتداب. والحقيقة أن كلا من أفريقيا وآسيا قد شعرتا بخيبة أمل كبيرة. بمعنى آخر كانت الإمبراطوريات وحدها هى التى احتفظت بالأسلحة الضرورية لإعلاء شأن وقيمة حقوقها.

فى عام ١٩٢٠ نال "ليون بورچوا" "Léon Bourgeois" بدوره جائزة "نوبل" للسلام. وقد صرح فى هذه المناسبة بأنه: "من أهوال سنوات الحرب الأربع ظهرت [...] فكرة جديدة فرضت نفسها على الضمائر وهى ضرورة اجتماع الدول المتحضرة للدفاع عن الحق والحفاظ على السلام. "وتعد الكلمة الفرنسية" "Association" ترجمة أفضل لكلمة "عصبة" "League" من كلمة جمعية أو جماعة "Société" التى يرى أنها أقل قدرة على الإجبار مما يجب.

وتعانى الهيئة الجديدة فى الواقع من مثالب خلقية هائلة وأهمها عدم وجود المنهزمين بين أعضائها وعدم رقابتها على الهيئات الدولية المتخصصة التى تأسست قبل عام ١٩١٤. كما أن هذه الهيئة لا تعبأ بتطوير حرية المبادلات ولا بتنظيم الثبات والاستقرار النقدى. يضاف إلى ذلك عدم قدرتها على فرض أى التزام متعلق بحقوق الإنسان وعدم امتلاكها لوسائل تطبق بها إجباريا قراراتها.

الأسوأ من ذلك كله هو عدم تصديق كونجرس الولايات المتحدة على المعاهدة المؤسسة لعصبة الأمم هذه، رغم تدخل الرئيس "ويلسون" "Wilson" بكل ثقله: فقد رفض الجمهوريون السماح بالتطوع والتدخل الآلي للقوات الأمريكية في أي صدام وفقا لقرار سلطة دولية. أما الديمقراطيون فقد استشعروا خيبة الأمل من بنود معاهدة السلام الأخرى التي ألقت على كاهل ألمانيا بأعباء جسام رأوا أنها مبالغ فيها. خلاصة القول إن "عصبة الأمم" ليست عمليا منذ نشأتها سوى منظمة أوروبية رغم أن من فكر في الأصل فيها وأراد تأسيسها أمريكي.

عرفت هذه المنظمة في بادئ الأمر بعض النجاحات: ففي عام ١٩٢٠ منعت تفشي صراع قام بين "بولندا" و"ليتوانيا". وفي عام ١٩٢١ اعترفت بنفوذ "فنلندا" على جزر "آلاند" "Aland" التي كانت "السويد" تنازعها إياها وأمرت بتحييد الأرخبيل وتجريده من سلاحه. في عام ١٩٢١ تم تأسيس منظمة العمل الدولية (OIT) ومفوضية شؤون اللاجئين (HCR) ومحكمة عدل دولية دائمة لتطبيق القانون الدولي ولجنة للرقابة على الأسلحة النارية وهيئة الصحة العالمية (OMS) بالإضافة إلى لجنتي شؤون العبيد والانتدابات. وكل هذه الهيئات المشار إليها آنفا هي هيئات تابعة لعصبة الأمم. في عام ١٩٢٢ انضمت ألمانيا بعد أن أصبحت جمهورية إلى "عصبة الأمم". ولاحقا فصلت المنظمة في ترسيم الحدود بين "ألبانيا" و"يوغوسلافيا"، كما فرضت دعما اقتصاديا لكل من "النمسا" و"المجر" واتخذت قرارا فاصلا في شأن "سيليزيا العليا" "La Haute Silésie" التابعة "لبولندا" وأدارت إقليم "السار" "La Sarre" قبل أن يقرر سكانه بموجب استفتاء عام أن يتبع إقليمهم "ألمانيا". كما قامت المنظمة بتحديد وضع "الموصل" التي كان يتنازعها كل من "تركيا" و"العراق" ونظمت كيفية فض المنازعات بين كل من "كولومبيا" و"بيرو". في واقع الأمر لم تكن كل هذه الحلول ترتكز على أسس متينة.

فى عام ١٩٢٣ رأت هيئات دولية أخرى النور. فقد تأسست بناء على مبادرة من مدير الشرطة فى "ڤيينا" "چوهانز شوبر" "Johannes Schober" منظمة الشرطة "الجنائية الدولية "التى ستصبح لاحقا "الإنتربول "من مندوبى تسع عشرة دولة.

وفى عام ١٩٢٤ تم تأسيس "المكتب الدولى للأوبئة الحيوانية" وذلك بعد تفشى طاعون الماشية عام ١٩٢٠ فى بلچيكا. نتيجة استيرادها أبقار "الدربانى" من جنوب قارة آسيا. كان التساؤل المطروح آنذاك أنه ما دامت "عصبة الأمم" ليست إلا هيئة أوروبية فلم لا يتم دعم التكامل والدمج فى أوروبا؟

اقترح وزير الخارجية الفرنسى "آريستيد بريان" "Aristide Briand" بعد توقيعه عام ١٩٢٨ مع الأمريكى "كيلوج" "Kellogg" اتفاقية بالغة الرمزية تجريم الحرب. عرض الوزير "بريان" على الجمعية العامة "لعصبة الأمم" فى سبتمبر ١٩٢٩ بالاتفاق مع المستشار الألمانى "ستريزمان" "Stresemann" مشروع اتحاد فيدرالى أوروبى. يتوجب على هذا الاتحاد فى البداية اتخاذ قرارات ذات طابع اقتصادى نظرا لكون هذه المسألة "المسألة الأكثر إلحاحًا".

كُلف "ألكسيس ليچية" "Alexis Léger" (وهو الشاعر الفرنسى المعروف سان چون برس) الذى كان يشغل آنذاك منصب السكرتير العام "للكى دورسيه" "Quai d'Orsay" أو وزارة الشئون الخارجية باقتراح تنظيم أكثر تفصيلا. فى مطلع شهر مايو ١٩٣٠ كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعانى بوضوح من جمود اقتصادى واقترح "ليچيه" "Léger" أن يكون "الاتحاد الأوروبى" الذى اختيرت له مدينة "چنيف" مقرا، هيئة "بحكومية "تابعة "لعصبة الأمم". رؤى أن تقوم على إدارتها ثلاث هيئات نوعية أولها جهاز قرارى وهو "المؤتمر الأوروبى" رئاسته تتم بشكل دورى مع جهازين آخرين أحدهما تنفيذى والآخر إدارى: "لجنة سياسية دائمة" و"سكرتارية دائمة".

وقد اقترح من ناحية أخرى تأسيس "سوق مشتركة" وإدارة جماعية للسياسات النقدية مع التدرج نحو تطبيق اتحاد جمركي. كما أوصى فى نهاية الأمر بالشروع بشكل مدروس فى إقامة مشروعات وأعمال كبرى وإيجاد تناغم بين التشريعات الاجتماعية مع دفع التعاون الثقافى قدما.

غير أن كارثة معاهدة "فرساى" والطريقة العبثية التى حُلت بها المشكلة الألمانية والغياب التام لتناول السياسة الحمائية ومعيار الذهب وعدم حل الخلافات والكبت الذى كانت تعانى منه البلاد المنهزمة كانت كلها تنذر بآلاف المشاكل والصدامات فى الأفق.

أحلام الحكم الشمولى للعالم

حاولت ثلاث حركات شمولية أن تنصب من نفسها "حكومات للعالم" فى مواجهة مثالية السلام التى كانت تنادى بها وتسعى إليها "عَصبة الأمم" فقد كان يرون فيها قدرا ليس بالقليل من الضعف والسذاجة. ادعت هذه الحركات اعتراضها على ما يعتبرونه حكما للعالم عن طريق المال أو بواسطة اليهود أو من خلال الديمقراطية البورچوازية وهو ما يرونه متماثلا وذا مردود واحد.

لقناعة كل من "لينين" "Lénine" و"البلشفيك" "Bolcheviks" بأنه دون انتفاضة عامة وشاملة فى أوروبا سيتم سحقهما نتيجة "الحصار الرأسمالى" كما حدث من قبل لأنصار ثورة باريس العامية سنة ١٨٧١، قام الاثنان بالبحث عن حلفاء. وقد نظما معا فى "موسكو" فى الفترة الممتدة من ٢ إلى ٦ مارس ١٩١٩ أثناء انعقاد مؤتمر "فرساى"، مؤتمرا تم تخصيصه لعقد تحالف بين الأحزاب الشرعية وغير الرسمية التى تعضدهما: وقد أعلن اثنان وخمسون موفدا من أربعة وثلاثين بلداً نشأة "الدولية الثالثة" وضعت هذه "الدولية" التى تحمل صفة "الشيوعية" واحدا وعشرين شرطا أمام الأحزاب الراغبة فى الانضمام إليها.

كانت هذه الشروط غير مقبولة من معظم أعضاء. أحزاب أوروبا الاجتماعية الديمقراطية. وقد أدت بالضرورة إلى انقسامات فى داخلها وأدت من ثم إلى تكوين حزب شيوعى فى كل بلد وانفصاله عن الاشتراكيين. كلفت لجنة تنفيذية بالإشراف على هذه الأحزاب "وبتشجيع الثورة العالمية". كان المقر الرئيسى للأممية الشيوعية أو"الكومنترن" بالطبع فى "موسكو". وسنرى لاحقا كيف كان لهذه المنظمة مراسلون سريون فى كل مكان من الولايات المتحدة إلى الصين وكيف أنها قاومت الاستعمار.

ردا على ذلك قام الاشتراكيون عام ١٩٢١ بإعادة تأسيس "دولية ثانية" فى "برن" وقد انقسموا من جديد بعد ذلك واتجه بعض منهم إلى تأسيس "دولية الثانية والنصف".

فى عام ١٩٢١ فرضت "موسكو" "المركزية الديمقراطية" (بمجرد اتخاذ قرار فى مؤتمر لا يمكن إبداء أدنى اعتراض داخلى عليه) على كل الأحزاب الأعضاء فى "الدولية الثالثة". وفى عام ١٩٢٤ وضع "ستالين" "Staline" بعد وفاة "لينين" "Lénine" يده على جهاز الحزب الشيوعى PCUS والدولة السوفيتية، كما أخضع التنظيم لخدمة الاتحاد السوفيتى الذى استمرت خشيته من الحصار. وقد أعلن "جريجورى زينوفيف" "Grigory Zinoviev" رئيس "الدولية" بلشفة "المنظمة: ورأى أن كل حزب لا يلتزم بالخط المرسوم فى "موسكو" سيتم استبعاده. وقد بدأت بعد ذلك ملاحقة أتباع "تروتسكى "وأسس "الكومنترن" أى ما يعرف بالأممية الشيوعية مدرسة لتكوين الكوادر اللازمة "للأحزاب الشقيقة".

فى السنة ذاتها أى عام ١٩٢٤ فضح هتلر فى كتابه "كفاحى" "Mein Kampf" المؤامرة اليهودية التى استخدمت، كما أوضح فى سطوره، لغة "الإسبرانتو" لدعم هيمنتها على العالم. وهو لا يشير إلى كيفية الرد بسطوة ألمانية على العالم ولا حتى على أوروبا، وإنما يتحدث عن "ضمانة للشعب الألمانى الإقليم الذى يستحقه فى هذا العالم "حتى" يطمس عدم التطابق بين الرقم الذى يمثل عدد السكان [الخاص بنا] ومساحة [إقليمنا]. إما أن تصبح ألمانيا قوة عالمية أو لا تكون على الإطلاق".

كانت الأيديولوچية النازية، القومية والمتعصبة تعارض بطبيعتها كل تصور لحكومة عالمية. فبالنسبة لهتلر "Hitler" لم يكن هناك سبيل لنقاش فكرة تخلى الشعب الألمانى عن سيادته لصالح كيان عالمى، خاصة إذا كان هذا الكيان يمنح اعتبارا لأجناس معروف تدنى وضعها. ووفق ما ساقه هتلر من آراء فإن الدولانية اليهودية مسؤولة مسؤولية كاملة عن إظهار "الدولية الشيوعية" و"الدولية الرأسمالية" إلى الوجود. وهذه الهيئات تتسبب فى تآكل الشعوب التى توجد فيها وتجعلها غير قابلة للاستيعاب. كان ينبغى أن يتم فى أوروبا إبادة أو استبعاد الأجناس المعروفة بدونيتها كالأجناس السلافية واستبدال بها الجنس السامى الألمانى. يرى "هتلر" "Hitler" أن الشعوب الچرمانية المعروف قربها من الألمان خاصة الإسكندنافيين والفلمنك يمكن لألمانيا استيعابها. أما الشعب الفرنسى الذى يعد من حيث العنصر أبعد عن الألمان فينبغى النظر له باعتباره الاحتياطى الغذائى للرايخ وعدم ادعاء إمكانية استيعابه مستقبلا أو الحكم عليه بالإبادة. كان "هتلر" "Hitler" يتمنى إذن غزو أوروبا أما العالم فيأتى بعد ذلك.

من ناحيته حاول "موسولينى" "Mussolini" الذى استولى على السلطة فى "روما" إحياء الإمبراطورية الرومانية. الواقع أنه كان يبغى تأسيس "روما جديدة" يعمرها "أناس جدد". فانحدار الإمبراطورية الرومانية وتدهورها يعزى فى نظره إلى تعدد العلاقات وكثرة التماس بين العنصر الرومانى الراقى والعناصر الأخرى الأدنى مرتبة. على إيطاليا استعادة "mare nostrum La" "البحر الأبيض المتوسط" ومن ثم فمرور عشرين قرنا على حكم "أغسطس" "Auguste" مناسبة ملائمة لكى يقدم "الدوتشى" نفسه باعتباره وريثه المباشر.

بدءا من عام ١٩٢٧، أحكم "ستالين" "Staline" سطوته المطلقة على "الكومنترن" واجتهد فى جعله متناسبا مع أهدافه ومقاصده. فرض خط "الاشتراكية فى بلد واحد" وسعى إلى أن تصبح أفعال الأحزاب الأخرى الأعضاء به تابعة ومتعلقة بالمصالح

القومية للاتحاد السوفيتي. كانت الأحزاب المختلفة آنذاك مراقبة بدقة من قبل عناصر مرسلة بشكل مباشر من "موسكو" دمرت صحوة الأنظمة الشمولية ذات الطابع القومي كل الآمال المعقودة على "عصبة الأمم" التي كانت قد بدأت في التفتت والتفسخ تدريجيا.

في عام ١٩٢٨ انسحبت البرازيل من "عصبة الأمم" لعدم حصولها على مقعد دائم في مجلسها. في عام ١٩٢٩ ونتيجة للأزمة المالية العالمية أغلقت الحدود، وأدى الحرص على إبقاء معيار الذهب والحفاظ عليه بأي ثمن إلى إحداث انكماش حاد وتراجع كبير للغرب. وقد فشلت "عصبة الأمم" عام ١٩٣٠ في تقليص قيمة التعويضات التي فرضتها "معاهدة فرساي" على ألمانيا وفي التصرف في عدم قدرتها على السداد. أدى كل ذلك إلى إيجاد أنظمة سداد دولية بين بعض البنوك المركزية. ويضاف إلى ذلك كله، إخفاق "عصبة الأمم". في إجبار اليابان على سحب قواتها من الأراضي الصينية والحيلولة دون انسحابها من المنظمة. هذا غير عدم استطاعتها تطبيق مبادئ تقرير المصير التي تعد من دعائم وجودها، على مستعمرات الدول الأعضاء وعدم تمكنها عام ١٩٣٢ من تفادي نشوب حرب "الشاكو" بين "بوليفيا" و"باراجواي".

قام "ويلي بوست" "Wiley Post" عام ١٩٣٣ بأول رحلة جوية حول العالم وحده في سبعة أيام وثمان عشرة ساعة فقط. استولى "هتلر" "Hitler" على الحكم في ذات التوقيت وأمام رفض فرنسا السماح لألمانيا بإعادة تسليح نفسها، انسحب "هتلر" من "عصبة الأمم". في ذات المدة تقريبا، طلب "الكومنترن" من الأحزاب الشيوعية في البلدان الأخرى التحالف مع الاشتراكيين للوقوف أمام الفاشيين. وقد أدى ذلك إلى فتح الطريق في فرنسا أمام الجبهة الشعبية.

كان خطر النازية محدقا وقد جعل ذلك "ألبرت أينشتاين" "Albert Einstein" ينصرف عن السلمية ويندم على "عدم وجود قوة شرطة دولية خاضعة لسلطة جهاز فوق قومي". في خطاباته إلى "فرويد" "Freud" أشار "أينشتاين" "Einstein" إلى فكرة

تأسيس مثل هذه القوة إلى جانب "جهاز تشريعي وآخر قضائي متخصص لحل أي خلاف يمكن أن ينشأ بين الأمم". وفي هذا نسيان لكون "عصبة الأمم" التي انضم الاتحاد السوفيتي إليها عام ١٩٣٤ كانت في أساسها قد أنشئت لهذا الغرض.

في عام ١٩٣٤ نظم "موسوليني" "Mussolini" لجان عمل لعمومية روما (CAUR) جمعت "مؤتمرا دوليا فاشيا" في "مونترو" "Montreux" في ديسمبر ١٩٣٤ لم يمثل فيه الحزب النازي الألماني. كانت هناك كذلك "لجنة تنسيق للفاشية العالمية "اجتمعت ثلاث مرات عام ١٩٣٥ في "باريس" و"أمستردام" و"مونترو" وأعلنت عن دعمها لسياسة "موسوليني" "Mussolini" الاستعمارية مع شجب بعض ممارسات النازية خاصة وثنيتها. حاول "موسوليني" "Mussolini" كذلك تحويل المهاجرين الإيطاليين إلى فاشستيين خاصة في "البرازيل" و"فرنسا" بهدف دمجهم في مشروعاتها من أجل إيطاليا. غير أن هذه التكوينات غير الناضجة "للدوليات الفاشية" لم تصل قط إلى أفعال متناسقة ولا إلى تصريحات مشتركة مترابطة فعليا. نظرا لكون الفاشية في أساسها قومية كان من المستبعد إيجاد توافق بينها وبين فكرة الدولانية أو العولمية.

استمرت "عصبة الأمم" في عجزها الملموس أمام الاجتياح الإيطالي لأثيوبيا وتبع ذلك انسحاب روما بدورها من المنظمة. يذكر هنا أن المنظمة عام ١٩٣٦ لم تستطع شيئا حيال إعادة ألمانيا تسليح نفسها. كذلك كان حالها عام ١٩٣٧ حين أعيدت عسكرة إقليم "راينلاند" "La Rhénanie" وحين نشبت كل من الحرب الصينية - اليابانية والحرب الأهلية الإسبانية.

في عام ١٩٣٨ أسس في "لندن" ثلاثة لا يرجعون عن تفاؤلهم هم "ديريك رامسلي" "Derek Ramsley" و"شارلز كمبر" "Charles Kimber" و"باتريك رانسوم" "Patrick Ransome" "اتحادا فيدراليا" يدعو لتشكيل حكومة عالمية. في ذات التوقيت كان "كلارنس ستريت" "Clarence Streit" المراسل السابق لجريدة "النيويورك تايمز" لدى "عصبة الأمم" يضع اللبنة الأولى "للحركة الفيدرالية الأمريكية".

بقت "عصبة الأمم" خلال العام المشار إليه على عجزها أمام "الأنشلوس"، وفى عام ١٩٣٩ انسحبت منها إسبانيا. ولا يخفى هنا على أحد أن هذه المنظمة لم تستشر لدى تقسيم تشيكوسلوفاكيا ولم يصل إلى علمها أول سبتمبر ١٩٣٩ أن الألمان قد اجتاحوا "بولندا" معلنين بذلك بدء الحرب العالمية الثانية.

فى الرابع عشر من ديسمبر ١٩٣٩ تم استبعاد الاتحاد السوفيتى من المنظمة، ذلك أن هجمته على "فنلندا" فى الثلاثين من نوفمبر ١٩٣٩ عدت غير قانونية من جانب مجلس "عصبة الأمم". وتجدر هنا الإشارة إلى أن هذا القرار كان واحدا من آخر قراراته.

الحكومة متعددة الأطراف الثانية للعالم: منظمة الأمم المتحدة

للمرة الثانية، وخلال حرب عالمية جديدة لم يعرفوا بأى شكل كيف يحولون دون نشوبها، فكر الحلفاء الموجودون على ضفتى المحيط الأطلنطى فى أفضل السبل لتجنب تكرار مثل هذا الحدث الجلل. دفعهم إدراكهم للكارثة التى تمثلها "معاهدة فرساى" وعجز "عصبة الأمم" الواضح ودور أزمة ١٩٢٩ المالية فيما حدث بعد ذلك، إلى التفكير فى أنه فى البداية لا ينبغى على نهج "عصبة الأمم"، التركيز على تطوير الديمقراطية فقط وإنما الاهتمام أيضا بالحفاظ على انتظام فعال لعمل الاقتصاد.

لتحقيق هذا الغرض كان يتوجب الإبقاء على الحدود مفتوحة وتأسيس هيئات نقدية ومنح المنظمة الجديدة الوسائل العسكرية التى لم تكن فى حوزة "عصبة الأمم". وكانت هذه الأخيرة فى "جنيف "فى ظروف مثيرة للشفقة: ففى عام ١٩٤٠ تعاون سكرتيرها العام الفرنسى "جوزيف آڤينول" "Joseph Avenol" مع ألمانيا وأقال عددا

كبيرا من العاملين بها كلهم من البريطانيين. أعقب ذلك تقديمه لاستقالته وشغل الإيرلندى "شين ليستر" "Sean Lester" السكرتير العام المساعد لمنصبه. بعث شاغل المنصب الجديد العديد من أقسام المنظمة ومحفوظاتها إلى أمريكا الشمالية: من هنا فقد استقر المكتب الدولى للعمل فى "مونتريال" وأصبح مقر وكالات أخرى مدينة "برنستون". بقى "لستر" "Lester" فى "جنيف" حارسا وحيدا وشجاعا "لعصبة أمم" خالية الوفاض فى دولة "سويسرا" المحاصرة من قبل الألمان.

على شاكلة ما حدث إبان الحرب العالمية الأولى ولكن بصورة أكثر كثافة، ترأست كل من الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى المباحثات التمهيدية بشأن إعادة تشكيل عالم ما بعد الحرب. كانت الولايات المتحدة فى هذه المدة أكثر قوة عما كانت عليه قبل ربع قرن خلا. اجتازت أزمة ١٩٢٩ باقتصاد حرب جنبها التدمير الذى لحق حلفاءها ومنافسيها الأوروبيين. وقد دعمت قوتها وهيمنتها على العالم ولنقل تحديدا على ذلك الجزء منه الذى لا يتبع الأنظمة الفاشية الثلاثة الموجودة. ترك مركز العالم التجارى فى "بوسطن" مكانته ومنزلته لمركز تجارى أمريكى أخر فى مدينة "نيويورك".

تبنى الرئيس "روزفلت" "Roosevelt" حلم "ويلسون" "Wilson". غير أنه لتفادى أخطاء هذا الأخير سارع "روزفلت" بإشراك الكونجرس فيما كان يدور بخلده بشأن مستقبل العالم. فلم يكن راغبا فى المخاطرة من جديد. برؤية بنيان عالمى جديد مرفوض من قبل الكونجرس.

فى رسالة وجهت خصيصا فى السادس من يناير ١٩٤١ إلى الكونجرس الأمريكى لتبرير المساندة التى حظيت بها بريطانيا العظمى ذكر "روزفلت" أنه يتمنى: "عالما مؤسسا على الحريات الإنسانية الأربع وهى: حرية التعبير وحرية اختيار طريقة التعبد إلى الله والحق فى أن يكون الإنسان فى مأمن من العوز والاحتياج والحق فى الحياة بغير الإحساس بالخوف - وهو ما يعنى على مستوى العالم تقليص حجم التسليح".

قام ثلاثة من مستشارى "روزفلت" "Roosevelt" هم: أستاذ القانون بمدينة "فيينا" (واضع الدستور النمساوى الحالى) "هانز كلسن" "Hans Kelsen" ووكيل الوزارة: "سومنر والز" "Sumner Welles" (وهو من رجالات وزارة الخارجية الأقوياء) والچنرال "چورچ مارشال" "George Marshall" رئيس أركان حرب الجيش الأمريكى، بكتابة "ميثاق الأطلنطى الذى خرج إلى النور فى الرابع عشر من أغسطس ١٩٤١ فى عرض بحر الأراضى الجديدة على متن الطرادة "أوجستا" "Augusta" بحضور كل من "روزفلت" و"تشرشل" "Churchill". يستعيد هذا الميثاق بالتفصيل خطاب الرئيس الأمريكى الذى ألقاه فى السادس من يناير ويضع الخطوط الأولى لبنية الهيئات والمنظمات الدولية التى يتمناها. وعد الحليفان بألا تكون لهما مطالب إقليمية بعد الحرب وأن يقوما بتنظيم حق الشعوب فى تقرير مصائرها... وهما الأمران اللذان أخفقت فيهما "عصبة الأمم".

لاستقرار رأيهما على عدم تكرار الأخطاء المرتكبة عام ١٩١٩ أضاف الاثنان: "أنهما سيبذلان قصارى جهدهما لتمكين كل الدول الكبيرة والصغيرة، المنتصرة والمهزومة من الحظو بشروط وظروف متعادلة فى التبادل ومن الحصول على المواد الأولية العالمية اللازمة لرخائها الاقتصادى وذلك احتراما منهما لما تعهدا به من التزامات". وكانا بذلك يعنيان إيجاد أكمل تعاون بين كل الأمم على الصعيد الاقتصادى بغية تحقيق الأمن والأمان للجميع وتحسين معايير العمل وتحقيق التطور الاقتصادى والأمن الاجتماعى.

بعد القضاء بشكل نهائى على الطغيان النازى: أمل الاثنان استتباب السلام بين كل الأمم مما سيتيح لها فرص العيش فى أمان تام داخل حدودها ويمنح كل الناس أينما كانوا يقيمون الحق فى الحياة بمأمن من الخوف والعوز". ويدعو الميثاق بالإضافة إلى كل ما سبق إلى نزع سلاح "الأمم التى تهدد أو يمكن أن تهدد بعدوان خارج

حدودها". فى عام ١٩٤٢ تم إعداد "التصريح العالمى لحقوق الإنسان فى نيويورك بمبادرة من "روچيه ناش بلدوين" "Roger Nash Baldwin" مؤسس "American Gvil Liberties Union" "اتحاد الحقوق المدنية الأمريكية" استوحت الأمر من "La Ligue des droits de l'homme" "رابطة حقوق الإنسان" التى تم تشكيلها عام ١٨٩٨ وقت قضية الضابط "دريفوس" "Dreyfus" الشهيرة.

بدءا من عام ١٩٤٢ وبمجرد دخول الولايات المتحدة فى الحرب وظهور بوادر إمكانية دحر "هتلر" "Hitler" بدا واضحا أن الولايات المتحدة ستبقى فى "قلب" حكومة العالم. وظهر جليا أيضا بعد "ستالينجراد" "Stalingrad" أنه لا يمكن تأسيس ما يتسم بالعالمية دون الاتحاد السوڤيتى. كثرت آنذاك المؤتمرات المزمع من خلالها التهيئة لإعادة تشكيل "عصبة الأمم "وتأسيس هيئة أخرى تكلف بميزان المدفوعات وثالثة يناط بها مكافحة الحمائية وهيئة رابعة للسعى فى إخراج البلدان المستعمرة من بؤسها. كان الأمر يتطلب من الولايات المتحدة فى الأساس تغيير معادلة الذهب بالجنيه الإسترلينى إلى معادلة الذهب بالدولار.

قاد هذه المفاوضات الأمريكيون وحدهم وكانت فى بدايتها برئاسة وكيل الوزارة "سومنر والز" "Sumner Welles" مع حضور إنجليزى شكلى. عند تردد ممثلى بريطانيا العظمى فى قبول الطلبات المجحفة من نظرائهم الأمريكيين كانت السفن الأمريكية العابرة للأطلنطى والمحملة بالمواد الغذائية لبريطانيا العظمى تبطئ من سرعتها.

كان السوڤيت لديهم كثير من المهام للحيلولة دون تقدم الألمان وفى ذلك ما منع انشغالهم بأى شىء آخر سوى الحرب اللهم إلا مد وتوسيع نطاق نفوذهم. من هنا فإن الهيئات والمنظمات التى كان العالم الرأسمالى يتزود بها لم تكن تعنيهم فى شىء.

فى عام ١٩٤٣ قام "ستالين" "Staline" تهدئة لمخاوف الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى بوضع نهاية "للدولية الثالثة" كما قبل الحديث عن تنظيم العالم القادم خارج حدود أوروبا.

فى "يالتا" فشل الحلفاء الثلاثة فى المدة الممتدة من ٣ إلى ١١ فبراير ١٩٤٥ فى الاتفاق على طرق التصويت فى مجلس الأمن. كان الاتحاد السوفيتى يخشى هيمنة الدول الحليفة للولايات المتحدة والمملكة المتحدة على الجمعية العامة. ومن ثم رأوا أنه من المهم إيجاد حق للاعتراض [ڤيتو] فى مجلس الأمن.

فى فبراير ١٩٤٤ كتبت لجنة من الخبراء جمعها معهد القانون الأمريكى مذكرة عن حقوق الإنسان الأساسية. هذه المذكرة شكلت الخطوط الأولى لما سيصبح لاحقا "الإعلان العالمى لحقوق الإنسان". فى التاسع عشر من أبريل ١٩٤٤ أكد "روزڤلت" "Roosevelt" مرة أخرى أنه: "لا سبيل إلى ضمان ظروف مواتية لاستتباب سلام دائم إلا بوجود هيئات اقتصادية منظمة بطريقة صحيحة، يدعمها العمل الإنسانى ومستوى اجتماعى مرتفع ووظيفة منتظمة بالإضافة إلى ضمانات وجود مناسبة". ورأى أن البعد الاقتصادى للسلام يستلزم ضمنيا عولة النموذج الأمريكى وإعطاء صفة التعاقد العالمية لظروف وشروط العمل والأجر المتقاضى عنه. لتجنب كل منافسة غير شريفة ينبغى أن تكون الرواتب العالمية مرتفعة على نمط النموذج الأمريكى "فورد". استشرف "روزڤلت" "Roosevelt" أيضا وجود تنسيق بين السياسات الاقتصادية الجمعية على نطاق كلى ورأى أن ذلك يمكن أن يكون فى إطار "منظمة العمل الدولية" السلطة الدولية الوحيدة المنبثقة عن "معاهدة ڤرساى" والتى ثبت فى يقينه أن الحكم النهائى عليها إيجابى.

فى مايو ١٩٤٤ صرح ممثلون ومعهم نقابات عمالية وسلطات أرباب أعمال وحكومات جاءت من إحدى وأربعين دولة، أثناء مؤتمر عقدته هذه المنظمة المنعزلة فى "مونتريال" فى مدينة "فيلادلفيا"، بأنه لا وجود لسلام دائم دون عدالة اجتماعية".

فى ذات التوقيت بدأت فى "بريتون وودز" "Bretton Woods" وهى مدينة صغيرة فى "نيو همبشاير" "New Hampshire" المفاوضات مع عدد من الأطراف من بينها الاتحاد السوڤيتى فى أمر تشكيل الهيئات المالية الدولية المنصوص عليها فى "ميثاق الأطلنطى". أراد وزير المالية الأمريكى آنذاك "هارى دكستروايت" "Harry Dexter White" ممثل الولايات المتحدة الأمريكية الحصول على اعتراف باعتبار الدولار المعيار الذهبى للنقد الأجنبى العالمى. كان على رأس الوفد البريطانى إلى "بريتون وودز" "Bretton Woods"“جون م. كينز" "John M. Keynes" الذى سبق وشارك فى مفاوضات "معاهدة ڤرساى" والذى كان من أحلامه صك عملة عالمية موحدة أسماها "البانكور" "Le Bancor" تُخصص للتجارة وترتبط بها عملات كل الدول بمعدل صرف ثابت. رأى "كينز" "Keynes" أن يصدر هذه العملة بنك مركزى دولى اقترح تسميته "الاتحاد الدولى للمقاصة" يتعامل مع البنوك المركزية القومية كما تتعامل هذه الأخيرة مع البنوك الخاصة أى بوضع السيولة اللازمة تحت تصرفها. رؤى كذلك فرض عقوبات (فى شكل فوائد) كل عام على البلدان التى يلاحظ فى موازناتها عجز شديد أو زيادة مبالغ فيها. كان الأمريكيون بالطبع معارضين تماماً لكل ما سبق. أما وزير الخزانة "هنرى مورجنثو ج ر". "Henry Morgenthau Jr." فقد اقترح عملة عالمية أخرى أسماها "أونيتاس" "Unitas" ثم سحب اقتراحه وعاد إلى الدولار.

استقر الأمر فى النهاية على عمل صندوق نقد دولى (FMI) مهمته تسهيل نمو التجارة العالمية بشكل متوازن والتعاون الدولى فى مجال النقد والسماح باستقرار أسعار الصرف والمساعدة على ترسيخ نظام دفع متعدد الأطراف ووضع موارد تحت إمرة البلد الذى يواجه صعوبات متعلقة بميزان المدفوعات.. وهى كما هو متوقع تدابير لا تقوم إلا بتنظيم استبدال الجنيه الإسترلينى بالدولار كمعيار صرف دولى. والملاحظ أنه لم ينشأ بنك مركزى عالمى. كل ما تم تأسيسه هو "البنك الدولى" و"البنك الدولى

لإعادة البناء والتنمية" استقر كل من الصندوق والبنك فى واشنطن على بعد أمتار من البيت الأبيض وحظيت الولايات المتحدة بحق الاعتراض (الڤيتو) فيهما على القرارات الرئيسة.

فى الحادى والعشرين من أغسطس ١٩٤٤، كانت قوات الحلفاء تدخل باريس وفى ذات التوقيت بدأت فى واشنطن وتحديداً فى يللا "دمبرتون أوكس" "Dumbarton Oaks" محادثات بهدف تأسيس منظمة الأمم المتحدة بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد السوڤيتى والصين (التى كان آنذاك على رأسها چنرال موالٍ لأمريكا "شان كاى شيك" "Tchang Kaï- chek" وفى أجواء قلقة من حرب أهلية). كانت الولايات المتحدة تعمل على تطبيق مبادئ ميثاق الأطلنطى وتوفير الوسائل المعينة التى لم يتسنَّ لعصبة الأمم الحصول عليها لمنظمة الأمم المتحدة. رأوا جميعهم أن تكون المنظمة دولية فى حين كانت "عصبة الأمم" مهيمنًا عليها من قبل القوى الأوروبية.. كما أرادوا أن يكون لها من الوسائل ما يتيح لها العقاب الذى قد يصل إلى العمل العسكرى. فى التحرك العسكرى يتم الاعتماد على القوات التى تتعهد الدول الأعضاء بوضعها تحت إمرة المنظمة بغية الحفاظ على استتباب السلام، بالإضافة إلى قوات دائمة خاصة بها على رأسها لجنة أركان حرب دولية. رغبوا أيضًا فى أن تكون السلطات الدولية القديمة كمنظمة العمل الدولية والسلطات الجديدة مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى موضوعة تحت رقابتها.

وقد أُقترح أخيراً لكى تكون هذه المنظمة فعالة أن يعلو الجمعية العامة مجلس أمن لقراراته وحدها قيمة قانونية ملزمة. وحتى لا يضيع حكم العالم من أيدى الولايات المتحدة منحت نفسها فى هذا المجلس حق اعتراض (ڤيتو). وانتهى الأمر بها إلى قبول اقتسامه مع الدول الثلاث التى شهدت اجتماع "دمبرتون أوكس" "Dumbarton Oaks". أقر أيضًا بالإضافة إلى ما سبق وجود سكرتارية ومحكمة عدل.

الحقيقة أن ديباجة الميثاق التى تم تحريرها آنذاك لم تكن إلا نسيجًا من النيات الحسنة: "نحن شعوب الأمم المتحدة وقد آلينا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التى فى خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزانًا يعجز عنها الوصف وأن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية وأن نبين الأحوال التى يمكن فى ظلها تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولى وأن ندفع بالرقى الاجتماعى قدمًا وأن نرفع مستوى الحياة فى جو من الحرية أفسح؛ وأن نمارس التسامح بالحياة فى سلام بعضنا مع البعض الآخر فى جو من حسن الجوار".

فى الخامس والعشرين من أبريل ١٩٤٥، كان النصر الكامل للحلفاء على المحور باديا فى الأفق حين استدعى "روزفلت" "Roosevelt" إلى "سان فرانسيسكو" ممثلى ثمانية وأربعين بلدًا - ولنقل إحدى وخمسين دولة فقد نجح الاتحاد السوفيتى فى الحصول على ثلاثة أصوات - لتبنى ميثاق الأمم المتحدة على أساس من القرارات المتخذة فى السنة التى خلت فى "دمبرتون أوكس" "Dumbarton Oaks" وقد تم تشكيل أربعة مجالس قسمت إلى اثنتى عشرة لجنة.

فى هذا اللقاء، كانت مقترحات "دمبرتون أوكس" "Dumbarton Oaks" نقطة البداية فى النقاش الذى طال واتسم ببعض التكرار؛ فقد حرصت كل لجنة على تضمينه مقترحاتها. حوى الميثاق مائة وإحدى عشرة مادة ومن ثم فقد كان أكثر تفصيلاً من المعاهدة المؤسسة لعصبة الأمم التى لم تتضمن سوى ست وعشرين مادة.

فى التاسع من أغسطس تسبب لجوء الولايات المتحدة إلى استعمال السلاح الذرى واكتشاف معسكرات الموت فى ألمانيا فى إحداث صدمة عالمية. فى لندن عقدت اتفاقيات بين الحلفاء تم على إثرها تشكيل محكمة "نورمبرج" "Nuremberg" العسكرية الدولية لمحاكمة القادة النازيين الرئيسيين. وتعد هذه المحكمة أول محكمة فوق قومية فى التاريخ.

فى الرابع والعشرين من أكتوبر ١٩٤٥ بدأ العمل بميثاق "سان فرانسيسكو" الذى قامت بالتوقيع عليه الإحدى وخمسون دولة الحاضرة. استطاعت فرنسا أن تجد لها مكانًا بين الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن جنبًا إلى جنب مع المشاركين الأربعة فى مؤتمر "دمبرتون أوكس" "Dumbarton Oaks" التى تقرر بها كل شىء. كان الإنجليز فى حاجة إلى فرنسا لضمان أمن القارة فى مواجهة الاتحاد السوفيتى. حتى يتمكن من الحصول على تصديق مجلس الشيوخ على المعاهدة أشار الرئيس "هارى ترومان" "Harry Truman" إلى الرئيس "ويلسون" "Wilson" الذى لم يوفق فى الحصول قبل ذلك على موافقته؛ وأردف شارحًا أن ما يطلبه هو بث الحياة فى هذا النموذج الذى قدمه هذا الرجل العظيم.. رجل الدولة الذى ينتمى للجيل السابق. لنتمسك بهذه الفرصة الفريدة لفرض هيمنة العقل فى العالم ولإيجاد سلام دائم برعاية الله".

واقع الأمر أن هذه المنظمة الجديدة ليست بأعلى سطوة من سابقتها فليس لديها وسيلة فعلية لتطبيق قراراتها ولا طرق جادة لتوقيع أية عقوبة. كما أن استقلالها الاقتصادى شبه منعدم نظرًا لكونها تعيش على اشتراكات متواضعة يدفعها أعضاؤها.

مرة أخرى لم يكن الأمر أكثر من ملتقى يرمى إلى جمع الدبلوماسيين بينما تتخذ القرارات الحقيقية خارجه بواسطة المنتصرين فى الحرب وتحديدًا الدولتين "الفوق - قوية" ونعنى هنا الولايات المتحدة وأخرى جديدة هى الاتحاد السوفيتى المنتشية بما حققته من نصر عسكرى.

لم يكن "ألبرت أينشتاين" قد رجع عن معركته التى استغرقت أربعين عامًا والتى كان يروج فيها للحكومة العالمية. وقد وقع بالمشاركة على خطاب وجهه إلى صحيفة "نيويورك تايمز" يشرح فيه فكرته قائلاً: "بحفاظه على السيادة المطلقة" للدول - الأمم" المنافسة فإن ميثاق "الأمم المتحدة" يحول دون تأسيس نسق فعال. من هنا فهو على ذات الضعف الذى اتسم به مرسوم اتحاد الدول الثلاث عشرة الكونفيدرالى الذى تشكلت على أساسه الولايات المتحدة. ندرك تمامًا أن الاتحاد الكونفيدرالى ليس فعالاً،

ذلك أننا إذا ما أردنا الحيلولة دون نشوب حرب نووية يلزم التوجه إلى وضع دستور فيدرالى للعالم وسيادة عالمية للقانون. ساند "أينشتاين" "Einstein" مشروع الدستور العالمى ذا الطبيعة الفيدرالية الذى تقدم به "روبرت م. هوتشنز" "Robert M. Hutchins" رئيس جامعة شيكاغو وذهب فى مقال له نشر فى دورية "أتلانتيك" الشهرية "Atlantic Monthly" إلى اقتراح وجوب اتخاذ "الولايات المتحدة" و"بريطانيا العظمى" و"الاتحاد السوفيتى" مبادرة تشكيل هذه الحكومة العالمية.

فى الرابع والعشرين من يناير ١٩٤٦ شكلت الجمعية العامة للأمم المتحدة المجتمعة فى باريس فى أول قرار لها لجنة "مكلفة بدراسة المشاكل الناجمة عن اكتشاف الطاقة الذرية" بهدف التحكم فى هذا السلاح الجديد الذى قيست لتوها فداحة وخطورة تأثيراتها المرعبة. الواقع أن الولايات المتحدة كانت تتمنى لو أنها استطاعت منع السوفيت من التوصل لصناعة هذا السلاح. تضم اللجنة المشار إليها أعضاء مجلس أمن الأمم المتحدة بالإضافة إلى "كندا".

أدهش ممثل الولايات المتحدة فى هذه اللجنة "برنارد باروخ" "Bernard Baruch" الجميع باقتراحه منح مسئولية تنمية وتطوير الطاقة الذرية لهيئة دولية، "سلطة التنمية الذرية" توضع فى حوزتها كل مناجم اليورانيوم. وتقوم هيئة من المفتشين الدوليين برقابة عملية نزع السلاح النووى فى البلدان الموقعة على الميثاق. ويعد هذا الاقتراح بالغ الجرأة: فللمرة الأولى تقترح حكومة بل وأكثر من ذلك الحكومة التى تهيمن على العالم تأسيس ملكية عامة عالمية وإرجاع انتمائها إلى هيئة فوق - قومية.

وقد رفض السوفيت هذا الاقتراح لحرصهم على الاستمرار فى صناعة أسلحتهم النووية الخاصة. لذا سرعان ما طوى النسيان مشروع "باروخ" "Baruch". اعتباراً من

تلك الآونة أضحت مشاكل نزع السلاح النووى تعالج لا فى إطار الأمم المتحدة وإنما فى إطار الحرب الباردة التى ظهرت بوادرها بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى.

كان البعض خاصة فى الولايات المتحدة، وبتأثير قوى من "كلارنس ستريت" "Clarence Streit" على حلمهم بفيدرالية عالمية مقصورة على الديمقراطيات أى فى واقع الأمر على حلفاء الولايات المتحدة مستعيدين بذلك فكرة "إمبراطورية الحرية" وكان هناك آخرون أكثر قربًا من الاتحاد السوفيتى يرون تأسيس فيدرالية عالمية "لحماية الإنسانية من الدمار النووى" وهو السلاح الذى لم يكن فى حوزة الاتحاد السوفيتى بعد. بعض ثالث كان يصبو إلى البدء بعمل اتحادات فيدرالية "قارية" بدءًا بأوروبا.

فى عام ١٩٤٦ نظم دعاة العولمة من النوع الأول مجموعة من الاجتماعات استقرت فى "لوكسمبورج" على تأسيس "الحركة الكونية من أجل كونفيدرالية عالمية" (MUCM) التى تحولت لاحقًا إلى "الحركة الفيدرالية العالمية وتبنوا "إعلان اللوكسمبورج".

قالوا فى مطلع إعلانهم: "نحن الفيدراليين من مختلف بقاع العالم [...] قررنا تأسيس جمعية دولية تضم كل المنظمات التى تعمل على تشكيل حكومة فيدرالية عالمية". ورأوا أن نصه يقبل "أن يقترح كثيرون منا، كمرحلة موصلة لهذا الهدف، تكوين اتحادات فيدرالية إقليمية خاصة "ولايات أوروبا المتحدة"".

فى أبريل ١٩٤٦ قامت "عصبة الأمم" التى كنا قد نسينا وجودها والتى كان ثلاث وأربعون دولة على عضويتها بها فى جنيف برئاسة "شين لستر" "Sean Lester"، بنقل اختصاصاتها إلى الأمم المتحدة.

صاحب انطلاقة "منظمة الأمم المتحدة" ظهور منظمات دولية أخرى. ففى ١٩٤٦، وبإيعاز من فرنسا تم إحياء "منظمة الشرطة الجنائية الدولية" التى كان قد تم تأسيسها عام ١٩١٤ وأطلق عليها اسم "الإنتربول". وفى أبريل ١٩٤٦ تم تشكيل محكمة عدل

دولية دائمة مكونة من خمسة عشر عضواً منتخبين لتسع سنوات بواسطة الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة. تختص هذه المحكمة بـ "كل القضايا التى سيخضعها أطرافها لحكمها". فليس بوسعها التدخل بدون موافقة الدول. فى ذات العام عملت مفوضية حقوق الإنسان برئاسة "اليانور روزفلت" "Eleanor Roosevelt" التى كان يساعدها وينوب عنها الفرنسى "رينيه كاسان" "René Cassin" على صياغة إعلان عالمى لحقوق الإنسان. يرتكز هذا المشروع ضمنيا على أن كل إنسان منظورٌ له بمفرده هو عضو فى جنس حيوانى متفرد وأن "العائلة الإنسانية هى السائدة عالميًا وهو معروف "بالإنسان العاقل" "L'Homo Sapiens". من هذه الحقيقة البيولوجية نتجت علاقات تضمينية أخلاقية ومعنوية. ورأى "كاسان" "Cassin" وجوب أن يكون هذا الإعلان "عقدًا تشريعيًا للأمم المتحدة" ومن ثم أن يتم تبنيه من قبل الجمعية العامة وتطبيقه بواسطة الدول وضمه إلى ميثاق "سان فرانسيسكو".

كان هناك طموح بالغ فى اشتراط موافقة ثلثى أعضاء الجمعية العامة لإجراء أى تعديل فى الميثاق وهو أمر محال حدوثه نظرًا للتكون التدريجى "لكتلة الشرق" ذات المفهوم المختلف عن حقوق الإنسان.

فى عام ١٩٤٧ وبينما كان "ستالين" "Staline" يعيد تأسيس "الكومنترن" مطلقًا عليه مسمى "الكومنفورم" "Kominform" كانت هناك "لجنة قانون دولى" تصيغ قانونًا للجرائم المرتكبة بشكل متكرر ضد السلام وضد أمن البشرية. ظهرت إلى الوجود كذلك منظمة اليونسكو U.N.E.S.C.O (بعد معركة طويلة لمعرفة ما إذا كان العلم جزءًا من الثقافة) ومنظمتا الأغذية والزراعة F.A.O والطيران المدنى الدولى U.P.U والاتحاد البريدى الدولى O.A.C.I باعتبارها هيئات متخصصة تابعة لمنظمة الأمم المتحدة. وترتبط منظمة العمل الدولية O.I.T. التى تم تأسيسها بين الحربين هى الأخرى بالأمم المتحدة. غير أن الأمريكيين حريصون كل الحرص على ألا تكون الهيئات التى يعتبرونها الأكثر "جدية" (كصندوق النقد الدولى F.M.I والبنك الدولى ومنظمة الجات

G.A.T.T. التى تحاول الحد من انتشار الحمائية) موضوعة تحت رقابة الجمعية العامة للأمم المتحدة وأن تحتفظ بأجهزة الحكم المتخصصة التى يملكون فيها كل السلطات.

وبدا فى التاسع والعشرين من نوفمبر ١٩٤٧ أن القرار رقم ١٨١ الذى تقرر على أثره تقسيم فلسطين وإنشاء دولة إسرائيل ووقف إطلاق النار بين إسرائيل ومصر الذى تم برعاية الأمم المتحدة، قد أراح كل المنظمة الجديدة.

فى عام ١٩٤٨ بدا أن هناك تأييداً للحركة الفيدرالية العالمية. فقد ضمنت نحو مئتى وخمسين ألف عضو فى ثمانية وعشرين بلداً. فى ذات العام قام ممثل كوميدى فى "برودواى" أصبح فى فترة الحرب طياراً فى قوات الولايات المتحدة الجوية يدعى "جارى ديفيس" "Garry Davis" بتكوين حركة "مواطنى العالم". وقد رد هذا الطيار فى الخامس والعشرين من مايو جواز سفره لسفارة أمريكا فى باريس مقدمًا نفسه باعتباره "أول مواطن عالمى" وقام بعمل "جواز سفر عالمى" ونصب خيمة فى حدائق "التروكاديرو" "Trocadéro" التى كانت آنذاك المقر المؤقت للجمعية العامة للأمم المتحدة.

دعم "جارى ديفيس" "Garry Davis" كل من "ألبير كامى" "Albert Camus" و"أندريه بروتون" "André Breton" و"كلود بورديه" "Claude Bourdet" و"إيمانويل مونييه" "Emmanuel Mounier" و"القس بيير" "L'abbé Pierre". فى التاسع عشر من نوفمبر قطع "ديفديس" "Davis" جلسة الجمعية العامة بخطاب عرف باسم "إعلان وهران" تيمنًا بمسقط رأس مؤلف رواية "الطاعون"، طالب فيه بتشكيل حكومة عالمية واستدعاء فورى لجمعية تأسيسية كوكبية. قال فى خطابه: "باسم شعوب العالم التى لم تمثل هنا أقاطعكم! لا شك أن كلماتى لن تكون ذات معنى لكم إلا أن حاجتنا لنظام عالمى لا يمكن إهمالها أكثر من ذلك. نحن الشعب نرغب فى السلام الذى لا تقدر على إعطائنا إياه سوى حكومة عالمية. إن الدول المهيمنة التى تمثلونها هنا تفرقنا وتقسمنا وتقودنا إلى هوة الحروب. أناشدكم لكى تكفوا عن إبقائنا فى وهم سطوتكم السياسية.

أناشدكم لكى تستدعوا من فوركم جمعية تأسيسية عالمية ترفع علماً يمكننا نحن البشر الالتفاف حوله: علم سيادة حكومة واحدة لعالم واحد".

بعد هذا الخطاب مباشرة عقد "ألبير كامى" "Albert Camus" وكان فى مقهى يقع فى مواجهة المبنى الذى تشغله الجمعية العامة مؤتمراً صحفيا شرح فيه أهمية ومعنى ما أتى به "ديفيس" وأعلن عن دعمه له.

فى ذات العام وفى خطاب له موجه إلى أول مدير عام لليونسكو U.N.E.S.C.O هذه الهيئة الجديدة التى أسست للاهتمام بالثقافة والتعليم، كتب "المهاتما غاندى" "Mahatma Gândhi" وكان منشغلاً آنذاك بمعركته معلقًا على صياغة الإعلان العالمى لحقوق الإنسان: "إن حق الحياة نفسه لا يعطى لنا إلا إذا قمنا بواجبنا كمواطنين فى العالم".

فى عام ١٩٤٨ وبينما كان "هوارد هيوج" "Howard Hughes" يقوم برحلة جوية حول العالم فى ثلاثة أيام وتسع عشرة ساعة نشأت أربع منظمات هى على التوالى:

اتحاد النقل العام (I.A.T.A)

المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس (I.S.O)

المنظمة الدولية للهجرة (O.I.M.)

منظمة الجمارك العالمية (O.M.D.)

فى العاشر من ديسمبر ١٩٤٨ تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية بسيطة فى اجتماعها بباريس المشروع النهائى للإعلان العالمى لحقوق الإنسان الذى قام بصياغته "رينيه كاسان" "René Cassin". نص المشروع على: "الاعتراف بالكرامة اللصيقة بكل أعضاء العائلة الإنسانية وبحقوقهم المتساوية وغير القابلة للتنازل وهو ما يشكل أساس الحرية والعدالة والسلام فى العالم. تمت الإشارة إلى استشراف عالم

يكون فيه البشر متمتعين بحريتى التعبير والاعتقاد، متحررين من الرعب والبؤس باعتبار ذلك غاية ما يطمح إليه الإنسان [i]. ويعد شيئا أساسيا أن تكون حقوق الإنسان محمية بنظام قانونى حتى لا يضطر الإنسان فى نهاية الأمر التصعيد إلى حد الثورة ضد الطغيان والقهر [i]. تطوعت الدول الأعضاء بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة بضمان الاحترام الدولى والفعال لحقوق الإنسان وللحريات الأساسية".. الحقيقة أن هذا الإعلان ليس إلا "نموذجًا مشتركًا" لا قيمة ملزمة له. غير أن هذا لا يمنع أنه حتى يومنا هذا يعد المشروع الأكثر كمالاً للتعريف بالحقوق الإنسانية لكل كائن بشرى.

تم بالإضافة إلى ما سبق، توقيع أربع من اتفاقيات جنيف خاصة بالحق الإنسانى. كما قامت الأمم المتحدة باعتماد المبادئ القانونية لمحكمة "نوفمبرج" "Nuremberg" التى تنهى القضايا التالية: إقرار مسئولية الأفراد الجنائية الدولية وغياب حصانة الدبلوماسيين والاعتراف بمسئولية الرئيس التراتبية.

أدرك الجميع أن البون لو كان شاسعًا إلى الحكومة العالمية إلا أن التلبس بالحلم بأن يتمكن العالم من النجاح أخيرًا فى تنظيم نفسه، قائم.

فى عام ١٩٤٩ بينما كان الاتحاد السوفيتى فى سبيله لأن يصبح قوة نووية كان عدم الرضا يستبد بالعلماء الأمريكيين الملتفين حول "ألبرت أينشتاين" "Albert Einstein" لثقتهم فى وجود إمكانية انتحار البشرية نوويًا. من هنا فقد اقترحوا تكوين حكومة عالمية مكلفة بالرقابة على السلاح النووى وإقرار "السلام" و"العدالة".

قامت آنذاك مجلة بعنوان: "Common Cause" "المصلحة المشتركة" يديرها الإيطالى "چيوسيب ر. بورچيز" "Giuseppe R. Borgese" وزوجته "إليزابيث مان بورچيز" "Elisabeth Mann Borgese" (الابنة الثانية لتوماس مان) بوضع نسخة مبدئية للدستور العالمى.

فى العام ذاته مول مؤتمر الحركة العالمية المنعقد فى باريس كشريك موصى تقريراً لبرلمانى بريطانى يدعى "فيليب أوسبورن" "Philip Usborne" اقترح فيه تكليف جمعية تأسيسية عالمية مكونة من برلمانيين بكتابة دستور عالمى، وهذه الجمعية معروفة باسم "الجمعية التأسيسية لشعوب العالم" رأى "أوسبورن" "Usborne" تنظيم انتخابات شعبية غير رسمية لانتخاب ممثلين لهذه الجمعية على نمط "المؤتمر الهندى". وقد اجتمعت فى العام التالى أى فى خريف ١٩٥٠ "لجنة من أجل الجمعية التأسيسية" فى "چنيف". غير أنها منيت بفشل ذريع: إذ لم يحضر سوى ثلاثة منتخبين من "تنيسى" (سوف يطعن فيما بعد فى عملية انتخابهم) ومندوب نيچيرى.

مجموعة الاثنين الثانية: الولايات المتحدة والاتحاد السوڤيتى

اعتباراً من هذه المدة بدأت "حرب باردة" بين عالمين، لكل منهما حكومته الخاصة، عالم فى "واشنطن" وآخر فى "موسكو". وسرعان ما ظهرت لهذا الصدام نتائج وتوابع معوقة للمنظمات العالمية حديثة النشأة. اقتسم كل من حلف الأطلنطى (L'OTAN) أى الولايات المتحدة و"ميثاق وارسو"، أى الاتحاد السوڤيتى كوكب الأرض وتنازعا على البلدان التى كانت مستعمرة فور حصولها على استقلالها. انشطرت "أوروبا" إلى نصفين نتيجة وجود "الستار الحديدى".

كان الداعى للعولمة فى "موسكو" يوصم بالسذاجة. أما فى الغرب فينظر إليه كأحد دعاة السلام "أى كأحد مؤيدى "الاتحاد السوڤيتى".

فى عام ١٩٥١ خبا وميض العولمة ولم تعد الحركة الكونية تطالب إلا بتوفير "سلطة تقوم على الأمن العالمى" تصبح هيئة متعددة الأطراف جديدة مكلفة بالرقابة والإشراف على حفظ السلام فى إطار الأمم المتحدة. فى هذه المدة، اختفت، نتيجة عدم

وجود تمويل كاف وقراء حريصين على وجودها، مطبوعات مختلفة كانت تدعو للعولمة منها "Peuple du monde" و"Humanity" و"Common Cause" و"World Government News".

فى عام ١٩٥٢ وبدفع من "الحركة الدولية" و"المجموعة البرلمانية من أجل حكومة العالم (البريطانية) عقد فى لندن مؤتمرين أوجدا "جمعية برلمانيي العالم من أجل حكومة فيدرالية عالمية "World Parlementarians Association for World Federal Government" (التى أصبحت بعد ذلك "برلمانيون من أجل الحركة الشاملة" "Parlementarians for Global Action".

فى عام ١٩٥٣ وعند وفاة ستالين حلت محله إدارات عسكرية جماعية لم تلبث طويلاً وبدت أمريكا كما لو كانت لا تفكر إلا فى نفسها. من هنا سعت الأمم الأوروبية التى كانت قد تحاربت لأكثر من ألف عام إلى التزود بحكومة مشتركة متبنية مرة أخرى المشروع الذى كان كل من "أريستيد بريان" "Aristide Briand" و"ستريسيمان" "Stresemann" قد طرحاه عام ١٩٢٩ . طمحت هذه الأمم إلى فصل الخوف من الشياطين الألمان عن النذالة الفرنسية والقوة السوفيتية والانسحاب الأمريكى. بوحى من "جون مونيه" "Jean Monnet" و"روبير شومان" "Robert Schuman" تم فى بادئ الأمر تأسيس الـ "CECA" "الجماعة الأوروبية للفحم والصلب" "Communauté européenne du charbon et de l'acier" ثم لحق بها مشروع تكوين جيش أوروبى أطلق عليه الـ "CED" "الجماعة الأوروبية للدفاع".

فى عام ١٩٥٤ عاود كل من "ألبرت أينشتاين" "Albert Einstein" و"برتراند راسل" "Bertrand Russell" دعوة الحكومات للعزوف عن الأسلحة الذرية. ونشر الاثنان مع تسعة علميين آخرين بيانًا ندوا فيه بمخاطر فناء البشرية وطالبوا بفرض رقابة على أسلحة الدمار الشامل والحد من السطوة القومية.

الجنوب يظهر فى الأفق

حاول الفيدراليون العالميون الذين كانوا يعتبرون محبذين ومؤيدين للوجود الأمريكى إعادة فتح الحوار مع بلدان الكتلة الاشتراكية ومع حركة عدم الانحياز خلال انعقاد مؤتمر "باندونج" "Bandoeng" الذى جمع للمرة الأولى، فى المدة من ١٨ إلى ٢٤ أبريل ١٩٥٥ ممثلين لتسع وعشرين دولة مستقلة أفريقية وأسيوية منهم "جمال عبد الناصر" عن (مصر) و"نهرو" عن (الهند) و"سوكارنو" عن (أندونيسيا) و"شوين لاى" عن (الصين).

بذا طرق الجنوب باب حكومة العالم. وقد طلبت الدول الأعضاء فى مؤتمر باندونج فى البيان الختامى إنشاء صندوق خاص بالأمم المتحدة من أجل التطوير الاقتصادى مع تخصيص موارد إضافية للبلدان الأسيوية والأفريقية عن طريق البنك الدولى.

وإيجاد سلطة مالية دولية مكلفة بتمييز وتفضيل الاستثمارات المنصفة مع قبول كل الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة (الواقع أن الصين هى المقصودة بذلك فقد كانت تمثلها أنذاك فى الأمم المتحدة الحكومة القومية التى لجأت إلى "تايوان").

حاولت عدة مؤتمرات للأمم المتحدة فى مجالى التجارة والتطوير التوصل إلى اتفاق شامل بشأن العلاقات بين التجارة والتطوير وبشأن شروط وظروف انضمام بلدان الجنوب إلى قضية التبادل الحر.

فى عام ١٩٥٧ انتخب الوزير الغانى رئيسًا للحركة الكونية وفى ذات الوقت وقعت معاهدة روما التى أريد بها البدء فى حركة فيدرالية أوروبية ثم عالمية. فى العام نفسه تم تأسيس "مؤتمر "بجواش" بشأن العلم وشئون العالم" Pugwash Conférence on " Science and World Affairs" وهى منظمة عالمية تجمع باحثين بهدف العمل معًا على تقليل الصدامات المسلحة وصد التهديدات الشاملة. شهد عام ١٩٥٧ أيضًا نجاح الفيدراليين العالميين استنادًا إلى ميثاق "سان فرانسيسكو" فى تعيين لجنة مكلفة

بتقديم تقرير عن تعديل وإصلاح الميثاق الذى كان قد تم تأجيله لعشر سنوات ثم أرجئ إلى أجل غير مسمى.

كانت مقاليد الأمور والرهانات العالمية كلها بين أيدى الثنائى الأمريكى - السوفيتى رغم المحاولات الأوروبية للتقارب والتنسيق فيما بينها بتأسيس جماعة أوروبية عام ١٩٥٨ ورغم التغييرات الهائلة فى الجنوب.

فى هذا العام تحديدًا بدأت موجة من حركات الاستقلال، وزاد عدد البلدان المستقلة المنضمة تباعًا للأمم المتحدة من ٥١ إلى أكثر من ١٩٠ دولة.

فى أكتوبر ١٩٦٢ كادت تحيق بالعالم كارثة نووية عندما قرر السوفيت وضع صواريخ نووية فى كوبا. كاد غياب وسائل الاتصال الفعالة يسبب مأساة مما دفع إلى وصل القائمين على الأمر فى القوتين العظميين "بهاتف أحمر". كانت مجموعة الاثنين فى ذروتها. فى ذات العام حذر عالم الأحياء الأمريكى "راشل كارسون" "Rachel Carson" فى واحد من أكثر كتبه مبيعًا "Silent Spring" أو "الربيع الصامت" من النتائج الدرامية على البيئة بسبب التلوث الكيميائى الصناعى ورأى أن للنظام البيئى الكونى حدودًا يوشك النشاط البشرى على تجاوزها.

فى عام ١٩٦٥ بدت فى الأفق إحدى النتائج المؤجلة لمؤتمر "باندونج" حين تم وضع برنامج الأمم المتحدة للتنمية مكملاً لنشاط البنك الدولى تحت الإدارة المباشرة لسكرتير عام الأمم المتحدة وضامًا لبرامج أخرى فى الأمم المتحدة.

وفى عام ١٩٦٦ كانت هناك محاولة طوباوية جديدة لعمل قانون فوق - قومى: فقد أسس "برتراند راسل" "Bertrand Russell" محكمة دولية ضد جرائم الحرب بهدف الإبلاغ عن الجرائم التى ارتكبتها القوات الأمريكية فى "فيتنام".

فى ذات العام حدث أمر يعد الأول من نوعه فقد اتصل رجل أعمال إيطالى يدعى "أوريليو بيكيه" "Aurelio Peccei" بمسؤولى وزارة الخارجية فى واشنطن محاولاً إقناع

"أثرى بلاد العالم" بعمل حصر "بسبل العيش" التى ما زالت متاحة أمام الكرة الأرضية. وقد أثنى بأدب جم عن مسعاه.

وفى عام ١٩٦٨ تبنت الأمم المتحدة اتفاقية بشأن تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وتم توقيع معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. وفق بنود هذه المعاهدة تتعهد الدول الحائزة على السلاح النووى أى الأعضاء الدائمون فى مجلس الأمن، بعدم مساعدة الدول التى ليس لديها هذه الأسلحة فى الحصول عليها. وتتعهد هذه الأخيرة بألا تسعى لحيازتها. ومن هنا فقد تم تأسيس وكالة متخصصة تدعى "الوكالة الدولية للطاقة الذرية (AIEA)" للتحقق من احترام التعهدات التى أخذتها الدول على نفسها وقت توقيع هذه المعاهدة التى رؤى العمل بها لمدة خمسة عشر عامًا.

فى عام ١٩٦٩ جمع "أوريليو بيكيه" ثلاثين شخصية دولية من مجال العلوم فى قصر "فارنيز" "Farnèse" فى العاصمة الإيطالية أطلق عليهم "نادى روما" قدموا تقريراً إلى أساتذة "معهد ماساشوتس للتكنولوجيا" "Massachusetts Institute of Technology" بشأن مستقبل موارد كوكب الأرض.

ظهور "الحوكمة العالمية" : من مجموعة الخمسة إلى مجموعة السبعة

من جديد غرق "القلب" أو "المركز التجارى الأمريكى" فى الأزمات وكانت هذه هى المرة الثانية التى يحدث له فيها ذلك منذ وصوله لمرحلة السطوة الكاملة فى نهاية القرن التاسع عشر. غاب عن الاقتصاد الأمريكى سمت التنافسية. تعثرت مؤسساته فى بيروقراطيتها وفى زيادة عدد العاملين من ذوى الياقات البيضاء بها. من جانب آخر

كانت النفقات العسكرية خاصة ما كان منها متعلقًا بحرب ڤيتنام قد حدت من دينامية البلد. عانى ميزان المدفوعات من عجز متزايد فالعالم غارق فى الدولارات التى انهارت قيمتها. وقد ترتب على ذلك أن انفصمت فى الذهن العلاقة المباشرة التى تربط الدولار بالذهب. كان الدولار، وهو عملة ضعيفة، المعيار النقدى العالمى الوحيد.. معيارًا يستمد قوة وجوده من الثقة التى وضعها الآخرون به.

بدأ وزراء مالية الخمس قوى الغربية الأساسية (الولايات المتحدة، بريطانيا العظمى، فرنسا، جمهورية ألمانيا الاتحادية، اليابان) فى التشاور بشكل منتظم وغير رسمى لمناقشة تطور أسعار الصرف.

فى ذات التوقيت ظهر أول تفكير كمى بشأن موضوع ذى أبعاد كوكبية: فى عام ١٩٧٢ نشر "نادى روما" تقريره الذى خلص إلى أن خمسة عناصر تحدد وتحد التنمية العالمية. هذه العناصر هى: السكان والإنتاج الزراعى والإنتاج الصناعى والموارد الطبيعية والتلوث. بالنظر إلى نسبة استهلاك الموارد الطبيعية الحالية والزيادة المحتملة لهذه النسبة فإن أغلب المواد الطبيعية الرئيسة وغير المتجددة ستصل إلى أسعار باهظة وذلك قبل أن ينقضى قرن. يشير التقرير الذى كانت له أصداء واسعة إلى أن شواهد كثيرة تبين تطورات مثيرة للقلق نذكر منها الحرارة المبددة فى حوض "لوس أنجلوس (تلوث حرارى)؛ ارتفاع المخلفات النووية فى الولايات المتحدة؛ تعديل وتحول المواصفات الكيميائية لمياه بحيرة أونتاريو؛ ومقدار الأكسجين فى مياه بحر البلطيق ونسبة الرصاص فى قناة جرونلاد الثلجية. نظرًا لعدم وجود إحصائيات إجمالية لا يمكن الجزم بمحصلة نهائية غير أن هذه التحذيرات رغم إيجازها البادى تثير النقاش حول ندرة المواد الأولية.

للمرة الأولى ينظر إلى كوكب الأرض ويدرس باعتباره كلا متكاملا. وقد بدأ كتاب آخرون مثل "نيقولا چورچسكو- روجن" "Nicholas G.- R gen" و"رينيه دوبوه" "René-

"Dubos في الحديث عن مخاطر نقص الغذاء الذى بات يهدد نظراً للنمو السكانى العالمى – تخطى عدد السكان فى العالم الثلاث مليارات نسمة.

يشكل الارتفاع الهائل فى أسعار النفط الذى حدث فى أكتوبر ١٩٧٣ والذى توافقت عليه البلدان المنتجة أول ترجمة ملموسة للشواهد التى رصدها "نادى روما" فيما يخص ندرة المواد الأولية العالمية. بدا آنذاك أن قوة أمريكا الهائلة محل تهديد.

بدأ فى هذه المدة حوار بين البلدان المستهلكة والبلدان المنتجة للنفط من أجل تعريف "لنظام اقتصادى دولى جديد".. والملاحظ أن كل طرف منهما وضع أشياء متباينة خلف هذه الكلمات.

شكل كل من "زبيجنيو بريزنسكى" "Zbigniew Brzezinski" و"دافيد روكفلر" "David Rockefeller" لجنة من الرجال والنساء من ذوى التأثير فى العديد من بلدان الشمال؛ نشرت هذه اللجنة فى ذات العام تقريراً عن "هذا النظام الجديد حوى للمرة الأولى مصطلحى" حكم عالمى. فى ذهن أعضائها كان الأمر يعنى إضفاء شرعية على القوة الأمريكية الفائقة العاملة باتساق مع الديمقراطيات الرئيسة.

فى مايو ١٩٧٤ ضربت الهند عرض الحائط بكل القواعد الدولية وأصبحت قوة نووية بدون أن يستطيع أحد أو يرغب فى التدخل.

فى السنة ذاتها وبمبادرة من فرنسا وألمانيا (اللتين اعتاد وزيرا المالية بهما الاجتماع وقد أصبح أحدهما رئيساً لدولته والثانى مستشاراً) قررت القوى الفائقة الغربية الخمس اللقاء سنوياً بشكل غير رسمى فى هيئة "قمة" للحديث أساساً فى الاقتصاد فقط. وسرعان ما أصبحت مجموعة الخمسة هذه، مجموعة سبعة بانضمام كندا وإيطاليا. دارت هذه الاجتماعات للوهلة الأولى فى صالح الولايات المتحدة فى "قلب" العالم. فى هذه الاجتماعات يتم تناول اقتصاديات النفط وأسعار الصرف ونزع السلاح والعلاقات بين الشرق والغرب والصلات بين الشمال والجنوب. فى العموم،

كانت الولايات المتحدة تفرض جدول أعمال على هذه الاجتماعات. هذا الجدول كانت تعارضه مبادرة سوفيتية يستقر الأمر عليها أحيانًا ليلة انعقاد القمة.

كان الأمريكيون يرون يومًا بعد يوم فى هذه الاجتماعات فرصة مواتية لاستمالة حلفائهم للموافقة على مواقفهم. من ناحية أخرى كان التفكير متصلاً بشأن "النظام الاقتصادى الدولى الجديد".

فى عام ١٩٨٠ كتبت لجنة "براندت" "Brandt" التى تأسست بمبادرة من رئيس البنك الدولى "روبرت ماكنمارا" "Robert Mc Namara" تقريرًا يدعو إلى تمثيل أفضل لبلدان الجنوب فى داخل الهيئات المالية الدولية.

فى أكتوبر ١٩٨١ وعقب تقديم هذا التقرير وبمبادرة من النمسا والمكسيك جمعت أول قمة للشمال والجنوب أربعا وعشرين دولة فى "كانكون" "Cancûn" لتدارس مجمل العلاقات بين البلدان الغنية والبلدان النامية. كان الهدف من هذه القمة تحديدًا هو الشروع فى "مفاوضات شاملة" لوضع الهيئات المالية الدولية تحت إشراف الجمعية العامة للأمم المتحدة.. وهو ما يعد تغييرًا جذريا.

الحقيقة أن الرئيس الأمريكى "كارتر" "Carter" الذى أعد لهذا اللقاء لم يتم انتخابه مرة أخرى. أما الرئيس الأمريكى الجديد "رونالد ريجان" "Ronald Reagan" فقد اعترض على ذلك، غير أنه أبدى استعدادًا للموافقة على مناقشات بدون تصويت على عمل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة. انتهت قمة "كانكون" "Cancûn" بالفشل.

"حكومة العالم" تدنو من المحيط الهادى

تحدث الكثيرون آنذاك عن اليابان باعتبارها القوة الفائقة القادمة. الواقع أن الأرخبيل اليابانى كانت الأمور تجرى لصالحه، فقد كان يحقق نموا كبيرا ويشهد

ميزان مدفوعاته زيادة واضحة. هذا غير أنه أبدى تمكنًا تامًا من تقنيات المستقبل وعد أول موانئ العالم.

رغم ذلك فلا شيء يلوح في الأفق. فالولايات المتحدة تجيد أكثر من اليابان اجتذاب المواهب الأجنبية وتغلق المؤسسات التي لا تتناسب وإيقاع الزمن وتنجح أكثر من إمبراطورية الشمس المشرقة في تحسين مردود النظام الصناعي بشكل مكثف عن طريق أتمتة عمل ذوي الياقات البيضاء بفضل المعالجات الدقيقة.

انتقل "قلب" الاقتصاد العالمي أي مركزه إلى "كاليفورنيا" والحقيقة أنه كان يمكنه الانزلاق من "نيويورك" إلى "طوكيو". تنازل الأطلنطي عن مكانه للمحيط الهادي الذي تطل عليه أكبر موانئ العالم.. ومازالت الولايات المتحدة مستمرة في هيمنتها على العالم – أو على الأقل على الغرب.

بقت منظمة الأمم المتحدة محدودة الحركة بسبب الحرب الباردة.. فكل مبادرة كان يأتي بها أحد القطبين فائقي القوة سرعان ما يقابلها القطب الآخر بالصد والرفض. في بداية الثمانينيات تراكمت الأسلحة النووية الإستراتيجية أي بعيدة المدى وازدادت درجة الإتقان في صناعتها.. وفي أوروبا وضعت الأسلحة النووية ذات المدى القصير على جانبي الستار الحديدي.

في مارس ١٩٨٥ غير وصول "ميخائيل جورباتشوف" "Mikhaïl Gorbatchev" إلى السلطة في "موسكو" الأمر جذريا. انفرجت العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بدون أن تختفي مجموعة الاثنين من المشهد. في ديسمبر ١٩٨٧ وقع كل من "ريجان" "Reagan" و"جورباتشوف" "Gorbatchev" في واشنطن أول معاهدة نزع سلاح حقيقية ترى مسبقًا تدمير كل القوى النووية الوسيطة التي وضعتها القوتين في أوروبا.

فى يوليو ١٩٨٩ بينما كانت تغييرات كبيرة تتسارع فى الشرق وبينما كانت الصين تبدأ فترة نمو قوى وتقمع بوحشية متظاهريها المحتشدين فى ميدان "تيين أنمن" "Tien Anmen" بدأت مجموعة السبعة المجتمعة فى باريس فى أخذ مصالح كوكب الأرض فى حسبانها وذلك بالاهتمام للمرة الأولى بالبيئة وبالمالية الإجرامية.

فى ذات الوقت حوّل البنك الدولى موضوع "الحوكمة" إلى مفهوم معيارى "لجودة الحوكمة" وموّل تقريرين بشأن هذا الموضوع. جمع هذا البنك ومعه صندوق النقد الدولى شروطًا بالغة الصرامة فيما أطلق عليه "إجماع واشنطن" وحاولا أن يفرضا على البلدان النامية المثقلة بالديون فتح كل أسواقها فى مقابل مساعدة مقترة.

بداية "العولمة" الثانية

وضع انهيار الكتلة السوڤيتية الذى يرمز إليه بسقوط حائط برلين فى التاسع من نوڤمبر ١٩٨٩، نهاية للحرب الباردة. وبذا أغلقت الأقواس التى فتحت مع نشوب الحرب العالمية الأولى والتى كانت أوقفت بشكل مفاجئ وعنيف مسيرة قرون نحو العولمة.

فى ديسمبر ١٩٨٩ نادى "ميخائيل جورباتشوف" "Mikhaïl Gorbatchev" بالتعاون مع مجموعة السبعة، وفى أبريل ١٩٩٠ تم تأسيس الـ "BERD" البنك الأوروبى لإعادة البناء والتنمية "Banque européenne de reconstruction et de développement" لمساعدة أوروبا الشرقية والاتحاد السوڤيتى فى انتقالهم إلى اقتصاد السوق والديمقراطية، وهو أول هيئة دولية تكيف أداءها وفق التطور الديمقراطى للبلدان التى تمولها.

فى يوليو ١٩٩١ فى "نورد ويچكرهوت" بالأراضى الواطئة اقترح المؤتمر العالمى للفيدراليين مرة أخرى دمقرطة الأمم المتحدة ووكالاتها والأجهزة الحكومية. طرح

الفيدرالى الكندى "ديتر هنريك" "Dieter Heinrich" مشروع "جمعية برلمانية للأمم المتحدة" "Assemblée parlementaire des Nations Unies"

فى يوليو ١٩٩١ أيضا تم للأسف استقبال "جورباتشوف" "Gorbatchev" من دون الترحاب اللائق فى قمة مجموعة السبعة المنعقدة فى لندن مما قلل من قدرة وثقة الناس فيه فى موسكو. وقد دفع ذلك العناصر المحافظة إلى الشروع فى عمل انقلاب أودى بتماسك الاتحاد السوفيتى. فى ذات العام ظهرت ولأول مرة عبارة "الحوكمة العالمية" فى الهيئات الدولية وتزامن هذا الظهور مع تأسيس "ويلى برانت" "Willy Brandt" للجنة خاصة بالحوكمة الشاملة لدى الأمم المتحدة. فى السنة التالية (١٩٩٢) وتحديدا فى "ميونيخ "تمت رسميا دعوة "روسيا" التى حلت محل الاتحاد السوفيتى للحوار مع بلدان مجموعة السبعة.

أضحت الولايات المتحدة القوة الفائقة الوحيدة التى تسود العالم والتى لا يجادل أحد فى أمرها. لم يعد هناك ما يطلق عليه مجموعة الاثنين.. انفردت الولايات المتحدة فى الساحة وبدأت فى الحديث عن "نظام جديد للعالم "وهو ما يمكن أن يقترن فى الأذهان بـ "نظام العالم الجديد" الذى شرعت فى التنظير له كعادتها حول مفهوم "إمبراطورية الحرية "حتى وإن كانت هذه الحرية هى قبل كل شىء ما يسمح للمؤسسات الأمريكية بتنمية شؤونها. فى عهد الرئيسين "جورج بوش الأب" "George Bush senior" و"بيل كلينتون" "Bill Clinton" كان هناك أكبر عدد من التدخلات العسكرية فى تاريخ الولايات المتحدة: فقد تدخلت فى "الصومال" و"هايتى" و"البوسنة" و"العراق" و"كوسوفو".

لم يعد للولايات المتحدة منافسون لا فى الغرب حيث تغرق اليابان فى الأزمة ولا فى الشرق؛ حيث تعانى روسيا فى تنظيم انتقالتها ولا فى أوروبا التى يجد الاتحاد فيها مشقة فى تنظيم نفسه. وقد جعل ذلك "فرانسيس فوكوياما" "Francis Fukuyama" يتحدث عن "نهاية التاريخ" فى حين أعلن "صموئيل هنتنجتون" عن "صدام الحضارات".

فقد سباق التسلح العسكرى بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة معنى وجوده. من هنا فقد نصت معاهدات START I على تخفيض ترساناتيهما بما يوازى ثلث محتواها ونصت معاهدات START II الموقعة عام ١٩٩٣ على تقليصها بمقدار الثلثين. أما فى عام ٢٠٠٢ فقد جرى تخفيضها كلها بموجب معاهدة SORT.

بعض نجاحات الحوكمة العالمية

خلال هذه المدة أنجزت حكومة العالم متعددة الأطراف بعض التقدم النادر، ففى العاشر من ديسمبر ١٩٨٢ نصت الاتفاقية الموقعة فى "مونتيجو باى" "Montego Bay" على تدوين قانون البحار الذى كان حتى ذلك الحين عرفيا. واقع الأمر أن هذه الاتفاقية قد عززت "القومية البحرية" بمدها اختصاصات الدولة الواقعة على المسطح المائى النهرى على جزء أكبر من المساحات البحرية عن طريق زيادة مساحة المياه الإقليمية من ثلاثة أميال بحرية (وهو ما كان يتناسب مع مدى المدافع آنذاك) إلى اثنى عشر ميلا بحريا. أقرت الاتفاقية حق إنشاء مناطق اقتصادية حصرية تمتد لمئتى ميل يمكن لها أن تغطى ٣٦٪ من سطح البحر كما احتفظت للدول الساحلية بحق استغلال ٩٠٪ من موارد صيد الأسماك. أما أعالى البحار التى يمارس فيها مبدأ حرية البحار (والتى أشار إليها "جروتيوس" "Grotius" فى كتابه "فى عرض البحر" "De mare liberum" 1609) فقد تم تحديدها بـ ٦٤ ٪ من سطح البحر الكلى. وقد استقر الأمر على جعل منطقة من أعماق البحار منطقة دولية مواردها (العقيدات متعددة المعادن التى تحوى النحاس والكوبالت والمنجنيز) تشكل "تراثا مشتركا للإنسانية "يتوجب استثمارها" فى صالح الإنسانية بأسرها". لتحقيق هذا الغرض تنظم سلطة دولية لأعماق البحار وتشرف على كل أنشطة استغلال ثروات المنطقة الدولية فى أعماق البحار. وقد تأسست ترتيبا على ذلك محكمة دولية لقانون البحار يختص بكل النزاعات الناشئة عن تطبيق الاتفاقية.

من ناحية أخرى فقد تشكلت حكومة عالمية فعالة لمواجهة اختفاء "طبقة الأوزون". في منتصف السبعينيات اكتشف رجال العلم أن انبعاثات (CFC) وأن نتاجات كيميائية أخرى تدمر طبقة الأوزون وتتسبب في زيادة حالات الإصابة بسرطان الجلد وانخفاض كل من التنوع البيولوجي وإنتاجية الزراعة والصيد. وقد اتخذت الحكومة الأمريكية من فورها إجراءات أحادية الجانب لخفض إنتاج الكلوروفلوركربون واستهلاكه. وقد تبنت كل من كندا والسويد والنرويج والدانمارك وفنلندا سياسات مماثلة. وقد دعت هيئة جديدة تابعة لهيئة الأمم المتحدة أطلق عليها "برنامج الأمم المتحدة للبيئة"(PNUE) إلى إيجاد آلية شاملة من أجل الحد من استخدام الكلوروفلوركربون.

بدا النقاش متعثرا حين أثبت رجال العلم البريطانيون عام ١٩٨٥ حقيقة "ثقب "طبقة الأوزون الموجود أعلى "الإنتركتيك". في ذات العام اتفقت "مجموعة تورنتو" التي تضم أستراليا ونيوزيلندا والولايات المتحدة والنرويج والسويد وسويسرا في اجتماع لها بڤيينا على بنود اتفاقية لحماية طبقة الأوزون وهو ما يعد تقدما حقيقيا على المستوى العالمي. تعرف هذه الاتفاقية آليات التعاون الدولي للبحث وتبادل المعطيات حول وضع طبقة الأوزون. وقد جعلت منظمات البيئة الأمريكية على تعهد بذلك من مثيلاتها البريطانية. كما أرسلت بعثات علمية أمريكية إلى اليابان وإلى الاتحاد السوڤيتي لإقناع هذه البلاد باتخاذ ذات الموقف. ورغم رواسب الحرب الباردة فقد منح السوڤيت دعمهم وتأييدهم للقضية.. وقد تعهدت فرنسا وكندا والنمسا والدانمارك ومصر وفنلندا ونيوزيلندا والنرويج بدورها في فترة لاحقة.

في عام ١٩٨٧ وقع اتفاق في مونتريال. ارتأت المعاهدة تخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة ٢٠٪ خلال العام ١٩٩٣ - ١٩٩٤ في البلاد الصناعية وبنسبة إضافية تصل إلى ٥٠٪ خلال مدى زمني نهايته ١٩٩٨ - ١٩٩٩. أما البلاد النامية فقد منحت فترة سماح تصل إلى عشر سنوات وإمكانية طلب مساعدات تقنية ومالية.

فى السنوات التالية لهذا التاريخ قامت عدة مؤسسات كبرى منتجة أو مستهلكة للكلوروفلوروكربون بتطوير صناعة بدائل لهذه الغازات. وقد تعهد "دوبون" "Dupont" أكبر منتج عالمى للكلوروفلوروكربون بوقف إنتاجه. أضحى الهدف الإلغاء الكامل لإنتاج واستهلاك هذا الغاز الذى يدخل فى منتجات ارتفع عددها من ثمانية إلى عشرة. وقد تم إنشاء صندوق متعدد الجوانب تقوم عليه تسع وأربعون دولة لتيسير تنفيذ الخطة.

كللت نجاحات أخرى نهاية الحرب الباردة منها عام ١٩٩٣ تشكيل محكمة جنائية دولية لمحاكمة مسئولى يوغوسلافيا السابقين وعام ١٩٩٤ تشكيل محاكمة جنائية دولية أخرى لرواندا. فى السنة نفسها تحولت منظمة الجات GATT إلى (المنظمة العالمية للتجارة) OMC التى تعد بالفعل أول هيئة دولية فوق - قومية. فى عام ١٩٩٥ أصبحت معاهدة عدم الانتشار الموقعة فى أول يوليو ١٩٦٨ والتى بدأ العمل بها عام ١٩٧٠ لمدة خمسة وعشرين عامًا، معاهدة دائمة. وقد رؤى عقد "مؤتمر مراجعة" كل خمس سنوات. وتعد هذه النجاحات آخر ما حققته التعددية.

من مجموعة الثمانية إلى مجموعة العشرين: الصدمات الخمس

تدريجيا ورغم الانفراجة لم تستطع قوى الفترات السابقة الكبرى والمهيمنة أن تدير وحدها عالما ارتفع عدد سكانه من مليارين عام ١٩٣٠ إلى سبعة مليارات عام ٢٠١١.. عالم تفيق فيه تدريجيا إلى الحرية قوى جديدة: إلى الحرية الاقتصادية التى ستجعل الصين من الآن فصاعدا ديكتاتور سوق قويا وإلى الحرية السياسية التى وصلت إلى كل القارات بما فيها من أنظمة ديكتاتورية كانت تبدو شديدة الرسوخ.

لم تعد الولايات المتحدة فى وضع يتيح لها فرض أوامرها بسهولة.

فى عام ١٩٩٧ تم فى "كيوتو"، فى غياب الأمريكيين توقيع اتفاق بهدف تخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى. وكان هناك فى ذات التوقيت مشروع اتفاق عالمى – مرغوب فيه من قبل الأمريكيين – يحرر الاستثمار، أطلق عليه اسم "الاتفاق العالمى من أجل الاستثمارات" يرى إمكانية إجبار كل البلدان على منح المستثمرين الأجانب ذات المزايا الممنوحة للمستثمرين القوميين كأن يدعم على سبيل المثال. فيلما قوميا وفيلما أمريكيا على قدم المساواة. ورغم الإصرار الأمريكى فإن المشروع لم يلق قبولا.

وفى عام ١٩٩٨ تم بموجب اتفاقية تشكيل محكمة جنائية فى روما، وفى هذه المرة أيضا لم تبد الولايات المتحدة موافقة.

أما فى عام ٢٠٠٠ فقد نجحت الولايات المتحدة نظريا فى تأسيس "مجتمع للديمقراطيات "يضم شيلى والجمهورية التشيكية والهند ومالى وكوريا الجنوبية والبرتغال. وقد لحقت بهذه البلدان بعد فترة كل من المكسيك وجنوب أفريقيا والفلبين ومنغوليا والسلفادور وجزر الرأس الأخضر والمغرب وإيطاليا.

الحقيقة أن هذه الجماعة لم يكن لها وجود حقيقى نظرا للدور الطاغى للولايات المتحدة بها ومن ثم فقد تمت الاستعاضة عنها عام ٢٠٠٥ بصندوق خاص بالأمم المتحدة لترفيع الديمقراطية وإعلاء شأنها.

ما يمكن اعتباره نجاحا بحق للأمم المتحدة هو ما حدث فى شهر سبتمبر ٢٠٠٠ فى "نيويورك". فقد اجتمع قادة البلدان الأعضاء فى المنظمة ووقعوا أخيرا على سبب ومعنى لوجودهم لدى اتفاقهم على ثمانية أهداف كمية للتطور رأوا وجوب تحقيقها قبل عام ٢٠١٥. وهذه الأهداف تتلخص فيما يلى:

تقليص الفقر المدقع والجوع؛ توفير التعليم الإلزامى للجميع، ترفيع المساواة بين الجنسين واستقلالية النساء، خفض نسبة وفيات الأطفال، تحسين صحة الأمهات

مقاومة الإيدز والملاريا وغيرها من الأمراض، ضمان بيئة مستدامة والتأسيس لشراكة عالمية من أجل التطوير.

وينص الاتفاق على وجوب اجتماع قادة المائة وسبعين دولة كل خمس سنوات بدءا من ٢٠٠٥ فى نوع من "القمة العالمية "فى مقر الأمم المتحدة بنيويورك لتدارس ما يستجد فى مجريات تنفيذ هذا البرنامج. ورغم أن هناك بعض المآخذ على اختيار الأهداف (فلم يدرج بها لا تنمية الناتج المحلى الإجمالى ولا تطوير الديمقراطية) فإنه يكفى أنها وجدت فى الأصل. غير أنه هذه المرة أيضا لم يتم تدبير أى مورد مالى جاد لتحقيقها، حتى إنه يمكن القول إنه باستثناء هدف تقليص الفقر المدقع هناك أمل ضعيف فى أن يتحقق منها شىء خاصة فى أفريقيا.

وكانت الصدمة الأولى فى سبتمبر ٢٠٠١. أطل الإرهاب برأسه كما حدث سابقا فى مطلع القرن العشرين مذكرا بأن غربنة العالم التى تبطنها العولمة لا تحظى على ما يبدو بقبول الجميع. فقد وضع تنظيم "القاعدة "الذى تأسس عام ١٩٨٨ فى باكستان على يد عضوين من الطبقة الحاكمة العربية هما: "بن لادن" و"الظواهرى" لنفسه مهمة مقاومة "الكفار" و"شرار المسلمين".

دعا هذا التنظيم إلى تكوين "جبهة إسلامية عالمية من أجل الجهاد ضد اليهود والصليبيين". وجمع مؤسساه حولهما أناس من كل بقاع الأرض تركوا أوطانهم منهم من أعلنوا أنفسهم أئمة ونشطاء من الجامعة الإسلامية العالمية وخريجى جامعات أجنبية منفصلين تماما عن الواقع ورجال دين رسميين من السعودية ونتاج المدارس التقليدية الأفغانية... إلخ. رأوا جميعهم فى فوضى العالم مؤامرة من قبل الولايات المتحدة وحلفائهم ضد شعوب العالم. كان رد فعل الأمريكيين على ذلك هو مطاردة الإرهابيين حتى أفغانستان وانتهاز الفرصة لحسم الأمر مع القائم على أمر بغداد.

خلال هذه الفترة بدأت كل من الصين والهند فى العودة بقوة على الساحتين الاقتصادية والسياسية العالميتين. ففى عام ١٩٨٠ مثل الناتج المحلى الصينى بالكاد ٢٪ من الناتج العالمى الإجمالى وهو ما يعادل ٨,٩ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى الولايات المتحدة. إذا ما ترجمنا ذلك إلى مفردات الدخل الفردى وجدناه يمثل عشر المتوسط العالمى وما يساوى ٢٪ من مستوى الدخل الفردى الأمريكى. فى عام ٢٠١١ تضاعف الناتج المحلى الإجمالى للصين لأكثر من خمسة عشر ضعفا وزاد نصيبها فى الناتج الإجمالى العالمى لستة أضعاف ما كان عليه (كان يمثل ٢٪ وقفز ليصبح ١٢,٨٪). بلغ متوسط دخل الصينى ثلثى المتوسط العالمى و ١٥٪ من متوسط دخل الأمريكى. وقد أضحى النظام الصينى "ديكتاتورية سوق "مشغولة بلعب دور مهم وحيوى على الساحة الدولية ومكترثة بأن يعترف لها الآخرون بذلك.

كانت الهند التى لم تتوقف يوما عن ممارسة الديمقراطية حتى وقت دنوها من الاتحاد السوفيتى وتحوله إلى قوة نووية تفوق الصين عام ١٩٨٠ على مستوى دخل الفرد والناتج المحلى الإجمالى. وقد استطاعت الهند عام ٢٠١١ مضاعفة نصيبها فى الناتج العالمى الإجمالى محققة ٥,٣ ٪ وهو ما يمثل ربع الناتج المحلى الإجمالى فى الولايات المتحدة. غير أن دخل الهندى لم يصل بعد إلى ثلث المتوسط العالمى ولم يصل نصيبه من ناتجها المحلى الإجمالى إلا إلى ٧,١٪ من نصيب الأمريكى من الناتج المحلى الإجمالى للولايات المتحدة و ٤٠٪ من نصيب الصينى من الناتج المحلى الإجمالى للصين.

ويمكن القول إن متوسط دخل الصينى هو تقريبا ضعف متوسط دخل الهندى. مثلها فى ذلك مثل الصين، ترغب الهند فى شغل كامل لدورها على الساحة العالمية.

وتتلخص الصدمة الثانية فى ظهور الشبكة العنكبوتية وتطورها السريع وواسع المدى بالإضافة إلى محركات البحث والهواتف المحمولة وشبكات التواصل الاجتماعى

التى تضيق المسافات وتصل بين أعضاء الأسرة الإنسانية. يجرى كل هذا بينما تحاول الحكومات بكل الطرق السيطرة على هذه الشبكات ومحتواها.

أما الصدمة الثالثة فقد حدثت عام ٢٠٠٨ حين أعيد النظر فى النمو الاقتصادى العالمى الذى كان يعتقد فى عدم إمكانية كبح جماحه وفى القوة الأمريكية الفائقة التى كانت تبدو منيعة حصينة. حدث كل ذلك من جراء أزمة مالية فى كاليفورنيا ما لبثت أن أخذت أبعادا دولية. أدرك كل إنسان آنذاك أنه قد تمت عولمة الأسواق بدون عولمة القواعد القانونية وأن الأسواق قد اغترفت منها ما حلا لها. ويمكن القول بشكل خاص إن امتداد وتوسع الأسواق المالية قد أدى إلى تركز الثروات فى غير صالح الإجراء وذلك مما اضطرهم إلى الاقتراض من البنوك. هذه البنوك مولت نفسها بإيداعات بها نسبة عالية من المخاطرة متفرقة فى كل أنحاء الأرض بغية تحقيق مكاسب خاصة بها.

وبدلا من أن تتوجه الولايات المتحدة إلى الهيئات الدولية الموجودة وأن تزودها بالسبل المالية والتنظيمية والفكرية لمعالجة المشكلة وبدلا من أن تولى بصفة خاصة حل الأزمة المالية العالمية إلى اللجنة النقدية والمالية التابعة لصندوق النقد الدولى والمختصة قانونيا فى هذا النوع من الأمور، نجحت فى أن تعهد بإدارة الأزمة لمنظمة جديدة غير رسمية هى مجموعة العشرين. بالإضافة إلى مجموعة الثمانية تضم هذه اللجنة الصين وبعض البلدان الأخرى ومن ثم ظهرت إلى الوجود مجموعة اثنين جديدة بين الولايات المتحدة والصين.

اجتمعت هذه القافلة من رؤساء الدول على التوالى فى "بتسبورج" و"لندن" و"واشنطن" و"سيول" ثم فى "باريس". وبدا أن همهم الأكبر كان الإعلان بدون أن يتمتعوا بأى قدرة سوى قدرة تأييد قرارات المتمتعين بالقوة الأكبر ولا يقومون إلا بترك كل طرف يتخذ من القرارات أكثرها توافقا مع مصالحه. بدأت الولايات المتحدة صاحبة السيادة المطلقة فى الشأن المالى برفض التعهد بتنظيم نظامهما المصرفى. واستاءت

الصين من فكرة التعهد بتقليل ما تحققه من زيادات، كما نفرت أوروبا من الالتزام بضبط ديونها. تصنع الجميع الصمم أمام المشاكل الحيوية التى اتسع مداها ليشمل كل أرجاء الأرض مثل البؤس والجوع وحقوق الإنسان والديمقراطية والبيئة والاقتصاد الإجرامى.

وتعد الصدمة الرابعة نتاجا للصدمات الثلاث المشار إليها: استمرت حركة الحرية التى بدأت فى الشرق عام ١٩٨٩ حتى ديسمبر ٢٠١٠ فى صورة انقلابات فى تونس ومصر بدون أن تكلف أى هيئة دولية بمساعدتها فى اجتياز هذه النقلة إلى الديمقراطية. أما الانتفاضات التى حدثت فى البحرين والجزائر واليمن فقد تم قمعها. وقد صوت مجلس الأمن بهيئة الأمم المتحدة بشأن الأحداث فى ليبيا على قرار يهدف إلى إبطاء قمع وردع الديكتاتور.

ما شهد استمرارية فعلية هو التزام سيدى العالم السابقين بنزع السلاح النووى، فقد وقع فى الثامن من إبريل ٢٠١٠ كل من الولايات المتحدة وروسيا على اتفاق "START III" الذى "ينص على تحديد سقف للرؤوس النووية العملياتية بألف وخمسمئة وخمسين رأسا لكل منهما فى مدى زمنى يصل إلى سبع سنوات بمجرد البدء بالعمل به"، فى حين أن ترسانة كل طرف منهما ما زالت بها ألفين ومئتى رأس نووية.

وقد قام مجلس الشيوخ الأمريكى بالتصديق على هذا الاتفاق فى الثالث والعشرين من ديسمبر ٢٠١٠ كما أقره البرلمان الروسى فى السادس والعشرين من يناير ٢٠١١ .

ونتعرض فى نهاية الأمر للصدمة الخامسة ونقصد بها الزلزال الذى ألم بالأرض فى الحادى عشر من مارس ٢٠١١ بقوة ٩,٦ درجة والذى تبعه تسونامى اجتاح نحو أربعمئة كيلومتر من الشريط الساحلى وقضى على عشرات الملايين من اليابانيين وأحدث انصهارا وتصدعات فى عدة مفاعلات نووية فى "فوكوشيما "وقد هددت

الإشعاعات المنبعثة مما تسرب منها حياة ملايين البشر. وينبغى هنا الإشارة إلى أن التأثيرين الصحى والاقتصادى للكارثة سيظهران بوضوح لعدة سنوات قادمة. وقد أدى هذا الحدث إلى أول إدراك بعد كارثة "تشرنوبل" التى وقعت منذ ما يقرب من خمسة وعشرين عاما لضرورة الرقابة العالمية وإمساك زمام الأمن النووى وبشكل أعم اليقظة للتهديدات التقنية.

أصبح، أكثر من أى وقت مضى، ما يعتد به فى الحكومة العالمية ليس ظهورها إلى الوجود وإنما قدرتها على الإلهاء عن عدم وجودها.

الفصل السابع

الحال الآنى لحكومة العالم

بعد محاولات عدة للإقدام والنكوص، قامت إمبراطوريات دينية ثم عسكرية ثم تجارية وسعت تدريجيا من سلطاتها، بتزويد البشرية بحكومة للعالم بالغة التعقيد. فى ظاهر الأمر لا تحظى هذه الحكومة بقصر رئاسى ولا برئيس أو عاصمة وليس لها إدارة أو شرطة أو جيش أو قضاة أو إستراتيجية بل ولا تدرك كنهها. ويمكن الذهاب إلى حد القول بأنها لا تملك سبيلا لفرض احترام بقايا القواعد القانونية التى صاغتها.

واقع الأمر أن هذه الحكومة ليست سوى مجموعة سلطات متعددة الأطراف تتكامل وتتقاطع بل وتتناقض أحيانا. غير أنها تعد امتدادا بشكل مضحك فى كثير من الأحيان لعمل الحكومات خاصة تلك التى تعد رغم التغييرات الجارية مهيمنة بشكل رئيس على العالم ونعنى هنا حكومة الولايات المتحدة الأمريكية.

الوعى بالجنس البشرى

هذا الغياب للحكومة بالمعنى الحرفى للكلمة لا ينبغى أن يثير دهشتنا: فكيف يتأتى للبشرية أن تمارس سلطة أو تهيمن على مصيرها فى حين أنها غير مدركة لذاتها وغير واعية لكنهها؟

لنقل فى بدء الأمر إن سبب وجود هذه الحكومة، تماما مثلما كان منذ بدء الخليقة هو سر فلسفى مطلق، فعلى نقيض ما يمكن أن يذهب إليه شخص أو مؤسسة أو أمة لا يمكن لأحد أن يؤكد أن فردا (أو عدة أفراد) قد أراد (أو أرادوا) أن يكون لهذه الحكومة وجود، أو رأى أن هناك سببا لوجودها أو أنها حتى من حقها الخروج إلى الوجود. حول هذه النقاط تحديدا، كثيرا ما تناقشت "النشكونيات "من دون أن تأتى فى نهاية الأمر إلا برهانات على هذا الكيان الخفى.

رغم كل ذلك كثر الحديث عن "جماعة دولية "وعما تفكر فيه وفى هذا إشارة للتناوب بين وجهة نظر للوزارات والقنصليات ووجهة نظر أخرى فرضية للرأى العام العالمى. واقع الأمر أن هذه "الجماعة الدولية "(المستبعد منها فقط الأنظمة الديكتاتورية) تشترك اليوم فى مفهوم واحد لحقوق الإنسان وتبدو أميل إلى اعتبار عدة أمور من الثوابت. من هذه الأمور الحق فى الديمقراطية، فى الارتحال والتنقل وفى شفافية العدالة وفي "الهابياس كوروبوس "أو الضبط والإحضار بالإضافة إلى الحق فى المعلومة وفى تنوع أنماط المعيشة والثقافات واللغات وفى مفاهيم السعادة. ويعد كذلك من الثوابت الحق فى احترام الآخر وفى التسامح الدينى وفى حرية الدين والعقيدة والتعبير وفى التشارك وفى خصوصية الحياة وفى الكرامة فى العمل. هذا غير الحق فى المعرفة والائتمان والصحة والماء والهواء.

بدا من وراء كل ذلك تدريجيا إدراك لحقيقة كوكب الأرض ولهوية البشرية.

الحقيقة أن اتكال سكان العالم على بعضهم البعض لم يكن يوما أعلى منه حاليا، فقد تجاوزت المبادلات الاقتصادية عبر الحدود ربع الإنتاج العالمى ووصل نصيب البلدان البارزة فى المبادلات العالمية إلى أكثر من الثلث فى خمسة عشر عاما بعد أن كان لا يتجاوز الربع. وتعد السوق المالية العالمية أكثر تكاملا عن ذى قبل.

وتتكامل خطوط الإنتاج أيضا على مستوى العالم: فالـ "I Phone" لم يعد "صنع فى الصين" وإنما "صنع فى العالم". كذلك الحال بالنسبة للأنجوستين التى تنتجها المجموعة البريطانية للمأكولات البحرية "يونج" "Young" فصيدها يتم فى "أسكتلندا" وتقشيرها يتم فى "تايلاند" فى حين يتم تسويقها فى أوروبا. أما البنطلونات الچينز التى تحمل العلامة التجارية "تكس" "Tex" فالقطن الذى يدخل فى صناعتها يتم جنيه فى "أوزبكستان "ثم يغزل وينسج فى "الهند". أما مكملات صناعة البنطلونات من أزرار ومسامير فيتم تصنيعها فى "الصين "وفى "كوريا الجنوبية" و"تايلاند". ويجرى تجميع كل هذه المكونات بعد ذلك فى "بنجلاديش" لتنتقل بعد ذلك البنطلونات المصنعة إلى "سنغافورة "ومنها إلى فرنسا. وكذلك الحال لصانع تجهيزات السيارة "فاليو" "Valeo" الذى يعهد برسم التصميم الجديد لمصابيح السيارة اليابانية إلى مصممين فرنسيين من "سين – سان دينيه" "Seine Saint - Denis". وفى خطوة لاحقة توضع خطوط الطراز فى "الصين" ويتم عمل النموذج المحتذى فى الولايات المتحدة لتنتج بعد ذلك سيارات مماثلة فى كل أرجاء العالم.

يزداد احتياج البشر لبعضهم البعض واتكالهم على بعضهم البعض يوما بعد يوم مع انخفاض تكلفة نقل المعلومات والمعرفة الفورية لكل أحداث الكرة الأرضية. قلبت الشبكة العنكبوتية منذ ظهورها فى نهاية الثمانينيات فكرة الحكومة العالمية رأسا على عقب، ونرصد اليوم فى العالم خمسة مليارات هاتف محمول وثلاثة مليارات مشاهد ومليارى مستخدم للشبكة العنكبوتية وأكثر من مائة وخمسة وخمسين مليون مدونة بالإضافة إلى خمسمئة مليون مستخدم لشبكات التواصل الاجتماعى ومائة مليون مستخدم لموقع "ماى سبيس" (أى الشبكات الاجتماعية للترفيه الاجتماعى) ومئة مليون مستخدم لـ "لينكادلن" ونحو سبعين مليون مستخدم للتويتر (أى التدوين المصغر).

يمكن التواصل مجانًا مع أى شخص على وجه الأرض كما أن هناك إمكانية لمعرفة تقريبا كل ما يحدث فى أرجائها. لم يعد فى استطاعة أى ديكتاتورية أو أى شخص إخفاء ما يأتيه من أفعال، إلا إذا أرهب أو اغتال كل الشهود. وقد شكلت هذه الطفرة التقنية من ناحية أداة هائلة لترفيع الفردانية ومن ناحية أخرى مسرّع للشفافية والديمقراطية ولإدراك البشرية لذاتها.

غير أن البشرية ما زال ينقصها مقاييس كمية جادة لما هى عليه ولما تنجزه وتشيده وتهدمه. ومن ثم فهناك صعوبة بالغة فى عمل موازنة حسابية ولو تقريبية. لنحاول رغم ذلك عمل موازنة لتقييم عام ٢٠١١.

يصل عدد السكان فى العالم لما يقرب من سبعة مليارات نسمة، تعيش نسبة ٤٪ منهم فى تكتلات سكانية كبيرة يصل عدد قاطنيها إلى عشرة ملايين نسمة. ويبلغ متوسط معدل الحياة حاليا ٦٨,٩ سنة (للذكور ٦٦,٩ سنة والإناث ٧١ سنة) وقد وصل عدد من تجاوزوا الخامسة والستين فى العالم نحو خمسمئة مليون نسمة. أما من تقل أعمارهم عن خمسة عشر عاما فنسبتهم إلى مجموع سكان العالم تمثل ٢٧,٤٪ وهو ما يوازى ١,٨ مليار نسمة. وهناك أكثر من مئتى مليون شخص يعيشون فى غير البلاد التى ولدوا بها. وقد أحصى ثلاثة ملايين طالب يستكملون دراستهم خارج بلادهم، كما رصد ما لا يقل عن مليار سائح قاموا بأسفار وما يقرب من خمسمئة ألف شخص على متن طائرة بشكل دائم.

تمنح البشرية نحو مئة وخمس وخمسين براءة اختراع سنويا وتكرس نسبة ١٪ من ناتجها الإجمالى للبحث العلمى. غير أنه إذا كان أكثر من نصف عدد البشرية قادرين على القراءة والكتابة فهناك نحو سبعمئة وخمسة وسبعون بالغا من الأميين.

نصف البشرية يعيش فى ظل أنظمة ديمقراطية ويمكن تصنيف سبع وثمانين بلدا باعتبارها بلاداً حرة وهو ما يمثل ٤٥٪ من بلدان العالم المئة وأربع وتسعين.

ويمثل سكان هذه البلدان نسبة ٤٣٪ من مجمل سكان العالم. أما البلدان الحرة جزئيا فعددها ستون وهي تمثل نسبة ٣١٪ من إجمالى بلدان العالم وبها ٢٢٪ من العدد الكلى لسكان العالم. تتبقى فى هذا الحصر بلدان لا تنعم بالحرية وعددها سبعة وأربعون بلدا تمثل ٢٤٪ من مجموع بلدان العالم وتضم بين جنباتها ٣٥٪ من عدد سكان العالم الكلى. نستخلص من ذلك أن مليارين ونصف نسمة ما زالوا يعيشون فى ظل أنظمة ديكتاتورية.

ثمانمئة مليون قطعة سلاح خفيفة يتم تداولها فى العالم، ثلثاها بين أيدى المدنيين، هذا بالإضافة إلى اثنين وعشرين ألف سلاح نووى فى حوزة عدة بلدان. وهذا النوع الأخير موزع بين أربعة آلاف وخمسمئة رأس نووية عملياتية وألفين فى حالة استنفار. يعنى ذلك أن ألف وخمسمئة مليار من الدولارات مخصصة للنفقات العسكرية.

يصل الناتج العالمى الإجمالى إلى ما يقرب من ٧٠ تريليون دولار، هذا إذا نحينا جانبا الاقتصاد الإجرامى، مما يعنى أن نصيب الفرد يقرب من عشرة آلاف دولار. كما تبلغ الأصول المالية العالمية مئة وخمسين تريليون من الدولارات. سبعون فى المئة منها تستخدم لتمويل الائتمان وهو ما يمثل ضعف الناتج الإجمالى العالمى. وتقدر تحويلات المهاجرين بنحو خمسمئة مليار من الدولارات.

يستهلك الفرد يوميا من الغذاء ما يمده بألفين وتسعمئة سعر حرارى مما يستلزم إنتاج نحو مليارى طن من القمح ومئتى وخمسين طنا من اللحوم سنويا، هذا بالإضافة إلى مائة وعشرة أطنان من الأسماك وهو ما يجعل نصيب الفرد سنويا ستة عشر من الكيلوجرامات. نستنتج من ذلك وجوب إنتاج أربعمئة وخمسين مليار رأس كل عام.

أحصيت ثمانمئة مليون سيارة تجوب أنحاء الكرة الأرضية مما رفع ما يستهلكه العالم سنويا من الطاقة إلى أحد عشر وستة من عشرة أطنان مكافئ بترول، تذهب أربعون في المئة منها إلى الصناعة. يتم تغذية هذا القطاع بأكثر من ٩٥٪ من الطاقة الاحفورية التي تبلغ الاحتياطيات العالمية المرصودة منها ألفا ومئتي مليار برميل، وهو ما يغطي الاستهلاك الثابت طيلة ثلاث وأربعين سنة قادمة. ويوجد أربعمئة واثنان وأربعون مفاعلا نوويا في عالمنا نشطة وتنتج سبعة عشر في المئة من كهرباء العالم. ونشير هنا إلى أن الاحتياطيات العالمية من الغاز الطبيعي تجاوز المئة وثمانين ألف مليار متر مكعب وهو ما يضمن ثبات الاستهلاك طيلة ثلاثة وستين عاما.

ينبعث ثلاثون مليار طن من ثاني أكسيد الكربون سنويا. ويعد الحديد والنحاس والألومنيوم أكثر المعادن المستخدمة. أما المواد التي قد تشكل خطرا فهي الأنتيمون والثوريوم والبريليوم والبورون والكوبالت والفلور والغاليوم والجرمانيوم والأنديوم والجرافيت والمغنسيوم والنيوبيوم؛ هذا بالإضافة إلى الأراضي النادرة التي منها التنتاليوم والتنجستين.

هناك في العالم أربعة مليار هكتار مكسوة بالغابات، تختفي منها كل عام ثلاثة ملايين. كما أن هناك سنويا أكثر من أربعة آلاف كيلومتر مربع من المياه العذبة يتم استخدامها يخص كل فرد منها نحو ألف وثلاثمئة متر مكعب. تستخدم نسبة تزيد من سبعين في المئة من هذه المياه في قطاع الزراعة ونسبة عشرين في المئة للقطاع الصناعي أما العشرة في المئة المتبقية فتستهلك للأغراض المنزلية.

ملياران وثلاثمئة مليون شخص على وجه الأرض (٤١٪ من سكان العالم) يعانون من نقص المياه ولا يستخدمون سوى ألف وسبعمئة متر مكعب سنويا. وملياران ونصف فرد ليس لديهم أنظمة تنقية وتطهير المياه. مليار شخص يعيشون تحت حد الفقر ويعانون الجوع. تزايدت حدة الفقر لدى المعدمين بنسبة ٢٥٪. ونذكر هنا بأن ثلثي الأميين في العالم من النساء، وأن نسبة الوزراء من النساء لا تتجاوز ١٧٪.

وتجدر الإشارة إلى أن العنف الممارس ضد الإناث ما زال يمثل ظاهرة معممة فى كل بلدان العالم تم حصر خمس عشرة ألف طائرة نفاثة خاصة فى كل أرجاء العالم ونحو ألف وأحد عشر مليارديرا ثرواتهم مقاسة بالدولار.

تؤكد المصادر أن الاقتصاد الإجرامى يمثل ما بين ٥٪ و ٢٠٪ من الاقتصاد العالمى وهذا يعنى بأقل الفرضيات ألف وثمانمئة مليار من الدولارات (وهو مايساوى ثلثى الدخل المحلى الإجمالى لفرنسا) من أجل الإجرام المالى وذات القدر لكل الباقى. والقطاعات المهمة المقصودة بالباقى هنا هى بالترتيب:

غش الأدوية (مائتا مليارا من الدولارات) البغاء (مائة وتسعون مليار دولار)، الماريجوانا (مائة وأربعون مليار دولار) تقليد الأجهزة الإلكترونية (مائة مليار دولار) الكوكايين (ثمانون ملياراً) الأفيون والهيروين (ستون مليار دولار) قرصنة الفيديوهات على الشبكة العنكبوتية (ستون مليار دولار) قرصنة برامج الحاسب الآلى (خمسون مليار دولار) تهريب السجائر (خمسون مليار دولار) الاتجار بالبشر (ثلاثون مليار دولار) الاتجار فى الموارد الطبيعية (عشرون مليار دولار) ذبح الأشجار (خمسة مليارات) التجارة غير المشروعة فى الأعمال الفنية والثقافية (خمسة مليارات) تهريب الأسلحة الخفيفة (مليار دولار).

ينبغى لنا إضافة الاقتصاد غير الرسمى الذى لا تسدد عنه ضرائب والاقتصاد غير الشرعى الذى يعبر من خلال الملاذات الضريبية. هناك نحو عشرة آلاف مليون دولار فى هيئة أصول تدار فى الملاذات الضريبية وعن طريقها تعبر نسبة ٥٥٪ من إجمالى التجارة الدولية و ٣٥٪ من التدفقات المالية. كما يستقر فى هذه الملاذات ثلث الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

تجدر الإشارة هنا إلى محاولات عدة قد طرحت لتوليف كل هذه المعطيات. فالأمم المتحدة تحسب مؤشر التنمية البشرية الذى يقيس مستويات التنمية الاجتماعية مع أخذ كل من مستوى الصحة والتعليم فى الحسبان. وقد بلغ هذا المؤشر ٠,٦٨ على واحد عام ٢٠١٠ فى مقابل ٠,٤٨ سجلها عام ١٩٧٠.

هناك أيضا "معامل الحوكمة العالمية "وهو مكون من خمسة مؤشرات هى: (السلام والأمن ودولة القانون وحقوق الإنسان والمشاركة والتنمية المستدامة والتنمية البشرية). وهذه المؤشرات تنقسم بدورها إلى ١٣ مؤشرا فرعيا مكونة من ٣٧ معاملا. وتشير نتيجة كل مؤشر كبير عام ٢٠٠٨ إلى ما يلى: حصل (السلام والأمن) على ٨,٤٠ و(دولة القانون) على ٥,٩١ و (التنمية البشرية) على ٦,٢٧ من نهاية كبرى هى عشر درجات.

إذا كانت هناك صعوبة بالغة فى جمع مثل هذه المعطيات وإذا كانت مصداقيتها محل شك فذلك لأنه لا يوجد أحد مكلف بعمل إحصائيات عالمية باستثناء ما يتم من إضافة الإحصائيات القومية إلى بعضها البعض. وبما أن الإحصائيات هى مرآة الهوية فإن غيابها يعكس غياب الواقع المؤسسى للجنس البشرى.

واقع الأمر أن البشرية غير مذكورة فى أى معاهدة دولية تقريبا. وحين يشار إليها فإن ذلك يكون أمرا عارضا فى ديباجتها لتنظيم حماية حق معترف به لكل آدمى. من هنا فإن بداية الفقرة الخامسة من ديباجة الإعلان الخاص بالجنس والأفكار العنصرية المسبقة الذى تم تبنيه فى السابع والعشرين من شهر نوفمبر ١٩٧٨ أثناء الدورة العشرين من المؤتمر العام لليونسكو تصرح بأنها: "لقناعتها بأن وحدة الجنس البشرى الجوهرية ومن ثم المساواة الأصيلة بين كل الكائنات البشرية وكل الشعوب التى تعترف بهم أكثر عبارات الفلسفة والأخلاق والدين جزالة وتنميقا تعكسا مثالا تسعى إليه اليوم الأخلاق والعلم...... "والأمر هنا لا يتعلق بحماية النوع وإنما بالإفصاح عن المساواة بين حقوق كل واحد من أعضائه.

والحقيقة أن الاتفاقية الخاصة بحماية حقوق الإنسان وكرامة الكائن البشرى المتصلة بتطبيقات علمى الأحياء والطب والتى تم عقدها داخل أروقة المجلس الأوروبى وتوقيعها فى الرابع من إبريل ١٩٩٧ تشير هى الأخرى إلى "الجنس البشرى "فى بداية الفقرة العاشرة من ديباجتها. ولكن فى هذا الموضع لا يسعى النص إلا لتنظيم حماية كل فرد: "لقناعتنا بضرورة احترام الكائن البشرى باعتباره فى آن واحد فردا ومنتميا للجنس البشرى ولاعترافنا بأهمية ضمان كرامته.....".

والأسوأ من ذلك كله فحوى المادة ١٣ من اتفاقية "اليونسكو" التى تحمل عنوان "تدخلات فى شأن الچينوم البشرى" والتى تنص على ما يلى:

لا يمكن الشروع فى أى تدخل جراحى يهدف إلى تعديل الچينوم البشرى إلا لأسباب وقائية أو تشخيصية أو علاجية وفقط فى حالة عدم استهدافه إدخال تعديل على چينوم النسل والخلف "بمعنى آخر، ووفقا لهذا النص يكون أى تعديل فى چينوم السلالة. مشروعا إذا ثبت كونه فى صالح الشخص الذى أجرى التعديل على چينومه أو إذا كان التعديل الذى تم إجراؤه على چينوم الجنس غير إدارى وغير مقصود. وهو النفى ذاته لضرورة سلامة الأجيال القادمة.

ويعد القانون الفرنسى، مثله فى ذلك مثل بعض القوانين الأخرى، ومنها الألمانى من بين أكثر القوانين الحامية للنوع: طبقا للقانون الصادر فى التاسع والعشرين من يوليو ١٩٩٤ والخاص بجسم الإنسان والذى أصبح لاحقا المادة ١٦-٤ وتحديدا بداية أول فقرات القانون المدنى: "لا يمكن لأحد المس بسلامة الجنس البشرى"-وهو أمر استكملت تناوله نصوص أخرى تمنع بصفة خاصة النسالة أى تحسين النسل والاستنساخ للتكاثر والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

قيم العالم: الغرب والبرازيل

قيم العالم فى شق كبير منها اليوم هى قيم الغرب.. وهى كما رأينا نتاج تاريخ طويل سابق للعالم اليهودى - اليونانى وتتلخص فى أساسها فى الفردانية وما تستتبعه من (عقلانية وديمقراطية شكلية وحقوق إنسان واقتصاديات سوق وملكية خاصة) وهو الأمر السائد فى كل مكان اليوم أو المأمول.

كل فرد اليوم فى الهند والصين ونيچيريا ومصر وتونس والمملكة السعودية وإيران لا يتطلع فقط للوصول إلى المكاسب المادية التى ينعم بها الغرب منذ أكثر من خمسين عاما كالمسكن والسيارة وغسالة الملابس والتلفاز والحاسوب، وإنما يرنو أيضا إلى حرية التنقل وحرية التفكير وحرية ترك بلادهم ونقد قادتهم بل وتغييرهم.

ومن ثم فنحن لا نشهد على الإطلاق أفول الغرب وإنما نشهد بوضوح غربنة العالم كله. قال الچنرال سرتوريوس "Sertorius" عبر قلم الكاتب الفرنسى "كورنيل" "Corneille": "لم تعد روما فى روما... روما كلها حيث أكون" ويمكن امتثالا به القول بأن الغرب لم يعد فى الغرب وأنه حيث ينتصر الحلم الفردانى أى حيث يتوحد شكل هوية كوكب الأرض الثقافية حتى وإن بقت فى أغلب أنحاء العالم تنويعات واسعة من القيم الخاصة ذات الطبيعة الدينية أو الفلسفية أو الأيديولوچية.

وقد عجل ظهور الشبكة العنكبوتية وشبكات التواصل الاجتماعى من هذه الظاهرة بتيسيرها تكوين جماعات مختارة وإضعافها الهويات القومية وإيجادها عالما لحظيا وعولمة ثقافية وتهجينا معمما. أصبح الأفراد بشكل مباشر تابعين للقانون الدولى. ويعجل ذلك آلية الانتماء "لجماعة عالمية "تجمع الموضوعات التى تشغل الأذهان وتخلق تراتبية واحدة للمعلومات على مستوى الكرة الأرضية كلها.

ولكن، مثلما حدث تماما حين توسم الناس فى ظهور الطباعة دعما للقوى والسلطات الموجودة فإن الشبكة العنكبوتية تفكك قيم الأقوياء وتكسر وحدة

الإمبراطوريات الأخيرة وتجعل من العالم ديمقراطية مهجنة لا مجتمع سوق موحدة. وتنقل إلينا "الموسيقى" الصورة بشكل واضح، ففى ذات الوقت الذى تفرض فيه الشبكة العنكبوتية على "الموسيقى" مفهوما غريبا لاستخدام "التوزيع" وأنماطه فهى تبرز وتتيح تقاسم عدد لا نهائى من الأساليب والتطبيقات وتساعد فى عمليات التهجين والتطابق مع الغير واكتشاف ثقافة الآخرين وإبداع ثقافات جديدة غير متوقعة عن طريق عمليات تنغيل وتخليط كانت حتى هذه الآونة غير قابلة للحدوث.

وتعد دولة البرازيل النموذج المحتذى لهذه الغربنة المهجنة، فهى تسرع الخطى وتصل إلى أشياء وقيم الغرب غير أنها تعرض على بقية العالم منتجات وأفكار وموسيقى ونماذج تكاتف دائمة التنوع مع بقائها مدموغة بالبؤس الشديد ورسوخ بنيتها المتنامى والمستند إلى الدين وتفاقم العنف بها.

هناك فى المقابل جزء كبير من آسيا، من الصين إلى ڤيتنام، ومن كوريا اليابان يقبل غربنة أنماط الحياة مع رفض الوجود الأجنبى وما يمكن أن ينشأ عنه من تهجين. يبقى العالم إذن على درجة تنوع عالية يجددها بشكل دائم تهجين وتخليط الناس واللغات والأفكار والثقافات والتقنيات.

حكومة العالم الراهنة: "مجموعة الاثنين" الثالثة

من يدير العالم الآن؟ فالقيام بذلك يتطلب ثراء ماديا وجيشا ورغبة فى السلطة.

تحتل الولايات المتحدة اليوم "قلب" حكومة كوكب الأرض كشأنها منذ أكثر من قرن مضى.. وما زال نظام العالم الجديد هو نظامها. تمثل ميزانيتها العسكرية (رغم انخفاضها بانتظام منذ ١٩٥٠ فيما يتعلق بالناتج المحلى الإجمالى) ٤,٧٪ من ناتجها المحلى الإجمالى، وهى حتى الآن بلا نظير.. بل وأكثر من ذلك،

أعلى من ميزانيات كل البلدان الأخرى مجتمعة. وتضمن الجيوش الأمريكية شقا كبيرا من أمن أوروبا والشرق الأوسط والبحر المتوسط والخليج الفارسى واليابان والمحيط الهادى.

هذه الجيوش تحارب فى العراق وفى أفغانستان. وهى تشن حربا شاملة ضد الإرهاب وتهريب المخدرات وتضع درعا من الأقمار الصناعية مفترض فيها منذ البداية توقيف كل صاروخ معاد.

ما زالت الأمريكية هى لغة التجارة والعلم والتقنيات والدبلوماسية، وما زالت هوليود مهيمنة على الخيال العالمى. كما أن الشبكة العنكبوتية بكل ما يحيط بها من برمجيات ومحركات بحث من "أنتل" "Intel" إلى "جوجل" "Google" هى شركات تحت السيطرة الأمريكية وتضفى طبيعة جديدة على القوة والمقدرة الأمريكية. فى عام ٢٠٠٩ طرحت "آن - مارى سلوتر" "Anne - Marie Slaughter" مديرة "تخطيط السياسات" بوزارة الخارجية المشكلة فى دورية "Foreign Affairs" معلقة بأنه: "فى عالم الشبكات ليست السلطة النسبية بالشىء الأساسى.. ما يهم هو المركزية فى شبكة شاملة ذات كثافة متنامية".

من هنا يمكن القول إن غربنة العالم هى فى واقع الأمر، مؤقتا وبشكل متسع، أمركة. منذ فترة وجيزة تم استكمال حكم الولايات المتحدة للعالم بحوار جديد مميز لا مع بريطانيا العظمى ولا روسيا كما كان الأمر فى مجموعتى الاثنين السابقتين ولا مع الاتحاد الأوروبى وإنما مع الصين.

أصبحت إمبراطورية الوسط على مدى عشرين عاما قوة كبرى. فى عام ٢٠١١ كان الناتج المحلى الإجمالى للصين يمثل ثلثى الناتج المحلى الإجمالى الأمريكى. وبذا استطاعت الصين الإطاحة باليابان من المرتبة الثانية التى تحتلها فى اقتصاد العالم.

والصين تحتل المرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة واليابان فيما يتعلق بحجم الإنفاق على البحث العلمى (وقد تجيء بعد الاتحاد الأوروبى بكثير، والذى بوسعه أن يتصدر القائمة إذا ما انضمت البلدان المكونة له فى دولة واحدة) تنتهج الصين إستراتيجية عالمية لوضع يدها على المواد الأولية التى تحتاجها وللحفاظ على علاقاتها مع عملاء صادراتها. وهى تملك الجيش الثالث فى العالم بعد جيشى الولايات المتحدة وروسيا.

تبلغ الميزانية العسكرية الصينية ثمانين مليار دولار سنويا.. ومن المتوقع أن تدخل حاملة طائراتها الأولى مجال الخدمة عام ٢٠١٤. والصين تنتج ٩٠٪ من مادة الـ Terre rare الثمينة و ٧٥٪ من مادتى الچيرمانيوم والتانجستين.. وهى تصدر نصف ناتجها المحلى الإجمالى وتخصص نصف دخلها القومى للادخار. وقد سمح لها ذلك برفع احتياطيها من العملات الأجنبية إلى اثنين تريليون من الدولارات.. وبوسع الصين بهذه القيمة تثبيت قيمة الدولار وشراء أصول فى أفريقيا وأوروبا. وتملك الصين ٧٪ من الدين العام للبلدان الأوروبية. وقد ارتحل منذ فترة وجيزة مليون صينى للعمل فى أفريقيا وآسيا مزيدين بارتحالهم هذا الشتات الصينى القديم فى أوروبا وأمريكا.

رغم كل ذلك تبقى الصين بلدا فقيرا: فمتوسط دخل كل صينى لا يصل إلا إلى ثلثى متوسط الدخل الفردى العالمى ولا يمثل سوى ١٥٪ من متوسط دخل الأمريكى. وهى تعانى معاناة شديدة من نقص البنية التحتية الاجتماعية والسياسية. والحقيقة أن الحزب الوحيد القائم على الإدارة معادٍ تماما لكل تقدم ديمقراطى وللصين وزن فى القرارات الخاصة بكوكب الأرض يزيد على ما للاتحاد الأوروبى من وزن. فالثروة والعنصر البشرى كما رأينا دوما ليسا كل شىء فى الوجود؛ فإلى جانبهما ينبغى توفر "الرغبة فى المستقبل" والقدرة على صياغة شكل واضح للقيادة والإرادة فى فرض الذات على العالم.. والاتحاد الأوروبى لا يملك أيا من هذه العناصر. قد تكون قدرته

الاقتصادية اليوم هى الأولى فى العالم (بناتج محلى إجمالى يصل إلى ١٦,٤٪ مليار دولار وهو ما كان يعادل ٢٨٪ من الناتج الإجمالى العالمى عام ٢٠٠٩، لعدد من السكان كان يقارب خمسمئة مليون نسمة) وقد يتصدر الجميع فى عدد كبير من القطاعات الاقتصادية والمالية فهو أول منتج عالمى للطاقة المتجددة، كما أنه يقوم بتخريج عدد من الأطباء يفوق ما فى وسع الولايات المتحدة تخريجه. غير أن ميزانيته شديدة الضعف وإجمالى نفقاته العسكرية التى تغطى كل من فرنسا وإنجلترا نصفها تقريبا لا تصل بأية حال إلى ما تنفقه الولايات المتحدة للغرض ذاته.

هذه الميزانية تمثل نحو ١٥٪ من إجمالى النفقات العسكرية العالمية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الأمر يتعلق بالسلاح النووى الذى ليست من ورائه فائدة ترجى فى الصراعات الحالية. وعملة الاتحاد الأوروبى ليست هى عملة الاحتياطى النقدى العالمى. ويمكن القول فى نهاية الأمر إنه لا أحد يتحدث أو يتصرف بشكل يتسم بالمصداقية باسمه، وبالتالى فهو ليس فى وضع يسمح له بممارسة أى سلطة على العالم.

الهند ليست أيضا اليوم فى وضع يفرض لها وزنا فى العالم: فناتجها المحلى الإجمالى يمثل ربع الناتج المحلى الإجمالى للولايات المتحدة... أما الدخل الخاص بكل هندى فلم يصل بعد إلى ثلث متوسط الدخل الفردى العالمى ويمثل بالكاد ٧٪ من متوسط الدخل الفردى للأمريكى. والهند تملك جيشا مهما غير أنها منشغلة بمشاكلها الداخلية المتعددة وبالمشاكل الإقليمية ومن ثم فهى فى الوقت الراهن فى حال لا يسمح لها بتمنى لعب دور فى المشكلات العالمية الكبرى.

أما اليابان فما زالت قوة علمية واقتصادية كبرى تتحكم فى أهم التقنيات المستقبلية غير أنها بعد المأساة الكارثية التى ألمت بها فى مارس ٢٠١١ ونتيجه وقوعها تحت وطأة دين هائل ثقيل، وتحت سطوة جارها الصينى ومعاناتها من النقص الشديد فى المواليد لم تعد تلعب أى دور فى حكومة العالم كما كان يظن منذ نحو ثلاثين عاما ثقة فى قدراتها.

هناك بلدان أخرى تلعب دورا استراتيجيا فى بعض المجالات خاصة مجال المواد الأولية بدون أن يكون لها بشكل جدىّ وزن فى حكومة العالم، فالشرق الأوسط وروسيا التى ما زالت على قوتها الكبيرة والشاملة، يضعان أيديهما على ثلثى احتياطيات الغاز العالمية وأكثر من نصف احتياطى العالم من البترول. يرتكز الأمر على قدرات كل منهما، قدرات الأول على إيجاد حوكمة إجمالية وقدرات الثانية على الحفاظ عليها.

البرازيل أيضا فى سبيلها لأن تكون قوة هائلة خاصة فى المجال الزراعى. وهى تنتج نحو ٩٠٪ من مادة "النيوبيوم" التى تعد من مواد المستقبل الحيوية. أما جنوب أفريقيا فينتج ما يقرب من ٧٧٪ من مادة "البلاتينيوم" التى تعد هى الأخرى من أكثر المواد الحيوية لاحتياجات المستقبل. وتتحكم كوريا فى جزء كبير من التقنيات المستقبلية كما أن لديها جيشا على مستوى متميز. إضافة إلى البلدان السابقة، يمكن القول بأن أندونيسيا وأستراليا هما أيضا قوتان لهما دلالتهما. ويلاحظ أن القارة الأفريقية ليست بعد فى حال تسمح بأن يكون لها ثقل فى مصير العالم نظرا للانقسامات وضعف القانون وهما أمران تعانى منهما القارة بشدة حتى وإن كانت بلدان مثل جنوب أفريقيا ومصر ونيجيريا قوى فى سبيلها لإثبات حالها. رغم التقلبات التى عانى منها العالم العربى منذ بداية عام ٢٠١١ فإنه مازال شديد الانقسام ولا يحظى بحكم جيد يدفعه لاحتلال مكانة متميزة إذًا لا يجاوز إجمالى صادرات العالم العربى، إذا ما استثنينا النفط، صادرات السويد.

من ناحية أخرى فإنه إذا كانت الحركات الإرهابية وتحديدا أساطين الاقتصاد الإجرامى يلعبون دورا متزايد الوضوح والتأثير فإنهم ما زالوا سياسيا هامشيين. من المؤكد أنهم يتحكمون فى بعض الحكومات بل وفى هيئات متباينة ولكن ليس بالدرجة التى تسمح لهم فى الوقت الراهن بالتأثير بشكل واضح وحيوى على حكومة العالم.

مجمل القول إن الجدل العالمى يدور اليوم بشكل أساسى بين الولايات المتحدة والصين. وتعد مجموعة الاثنين هذه، ثالث مجموعة ثنائية تدخل فيها الولايات المتحدة طرفا، بعد الاثنتين اللتين كونتهما تباعا مع بريطانيا العظمى وروسيا. يتناقش أكبر دائن مع أكبر مدين وغالبا ما يقررا معا، خارج نطاق أى هيئة دولية أهم ما فى المشاكل الكبرى السياسية والمالية والنقدية والبيئية والاستراتيجية. وهما يكتفيان مؤقتا باقتسام الأسواق والمواد الأولية فيما بينهما وبضمان النفوذ والتأثير الاستراتيجيين الضروريين لتأمين الوصول إليها.

بدون تقنين ما من شأنه أن يعوقهما وبدون أن يكونا لا قادرين ولا راغبين فى إيجاد وضع قانونى حقيقى للكرة الأرضية فى أى مجال من المجالات حتى وإن كان متفقا مع مصالحهما الخاصة.

إلى حوار "مجموعة الاثنين" الأخيرة هذه، هناك عدد يصعب حصره من المؤسسات الدولية يظهر ويتفاعل ويتحرك، مؤسسات رسمية وغير رسمية تحاول أن يكون لها اختصاص عالمى وهى فى أغلبها تابعة أو مرتبطة بشكل ما بالولايات المتحدة. وهناك قائمة كاملة بهذه المؤسسات مدرجة فى ملحقات الكتاب. وفى هذا الفصل سنكتفى بإيضاح مدى اتساع المجموعة الأساسية فيها وتبيان نقائصها وسنرى أنها ضعيفة بشكل يصعب تصديقه فى نظر الرهانات العالمية.

ويمكن تصنيف هذه المؤسسات بين نوعين: المؤسسات البيدولية أى الموجودة بين الدول والمؤسسات الخاصة. وينقسم النوع الأول بدوره إلى مؤسسات "فوق قومية" (قادرة على اتخاذ قرارات بغض النظر عن مصالح الأمم الأعضاء) ومؤسسات متعددة الأطراف (وهى أماكن لقاء وتحكيم وجهات نظر ومصالح البلدان الأعضاء) أما المؤسسات الخاصة فيمكن توزيعها بين مؤسسات نقابية تضم الشركات الخاصة والمنظمات غير الخاضعة للحكومات.

قاعدة القانون العالمي: منظمة التجارة العالمية (O . M . C) والعدالة الجنائية

تعد منظمة التجارة العالمية أول تنظيم "فوق قومي "بحق وربما الوحيد على الأقل في بعدها القضائي. وهي اعتبارا من الأول من يناير ١٩٩٥ الخلف لمنظمة الجات (GATT). الحقيقة أنه كان علينا توقع ذلك: فمنذ أن أصبحت السوق عالمية بالفعل في نهاية القرن التاسع عشر، وهي بحاجة لكي تعمل وتؤدي وظيفتها إلى الارتكاز على قانون دولي ذي مصداقية.

رأينا فيما سبق كيف نشأت مؤسسات وتنظيمات بشكل تدريجي بهدف تيسير وتحسين تشغيلها وتبسيط المبادلات وجعل التجارة أكبر من حيث المدخول والعائد. ومنظمة التجارة العالمية التي تضم قرابة المئة وثلاث وخمسين دولة هي ثمرة كل هذه المحاولات. وقد تأسست بالضبط لتلزم الحكومات بضمان التشغيل الفعال للأسواق والوصول الميسور والحر للمنتجات ورؤوس الأموال حتى وإن احتفظت الدول في ظل ظروف ثقافية واجتماعية وبيئية معينة بحق الحد من المنافسة (وهو ما أطلق عليه المدير العام الحالي لمنظمة التجارة العالمية (OMC)) "باسكال لامي" Pascal lamy عام ٢٠١١ "اتفاق جنيف" "Consensus de Genéve". الحقيقة أن هذه المساواة المدعاة في المعاملة هي بالطبع في صالح البلدان الغنية وفي مقدمتها الولايات المتحدة التي تحظى مؤسساتها بإمكانيات تتيح لها شراء شركة في الجنوب أكثر من تلك المتاحة أمام مؤسسة في الجنوب لشراء شركة في شمال أمريكا. علما بأن الولايات المتحدة قد حرصت في مراحل نموها الأولى على عدم فتح حدودها.

هنا تحديدا نرى خاصية "الفوق قومية "التي تميز منظمة التجارة العالمية، فالمحاكم الفورية التي أنشأها جهاز فض المنازعات بها تسمح بالفصل فيما إذا كان بلد حسن النية وهو يتذرع بأسباب تبرر خرقه أو مخالفته قواعد المنافسة. هذه المحاكم

الفورية والفوق قومية بحق، والتى سبق لها إدانة الولايات المتحدة الأمريكية هى فى الأساس فى خدمة الاقتصاد الحر الذى يعمل فى صالح البلدان الأكثر قوة. كما أنها حتى الآن ذات فعالية محدودة، فمن الأربعمئة وثمان عشرة قضية المسجلة لم يتم الفصل إلا فى ست وثمانين قضية فقط.

فعدا وظائفها فى الرقابة على المساواة فى مجال المنافسة تعانى منظمة التجارة العالمية ضعفا واضحا: فقراراتها تؤخذ بالإجماع ولم تستطع المنظمة أن توجد قواعد قانونية جديدة.

هناك محاكم فوق قومية أخرى وجدت لتفعيل قواعد أخرى من القانون الدولى: أولها محكمة العدل الدولية التى ظهرت إلى الوجود فى ذات توقيت منظمة الأمم المتحدة التى يمكن للدول اللجوء إليها فى حالة الخلاف على أى موضوع. وقد فصلت هذه المحكمة حتى الآن فى نحو مئتى قضية تدور فى أساسها حول مشكلات الحدود وقانون البحار والقانون الدبلوماسى. هناك أيضا محاكم تعمل فى مجال حقوق الإنسان منها المحاكم الجنائية الدولية التى تم تشكيلها لدولة "يوغوسلافيا" السابقة ولدولة "رواندا" ومنها القضاء النصف داخلى والنصف دولى الذى وجد فى "كمبوديا" للحكم فى الجرائم المرتكبة خلال الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٧٩، والقضاء المختلط الذى يغلب فيه وجود القضاة الدوليين وهو موجود فى "سيراليون". وقد رأينا حديثا كيف تم عام ١٩٩٨ إنشاء المحكمة الجنائية الدولية فى روما لتعميم عمل هذه المحاكم المختصة فى حالة وجود جرائم حرب أو جرائم مرتكبة ضد الإنسانية. يحصى عدد مئة واثنتى عشرة دولة عضوة بها غير أنها لا تضم لا الولايات المتحدة ولا الصين ولا الهند ولا روسيا ولا إسرائيل ومن ثم فلا يمكن ملاحقة هذه الدولة. وقد بدأت هذه المحكمة فى إعمال المعايير الخاصة بحقوق الإنسان، وهى لا تلاحق الأفراد المتهمين إلا إذا تقاعست الدول عن عمل ذلك بنفسها وكانت الدولة التى وقعت بها الأعمال الإجرامية المرتكبة عضوا أو كان مرتكبها يحمل جنسية إحدى الدول الأعضاء.

ويقتصر اختصاص هذه المحكمة على محاكمة الأشخاص الطبيعيين. غير أنه إذا بدت ملاحقة أى مدير مؤسسة أو تنظيم نظريا ممكنة فإن ذلك لم يحدث قط من قبل.

فى المقابل، لا يمكن فى هذه المحكمة ملاحقة مؤسسة (خاصة لو كانت مؤسسة مالية) ولا حتى من زاوية الاتهام بغسيل أموال مصدرها جريمة حرب أو جريمة مرتكبة ضد الإنسانية. كما أنها لا تغطى باختصاصها حالات الجرائم الاقتصادية والاجتماعية. ونشير أخيرا إلى أن القانون الدولى الخاص بالبضائع يضمن حرية تداولها ويمنع أى تحديد لها وإلى أن القانون الدولى الخاص بالأشخاص لا يقر إلا نظريا بحق "الهجرة من" (المادة ١٣ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان) ولا يعترف حتى نظريا بحق "الهجرة إلى" ولا بحق اللجوء ولا حق تجميع الأسرة ولم الشمل الأسرى.

السلطات العالمية متعددة الأطراف

تعانى كل المؤسسات والتنظيمات الدولية، أيا كانت طبيعتها من ضعف ملحوظ وهى موضوعة تحت الوصاية الدقيقة للبلدان الأعضاء: وفى كل الأحوال لا يجاوز تأثيرها الكمى فى كل الموضوعات ٠,٥٪ من القيمة الإجمالية مما تخصصه لها الحكومات (وهو ما يعادل فى نسبة التطور أقل من ٠,٣٪ من ناتجها المحلى الإجمالى).

أول هذه التنظيمات الدولية متعددة الأطراف وأكثرها أهمية هى منظمة الأمم المتحدة وهى تلعب دورا غير رئيسى فى حل الصراعات وفى الكفاح من أجل التطور بالإضافة إلى دور أقل دقة فى كل المواقف التى تعقب الصراع.

هذه العمليات التى شرع فى تنفيذها بمبادرة من مجلس الأمن أو الجمعية العامة وهو أمر أكثر ندرة، يقوم على إدارتها السكرتير العام.

تهدف كلها فى الأساس إلى الفصل بين الأطراف ونادرا إلى الحيلولة دون الحدوث. نحو ثلاث وستين عملية من هذه النوعية تم القيام بها منذ العملية الأولى التى تولوها فى فلسطين عام ١٩٤٨. وتبلغ ميزانية هذه التنظيمات قرابة الـ ٧,٧٨ مليار من الدولارات وهو ما يمثل ٠,٥٪ من النفقات العسكرية العالمية. وتختص هذه التنظيمات غالبا بالحروب الأهلية وهذا يعنى تدخل من جانبها إنسانيا واقتصاديا وماليا وسياسيا بهدف دعم السلام. أربع عشرة عملية حفاظ على السلام تجرى اليوم فى دارفور والكونغو ولبنان وهايتى وجنوب السودان وساحل العاج وليبيريا، هذا بالإضافة إلى اثنتى عشرة بعثة لدعم السلام. تم تجنيد مئة ألف من قوات حفظ السلام منهم اثنان وثمانون ألف عسكرى وأربعة عشر ألف شرطى ونحو ألفين وثلاثمئة مراقب عسكرى.

نظرا لعدم وجود قوات دائمة وعدم وجود لجنة أركان حرب تابعة للأمم المتحدة (رغم نص ميثاق الأمم المتحدة عليها في المادتين ٤٣ و ٤٦) فإن الفرق المجندة لهذه العمليات مقدمة من الدول الأعضاء (تساهم فى ذلك نحو مئة وخمس عشرة دولة عضواً) (أهم أربعة بلدان تزود بالقوات هى باكستان وبنجلاديش والهند ونيجيريا)

فى مجال المساعدة على النمو تستعين الأمم المتحدة O.N.U ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائى P.N.U.D الذى لا تتجاوز إمكانياته خمسة مليارات من الدولارات سنويا للعمل فى مائة واثنين وسبعين دولة إلى جانب أو فى سباق مع البنك الدولى ومنظمة الأغذية والزراعة FAO واليونيدو ONUDI ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) CNUCED بالإضافة إلى بنوك التنمية الإقليمية.

ونشير أخيرا إلى أن قدرة الأمم المتحدة على تمويل تشغيل ذاتها غير مؤكدة: فعلى سبيل المثال يعانى مقرها الرئيسى المنشأ فى "مانهاتن" على يد المهندس

الأمريكي "والاس ك. هاريسون" Wallace K.Harrison عام ١٩٥٠ وفق تقرير حديث: "من تدهور غير مقبول ومشكلات أمنية" بدون أن تكون لدى المنظمة إمكانيات مالية للإصلاح.

هناك نحو مئتي وكالة ذات اختصاص عالمي تتبع الأمم المتحدة. وهي تغطي على ما يبدو إجمالي مجالات العمل الضرورية. غير أن إمكانيات هذه الوكالات متدنية للغاية ويقع على عاتق من يعملون بها رغم كفاءتهم وتفانيهم عبء تكريس جل وقتهم لإدارة علاقاتهم مع البلدان الأعضاء وللرد على المناشدات العديدة من قبل سفرائهم وللفصل في الصراعات التي توقفهم موقف المعارضين للمنظمات الدولية الأخرى. ويفترض أن التنسيق بينها يضمنه رئيس مجلس تنفيذي Chief executive board يجمع مدراء وكالات الأمم المتحدة وهيئات "بريتون وودز" "Bretton Woods" ومنظمة التجارة العالمية OMC.

من أهم الوكالات التابعة للأمم المتحدة نذكر:

- اليونسكو LUNESCO ومهمتها المساعدة في ضمان تعليم على درجة عالية من الجودة للجميع وضمان استمرارية التعليم طيلة الحياة مع النهوض "بالتراث العالمي "والتنوع الثقافي والحوار بين الحضارات، بالإضافة إلى حريتي التعبير والصحافة. والحقيقة أنها ليس لديها إمكانيات تغطي المهام المكلفة بها فميزانيتها لا تتجاوز ستمئة وخمسين مليون دولار. هذه الهيئة كانت وراء الدعوة لعمل "قائمة التراث العالمي "التي تتضمن تسعمئة وأحد عشر موقعا (سبعمئة وأربعة مواقع ثقافية ومئة وثمانون موقعا طبيعيا وسبعة وعشرون موقعا مختلطا) موجودة في مئة وإحدى وخمسين دولة تعد ذات قيمة عالمية استثنائية. كما أنها سعت إلى عمل "قائمة بالتراث العالمي الواقع في دائرة

الخطر مدرج بها أربعة وثلاثون موقعا. كما كانت القوة الدافعة لعمل اتفاقية لحماية التراث الثقافى التحمائى عام ٢٠٠١ واتفاقية الحفاظ على التراث الثقافى غير المادى عام ٢٠٠٣ بالإضافة إلى الاتفاقية الخاصة بالنهوض بتنوع أساليب التعبير الثقافية (٢٠٠٥).

وقد قام اليونسكو بتحرير أول تاريخ للقارة الأفريقية واضطر نتيجة نقص الإمكانيات إلى أن يعهد للبنك الدولى بمهمة تحديد الاستراتيچية التعليمية والتربوية لعدة بلاد.

- تتبع الأمم المتحدة أيضا منظمة الأغذية والزراعة (FAO) وهى تتحكم فى ميزانية سنوية تقل عن مليار دولار ومن ثم لا تفى باحتياجات الثلاثة مليار نسمة التى تعيش فى الريف. فى عام ٢٠١٠ اكتفت منظمة "الفاو" التى يفترض من جانبها اهتماما خاصا بالريف بتحرك وسعى رمزيين. فقد تدخلت على سبيل المثال فى باكستان وقامت بتوزيع تقاوى القمح على نحو نصف مليون أسرة هناك بهدف إعانتها على استعادة زراعاتها التى أودت بها الفيضانات كما قامت بحملة دولية أطلقت عليها اسم "مشروع البليون جائع" بهدف إشعار العالم بمشكلة الجوع غير أن هذه الحملة لم تحدث أثرا يذكر.

- ثالث الهيئات التابعة للأمم المتحدة هو صندوق الأمم المتحدة من أجل الديمقراطية الذى دعا إلى إيجاده السكرتير العام للأمم المتحدة عام ٢٠٠٥ وهو يمول بإمكانيات شديدة الضآلة لا تجاوز (المئة وعشرة ملايين دولار تسددها تسع وثلاثون دولة نوعا من المساهمات التى تقوم بها طواعية) مشروعات دعم المجتمع المدنى والتربية الوطنية وتسجيل الناخبين لأسمائهم فى القوائم الانتخابية ووصول المواطنين إلى المعلومة ودعم الحق فى المشاركة والشفافية والتكامل.

- يلحق بالهيئات السابقة برنامج توحيد الاستجابة للإيدز L'UNITAID وهو برنامج عمل للأمم المتحدة للمساعدة فى مواجهة مرض الإيدز (أو نقص المناعة المكتسبة) يشارك فى ستة عشر مشروعا فى أربع وتسعين دولة بميزانية تصل إلى مليار دولار. يقوم هذا البرنامج بشراء الأدوية بكميات كبيرة لتحقيق هامش مدخرات كما يطور برنامجا للعناية بالأطفال حاملى الفيروس يشمل برنامجا لتغذيتهم. يتم تمويل هذا البرنامج بواسطة مؤسسات مثل مؤسسة "ويليام ج. كلينتون" "William J . Clinton" ومن خلال ضريبة فرضت على تذاكر الطائرات تبنتها خمس دول فى الرابع عشر من سبتمبر ٢٠٠٥ وتطبقها اليوم خمسة وعشرون بلدا.

أغلب هذه المؤسسات والتنظيمات الدولية التى يجب أن تضيف للجمعية العامة قد تزودت بأدوات وهيئات الحوكمة الخاصة بها وليست ملتزمة بطاعة تعليمات مجلس الأمن ومن باب أولى من الجمعية العامة للأمم المتحدة. من هنا فهى كثيرا ما تتنافس فيما بينها.

تبقى التنظيمات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولى FMI والبنك الدولى وبنوك التنمية الإقليمية BRI المستقلة تماما عن منظمة الأمم المتحدة، وهى فى أغلبها بين أيدى الولايات المتحدة الأمريكية التى تملك وسائل تملى بها قانونها.

فى هذه المؤسسات لا تملك الصين والهند اللتان تمثلان حاليا ما يقرب من ربع الإنتاج الإجمالى العالمى أكثر من ٥٪ من حق التصويت. يمضى مسئولو هذه التنظيمات الذين يكونون عادة على مستوى متميز ومتجردين من أى مصالح خاصة، جزءا كبيرا من وقتهم لإدارة مشكلات النطاق أو الحيز الإقليمى مع هيئات أخرى ومشكلات العلاقات مع المدراء المنشغلين طيلة اليوم بالتأكد إذا كان عمل الهيئة أو التنظيم يتفق ومصالح الدولة التى يمثلونها.

مـا زال صندوق النقـد الدولى FMI مـحـدودا... وهو يعـد سنداً وظهـيـراً لبلدان الجنوب فـيـمـا يتـعلق بميزان المدفـوعـات وقد فـرض عليـهـا لفـترات طويلة إصـلاحـات اقتصـادية ليبرالية تماما ومختلفة كل الاختـلاف مع الإصلاحـات التى طبقتـها الولايات المتحدة على نفسها وقت انطلاقتها الاقتصادية. وهو ما أطلق عليه "اتفاق واشنطن" الذى يزداد اليوم التنديد به وذمه. ومـصدر مـوارد صندوق النقد الدولى هو اشتراكات الدول الأعضـاء (التى وصلت إلى مـا يقرب من ٣٢٨ مليار دولار فـى الحادى والثلاثين من أغـسطس ٢٠١٠ والقـروض التى يمكن أن تبلغ خـمـسمـائة وتسـعـين مليـار دولار، وإجـمـالى ذلك كله يمـثل ١٪ من الناتج العـالمى الإجـمـالى. وهذه الأرقـام نظرية فـفـى الحادى والثلاثين من أغسطس ٢٠١٠ كان محسوم القروض مئتى مليار دولار وهو ما يمثل أقل من ٠,٢ ٪ من محسوم الائتمان العالمى.

وتسـمـح عـملة نظرية يطلق عليـهـا (DTS) سـأو حـقـوق السـحب الخـاصـة للدول باستكمال احتياطيها من النقد ولكن فى حدود ما يقرب من ٢٠٨ مليارات دولار وهو ما يوازى أقل من ١٪ من الناتج العـالمى الإجـمـالى. وتشـيـر ضـآلة هذه المبـالغ إلى مـدى تواضع الدور الذى يستطيع صندوق النقد الدولى لعبه فـى الأزمات المالية الكبرى حديثا من نـاحـيـة أخـرى لا يسـتطيع الصندوق فـرض أى نظام على الدول الأعـضـاء التى بوسـعـهـا ترك العـجز يتفـاقم أو الزيادة تتراكم بدون أن يكون لأحـد إلزامـهـا بضـبط ميزانها وأحوالها المالية بشكل عام. تحـتفظ هذه الدول باحتيـاطيات نقدية بالدولار أى بعـملة ليس لها عليـهـا سلطان، تصـدرها دولة يتنامى عـجـزها يمكن أن يؤدى فـقـدان الـثـقـة بها إلى حـركـة انتـقـال واسـعـة لرؤوس الأمـوال ومـن ثم فـهـناك احـتمـالات هـائلة لزعزعة الاستقرار بداية فى البلدين المسيطرين على مجموعة الاثنين واللذين يعانيان من عدم توازن متعاكس لا سبيل لأى منهما للسيطرة عليه.

ونشير زيادة على ذلك إلى أن صندوق النقد الدولى لا يمارس أى رقابة أو إشراف على النظام المالى العـالمى بل ولم ينجح فـى فرض تعريف مـشترك للسيولة والقدرة على

الوفاء بالديون بالنسبة للبنوك. ونلفت هنا النظر إلى أنه بشأن هذه الموضوعات تحديدا تتنازع البنوك الإقليمية للتنمية التى ظهرت إلى الوجود عام ١٩٣٠ ومجموعة الاثنين ومجلس الاستقرار المالى المنشأ حديثا اختصاصات غير مؤكدة مع اللجنة النقدية فى الصندوق وهى لجنة موجودة منذ نشأة الصندوق تحت مسمى "اللجنة الإنابية".

فى نظر كل الرهانات التى يواجهها، يشى حال البنك الدولى بدرجة ضعف مماثلة. فهو يضم خمس مؤسسات هى البنك الدولى للإنشاء والتعمير (BIRD) والمؤسسة الدولية للتنمية (AID) ومؤسسة التمويل الدولية (SFI)، بالإضافة إلى المركز الدولى لتسوية المنازعات "وكالة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف".

يتركز عمل البنك الدولى فى سبعة مجالات هى التعليم ومكافحة مرض الإيدز أو نقص المناعة المكتسبة وصحة الأم والطفل وضمان التزود بالمياه وتطهيرها، بالإضافة إلى المناخ والتجارة والانتعاش الاقتصادى. وهو يستقى موارده من أسواق رأس المال وبصفة خاصة من إصدار السندات. وجدير بالذكر أن تسعة وسبعين بلدا أغلبها فى أفريقيا يستفيدون من أعمال المؤسسة الدولية للتنمية (AID). وقد وضعت خمس وأربعون دولة مساهمة فى الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١١ نحو ٤١,٦ مليار من الدولارات أى بمعدل سنوى أقل من الناتج القومى المحلى لهذه البلدان بما يقارب ٠,٠٢٪. فى عام ٢٠١٠ منحت مؤسسة التمويل الدولية ثمانية عشر مليارا من الدولارات فى شكل قروض للقطاع الخاص بالبلدان النامية. فى المجمل قامت مجموعة البنك الدولى التى أقرضت عام ٢٠١٠ ما يزيد بالكاد عما كانت تقرضه من عشر سنوات، ٠,٠٨٪ من الناتج الإجمالى العالمى فى ثمانمئة وخمسة وسبعين مشروعا نال منها البنك الدولى للإنشاء والتعمير (BIRD) 44.2 مليار دولار ونالت مؤسسة التمويل الدولية (AID) 14.5 مليار دولار. من هذه المبالغ تم تخصيص ٤,٥ مليار دولار للتعليم. هناك أيضا مبالغ خاصة تم سدادها لدى حدوث كوارث طبيعية (منها مليار دولار دفعت وقت حدوث الفيضانات فى باكستان).

هذه الإمكانيات بالغة الضعف تمنح وفق معايير تقليدية غارقة فى التعقيدات البيروقراطية يحاول من خلالها كل قسم فى البنك الحفاظ على نطاق تخصصه وعلى علاقاته مع الدول الأعضاء.

يضم بنك التسويات الدولية الذى أنشئ عام ١٩٣٠، كما رأينا، لجدولة التعويضات التى طالبت بها ألمانيا بموجب معاهدة فرساى والتى لا تتبع الأمم المتحدة أهم محافظى البنوك المركزية فى العالم كله. وهو يعرّف بالقواعد والنسب الاحترازية المطبقة على النظام المصرفى العالمى: أول هذه القواعد هى المسماة بقواعد "بال I" "Bâle I" التى وقعت عام ١٩٨٨، وتلتها قواعد "بال II" "II Bâle" الموقعة فى الفترة الواقعة فيما بين عامى ٢٠٠٤ و ٢٠٠٨ .

ومن المتوقع، من حيث المبدأ أن تكون هناك معايير جديدة يطلق عليها "بال III" "Bâle III" يتم تطبيقها تدريجيا من الآن وحتى ٢٠١٩. الحقيقة أن هذه القواعد ليست مطبقة من قبل البنوك الأمريكية التى فرضتها على البنوك الأوروبية مقللة بذلك قدرة مزاحميها على المنافسة.

لم تفلح الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى قصر عدد الدول الحائزة للسلاح النووى على خمس كما نصت المعاهدة المنشئة لها. هناك اليوم ما يقارب خمس عشرة دولة تحوز صراحة أو سرا هذا السلاح. وهذه الوكالة لا تملك أدنى صلاحية فى مجال أمن المفاعلات النووية المدنية.

هذا لا يمنع أن هناك هيئات أو مؤسسات دولية نادرة ذات فعالية عالية منها: الاتحاد الدولى للاتصالات وهى أقدم المؤسسيات الدولية. هذا الاتحاد هو اليوم مركز نقاش حول مجتمع المعلومات وأمن الفضاء الافتراضى وتقليل الفجوة الرقمية واستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات (TIC) فى مقاومة التقلبات المناخية وإقرار معايير وظيفية لضمان إمكانية الوصول للاتصالات المسافية. هناك مؤسسة أخرى

تدعى الـ (ICANN) "مؤسسة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة" وهى منبثقة بشكل مباشر عن وزارة التجارة الأمريكية وقد استعادت عام ١٩٩٨ الرقابة والسيطرة على الـ (IANA) "هيئة الأرقام المخصصة للإنترنت" المنبثقة عن وزارة الدفاع الأمريكية وتراقب التزويد بأسماء النطاقات وتدير التحول من معيار الـ (IPV4) إلى المعيار التالى المعروف بـ (IPV 6)، وهذا المعيار الجديد سيوصل إلى عدد متنامٍ من عناوين الإنترنت التى أضحت ضرورية لما نسميه "إنترنت الأشياء" الأمر الذى سيمكن من إعطاء عنوان إنترنت لكل شىء فى الحياة العادية.

حاولت "مؤسسة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة "انتخاب خمسة من أعضاء مجلس إدارتها بالانتخاب العالمى المباشر، ولم يلق ذلك مشاركة قوية ويحاول البعض فى الوقت الراهن أن يؤسس فى ذات المجال مجلسا عالميا للاقتصاد الرقمى وهو ما يعد إضافة للفوضى المؤسسية الموجودة تقوى سلطة الولايات المتحدة وهيمنتها على الشبكات.

ويلعب "المكتب الدولى للحيوانات" الذى أعيدت تسميته مؤخرا ليصبح "المنظمة العالمية لصحة الحيوان "دورا عالى الفعالية فى جمع ونقل المعلومات عن الأمراض الحيوانية المنشأ، القابلة بشكل طبيعى للانتقال من الحيوان إلى الإنسان وبالعكس وهو مكتب يضم نحو مائة وأربعة وسبعين عضوا.

أما المنظمة الدولية للطيران المدنى فتطبق بدقة واقتدار قوانين النقل الجوى وقد خفضت من انبعاث أكسيد الأزوت بنسبة تصل إلى ٢٠٪ منذ عام ١٩٩٣. جدير بالذكر هنا أن الملتقى رئيس لدول العالم المختلفة فى استطاعتهم كل عام حضور نحو أربعة آلاف مؤتمر سنوى فى حين أنه فى القرن التاسع عشر لم يكن الحضور متاحا إلا لمؤتمرين فقط.

بينت الأحداث الراهنة أن هناك مجالات محدودة لا تغطيها مؤسسات دولية. فليست هناك هيئة واحدة مكلفة بالنهوض بالديمقراطية أو بأمن الاستخدام السلعى المدنى للطاقة النووية. هذا بالإضافة إلى أن أيا من المؤسسات الدولية المشار إليها لم تحقق إنجازا مستداما، فليس هناك مشروع علمي أو صناعى متسع النطاق أو جامعة أو مستشفى دولى. كما أنها لم تسهم فى اكتساب حقوق وليست لها أبنية غير التى تأوى مقراتها الرئيسة. هذه المؤسسات لا تقوم أساسا إلا بإدارة علاقة القوى بين الدول الأعضاء التى تهيمن عليها بشكل متنامٍ وتفرغها بالتالى من مدلولها.

المعاهدات الدولية غير الخاضعة لسلطة الحكومة

فى بعض المجالات الأخرى هناك اليوم قاعدة قانونية عالمية دون أن تكلف هيئة دولية واحدة بفرض احترامها. فعلى سبيل المثال نجد أن الاتفاقية الخاصة بصناعة وتطوير وتخزين الأسلحة البكتريولوجية وتدميرها والتى وقعت عليها مائة وثلاث وستون دولة لا تملك أى آلية تحقق دولية من التعهدات التى ألت الأطراف على نفسها الالتزام بها.

كذلك الأمر فيما يتعلق بتطبيق اتفاقية منع تصنيع وتطوير وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية والتى تضع أمدا لتدميرها فى شهر أبريل ٢٠١٢. فهذه الاتفاقية أيضا ليست محكومة من قبل أحد وما دمر استنادا لها حتى الآن لا يجاوز ٣٠٪ من المخزون منها.

يمنع "بروتوكول مونتريال" الذى يعد اليوم مرجعا فى المجال البيئى وصدقت عليه كل الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة، إنتاج واستهلاك المواد المسئولة عن تدمير طبقة الأوزون والمعرفة بالـ (CFC) الكلوروفلوركربون. كما أنه لا توجد وكالة مخصصة لفرض احترامه، كل ما هناك مجموعات تقييم مستقلة مكلفة بالتحقق من التطبيق. إلى يومنا

هذا هناك نسبة تصل إلى ٩٥٪ من هذه المواد قد منعت بالفعل. تم التعامل مع ثقب الأوزون مما حد من اتساع مدى الاحتباس الحرارى. غير أن التقييم النهائى ما زال بعيدا عن المثالية، فبعض الدول مثل الصين والهند مستمرة فى استعمال غازات تؤذى طبقة الأوزون كما أن هناك سوقا سوداء للكلوروفلورو كربون فى أوروبا وتايوان وكوريا وهونج كونج.

كما أنه لم تتخذ أى خطوات لوقف انبعاث "الهيدرو فلورو كربونات" (HFC) وهى منتجات مخلقة من الجيل الثانى أقل إيذاء من الكلورو فلورو كربون (CFC) لطبقة الأوزون رغم مساهمتها هى الأخرى فى الاحتباس الحرارى.

جدير بالإشارة هنا أن الاتفاقية الخاصة بالتنوع البيولوچى التى استقرت عليها قمة الأرض التى انعقدت فى ريودى چانيرو عام ١٩٩٢ ووقعت من قبل المائة وثلاث وتسعين دولة المجتمعة بها لمكافحة كل ما يهدد التنوع الإحيائى ليست لها هى الأخرى وكالة مكلفة بتنفيذ توصياتها. من هنا تلجأ لتحقيق هدفها إلى التقييمات العلمية وابتكار أدوات ودعوات وآليات لنقل التقنيات والتطبيقات المتميزة.

فى يونيو ٢٠١٠ قام ممثلو تسعين دولة اجتمعت فى كوريا بتأسيس ما أطلق عليه "Intergovernmental Science - Policy Platform on Biodiversity and Ecosystem Services" (IPBES) "المنبر الحكومى الدولى للعلوم والسياسات فى مجال التنوع البيولوچى وخدمات النظام الأيكولوچى "الذى ضم بالإضافة إلى ممثلى الدول خبراء وشركات وممولين للإشراف على تطبيق هذه الاتفاقية واتباع الاتجاهات المحددة من قبل مختبرات ومعامل الأبحاث معا والتى تسمح للدول بتوقى كل ما يتهدد التنوع البيولوچى. وقد صدرت عن هذا المنبر منذ نشأته عدة تقارير موجهة للدول بشأن الموارد الغابية والموارد الوراثية الحيوانية تحت عنوانى "نظرة شاملة على التنوع الإحيائى" "Global Biodiversity Outlook" و"القائمة الحمراء للاتحاد الدولى للحفاظ

على الطبيعة" La Liste rouge de L'Union Internationale pour la conservation de" la nature" (UICN) وهى أكثر القوائم العالمية اكتمالا بشأن الوضع الراهن لكل الجهود المبذولة للحفاظ على الأنواع التى فى سبيلها للانقراض.

السلطات العامة غير الرسمية

من جانب آخر تم تأسيس العديد من السلطات العامة غير الرسمية ذات النزعة العالمية وهى تجتمع بانتظام منها على سبيل المثال "مجموعة الثمانية ومجموعة العشرين".

الحقيقة أن المجموعة الأولى لم تعد تعنى الكثير منذ ظهور الثانية التى يرى فيها الكثيرون تقدما واضحا فى اتجاه الحكومة العالمية. والدور الذى تلعبه حاليا كان يجدر باللجنة النقدية والمالية التابعة لصندوق النقد الدولى القيام به. فقد كان بوسعها الاجتماع على مستوى رؤساء الدول والحكومات.

من ناحية أخرى فإن مجموعة العشرين (التى تضم فى حقيقة الأمر أربعا وثلاثين دولة) التى تجتمع من حيث المبدأ فى قمة، مرة واحدة سنويا، وتنظم الرئاسة فيها بشكل دورى، تعمل بدون سكرتارية دائمة وبدرجة بيروقراطية غير قليلة. وهى لم تتخذ حتى الآن قرارا جادا واحدا لحل الأزمة اللهم إلا التصديق بصمتها المتكرر على تحميل الدين الخاص على الدين العام أى وضعها على كاهل دافعى ضرائب المستقبل. ما استطاعت تحقيقه حتى الآن هو نوع من المراقبة الأفضل للملاذات الضريبية غير الأنجلوسكسونية وغير الصينية وهى رقابة مفيدة ولكن غير متعلقة بالأسباب الدفينة وبطبيعة الأزمة. وهذه المجموعة لم تأخذ قرارا واحدا متعلقا بأموال البنوك أو بالديون العامة الخاصة بالدول الرئيسة، كما لم تقرر شيئا بصدد وكالات الترقيم أو المضاربة العلنية أو إجمالى قطاع "الظل المصرفى" "Shadow - banking" الذى يدير أصولا

تصل إلى ما يقرب من ستة عشر تريليون من الدولارات. هذا بالإضافة إلى عدم امتلاكها أداة متابعة تنفيذ وتطبيق ما تصرح به و أساليب عقاب تردع من لا يحترم ما تعتبره قراراتها. الحقيقة أن هذه المجموعة ليست إلا قناعا للولايات المتحدة بالغة القدرة وللقوة الجديدة الممثلة فى الصين - أداة تنكر "لمجموعة اثنين "ثالثة. رغم ذلك كله فإن كل الوزارات الخاصة بكل البلدان تبغى المشاركة لتتدارس كل الموضوعات.

على النقيض مما سبق، هناك مثال لسلطة عامة شبه رسمية وفعالة نسبيا وهى المجموعة الحكومية لخبراء تطور المناخ (GIEC) التى تأسست عام ١٩٨٨ بمبادرة من مجموعة السبعة.

وتعد المجموعة الحكومية لخبراء تطور المناخ (GIES) هيئة حكومية من نوع جديد جذريا، وهى مكلفة بعمل مستخلص لأعمال علمية غالبا ما تكون متناقضة ومحل اعتراض تم إنجازها فى كل أرجاء العالم حول التغير المناخى، وتأثيره على المحيط الحيوى والأنساق الاجتماعية - الاقتصادية وإمكانيات تأقلم النظم الأيكولوچية أو حساسيتها، ويستلزم الأمر حصول هذه الأعمال على إجماع علمى وسياسى. والملاحظ أن الخبراء يتناقشون كما لو كانوا علميين ثم يصوتون وكأنهم ساسة. وعادة ما يتم اختيار مدراء لمجموعات الخبراء الذين يناقشون كل موضوع وفق معايير علمية وتمثيل إقليمى. وتحظى كل دولة بصوت فيما يخص تقارير التقييم "التى تنشر مرة كل خمس سنوات تقريبا. وحتى لو كانت نتائج هذه الأعمال البحثية محل جدل واعتراض فإن المجموعة الحكومية لخبراء تطور المناخ (GIEC) تشكل خطوة متقدمة فى التشارك فى نتائج العلم ومحصلاته.

هناك سلطة أخرى فوق - قومية وغير رسمية تعد فعالة نسبيا وهى السلطة القائمة على الأمن فى خليج عدن والمحيط الهندى. من هذه النقطة تحديدا يمر ما يقرب من ١٢٪ من التجارة البحرية ونحو ٣٠٪ من النفط العالمى الخام. وفى حين يغض

الطرف عن الفوضى السائدة فى داخل الصومال فإن الدول الكبرى ما كان فى استطاعتها قبول تعريض القراصنة الصوماليين هذا المنفذ التجارى الرئيسى لمخاطر جسيمة. ومن ثم فقد قامت قوات بحرية متعددة - جاءت وبدون تخطيط مسبق من كل أرجاء العالم تابعة للولايات المتحدة والهند وروسيا والصين - بالإبحار إلى هذه المنطقة. ولحقت بهذه القوات ست سفن حربية تحمل نحو ألف جندى بحرى تحت قيادة نائب أميرال بريطانى جاءت من قبل ثمان دول تابعة للاتحاد الأوروبى. تجمعت كل هذه القوات فى إطار العملية "أتالانت "وفق اتفاقية" Montego Bay "مونتيجوباى". كان الهدف المعلن من قدوم هذه القوات هو مصاحبة سفن برنامج الغذاء العالمى "بام" (PAM). أما الهدف الحقيقى فكان بالنسبة لهم حماية حاملات الحاويات والسفن العملاقة ناقلة النفط. وفى هذا دليل على أنه ما إن يتهدد القوى الكبرى أمر جسيم فإنها تنجح فى اتخاذ المبادرات الضرورية.

نذكر إضافة إلى ما سبق سلطة أخرى مسماة بالـ (GAFI) "مجموعة العمل المالى" "Groupe d'action financiére" تأسست عام ١٩٨٩ وهى تسمح بنوع من تنسيق الأنشطة الشرطية فيما يتعلق بغسيل الأموال.

مشروع عالمى آخر يلمس الجميع وجوده ويجدر بنا التوقف عنده هو "محطة الفضاء الدولية الموجودة فى مدار أرضى والتى لا يغادرها طاقمها أبدا. وتتكون هذه المحطة من خمس عشرة مركبة: سبع منها أمريكية، وخمس روسية، واثنتان يابانيتان، ومركبة واحدة أوروبية. أطلقت أول مركبة فى نوفمبر ١٩٩٨ أما الأخيرة فمن المخطط تجميعها فى نهاية عام ٢٠١١، وفيما بين الاثنتين نظمت زيارات لرجال فضاء من خمس عشرة دولة مختلفة إلى المحطة التى يتراوح ارتفاعها عن الأرض بين ٢٧٠ و٤٥٠ كيلومترا. هذه المحطة تستوعب طاقما مكونا من ستة أفراد متفرغين تماما لعملهم ويمكن بها دراسة علوم الفلك والمناخ وفيزياء الفضاء، بالإضافة إلى تأثيرات الإقامة المطولة فى الفضاء على الكائنات الحية خاصة الإنسان.

"ومحطة الفضاء الدولية" (ISS) هي نتاج دمج عدة برامج فضائية ظهرت إلى الوجود في فترة الحرب الباردة. كان الروس قد أرسلوا محطتين فضائيتين دائمتين إلى الفضاء أطلقوا عليهما اسمي: "ساليوت" "Salyut" ثم "مير" "Mir". وانتوت الولايات المتحدة إرسال محطة أسمتها "فريدوم" "Freedom" غير أن نقص التمويل أدى إلى بقاء هذا المشروع في الأدراج. كذلك الحال بالنسبة للمركبة الروسية (مير ٢) (Mir 2). يرجع تاريخ أول اتفاق إلى عام ١٩٩٢ حين وقع الرئيسان "جورج بوش الأب" "George Bush Sr" و"بوريس يلتسين" "Boris Eltsine" اتفاق تعاون في مجال الفضاء، وقد انضمت كل من اليابان وكندا والبلاد الأعضاء في "وكالة الفضاء الأوروبية" إلى هذه المغامرة. وقد أفضى ذلك إلى قرار جماعي بإطلاق محطة الفضاء الدولية.

تم توقيع الاتفاق الحكومي الخاص "بمحطة الفضاء الدولية "عام ١٩٩٨ بين اليابان وروسيا وكندا والولايات المتحدة والبلدان أعضاء وكالة الفضاء الأوروبية. وضع هذا الاتفاق تحديدا، قواعد استخدام محطة الفضاء الدولية. وفي عام ٢٠٠٩ طلب رؤساء برامج الفضاء في كوريا الجنوبية والهند الانضمام إليها والمشاركة فيها. كذلك فعلت الصين أكثر من مرة غير أن الولايات المتحدة أبت إجابتها إلى طلبها. أما البرازيل فقد انضمت إلى وكالة الفضاء الأمريكية "ناسا" "NASA" وزودتها بجزء من المواد التي تحتاجها في مقابل حقوق استخدام المحطة. هنا أيضا، نحن أمام هيئة دولية أمريكية بالدرجة الأولى: تتناسب فيها حقوق استخدام كل بلد أو كيان منظم المحطة مع استثماراتها فالناسا تمتلك أكثر من ٧٦٪ من حقوق الاستخدام أما وكالة الفضاء الأوروبية فلا تتجاوز نسبة هذه الحقوق بالنسبة لها ٨٪ في حين تصل حقوق الوكالة اليابانية إلى ١٢٪.

يتطلب اكتمال "محطة الفضاء الدولية" إنجاز أربعين رحلة فضائية وهو ما يجاوز في التكلفة نحو المئة مليار يورو.

مجموعة أخيرة نشير إليها هى المنوط بها إدارة حالات التسونامى والزلازل التى أضحت كونية منذ ما حدث منها عام ٢٠٠٤. وقد أظهرت كوارث التسونامى والزلازل التى حدثت فى اليابان عام ٢٠١١ التنامى الشديد لفعالية الشبكات العالمية التى تقوم بالتحليل والرقابة والإنذار على مستوى العالم كله.

السلطات الرسمية الخاصة

للأديان أيضا سلطات دولية رسمية. فالفاتيكان وريث تاريخ الكنيسة الطويل والإمبراطورية المهيمنة لأكثر من ألف عام يعد اليوم فى أن واحد الدولة - الأمة والكيان الفوق - قومى الذى يؤثر على عقول ما يقرب من ١,٢ مليار إنسان. وهو يقيم علاقات تربطه بمئة وخمسين دولة ويعتمد البابا فيه على سكرتارية دولة وحكومة مكونة من نحو عشرين كاردينالاً وإدارة بابوية ونحو أربعة آلاف وخمسمئة أسقف موزعين فى كل أرجاء العالم.

يدّعى الفاتيكان باعتباره مراقبا فى الأمم المتحدة أن سعيه الدبلوماسى يرتكز على البحث عن "الكرامة الإنسانية" وعلى الدفاع عن القيم مثل رفض الإجهاض والحفاظ على الأسرة. وهو يتدخل فى العديد من الملفات الإقليمية أو العالمية بدون التطلع إلى الحكومة العالمية.

يجمع "تحالف الإصلاح العالمى" "L'Alliance réformée mondiale" الكنائس المسيحية التى نالها الإصلاح. وهو يضم مئتى وأربع عشرة كنيسة تابعة لمئة وست دول تمثل ما يقرب من خمس وسبعين مليون نسمة.

أما "المؤتمر اليهودى العالمى" "Le Congrés juif mondial" الذى تأسس فى چينف عام ١٩٣٦ لتجنيد الجماعة الدولية ضد النازية فهو واحد من التنظيمات العديدة التى تسعى اليوم لتمثيل الجماعات اليهودية المشتتة فى كل أرجاء العالم.

وتمثل "منظمة المؤتمر الإسلامى" التى تعد المنظمة الإسلامية الرسمية الوحيدة ذات الطابع الدينى نحو سبع وخمسين دولة ذات أغلبية مسلمة. ويجتمع "البرلمان العالمى للأديان" الجامع لكل الأديان الذى تمت الدعوة إليه لأول مرة فى شيكاغو أثناء إقامة المعرض الدولى عام ١٨٩٣، مرة كل عام وهو تقليد تبناه اعتبارا من ١٩٩٩.

ونشير فى حديثنا عن "الأممية الاشتراكية" "L'Internationale socialiste" إلى كونها تحتفظ بدور استشارى وهذا يجعل الأحزاب حائزة العضوية "مسؤولة بشكل فردى أمام أعضائها وجموع ناخبيها "وتضم المنظمة اليوم أحزابا أكثر من مئة وعشرة بلدان أعضاء من ذوى الأحقية الكاملة، بالإضافة إلى ثلاثين عضوا استشاريا واثنى عشر مراقبا. بعض هذه الأحزاب هى فى الحقيقة أحزاب أحادية لا تستطيع اللجنة الأخلاقية التابعة "للأممية الاشتراكية" "L'Internationale socialiste" مؤاخذتها فى شيء. ونذكّر هنا بأن هذه اللجنة لم تجتمع قط ومن ثم فالسلطة لا تحظى بمصداقية دولية.

ويمكننا قول الشيء نفسه عن "الأممية الليبرالية" "L'Internationale libérale" التى تأسست عام ١٩٤٧ على يد "سلفادور مادارياجا" "Salvador Madariaga" وضمت بشكل غير محدد أحزاب مئة وأربع دول أعضاء.

وقد انضمت الاتحادات الدولية الرئيسة الخاصة بالنقابات العمالية مكونة اتحادا واحدا معروفا باسم: "Confédération syndicale Internationale" الاتحاد النقابى الدولى "وهو يضم ما يقرب من مئة وسبعين مليون عامل. وقد ظهر إلى الوجود فى ڤيينا وتحديدا فى شهر نوڤمبر عام ٢٠٠٦ نتيجة دمج كيانين هما: "الاتحاد العالمى للنقابات الحرة" "Confédération internationale des syndicats libres" و"الاتحاد

العالمي للعمل" "Confédération mondiale du Travail" اللذين انضمت إليهما تباعا تنظيمات نقابية ليست لها انضواءات سابقة مثل "Confédération Générale du Travail" الـ (CGT) "الاتحاد العام للعمل" عقد الاتحاد اتفاقيات عالمية مع مؤسسات متعددة الجنسيات. وقعت أولى هذه الاتفاقيات في نوفمبر ٢٠١٠ بين اتحادات نقابية متعددة مدمجة (للعاملين في مجالات الكيمياء والطاقة والمناجم والصناعات المتباينة والعاملين في مجال الأبنية والأخشاب والخدمات العامة) من ناحية ومجموعة السويس من ناحية أخرى. تتمحور هذه الاتفاقية حول: "الحقوق الأساسية والحوار المجتمعي والتنمية المستدامة "و ترى مقدما أن: "الحوار المجتمعي الدولي سيستمر اعتمادا على محصلة الاتفاقية الحالية".

تنظم الهيئات الرياضية - (اللجنة الأولمبية الدولية) (CIO) والاتحادات الدولية الخاصة بكل أنواع الرياضة - مباريات ومنافسات عالمية وتضع قواعد ألعابها وتتباهى بالأخلاقيات والقيم والحفاظ على البيئة. ونشير هنا إلى الحملة التي بادرت الفيفا (FIFA) بعملها تحت عنوان "بطاقة حمراء لعمل الأطفال" "Carton rouge au travail des enfants" وإلى عملية "هدف للفتيات" "Goal for Girls" التي طرحتها منظمة "اليونسيف" "UNICEF" لإنهاض المساواة بين الجنسين وكرة القدم للنساء.

ندرج في هذه الفئة أيضا الصليب الأحمر والهلال الأحمر وهما هيئتان خاصتان من حيث المنشأ قد نالتا اعترافا وعرفانا دبلوماسيا على مستوى العالم وهما اليوم قوتان على المستوى الإنساني لا تطاولهما قوى أخرى.

توجد اللجنة الدولية للصليب الأحمر فيما لا يقل عن ثمانين دولة ويعمل لديها نحو أحد عشر ألف شخص أغلبهم من مواطني بلد البعثة، ونصف المعينين بها من التقنيين والأطباء والمترجمين والمهندسين الزراعيين. وتصل الميزانية السنوية للهيئة إلى خمسمئة وخمسين مليون يورو. ويزعم في عام ٢٠١١ إقامة أكثر مشروعاتها أهمية في أفغانستان والعراق والسودان وباكستان وإسرائيل وفي الأراضي

الفلسطينية المحتلة بالإضافة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال واليمن وكولومبيا ومالى وشمال النيجر.

يعد "الاتحاد الدولى للحفاظ على الطبيعة "أول منظمة بيئية عالمية. تأسست عام ١٩٤٨ وهى تضم أكثر من ألف تنظيم من ذوى العضوية منتشرين فى مئة وأربعين دولة منها مئتا حكومة أو هيئة حكومية وثمانمئة منظمة غير حكومية.

ولهذا الاتحاد ست لجان تضم أحد عشر ألف رجل علم ومتخصص متطوعين. كما أن هناك أكثر من ألف محترف متخصص يعملون فى ستين مكتبًا فى كل أنحاء العالم. ويتم تمويل الاتحاد الدولى للحفاظ على البيئة (UICN) بواسطة حكومات وهيئات ثنائية و متعددة الأطراف إلى جانب الهيئات حائزة العضوية ومختلف الشركات.

جدير بالإضافة أن هناك تجمعات قومية لشركات خاصة تتجمع لفرض سيادة القانون أو للتأثير على قرارات حكومات وهيئات دولية.

فى مجال المحاسبة الذى يعد من ضرورات التوظيف الجيد للاقتصاد العالمى هناك هيئة تدعى الاتحاد الدولى لخبراء المحاسبة (IFAC) وهو اتحاد قانونى سويسرى موجود فى مئة وخمس وعشرين دولة ويضم نحو مليونى ونصف محاسب ومهمته "حماية المصلحة العامة بتشجيع محاسبى العالم كله على انتهاج ممارسات متميزة".

وهذا دور رئيس ما دام يحدد الطريقة التى تتم بها حسابات الشركات ويقارن بها بين أرقامها. وصولا لهذا الهدف، يقوم "الاتحاد الدولى لخبراء المحاسبين" I.F.A.C بوضع معايير دولية تخص واجبات المحاسبين وقواعد أخلاقيات المهنة (I . E . S . B . A) وتدقيق الحسابات وتأمين حسابات المؤسسات (I . A . A . S . B) وتدريب المحاسبين أكاديميا (I . A . E . S . B) بالإضافة إلى التعريف بالمعايير المحاسبية المتعلقة بالقطاع العام (I . P . S . A . S . B).

حقيقة الأمر أن تنظيما منافسا معروفا باسم "مجلس معايير المحاسبة الدولية" (I . A . S . B) تم إنشاؤه عام ٢٠٠١ بواسطة ممثلى التجمعات المهنية لخبراء المحاسبين فى عشر دول هى على التوالى: أستراليا وكندا وفرنسا وألمانيا واليابان والمكسيك والأراضى الواطئة والمملكة المتحدة وأيرلندا والولايات المتحدة، يهيمن عليه الأمريكيون، هو الذى يسيطر على عملية تحديد المعايير المحاسبية الدولية. فالمعايير التى يحددها و"المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية" (I . F . R . S) مطبقة أكثر من تلك التى صاغها "الاتحاد الدولى لخبراء المحاسبين" (I . F . A . C)، وفى هذا تبيان للقوة الأنجلو سكسونية الفائقة فى هذا المجال الأساسى وفى عدة ميادين أخرى.

مهن أخرى عديدة تتجمع لتحديد المعايير أو الخدمات التى لا تحددها الهيئات الدولية - ومنها "مكاتب التحقق من الدعاية" و"الاتحاد العالمى للمعلنين" و"المنظمة الدولية للكروم وإلا نبذة" و"المنظمة الدولية للبن" و"المنظمة الدولية للكاكاو" و"المنظمة الدولية للسكر"... إلخ.

العقوبة الرئيسة التى تستطيع هذه المنظمات فرضها فى حالة عدم احترام المعايير، هو الطرد للمخالف من صفوفها. ولهذه المنظمات ما يماثلها على نطاق واسع فى مجالات السياحة والذواقة والطب وغيرها من المجالات.

وتجدر فى النهاية الإشارة إلى أن الاتحادات المهنية تناضل لكى يتم الاعتراف بحقوق أعضائها. ونسوق أمثلة على هذه الاتحادات - "الاتحاد الدولى لطلاب العلوم الاقتصادية والتجارية" (وهو أكبر اتحاد طلابى فى العالم) كذلك "الاتحاد الدولى للصحفيين" و"الاتحاد الدولى للمنتجين الزراعيين" و"الجمعية الطبية العالمية" و"الاتحاد الدولى للمهندسين" و"الاتحاد الدولى للمحامين"... إلخ.

وتشكل هذه الاتحادات حرفية عالمية هى فى حقيقتها لبنة أولى للقانون الدولى.

وهناك من المنظمات من تعقد لقاءات بين هؤلاء المدراء بدون أن تلعب دورا مستقلا فى آلية الحوكمة العالمية، هذا بالإضافة إلى بعض الاتحادات المهنية التى لا يتعدى وضعها وضع المنظمات غير الحكومية.

السلطات العالمية غير الرسمية: المنظمات غير الحكومية

هناك العديد من المنظمات غير الحكومية وهى جمعيات غير ربحية قد وضعت لنفسها مهام على مستوى كوكب الأرض كله. وعددها يتجاوز الآلاف. والملاحظ أنها غالبًا ما تذيل اسمها إما بعبارة "بلا حدود" أو بصفة "عالمية". وهى عموما هيئات فوق - قومية لم تُشكل من قبل أحد، أفصحت عن وجودها بنفسها، وتملأ فى واقع الأمر الفراغ المتروك من قبل العمل العام العالمى. من هذا المنطلق تشارك هذه الهيئات فى حكومة العالم. وهى تصنف فى الفئة التى أسلفنا الإشارة إليها حين تجمع مهنا كاملة.

تقود هذه الجمعيات عادة معارك لتحصل على اعتراف بالعديد من الحقوق منها (حقوق الإنسان وحقوق المرأة والحق فى الموت بطريقة لائقة والحق فى تحديد النسل وحقوق الطفل والحق فى حماية البيئة وفى مجانية الصحة والتعليم، الحق فى الحصول على المعلومات والحق فى الديمقراطية وفى التجمع فى جمعيات واتحادات.... إلخ). إلى جانب ذلك تقدم هذه الجمعيات منافع عامة عالمية تسمح بتحقيق هذه الحقوق بشكل ملموس (كالإعانات العاجلة وإعانات الصحة والتعليم ومكافحة الفقر والمبادرات فى مجالى التنمية والائتمان وتقديم المعونات الغذائية العاجلة وإزالة الألغام والسعى فى تنمية التجارة العادلة وحماية البيئة).

من أوائل هذه الجمعيات ذات التأثير الكبير فى مجالات شديدة التباين، نذكر:

– "منظمة العفو الدولية"	"Amnesty International"
– "محققون بلا حدود"	"Reporters sans frontières"
– "المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب"	"Organisation mondial contre la torture"
– "حركة اللاجئين"	"Mouvement des Sans- Terre"
– "هيومن رايتس ووتش"	"Human Rights Watch"
– "الصندوق العالمى للحياة البرية"	"World Wildlife Fund"
– "السلام الأخضر"	"Greenpeace"
– "إنهاء بغاء الأطفال"	"End Child Prostitution"
– "وورلد فيجن الدولية"	"World Vision International"
– "حماية براءة الأطفال على الإنترنت"	"Action Innocence"
– "الدولية لمكافحة الرق"	"Anti- Slavery International"
– "منظمة البقاء الدولية"	"Survival International"
– "المنظمة الدولية للمخنثين"	"Organisation Internationale des intersexués"
– "الشفافية الدولية"	"Transparency International"
– "حركة بوغواش"	"Mouvement Pugwash"
– "الطوارئ"	"Emergency"
– "مؤسسة الحدود الإلكترونية"	"Electronic Frontier Foundation"

- "مؤسسة البرمجيات الحرة" "Free Software Foundation"

- "الإغاثة الإسلامية" "Secours Islamique"

- "رابطة العالم الإسلامي" "Ligue Islamique Mondiale"

ويمكن القول إن تغيرات كبرى قد طرأت خلال الخمسين سنة الماضية على القانون الدولي وعلى العلاقات بين الشعوب وعلى تطور الديمقراطية وعلى تناول النواحي الاقتصادية مرجعها حركة ونشاط هذه الجمعيات غير الحكومية.

وهي تشن حملات ضارية لإرساء أساسيات الديمقراطية ودعائمها التي نذكر منها حرية التعبير وحماية النساء والأطفال والحيلولة دون توقيع عقوبة الإعدام والحق في العمل والحق في الائتمان والحق في السكنى. وهي تضفي معنى على الكفاح من أجل التنمية المستدامة التي ابتدعت مفهومها.

وهي اليوم في قمة صراعها لحماية التنوع والحفاظ على اللغات والثقافات وأنواع الحيوانات والنباتات بالإضافة إلى المناخ والموارد النادرة.

وقد ظهر تأثيرها على الهيئات الدولية بدءا من قمة "ريو" حول البيئة عام ١٩٩٢ وقمة "القاهرة" حول السكان وقمة "بكين" عام ١٩٩٥ الخاصة بحقوق المرأة. وقد مكنت النضالية المنظمات غير الحكومية المهتمة بالبيئة من الوصول إلى بروتوكول "كيوتو" الخاص بخفض انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري. وقد أوصل العمل الدولي المهتم بالإعاقة إلى معاهدة "أوتاوا" التي تحظر الألغام ضد الأشخاص. كما ساعد التعاون بين "منظمة العفو الدولية" "Amnesty International" و"الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان" "Fédération internationale des droits de l'homme" في ظهور فكرة تشكيل "المحكمة الجنائية الدولية".

من بين المنظمات غير الحكومية الساعية للنفع العام العالمي يمكننا أن نذكر:

- "أوكسفام الدولية" "Oxfam International"
- "هيئة كير الدولية" "Care"
- "انقذوا الأطفال" "Save The Children"
- "هيئة الرحمة" "Mercy Corps"
- "أكسيون" "Accion"
- "أطباء بلا حدود" "Médecins sans frontières"
- "هيئة أكشن إيد" "Action Aid"
- "جرامين الدولية" "Grameen International"
- "الشبكة المصرفية العالمية النسائية" "Women world Banking"
- "الدولية للمعوقين" "Handicap International"
- "ماكس هافلار" "Max Havelaar"

تجمع بعض هذه المنظمات غير الحكومية بين الحركة النضالية وتقديم المنافع العامة. ويمول النوعين عامة الناس والهيئات الدولية أو المؤسسات أو الصناديق أو الشركات أو كبريات المبرات الخاصة.

بالإضافة إلى نشاطها فى بلادها تقوم هذه المبرات الخاصة أو المؤسسات فى توسيع نطاق عملها على المستوى العالمى. وهى فى طريقها إلى طرح نفسها كفاعلين أساسيين فى حكومة العالم. فلدى "مؤسسة فورد" التى أنشأها عام ١٩٣٦ نجل "هنرى فورد" برامج فى مجالات شديدة التنوع نذكر منها:

المساعدة الاقتصادية والديمقراطية وحقوق الإنسان والتعليم والتنمية المستدامة.. إلخ وقد وزعت هذه المؤسسة منذ نشأتها أكثر من ستة عشر مليار دولار وتقدر أصولها بنحو عشرة مليارات من الدولارات؛ وهى تمتلك مكاتب فى أحد عشر بلدًا (الولايات المتحدة والمكسيك والبرازيل وشيلى ونيچيريا وكينيا وجنوب أفريقيا ومصر والهند والصين وإندونيسيا). كما أن معهد المجتمع المفتوح Open Society Institute الذى أنشأه "چورچ سوروس" "George Soros" يسعى لنهضة الديمقراطية فى كل أنحاء العالم. والأمر كذلك بالنسبة لمؤسسة "چيمى كارتر" "Jimmy Carter" التى تعمل بشكل خاص فى مجال مراقبة الانتخابات والدفع قدمًا بالآلية الديمقراطية. أما مؤسسة "بيل وميليندا جيتس" "Fondation Bill et Melinda Gates" فتملك أصولاً بثلاثة وثلاثين مليارًا من الدولارات، وقد قامت منذ نشأتها عام ١٩٩٤ وحتى الآن بتوزيع ما يقرب من ثلاثة وعشرين مليار دولار. وقد قام "وارين بافت" "Warren Buffet" بوهب ٩٩٪ من ثروته أى ما يساوى ٤٧ مليار دولار لذات الغرض. نذكر بالإضافة إلى ما سبق مشروع "چيڤنج بلدچ" "Giving Pledge" الذى يطمح إلى جمع أربعمئة ملياردير يملكون معًا ما يقارب الستمئة مليار دولار وفى مقدورهم دفع ما يقرب من ثلاثين مليار دولار سنوى وهو ما يدانى نصف ما فى حوزة البنك الدولى. من هؤلاء المليارديرات نذكر "شارل ف. فينى" "Charles F. Feeney" (مؤسس مجموعة السوق الحرة للمتسوقين) الذى أنشأ مؤسسة "الأطلنطى لحب البشر" عام ١٩٨٢ وأنفق منذ هذا التاريخ ٤,٥ مليار من الدولارات لتمويل برامج مساعدة للتعليم والصحة مرورا بحقوق الإنسان والمسنين. وهو يزمع إنفاق الباقى من وقفه الذى (يقدر بأربعة مليارات من الدولارات) من يومنا هذا وحتى عام ٢٠٢٠، تاريخ إغلاق هذه المؤسسة لأبوابها.

وتراود الأذهان حاليًا فكرة استخدام جزء من أرباح المؤسسات بشكل مباشر كأحد موارد المنظمات غير الحكومية، ومن ثم فإن مؤسسة "صندوق الاستثمار للأطفال"

"The Children Investment Fund" تتلقى نسبة مرتفعة من الأرباح التى يحققها صندوق الاستثمار الوقفى وتخصصه لتحسين حال الأطفال فى كل أرجاء العالم.

ويتوجب على كل المنظمات غير الحكومية، وهى تنظيمات دولية للمنفعة العامة أن تحرص على توازنها المالى وأن تقدم كشف حساب لمن يؤجرونها رؤوس أموالها. جدير بالذكر أن بعضها يتحول إلى مؤسسات توزع أرباحا على المساهمين فيها.

الاعتقاد المُلح فى وجود حكومة عالمية سرية

رغم هذا التنوع المثير للدهشة فى المبادرات الفعالة إلى حد ما، والمستقلة بعضها عن البعض الآخر، المتنافسة أحيانًا والمتناقضة فى أحيان أخرى، فهناك عدد غير قليل من الناس متمسكون حتى الآن بالفكرة القديمة القائلة بوجود حكومة عالمية سرية تتآمر للوصول إلى أهداف غير مفصح عنها.

أُميط اللثام اليوم عما يقرب من ألف متآمر: فنحن على سبيل المثال نسمع من يقول بشكل حاسم وقاطع: إن الأزمة المالية الحالية مدبرة منذ فترة ليست بالقليلة بل ومنظمة باحترافية عالية بواسطة حكومة عالمية مكونة من قبل إجمالى المصارف الأمريكية بهدف ترحيل خسائرها إلى دافعى الضرائب.. أو من قبل أحد هذه المصارف لإزاحة منافسيه أو من قبل شركات البترول حتى يوقف التراجع كل الاستثمارات ويدفع إلى ارتفاع سعر النفط الخام. وهناك احتمالات أخرى بأن يكون وراء ذلك حائزو الذهب بهدف رفع سعره أو حائزى الفضة لفرضها بدلاً من الذهب أو من قبل الديمقراطيين الأمريكيين لحسم أمر الجمهوريين أو من قبل الجمهوريين بهدف توريط الديمقراطيين فى الأعمال التى تشوبها الشوائب. ويذهب الظن كذلك إلى أن الصين هى التى تحيك ذلك لتحل محل الولايات المتحدة وذلك عن طريق خفض نسب الفوائد وتحريض

الأمريكيين على الاستدانة، أو أن الولايات المتحدة هى التى تفعل ذلك سعيا وراء إشهار إفلاس الصين التى وضعت الجزء الأساسى من احتياطياتها بالعملة الأمريكية. إضافة إلى ما سبق يطرأ على الأذهان أن البنك المركزى الأوروبى هو من يدبر ذلك لتركيع الدولار أو أن الإسلاميين بعد تدميرهم لبرجى مركز التجارة العالمى يسعون لتقويض الرأسمالية المالية.... إلخ.

وتعد المشكلات البيئية هى الأخرى "دلائل" على وجود مثل هذه الحكومة العالمية السرية: فقد طرحت وسائل الإعلام الباكستانية فكرة أن الفيضانات التى اجتاحت بلدها هى نتاج عملية مشتركة بين الهند والولايات المتحدة. وقد وجه اتهام إلى الولايات المتحدة بكونها المتسببة فى تسونامى جنوب شرق آسيا الذى وقع عام ٢٠٠٤ . ويرى معارضو نظرية الاحتباس الحرارى أن فكرة وجود حكومة عالمية سرية اختراع من جانب مجموعة من العلميين والساسة بهدف إملاء ما يرونه على الشعوب. هناك بعض ثالث يرى فى فيروس "الإيدز" أى مرض فقدان المناعة المكتسبة نتاجًا لحرب بيولوجية بين الباحثين السوفيت من جانب والأمريكيين من جانب آخر أو اختراعًا من صنع المخابرات الأمريكية.

يشير بعض آخر بأصابع الاتهام إلى سادة العالم اللاهوتيين وهم اليسوعيون واليهود والماسونيون والمتنورون الذين يشكلون كل على طريقته حكومة عالمية خفية. والمجموعة الأخيرة ترى نفسها وريثة لسلطة بالغة القدم منشؤها الحضارة السومرية و"نظام الأفعى" وهو نظام يضم صفوة عالمية أعلنت نفسها حاكمة للشعوب التى تعد بطبيعتها وفق رؤيتهم متسمة بالجهل والغباء ودرجات عالية الاحتمال من العنف.

وينسب بعض آخر، الأمر إلى مجموعة "بيلدربرج" "Bilderberg" أى إلى اللجنة ثلاثية الأضلاع التى تدير العالم سرا. يرى هؤلاء أن أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ من عمل المخابرات الأمريكية وأن طموحات إسرائيل أن تصبح الدولة الأشد قوة

على وجه الأرض. أما الآخذون بنظريات التآمر فلديهم قناعة بأن مخلوقات من الكواكب الأخرى تحكم الأرض عن بعد. وقد تسببت ثلاثية "ماتريكس" "Matrix" للإخوة "واشوفسكى" "Wachowski" فى نشر عدة أساطير حول وجود عوالم موازية تتلاعب بالبشر وكأنهم عرائس كل خيوطها فى أيديهم.

البعض يلقى بالاتهام على (النظام العالمى الجديد) N . O . M . (Nouvel Ordre Mondial) الذى يرغب فى توحيد أنماط الحياة ليحول البشر إلى عبيد فى خدمة أو ليجاركية مالية عالمية. ويستخدم هذا النظام الأزمات ليعجل بفرض سطوته.

ويدعى كل منظّر امتلاك الأدلة ذات المرجعية، الموثوق بها والمستندة إلى أكثر المصادر دقة، كما يرى صدق فرضيته: هناك مؤامرة تحاك للاستيلاء على السلطة الحاكمة للعالم.

الواقع أن كل سلطة وكل جماعة ضغط وكل جمع ثائر حتى ولو كان يحتضر - وخاصة لو كان يحتضر - فى حاجة لمد بقائه إلى إعطاء معنى لما يعجز عن تفسيره. لذا فهو يعزوه إلى قوة حقيقية أو مؤامرة ويشير بأصابع الاتهام إلى من يظنهم الفاعلين ويراهم المذنبين.. وبدلا من البحث عن أسباب حدوث الشيء يبحث عمن تسبب فيه. إلا أنه يمكن القول إن كل السلطات فى إطار العولمة globalisation تلفظ أنفاسها كل بطريقتها.

لا توجد سلطة ولا سلطة مضادة تمارس أقل تأثير جاد على سير الأحداث، وكذلك الأمر بالنسبة لكل الهيئات التى تم تناولها هنا. غرقت البشرية فى الأنساق التى ابتدعتها بدءا بالسوق. ونظرا لعدم وجود حكومة للعالم نتخيل وجود أناس يخططون ويتآمرون ليحكموه.

لا توجد حكومة للعالم ومن ثم فإن نظريات المؤامرة ليست إلا تعبيرا عن عجز البشرية أمام أقدارها. من هنا وجب اليوم التحلى بشجاعة الوقوف أمام أحكام اللعبة لا أمام اللاعبين إذا ما رغبنا فى ألا تتحول اللعبة إلى مجازر ومذابح.

الفصل الثامن

غدا. فوضى العالم

تبدو الولايات المتحدة قادرة على البقاء طويلا القوة الأولى فى العالم. إلى جانبها، هناك مجموعة من الهيئات متعددة الأطراف تبدو وكأنها اليوم تكوّن حكومة كوكبية متماسكة وقادرة على إدارة مشاكل البشرية الرئيسة. وكل الأمم فى سبيلها لدعم وتقوية حوكمتها.

إلا أن النظر عن كثب يثبت لنا أن الأمر لا يخرج عن كونه مجرد شكليات وأمور مظهرية. فالكثير من الأمم يتفكك، ولن نلبث أن نرى الولايات المتحدة مجرد قوة كبرى نسبيا تملك لبعض الزمن القادم جيشا كبيرا وعملة نقدية أساسية وربما الاقتصاد الأعلى شأنا ولكن بغير سيادة على عالم كثيف السكان، شديد التركيب والتعقيد، منفلت من أى قيد. ككل سابقيها لا تأخذ الإمبراطورية الأمريكية مأخذ الجد إلا ما يهدد علاقاتها بمنافسيها، بدون أن تكترث بما قد يتهدد مجمل الجماعة البشرية.

لنذهب أبعد من ذلك ونقل إنه ما من تحالف سيرتفع إلى مستوى المشاكل المتنامية الخطورة التى ستطرأ على كوكب الأرض على شاكلة: الحركات السكانية الأكثر اتساعا، التنميط غير المحتمل، النظام المالى الأقل خضوعا للرقابة والتحكم، مواد القانون المتناقصة المصداقية، التسليح المتزايد الانتشار، التلوث الأكثر اجتياحا والموارد الأكثر ندرة، التقنيات الأعسر ضبطا وانضباطا والقوى غير الرسمية المتزايدة التأثير

بالإضافة إلى الحركات الإجرامية الأكثر قوة وشراسة. هذه المشاكل تكوّن مجموعة من المخاطر الجهازية التى لم تستعد لها أى إمبراطورية أو سلطة عالمية.

من ناحية أخرى، لن يكون هناك طريقة جادة، تدفع لاحترام القواعد التى وضعتها المعاهدات الدولية العديدة المعمول بها والهيئات الدولية الموظفة للاهتمام بمثل هذه النوعية من المشكلات. من هنا يثور التساؤل عمن سيحكم العالم؟ والإجابة ستكون بلا شك لا أحد، وهذا ما يمثل أسوأ ما فى الأمر.

"قلب" العالم العاشر المفقود

إذا كرر التاريخ نفسه للمرة العاشرة داخل نظام تجارى يمتد اليوم إلى كل بقاع العالم، سنجد أن فترة طويلة من الأزمات ستسبق ظهور "قلب" أو مركز تجارى جديد قبل أن ينظم النسق العالمى نفسه حوله. أين سيكون هذا "القلب" الجديد؟ هل يمكننا التنبؤ بانسحاب الولايات المتحدة من دائرة الضوء مثلما فعل الكثيرون عام ١٩٨٠؟ ولكن هذه المرة لصالح من سيكون هذا الانسحاب؟ من يمكنه أن يصبح غدا القوة الفائقة الجديدة؟ وبفرض ظهور هذه القوة البالغة إلى الوجود هل سيكون لديها الإمكانيات الاقتصادية والعسكرية والمالية والثقافية والأيديولوچية الضرورية لحكم العالم؟ من يمكنه أن يطمح إلى ذلك؟ ومن يمكنه الادعاء بقدرته على ذلك؟ بم يمكن لتاريخ الألفيات الثلاث الفائتة مساعدتنا فى الرد على هذه الأسئلة على الأقل للعقود الثلاثة القادمة؟

ندرك تماما على ضوء الفصول السابقة أن الإمبراطورية المهيمنة يلزمها وسائل تحكم فى شبكات المواصلات الأكثر أهمية فى توقيتها سواء أكانت عسكرية أم تجارية. وفقا لهذا المعيار ستبقى الولايات المتحدة لفترة ليست بالقصيرة القوة الأولى ذات

الجيش الأقوى فى العالم بملايينها الثلاثة من الجنود وأجهزة الإنسان الآلى التى فى حوزتها والطائرات والسفن والدبابات وشبكات المعلومات التى لا يقتنيها غيرها. ومن الواضح أنها ستستمر فى إصدار عملة الاحتياطى الرئيسة واجتذاب أميز كفاءات العالم ومدمرى الأيقونات والهراطقة والمهمشين والمتمردين. كما أنها ستواصل البقاء كأحد أهم معاقل الاستحداث التقنى والتعليم العالى والبحث العلمى والإبداع الفنى والتأثير الإعلامى، وتبقى فى مركز الشبكات الرقمية التى لا يفتر تناميها.

من هنا يمكن القول إنها ستبقى طويلا كما بقت الإمبراطورية الرومانية الغربية لخمسة قرون بعد وفاة "قيصر" وعلى شاكلة الإمبراطورية الرومانية الشرقية التى نجحت فى الاستمرار لألف عام بعد سقوط إمبراطورية الغرب ومثل الإمبراطورية الرومانية الجرمانية التى دام حكمها لثلاثة قرون بعد زوال كلتيهما.

من الواضح إذن أن الولايات المتحدة الأمريكية ستتمكن من إحداث طفرة قوية فى مجال التقنيات الجديدة - خاصة فى ميدان تقنيات "النانو"- ومن ثم تكون للمرة الرابعة مقرا "للقلب" أو "المركز التجارى العاشر" بعد "بوسطن" و"نيويورك" و"لوس أنجلوس". وستتمكن حتى من الحفاظ على هيمنتها فى مجال الدفاع بإقامة درع مضاد للصواريخ وأمن عميق مع تشجيع الثورات المضادة.

غير أنه لن يحل أيا مما ذكرنا دون تراجعها واضمحلالها، على الأقل على المدى الطويل أولا من ناحية القيمة النسبية بسبب النمو الأكثر سرعة لبعض الدول الأخرى. فى عام ٢٠٣٠ سيمثل سكان الولايات المتحدة أقل من ستة فى المئة من إجمالى سكان الكرة الأرضية وسيكون ناتجها المحلى الإجمالى أقل من عشرين فى المئة من إجمالى الناتج العالمى فى حين أنه اليوم يمثل نسبة ستة وعشرين فى المئة. سبب آخر نسوقه هو أن دينها العام الداخلى والخارجى سيقلص شيئا فشيئًا وسائل ضبطها وتحكمها

فى شبكات المواصلات ووضع عملتها النقدية، تماما كما حدث مع "القلوب "أى المراكز التجارية السابقة عليها والتى انتهى أمرها. كما سيقلل من قدرتها على الحيلولة دون ظهور الديكتاتوريات ومقاومة الحركات الإرهابية واتقاء ظهور منافس أو عدو لها. ومن المتوقع أن تنخفض ميزانية دفاعها على الأقل من ناحية قيمتها النسبية مما لن يجعلها تمثل فى أحسن أحوالها سوى ٣,٨ ٪ من ناتجها المحلى الإجمالى عام ٢٠٢٠ وأقل من ذلك عام ٢٠٣٠ (مقابل ٤,٨ ٪ عام ٢٠١١). وإذا ما استطاعت الثبات عند هذا المستوى فسيكون ذلك على حساب إنفاق الاستثمار فى التقنيات الجديدة وهو ما سيضعف أكثر الاقتصاد الأمريكى.

سبب أخير نسوقه يتعلق بزيادة البطالة وعدم المساواة وتهالك البنيات التحتية وعدم قدرة الولايات المتحدة على وضع نظم حماية اجتماعية ستدفع كلها عددا كبيرا من الناس عبر العالم إلى عدم اعتبار النموذج الأمريكى مثالا يحتذى به. فى الولايات المتحدة ذاتها، هناك العديد من الأمريكيين الذين سيعارضون نموذج مجتمعهم ويرفضون استمرار أمتهم فى إدارة العالم وهو ما يعنى عودة إمبراطورية الحرية إلى انعزاليتها عن بقية الدول.

كما حدث فى كل "القلوب "أى المراكز التجارية السابقة، ستبدأ أعراض الانحدار فى الظهور فى داخل المركز نفسه بين المبعدين. وسيستمر ذلك فى شكل رفض من الجميع لإرسال الشباب الأمريكى إلى الموت فى جبهات أجنبية.. ثم فى مرحلة لاحقة فى استحالة العثور على مرتزقة مستعدين للموت بالزى العسكرى الأمريكى فى مقابل المواطنة.

إذا ما انسحبت الولايات المتحدة من اللعبة، فى تاريخ يصعب من الآن التنبؤ به، فإن المرشح بعدها لتبوء مركز القوة الأولى فى العالم سيكون هذه المرة هو الصين. وقد

بدأ الأيديولوچيون الصينيون بالفعل فى الحديث عن السير على نهج إمبراطورية الوسط القديمة لتحويل العالم إلى كيان متناغم بالمعنى الذى جاء فى الفلسفة "الطاوية" "Taoïste". كما يتحدثون عن إدارة العالم على النحو الذى كانت تدار به قديما إمبراطورية الصين أو تحويل العالم إلى إمبراطورية صينية. من المؤكد أن نمو هذا البلد سيسمح له بالتزويد بجيش أكبر وأقوى مما هو الآن وأنه فى القريب العاجل سيجيد صناعة كل الأسلحة النووية والصواريخ متوسطة وبعيدة المدى. كما سيكون فى حوزته كل ما يمكنه من تدمير القدرات الاتصالية وسعة الأقمار الصناعية الخاصة بالقوى الغربية.

من الآن وحتى عام ٢٠٢٠ ستتمكن الصين من تحديث طيرانها وبحريتها وتتمكن من اقتناء طائرات تسلل من الجيل الخامس وحاملة طائرات تعليمية (شى لانج) (Shi Lang) وهى نموذج مستحدث لحاملة الطائرات الروسية (ڤارياج) (Varyag). هذا بالإضافة إلى مجموعة قتالية بحرية متمركزة حول حاملة الطائرات المشار إليها ومئات الصواريخ من طراز "كروز" وآلاف الصواريخ البالستية ذات المدى القصير. الواقع أن ذلك سيعطيها إمكانية الانفتاح على العالم بأسره وتأمين تموينها من المواد التموينية، لكون احتياجاتها على هذا الصعيد متنوعة وهائلة.

الحقيقة أنه إذا ما ارتفع استهلاك الفرد من البترول فى الصين إلى مستوى ما يستهلكه الأمريكيون اليوم منه، ينبغى لها حيازة ١٣٠ ٪ من الإنتاج العالمى الحالى.

وإذا ما قررت رفع استهلاكها من الغذاء إلى مستوى ما يحصل عليه الأمريكيون اليوم فستضطر إلى احتكار ثلثى المحصول العالمى من الحبوب وأربعة أخماس الإنتاج العالمى من اللحوم.

الحقيقة أنها مازالت فرضية بعيدة ذلك أنه حتى لو زاد الإنتاج الإجمالى للصين خلال العشرين عاما القادمة بالإيقاع الحالى فسيكون بالكاد مساويا لإنتاج الولايات المتحدة. ومن ثم لن يصل دخل كل صينى إلا إلى نصف ما يتقاضاه الأمريكى. بهذا الإيقاع الذى يعد سريعا لن تتمكن الصين من استعادة مستوى مساهمتها فى إجمالى الإنتاج العالمى الذى كانت عليه عام ١٨٠٠.... إلا عام ٢١٠٠.

يزيد على ذلك كما يستفيض تاريخها فى تبيانه، ضرورة تفرغها من جديد وبكامل طاقتها إلى مشكلاتها الداخلية الجسيمة التى منها وصول التلوث إلى مستوى يدانى الكارثة وزيادة الفقر بمعدلات هائلة وبقاء القرى على تخلفها وارتفاع نسبة المسنين فى إجمالى السكان: ففى عام ٢٠٢٠ سيرتفع عدد السكان المجاوزين لسن الستين إلى ما يقرب من ٢٥٠ مليون نسمة. وفى عام ٢٠٥٠ ثلث إجمالى السكان أى ما يقرب من ٤٣٧ مليون نسمة سترتفع أعمارهم عن ستين عاما. ويلاحظ أن القدرات المالية الصينية المخصصة اليوم لعمل احتياطى سيكون من الضرورى استخدامها فى تأسيس بنيات تحتية داخلية فى مجالات التعليم والصحة والمعاشات والسياسة الأسرية. كما يلاحظ أن التأخر التقنى الصينى عن الولايات المتحدة فى المجال العسكرى لن يمكن تداركه قبل الثلاثين عاما القادمة. من هنا فسيكون على الصين إدارة الإمكانيات الهائلة لقواتها المسلحة على أفضل نحو ممكن (قواتها تقدر بنحو ٢,٣ مليون مقاتل). مما لا شك فيه أن تطور البلد التدريجى نحو الديمقراطية سيؤدى إلى صراعات اجتماعية، وانتفاضات سياسية إن لم تجعلها تعيد النظر فى وحدتها فستؤدى إلى إبطاء نموها.

أمر آخر مهم نضيفه فى النهاية ونؤكد عليه أن الصين لم تبد قط ميلا أو استعدادا للهيمنة الكونية. من هنا فلا يمكن لفترة طويلة مقبلة توقع أن تكون شيئا أكبر من قوة إقليمية كبرى تستخدم قواها فى حماية حدودها واحتواء سكانها وتطوير هيئاتها السياسية والدفاع عن مصالحها الاقتصادية والتزود بموادها الأولية من آسيا

وأفريقيا والشرق الأوسط. واهتمامها بكل ذلك يفوق لديها أهمية فكرة الهيمنة سياسيا على القوى العسكرية المنافسة لها.

ويمكن أخيرا القول إنه بفرض تمكن الصين يوما من أن تصبح القوة الأولى عالميا فلن يكون بوسعها حكم كوكب الأرض بسبب عظم المشاكل التى تواجهه هذا بالإضافة إلى مشاكلها الخاصة.. الأمر الذى يجاوز قدراتها.

مما لا شك فيه أن تقاليد الغزو الإمبراطورى فى الهند أكثر وضوحا وجلاء منها فى الصين ومن هنا فمن المؤكد أنها ستكون راغبة فى التحكم فى الإقليم الذى يحيط بها وفى أن يكون لها كلمة ورأى على الأقل فيما يجرى فى أسيا الوسطى وفى شرق أفريقيا؛ لإدخال كل ذلك حيز التنفيذ سيكون لديها جيش وصناعة وثقافة وتأثير وإشعاع متنامى.

فى عام ٢٠٣٠ سيفوق عدد سكان الهند سكان الصين ليصل إلى ألف وأربعمائة وخمسين مليون نسمة. ولكن هل سيكون لديها يوما الإمكانيات اللازمة لتصبح أول قوة فى العالم؟ الإجابة لا شك بالنفى.

سيكون لدى الهند أكثر قوى العمل شبابا فى العالم فنصف سكانها آنذاك لن يجاوز عمره الخامسة والعشرين. وفى عام ٢٠٣٠ سيفوق اقتصادها مثيله فى اليابان مما سيؤهلها لشغل المرتبة الثالثة بين القوى العالمية بعد الولايات المتحدة والصين، بل إنه من المنتظر أن تتقدم على الولايات المتحدة ذاتها عام ٢٠٤٠ غير أنها هى الأخرى سيكون لديها مشاكل داخلية معرقلة عليها حلها مثل البيروقراطية والفساد وضعف البنيات التحتية وبؤس الكتل السكانية المستقرة فى الريف.

الواقع أنه سيكون عليها مواجهة التمدين الكثيف وغير المنظم والضعف الملحوظ فى الإنتاجية الزراعية مع الفقر المدقع والقوى الطاردة بالإضافة إلى الحركات الإرهابية شديدة العنف. ففى عام ٢٠٣٠ سيعيش فى المدن ضعف العدد الموجود بها حاليا

(نحو ٥٩٠ مليون نسمة) ولن يسمح الطابع الديمقراطى لنظامها بإزالة أحياء بالكامل لإعادة بنائها كما تفعل الصين حاليا. فستكتفى الهند لعقود طويلة قادمة بتثبيت الجوار وهو أمر لن يكون باليسير. ارتكازا على كل ذلك لا يمكن أن تتطرق إلى الأذهان قبل قرن كامل إمكانية تحولها إلى قوة خارقة وحاكمة للعالم.

إلا أن ذلك قابل للحدوث إذا ما اتحدت الصين والهند مكونتين "مجموعة اثنين" "G2" من نوع جديد. معا سيمكنهما اعتبارا من ٢٠٣٠ الوصول بناتجهما القومى الإجمالى إلى ما سيحققه العالم كله، ومن ثم استعادة ما كانتا عليه فى عام ١٩٠٠ تقريبا. معا سيمكنهما بسهولة شديدة ابتلاع التأثير الروسى واليابانى والإسلامى فى المنطقة. وهذا لا يعنى بالضرورة الهيمنة على الغرب.

هذه الفرضية لا تلقى فى الواقع قبولا كبيرا. فالصين والهند تبذلان منذ زمن سحيق جهدا مضنيا لكى لا تتواجها، غير أنه لم يحدث أن عرضت إحداهما على الأخرى الدخول فى تحالف ذلك أن هذا العرض يعنى اعترافا ضمنيا بالضعف. والفرضية ذاتها بإمكانية وجود تحالف روسى - صينى أو روسى - هندى أو باكستانى - صينى فى مواجهة بقية دول العالم ليس بأكثر قابلية للتصديق.

الحقيقة أن أفريقيا التى سيتتضاعف عدد سكانها من الآن وحتى عام ٢٠٤٠ تمثل القوة الكبرى الحقيقية التى فى سبيلها إلى الظهور. ومن ثم فعليها البدء فى التفكير فى نفسها باعتبارها اتحادا كونفيدراليا ليكون لها وضع فى العالم مثل أمريكا اللاتينية... وسيستغرق ذلك نحو نصف قرن على الأقل.

الواقع أنه يمكن للاتحاد الأوروبى، إذا لم تتفكك أواصراه أن يدعى إمكانية تحوله إلى قوة سياسية بالغة القوة. وقد يكون بالنظر إلى تاريخه ونزعته الكونية القوة الوحيدة التى بوسعها الطموح إلى منافسة الولايات المتحدة فى حكم العالم. غير أنه يلزمه قبلا أن يصبح اتحادا سياسيا فيدراليا ذا حكومة حقيقية وميزانية حقيقية قادرا

بحق على الاقتراض ومزودا بجيش أوروبى متكامل. فإذا ما توصل لتحقيق ذلك، وهو أمر مستبعد الحدوث، سيكون أمامه مشكلات ليست بالقليلة عليه تجاوزها. فمما لا شك فيه أنه سيشيخ ويقل سكانه بنحو أربعين مليون نسمة ويجد صعوبة بالغة فى استيعاب ودمج المهاجرين اللازمين لبقائه.

ويفرض أنه استبدت به الرغبة فى ذلك، فلن يكون له قبل ردح من الزمن الإمكانيات العسكرية لمنافسة الولايات المتحدة. فى هذا المجال تحديدا سوف يعتمد الاتحاد الأوروبى لفترة طويلة قادمة على القوات العسكرية الفرنسية، والحقيقة أنه ما لم يتقرب من روسيا، وهو أمر مستبعد حدوثه سيجد صعوبة فى الاحتفاظ بتأثير سياسى ذى معنى.

مجمل القول إنه حتى عام ٢٠٣٠ ستبقى الولايات المتحدة القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية الأولى، متقدمة بمسافة ليست بالقليلة عن الاتحاد الأوروبى، الذى سيماثل فى المرتبة كلاً من الصين والهند. وتلحق اليابان بثلاثتهم وهى دولة بالغة القوة رغم المآسى التى تلحق بها. ومن المتوقع أن تستمر التقنيات العسكرية الأمريكية فى إغراق السوق مؤدية بذلك إلى عزل أوروبا وربما روسيا أيضا.

ويُرى أن البرازيل ستكون لها مكانة ووزن فرنسا وأن المكسيك فرصها أعلى من روسيا أو إسبانيا. يدخل فى إطار المتوقع أن تصبح الهند أعلى دول العالم كثافة فى السكان وأن ينخفض عدد السكان فى كل من إيطاليا وألمانيا واليابان وروسيا وكوريا.

إذا لم تسارع بلدان مجموعة السبعة بالتحرك فسيتراكم الدين العام عليها ليصل إلى ما يوازى ٢٠٠٪ من ناتجها المحلى الإجمالى. ونشير هنا إلى أن أفريقيا ستكون أعلى كثافة سكانية من الهند غير أنها لن تمارس تأثيرا قويا خارج حدودها بسبب انقساماتها.

ونذكر هنا أن الوصول إلى الموارد المولدة للطاقة والموارد المعدنية التى يدخل عدد كبير منها (كالتيتانيوم والرينيوم والكروميوم والكوبالت) فى تصنيع الأسلحة سيلعب دورا استراتيجيا رئيسا فى التحالفات المستقبلية.

خلاصة القول إنه لن يكون لواحدة من هذه البلدان قوة طاغية لا يمكن مراجعتها تفرض نفسها على البلاد الأخرى أو تتصدر لحل إجمالى مشاكل الكرة الأرضية. هذا غير أن السوق ستدفع بشكل متنامى القوة الجغراسية للأمم.

حكومة السوق العالمية

من المتوقع أن تكون السوق عالمية بشكل متزايد، فى حين أن الديمقراطية، أينما وجدت أو سيكون وجودها، ستبقى محلية... وفى هذا ما يجعل ما يدّعونه من سلطة للدول، بما فيها الأكثرها قوة، مثيرا للضحك.

وهذا يعنى بشكل ملموس أن رأسمال واتجاهات وإستراتيجيات المؤسسات ستكون أكثر انفصالا عن أى قاعدة قومية؛ وأن مقراتها ستنتقل بشكل دائم إلى حيث تكون القوانين أقل إلزاما وتقييدا وتكون الضرائب أكثر انخفاضا. كما أن باحثيهم وكوادرهم ستعيش فى أماكن ومواقع فى تنافس دائم بعضها مع البعض الآخر. ومن ثم ستسمح مرونة حركة العمل ورأس المال للمؤسسات بالإفلات من أى قاعدة وباختيار المواقع التى لا تدفع فيها ضرائب. وسوف تعجل التطورات التقنية هذا الارتحال الحقيقى أو الافتراضى.

الحقيقة أنه لن تتمكن أى سيادة قومية من الصمود أمام هذا الخداع الدائم لرأس المال والكوادر. وسوف نلاحظ تقلص الموارد الضريبية وتنامى الرفض لأى سلطة مع ازدياد الريبة فى الصفوة واستنكار رأى سلطة. لدى وصول حكومات القرن الحادى

والعشرين إلى حالة الوهن والضعف ستعانى من الاحتقار والكراهية التى ولدتها حكومات القرن العشرين المستبدة.

عندئذ سيصير العالم مخالفا لما كان عليه فى نهاية القرن العشرين، مجرد مجموعة من اقتصاديات السوق متراصة فى سبيلها إلى الانضمام بعضها إلى بعض وإنما اقتصاد سوق موحد، نقى ومثالى بدون دولة، تقترب ملامحه مما يصفه الاقتصاديون التقليديون من "والراس" "Walras" إلى "فريدمان" "Friedman" مرورا بباريتو "Pareto" و"ديبرو" "Debreu" و"آرو" "Arrow" وآخرين: بتشكيلهم اقتصاد سوق بدون دولة سيرون كمحصلة أن مثل هذا الاقتصاد لن يجد توازنه إلا عند مستوى معين من قلة توظيف للعوامل. بمعنى آخر لا يمكن أن تقود عولمة الأسواق بدون عولمة الدولة إلا إلى عدم كفاية الطلب وتكريس بطالة مكثفة وتمييز تنامى الاحتكارات الصناعية. من هنا فإن المؤسسات المكترثة بإدارة المخاطر ستنوب أكثر فأكثر عن الدول الحامية وتستبدل بها. ويمكن القول إن المؤمنين بصفة خاصة سيستشعرون أنفسهم سادة العالم لأنهم سيحددون معايير السلوكيات المرجوة والمسموح بها والمرفوضة مثلهم فى ذلك مثل مؤسسات الترفيه التى ستحتل جل وقت المستهلك.

لمحاولة تعويض فقدان التوازنات المشار إليه، ستستمر الأسواق بتحفيز طلب صناعى بتجميع الديون الخاصة، وستتشكل bulles مالية متنامية فى جميع الأسواق خاصة أسواق المواد الأولية.

وسيستأثر الاقتصاد المالى بنصيب متنامٍ من الثروات العالمية. من المتوقع أن تكون بعض الجماعات الاجتماعية ثرية بشكل خاص فى البلدان الفقيرة وجماعات أخرى فقيرة فى البلدان الغنية. يزيد على ذلك أن السوق العالمية بدون دولة عالمية لا يمكن أن تكون إلا سوقا دون منظومة قانونية. ويستتبع ذلك صعوبة الدفاع عن حقوق الملكية وتزايد نمو الاقتصاد العشوائى والتقليد والقرصنة والاقتصاد الإجرامى.

لضعفها المتزايد لن تتمكن الدول من ضمان احترام القانون غير أنها على أراضيها ستكون هناك مساحات متعددة وغير محدودة يمكن التحايل فيها على القانون. وسيزداد أكثر مما هو عليه الآن الاتجار فى السلاح والمخدرات والجنس والأعضاء البشرية. وسيترتب على ذلك أن يصبح شباب الجنوب الفقراء فريسة لشيوخ الشمال الأثرياء، كما سيصبح الاقتصاد الإجرامى سلطة سياسية حقيقية مزودة بأسلحة وبوسائل تأثير دبلوماسى.

سيصبح العالم أكثر فأكثر أشبه بصومال هائل، بلد لا دولة مستقرة به، يعانى من الحروب الأهلية منذ أكثر من عشرين عاما، يتقاتل فيه سادة الحرب والقراصنة والميليشيات، ويعتبر فيه إقليما "صوماليلاند" "Somaliland" و"بونتلاند" "Puntland" نفسيهما مستقلين، يعتمد فيه ثلث الشعب على المساعدات الإنسانية، بلد القوة الثابتة والمستقرة الوحيدة فيه، فرقة عسكرية محدودة مرسلة إلى هناك من قبل الاتحاد الأفريقى.

يوشك قدر العالم أن يماهى قدر "سرة العالم" "nombril du monde" وهو اسم أطلقه سكان جزيرة كان الأوروبيون قد أسموها "جزيرة الفصح" "L'île de Pâques" بعد قرون من الرخاء، على أرض النعم قادت مغالاة الأقوياء إلى الحرب الأهلية وإلى تدمير الموارد الطبيعية وأخيرا إلى اختفاء حضارتهم ثمينة القيمة. على هذا النحو سيكون عالم الغد ممزقا بين عولمة وشمول التهديدات من ناحية والبلقنة من ناحية أخرى.

من هنا – وهو مالا أظنه ممكنا – فإنه حتى لو استطاع بلد أن يهيمن عليه وحتى لو سمحت تحالفات لآخرين بالحفاظ على مكانتهم لا توجد دولة ولا يوجد بلد أو اتحاد ولا مجموعة ٧ أو مجموعة ٢٠ ولا هيئة دولية من هيئات اليوم يمكن لها حكم العالم. لن

يمكن لأحد أن يحوّل الآمال الورعة لمؤتمرات القمة التى لا طائل من ورائها إلى قرارات تحليلية حسابية وكوكبية. لن يكون بوسع أحد حل المشكلات المحلية التى إذا تم التقاعس عن تحجيمها وحلها ستمتد إلى كوكب الأرض بأسره؛ ومن باب أولى المشكلات المتعلقة فى أساسها بكوكب الأرض.

هاتان النوعيتان من المشكلات تكونان معا المخاطر الجهازية العالمية لنرى قبلا المخاطر المحلية التى يمكن أن تتحول إلى كوارث عالمية.

الفوضى المالية المتوالدة

أول المخاطر النظامية العالمية هو رؤية شذرة تشعل فى مكان ما حريق التضخم العالمى. فواقع الأمر أن السيولة التى أوجدتها البنوك المركزية والتى تصل إلى ستة تريليونات من الدولارات وتنامى العجز العام واشتعال أسعار المواد الأولية يمكنها أن توصل يوما إلى اندفاعة قوية فى اتجاه التضخم. لا الولايات المتحدة ولا مجموعة السبعة ولا صندوق النقد الدولى ولا مجموعة العشرين مسلحة اليوم للإجابة عن ذلك.

الحقيقة أن الإنسانية لا تملك وسيلة واحدة للرقابة بشكل إجمالى شامل على إصدارات الأمم النقدية خاصة ما كان منها عن طريق البنك المركزى الأمريكى. هذا البنك يمكن أن يشهر إفلاسه إذا ما ضاعت ثقة المقرضين فيه وهو ما يمكن أن تنجم عنه عواقب مأساوية للإنسانية كلها ولا يستطيع عندئذ أحد حياله شيئا. لن يخول حق التدخل لأجنبى دس أنفه فى السياسة النقدية للبلد مالك عملة الاحتياطى النقدى حتى وإن كانت هذه السياسة ذات تأثير على كل بقاع كوكب الأرض.

يمكننا أيضا تخيل أن الهيئات المالية الخاصة (مصارف، مصارف وهمية أو أى صناديق استثمار) الخارجة اليوم عن أى رقابة أو تحكم، مستمرة فى تطورها بدون أن تكون للحكومات أو الهيئات الدولية أى سطوة على تزايدها وتناميها. يمكنها من ثم اختيار مقراتها فى مناطق لا قانونية تطور فيها كل العمليات المحظورة عليها فى البلدان المنظمة. سنرى ترتيبا على ذلك كيف يجازف النظام المالى ويعرض نفسه أكثر فأكثر للمخاطر فى سبيل مزيد من الضمان للأرباح بدون أن تكون لسلطات الرقابة النادرة على المستويين القومى والدولى أى وسائل لمعرفة حقيقته الكونية.

سيساند هذا النظام المالى لفترة ما نمو العالم عن طريق ائتمان غير محدود محتفظا لنفسه بالجزء الأساسى من الأرباح وناقلا المخاطر إلى المدخرين والمساهمين. فى المناطق التى تخلو من القوانين المالية ستوجد جنبا إلى جنب فروع الهيئات المالية الملتزمة رسميا فى بلدها المنشأ والهيئات المالية التى تخدم الإجرام.. وقد تختلط النوعيتان على مدى زمنى بعيد.

كل ذلك يهيئ المجال لأزمة مالية جديدة ذات امتداد غير مسبوق وتوابع اقتصادية واجتماعية وسياسية لم يسمح بها من قبل؛ بدون أن تكون هناك لهيئة دولية أو مجموعة اثنين أو مجموعة سبعة أو مجموعة عشرين وسيلة لتوقعها أو الحيلولة دون انتقال عدواها إلى سائر بقاع الأرض.

الانفلات الديموجرافى

تعد الديموجرافيا المجال الثانى الذى يمكن لمشكلة محلية فيه أن تتحول إلى مشكلة عالمية. وهذا يجعلها المخاطرة النظامية العالمية الثانية.

على ما يبدو، هناك تحكم فى الديموجرافيا العالمية، بعد نمو سكانى هائل دام نحو قرنين: ومن المتوقع أن يصل عدد سكان العالم إلى ما يقارب التسعة مليارات

نسمة عام ٢٠٥٠ لينخفض إلى ثمانية مليارات نسمة تقريبا فى نهاية القرن. وهذا يعطى للأرض إمكانية إمداد سكانها بالغذاء لأمد طويل.

إلا أنه ما لم تنخفض خصوبة بلدان نصف الكرة الأرضية الجنوبى خاصة البلدان الأفريقية والشرق - أوسطية لتصل إلى أقل من طفلين لكل امرأة وأعيد النظر فى سياسة الطفل الواحد خاصة فى الصين فسيصل عدد سكان العالم اعتبارا من ٢٠٥٠ إلى أحد عشر مليار نسمة ليصبح عام ٢١٠٠ خمسة عشر مليار نسمة. حينئذ لن يكون ممكنا إنتاج ما يكفى من الغذاء أو إيجاد الكميات من الماء اللازمة لإعاشة سكان الأرض. من المحتمل أنذاك أن تقرر أكثر البلدان جدية ألا تقتسم مواردها مع البلاد التى تطلق لأعداد سكانها العنان، وأن تذهب إلى حد لا رفض الهجرة القادمة إليها من هذه البلاد فقط، وإنما رفض تصدير منتجاتها الزراعية إليها. على المدى البعيد ستكون هناك حروب يصعب تفاديها تدور رحاها بسبب التحكم فى المياه النقية.

تحسبا لمثل هذا الوضع، على البشرية إدراك أن الديموجرافيا لا يمكنها أن تبقى موضوع اختصاص قومى وأن نمو سكان بلد لا يتعلق به فقط وإنما بالإنسانية كلها. من هنا يجب توقع معدلات تطور السكان مبكرا فى كل بلد على حدة، وإذا تطلب الأمر فرض سياسة تحديد نسل على البلاد التى لا تحترم التوقعات فبالحالة التى عليها القانون الدولى حاليا لا توجد هيئة دولية تملك الحق أو لديها التفويض أو الوسائل اللازمة لفرض مثل هذه السياسة على دولة ذات سطوة.

مشكلات محلية أخرى مرتبطة بالسكان يمكن أن يكون لها توابع على سائر بقاع الأرض وأن تشكل مخاطرة نظامية عالمية مثلها مثل المرض المعدى.

نكرر هنا ثانية أن ما يجرى فى بلد بعينه له نتائج تنعكس على البشرية بأسرها. فحرية التنقل يخشى معها إمكانية انتشار وتفشى وباء أو أكثر تبدأ فى مكان ما ثم تصبح تهديدا جسيما لوجود البشرية ذاته. هذه الأوبئة سيبدأ ظهورها على الأرجح فى

أقاليم فقيرة تندر فيها القواعد الصحية وينعدم فيها الوسم الطبى، وهى أوبئة الإنفلونزا والملاريا أو السل. ونشير هنا أيضا إلى عدم وضوح الكيفية التى يمكن للقوى الكبرى أو للسلطات الدولية الموجودة مثل هيئة الصحة العالمية OMS أن تدير بها مثل هذه الصدمة ولا الكيفية التى يمكنها بها الحث على قبول حق التدخل الذى يفرض على بلد ما سياسات ملزمة فى مجالى الصحة العامة والخاصة.

مشاكل هائلة أخرى مرتبطة بالهجرة تفرض نفسها. فكل الظواهر تشير إلى وجود أكثر من مليار نسمة راغبين فى ترك أوطانهم. ثلث هذا العدد سيتجه فى حركة داخلية إلى الجنوب وثلثه الثانى إلى الشمال. أما الثلث الأخير فحركته ستتجه من الجنوب إلى الشمال. أكثر من ثلثى السكان سيصبحون متمدينين.

لا توجد قاعدة دولية ولا هيئة دولية مكلفة بإدارة عمليات الهجرة أو لتجديد وضع ومعنى مواطن العالم.

حروب متواصلة

مشكلة إقليمية أخرى من شأنها أن تصبح كوكبية ونعنى هنا: الحرب. الحقيقة أنه ليس فى الأفق فى الوقت الحالى صدام عالمى يتهددنا، غير أنه بعد مرور ستة عقود سلمية لا يمكننا استبعاد حدوثه.

نعزو ذلك فى بادئ الأمر إلى كون عدد متنامٍ من الخلافات الإقليمية يمكن أن ينتهى بها الأمر إلى التحول لصراعات تبدو مبدئيا محدودة: من أكثر الأمثلة وضوحا فى هذا الصدد الصراعات الدائرة بين "الكوريتين" وبين "إسرائيل" و"إيران" وبين "الهند" و"باكستان" وصدامات أخرى كثيرة كتلك الناشبة بين "روسيا" و"الصين" وبين "أوغندا" و"جمهورية الكونغو الديمقراطية". هذا غير نزاعات "الصين" و"روسيا" بشأن فرض السطوة على "سيبريا"، وتلك الدائرة بين "روسيا" و"كندا" للهيمنة على

منطقة "الأركتيك". إلى جانب ذلك كله هناك حروب أهلية وقبلية تفوق الحصر قابلة للاندلاع فى كل موقع فصلت فيه حدود مصطنعة إثنيات أو اضطرتها بالقوة للتعايش معا، ناهيك عن الخلافات الناشئة عن الرغبة فى وضع اليد على مساحات فوق الأرض أو تحتها أو على أعماق البحار أو على المواد الأولية والمياه.

سبب آخر نسوقه هنا يرجع إلى كون الأمم لرضوخها أكثر فأكثر لوضع ديمقراطيات السوق قد جعلت من الأفراد مستهلكين متشابهين فى احتياجاتهم وفى حالة متنامية من التنافس المبنى على المحاكاة ومن ثم فى حالة من العنف المحتمل دوما وصولا إلى ذات الموارد لإشباع ذات الرغبات.

سبب ثالث نضيفه هو أن الحروب تكثر حين تزيد الأسلحة الهجومية على الوسائل الدفاعية وهو ما يحدث اليوم. وحتى وإن دار الحديث عن إقامة حوائط ودروع لصد الصواريخ فى مواجهة العشرة آلاف سلاح نووى المتاحة فى سائر بقاع الأرض فإننا نرى وسنرى فى المستقبل تزايدا كبيرا فى الأسلحة الهجومية الفتاكة التى تستخدم التقنيات المدنية قليلة التكلفة (مثل التقنيات الحيوية وتقنيات النانو متناهية الصغر) القادرة على اختراق كل الحواجز.

سبب أخير نشير إليه هو أن الصدامات المحلية قابلة للتحول إلى صدام كوكبى كما حدث أثناء الحربين العالميتين نتيجة إما للعبة التحالفات فى صراع محلى أو تحالف هجومى بين الإسلام والصين ضد الغرب.

ما كان ممكنا أن تكون للحروب نتائج وتوابع على البشرية كلها إذا بقت تقليدية ومحلية كما هو الحال فى المواجهات الجارية اليوم. ويمكن فى المقابل القول بأن البشرية قد تفنى إذا ما نتج عن حرب صدام نووى، كيميائى أو بكتيرى حتى وإن كان محليا. إلا أنه بالحال التى عليها القانون حاليا لا توجد هيئة دولية فى استطاعتها عرقلة مثل هذه التروس الدائرة.

نسوق مثالا على ذلك احتمالية نشوب حرب تقليدية بين الهند وباكستان ولآلاف الأسباب الممكنة توفر مائة سلاح تزن فى مجملها خمسة عشر كيلو طنًا (قوة كل سلاح منها تعادل ما استخدم فى "هيروشيما"). فإذا ما استخدم هذه الأسلحة كلا المتحاربين فسيكون هناك نحو عشرين مليون ضحية مباشرة. غير أنه لايؤمل عندئذ أن تبقى المأساة قيد حدودها، ففى أقل من خمسة عشر يوما ستكسو الكرة الأرضية سحابة من الشحوم والدخان وتبقى لعقد من الزمان مسببة انخفاضًا شاملاً فى درجات الحرارة وفى الهواطل من مطر أو برد أو ثلج وتقصير فترات الإنبات وسيتبع ذلك حدوث مجاعة عالمية يمكن أن تودى بحياة نحو مليار كائن بشرى.

مثال آخر نذكّر به هنا رغم أنه لم يعد يحظى بمصداقية عالية: إذا ما احتدم الصراع بين الروس والأمريكيين واستخدم كل طرف منهما صواريخه وقذائفه المنتشرة اليوم ستمنع أول رشقة من أى منهما أى إنبات لزراعة على وجه الكرة الأرضية مما يفضى إلى مجاعات هائلة ويجعل كوكب الأرض غير قابل للسكنى. وبفرض عدم نشوب مثل هذا الصدام إلا بعد أن تخفض ترسانتا أمريكا والاتحاد السوفيتى الرؤوس النووية التى فى حوزتهما إلى ٢٢٠٠ رأس كما توقعت معاهدة S.O.R.T " Strategic Offensive Reductions Treaty" الخاصة بالحد من الاستراتيجيات الهجومية فإن عدد الضحايا المباشرين سيكون قرابة ٧٧٠ مليون نسمة مما يعنى اختفاء نصف سكان الأرض.

إذا كانت الأسلحة الكيميائية التى من المفترض أنه قد تم تدميرها عام ٢٠١٢ لم تدمر تماما (من المستبعد أن تكون قد دمرت بالفعل) فيمكنها الإضرار بالبشرية. ومن المتوقع أن تسمح الهندسة الوراثية والتقنيات الحيوية والتقنيات المتناهية الصغر بابتكار عوامل ذات مقاومة وقدرة على التحمل. يترتب على ما ذكرناه أن يصبح نثر كمية من جراثيم الأنتراكس (الجمرة الخبيثة) معادلة لكيس من السكر كافٍ تماما لقتل ثلاثة

ملايين كائن بشرى. إذا كانت إحدى القذائف المستخدمة اليوم من قبل قوة ما لحمل رؤوس نووية كانت محملة بالأنتراكس فسوف تفنى عدداً من السكان يصل إلى عشرين مليون نسمة. هنا أيضا لا سلطة لأى هيئة على الأمر. والأسوأ من ذلك أن هذه الأسلحة الجديدة سرعان ما ستكون بين أيدى الجماعات الإجرامية غير التابعة لدول ومنها بصفة خاصة كارتلات المخدرات التى تقوم بعمليات إرهابية وإجرامية على نطاق واسع مستخدمة ذات الأسلحة التى تستخدمها الدول. هذه الجماعات لا تعبأ كثيرا بتعليمات أى حكومة مهما بلغت قوتها أو أى هيئة دولية على شاكلة "الأمم المتحدة" "ONU" أو "وكالة الطاقة الذرية" "A.L.E.A". وهناك مشكلات أخرى ذات طبيعة تقنية تبدأ على النطاق المحلى وتتطور فيما بعد لتصبح على نطاق كوكب الأرض، مثال ذلك كارثة "فوكوشيما" "Fukushima" ذات التوابع الاقتصادية والإنسانية والسياسية الهائلة وما يمكن أن يتسبب فيه فيروس معلوماتى يصيب كوكب الأرض بأكمله.

نوع آخر من المشكلات يصيب كوكب الأرض بدون أن يكون كسابقيه نتاج رد فعل مسلسل بدءا من مشاكل محلية. مثال ذلك تلك المتعلقة بالمواد الأولية وبتدمير الطبيعة وبالمخاطر المتعلقة بالنيازك. هذه المشكلات تشكل فئة ثانية من المخاطر النظامية وهى شاملة وعامة بطبيعتها.

نقص المواد الأولية

لنقص بعض المواد الأولية وندرة الأراضى ومصادر الطاقة آثار شاملة مأساوية لا تعد أى حكومة أو مجموعة عشرين أو هيئة دولية البشرية لمواجهتها بشكل جاد. حتى يومنا هذا، كان الإنسان قد نجح فى تجنبها عن طريق إيجاد تقنيات وموارد ضرورية تحل محل تلك التى تنفذ. وبشىء أكبر من الدقة يمكننا القول إن بعض الحضارات قد

عرفت كيف تكمل مسيرة أخرى قد اضمحلت لعدم تحسبها لهذه الأنواع من النقصان وعدم اتخاذها ما يلزم للتحديث والابتكار فى الوقت اللازم.

اليوم ونظرا لانضمام البشرية كلها فى زمام حضارة إلى حد ما واحدة، فقد لا تكون لها نفس القدرة: ففى غياب التكرار وبسبب تأحيدها قد لا يكون هناك قدر كافٍ من المنافسة يوجد التجديدات والابتكارات الضرورية فى الوقت المناسب وقد تكون مهددة باختفاء ونفاد مورد نادر.

نكرر هنا ما سبق لنا قوله من أنه لا توجد دولة مهيمنة واحدة ولا مجموعة عشرين واحدة ولا هيئة دولية واحدة ستحصل على تفويض أو حتى سيكون لديها سبيل لتفادى ذلك.

فى حالة البترول، المخاطر أكثر من جلية، فنحن نعرف مقدما أن البشرية ستصطدم تباعا بحدين: يتعلق الحد الأول بما يطلق عليه "ذروة النفط" "Peak oil" (ويعنى بها التاريخ الذى سيكون فيه الإنتاج بشكل مؤقت منخفضا عن الطلب عليه بسبب نقصان الاستثمارات المخصصة لعملية التنقيب) وهى تقنية وشيكة الحدوث، فقد أبطأت الأزمة الاقتصادية الحديثة الاستكشافات مما سيقلص العرض على المدى المتوسط فى حين سيرتفع الطلب بكثافة مع استمرار النمو العالمى وزيادة عدد سكان الكرة الأرضية بمليار نسمة إضافية فى العشر سنوات القادمة. تقنية "ذروة النفط" "Peak oil" هذه ستمنح سطوة هائلة لدول الخليج الحائزة وحدها للموارد التى تسمح بتجاوزها سريعا والقادرة على استغلالها كيفما يحلو لها، هذا إذا لم يطرأ جديد على استقرارها السياسى. واضح وجلى أنه لا يوجد بلد ولا مجموعة بلدان ولا هيئة دولية فى وضع يسمح بالحيلولة دون حدوث ذلك – إلا إذا استخدمت حق التدخل وهو ما لن تتوانى البلاد المستهلكة عن فعله.

الحد الثانى هو المسمى "بذروة النفط المطلقة" "Peak oil absolu" (وتعنى التاريخ الذى سيكون عنده نصف الاحتياطات العالمية المتوقعة من البترول قد استهلك ويبدأ عنده بشكل نهائى نفاد الاحتياطى المتبقى). هذه الذروة سيتم الوصول إليها فى تاريخ يصعب تحديده وستكون لها توابع غير ميسور التكهن بها. يرى چيولوچيو "جمعية دراسة ذروة النفط" "Association for the Study of Peak Oil" أن الوصول إلى هذه الذروة سيكون فيما بين عامى ٢٠١٤ و ٢٠١٨. أما الوكالة الدولية للطاقة فترى أن التاريخ المحتمل لذلك يقع قبل ٢٠٣٠. أما الآخرون الأكثر تفاؤلا فيرجئونه إلى عام ٢٠٦٠. يتبع ذروة النفط، ذروة غاز تظهر بعدها بنحو عشر سنوات وذروة فى موارد الفحم تجىء بعد أربعين عاما.

لجمع آخر، "ذروة النفط" أمر مستبعد الحدوث ذلك أنه سيكون قد تم بالفعل الشروع فى اللجوء إلى مصادر أخرى للطاقة كما كان الحال فى بداية القرن التاسع عشر حين تم الانتقال من فحم الخشب إلى الفحم الحجرى ثم من الفحم الحجرى إلى البترول. أيا ما كان الأمر فإن الموقف سيتأزم، فلإبقاء استهلاك الفرد عند مستواه الحالى يجب فى المدى الزمنى الممتد حتى عام ٢٠٥٠ العثور على ما يساوى أربعة أضعاف احتياطى المملكة العربية السعودية. ولمواجهة التنامى المنتظم للطلب العالمى ينبغى، بالإيقاع الحالى، إيجاد ما يعادل ست مرات ذات الاحتياطى المشار إليه وهو ما لا يعقل إلا باستغلال النضيد القارى المتوفر فى أمريكا مع كل ما يصحب ذلك من تلفيات بيئية جسيمة.

نذكّر هنا أيضا أنه لا توجد هيئة دولية واحدة مكلفة بتهيئة الإنسانية لهذا المنحنى: لم تغير البشرية أو تعدل جذريا عاداتها الخاصة بالطاقة كما لم تطور التقنيات الجديدة الضرورية خاصة ما تعلق منها بالسيارات. وقت "ذروة النفط" سيكون من الضرورى أن نقسم على أربعة فى مدى عشرين عاما مع ترشيدها كميات الطاقة

الأحفورية المستخدمة من قبل الفرد الواحد. الحقيقة أننا اليوم لا نرى الكيفية التى سيمكن لحكومات اليوم سواء أكانت مهيمنة أم لا وللسلطات الدولية الراهنة أن تتجاوز بها مثل هذه الصدمة.

تدمير الطبيعة

هناك مخاطرة نظامية شاملة أخرى تلقى بثقلها على البشرية وهى غير مهيأة لها، ونقصد هنا التغيرات المناخية. نشير هنا فى البداية إلى أن اختفاء جزء ذى دلالة من الحياة بسبب صدمة مناخية يبدو أمرا مستحيلا. هذا لا يمنع من وجود أحداث مناخية هائلة تكررت لخمس مرات على مدى الستمئة وخمسين مليون سنة الأخيرة تسببت فى اختفاء أكثر من نصف الكائنات الحية.

سمح تنوع هذه الكائنات الكبير آنذاك لنسبة منها بالمقاومة والبقاء، ومن ثم انطلقت الحياة مرة أخرى.. وهو ما لن يتكرر اليوم.

منذ نحو ستمئة وخمسين مليون سنة خلت، أدى عصر جليدى بالغ القسوة إلى اختفاء نحو ٧٠٪ من نباتات وحيوانات الأرض (وهو ما يعرف بالانقراض ما قبل الكمبرى Extinction précambrienne). ومنذ خمسمئة وخمس وأربعين مليون سنة حدث انقراض آخر يطلق عليه الانقراض الأوردوفيكى Extinction ordovicienne أسبابه غامضة حتى يومنا هذا. وفى الفترة الواقعة بين العام الخمسمئة وثلاث وأربعين مليون والعام الخمسمئة وعشرة ملايين بردت وتثلجت مياه المحيطات وصاحب هذه البرودة الشديدة نقص للأكسجين فى المياه أدى إلى اختفاء "ثلاثيات الفصوص" "Trilobites" و"عضديات الأرجل" "Brachiopodes" والكائنات المعروفة باسم Conodontes (وهو ما يعرف بالانقراض الكمبرى). وقد أدى حدوث عصر جليدى ثانٍ وقع قبل أربعمئة وأربعين إلى أربعمئة وخمسين مليون سنة مضت

إلى انخفاض مستوى البحر واختفاء أكثر من مئة فصيلة من فصائل اللافقاريات البحرية (وهى الظاهرة المسماة بالانقراض الأوردوفيكى Extinction ordovieienne) ونذكر أخيرا بالفوران البازلتى الذى حدث فى سيبيريا منذ ما يقرب من مئتى وثمان وأربعين مليون نسمة، وامتد لنحو ألف عام مما رفع درجات الحرارة آنذاك خمس عشرة درجة. وقد ترتب على هذا الارتفاع الشديد انبعاث كثيف لغاز الميثان من ألواح وصفيحات تحت الماء أدى إلى زيادة إضافية فى درجات الحرارة وصلت إلى خمس عشرة درجة أخرى اختفت معها نسبة تصل إلى ما بين ٩٠ و ٩٥ فى المئة من كل الكائنات البحرية. من الكائنات النادرة التى استطاعت البقاء على قيد الحياة الزواحف الثديية "Lystrosaurus" أصل كل الثدييات ومن ثم أصل الجنس البشرى (وهو ما يعرف بالانقراض البرمى Extinction permienne) هذه الكوارث قابلة للتكرار بفعل الإنسان أو بغير تدخل منه.

يذهب البعض حتى إلى القول إن السبب السادس فى حدوث الانقراض الكثيف للفصائل والأنواع قد بدأ بالفعل بسبب هدم وتدمير الأنشطة الإنسانية للأنظمة البيئوية، وانتشار الميكروبات والفيروسات، والزج العفوى أو غير المتحسب له بفصائل وأنواع إلى بيئة جديدة والاحترار المناخى.

إبان الخمسمئة عام الأخيرة اختفى عدد من فصائل الثدييات المحصاة يتراوح بين ثمانين وخمسة آلاف وخمسمئة وسبعين فصيلة، فى مقابل ما يقل عن انقراضين كانا يحدثان من قبل كل مليون عام. بالإيقاع الحالى يتوقع أن يختفى أكثر من ثلاثة أرباع فصائل الثدييات خلال ثلاثمئة وخمسين عاما وأن ينقرض ثلاثة أرباع الضفدعيات خلال مئتى وخمسين عاما.

فى عام ٢٠٣٠ ستزيد انبعاثات الاحتباس الحرارى بنسبة ٣٧ ٪ عما هى عليه الآن. إلا أنها إذا لم ينخفض متوسطها إلى طنين ونصف لكل نسمة (مقابل تسعة

أطنان فى فرنسا وثلاثة وعشرين طنا فى الولايات المتحدة اليوم) فإن متوسط حرارة كوكب الأرض سيزيد من ١,٧ إلى ٢,٤ درجة مئوية ويعقب ذلك الارتفاع، عواصف وجفاف وفيضانات تؤدى إلى تحركات سكانية. إذا استمرت هذه الظاهرة فإن متوسط الحرارة سيزيد خمس درجات مئوية كاملة مما يستبعد معه بقاء البشرية على قيد الحياة.

ومن دون انتظار لهذا التطور المهلك فإن التغييرات الطفيفة. فى نسب ثانى أوكسيد الكربون فى الغلاف الجوي تكفى لبدء انقراض كل الأنواع والفصائل تقريبا.

إن التنوع الأحيائى، محرك مقاومة الضغط البيئى (الذى يزود بالأكسچين ويساهم فى التنقية وفى دورة المياه. والدورات البيوچيوكيميائية الكبرى وفى تنظيم المناخ) سيكون أكثر فأكثر محل اتهام. ويمكننا بشكل خاص بدءا من منتصف عام ٢٠٢٠ توقع إسراعا زائدا فى التدمير (بزيادة حموضة وحرارة المحيطات وكلتاهما مرتبطتان بانبعاث ثانى أكسيد الكربون) للمرجان البحرى. إلا أن هذا المرجان يلعب دورا أساسيا فى بقاء الجنس البشرى على قيد الحياة. فهو يؤوى نحو ثلث الكائنات البحرية ويحمى السواحل من الموجات العالية ويمنع تكاثر الطحالب المسماة "Gambierdiseus toxicus" المتسببة فى تسميم الأسماك.

وعملية الهدم هذه قد بدأت بالفعل، فنحو ٤٠٪ من الشعب المرجانية خاصة فى المحيط الهندى والبحر الكاريبى قد أصابها إلى حد ما التلف؛ نسبة تصل إلى ١٠٪ قد تلفت تماما فالحاجز المرجانى الكبير فى أستراليا على سبيل المثال يمكن فى خلال عشر سنوات أن يصيبه التلف بنسبة كبيرة وينتهى أمره تماما بعد عشرين عاما. لنقل إن الشعب المرجانية فى العالم مهددة كلها بالانقراض من الآن وحتى منتصف القرن الحالى مما سيترتب عليه انقراض الحياة فى المحيطات وعلى المدى البعيد زيادة صعوبة بقاء البشرية على قيد الحياة.

هنا أيضا يصعب علينا تبين كيف يتأتى لقوة عالمية فائقة أيا ما كانت أو للسلطات الدولية الحالية مثل "مجموعة الثمانية" و"مجموعة العشرين" و"البنك الدولى" و"برنامج الأمم المتحدة للبيئة" وغيرها الحيلولة دون هذا التطور أو عرقلته.

تدمير الحياة عن طريق الاصطدام بالنيازك

آخر المخاطر النظامية الشاملة يتعلق بالنيازك فقد اصطدمت الكرة الأرضية فى السابق بها ووارد حدوث ذلك مستقبلا. هنا أيضا لا يتسنى لنا تبين كيف يمكن للحكومات أو السلطات الدولية الحالية مواجهة مثل هذا التهديد الذى لا نرى أحدا يتهيأ لاتقائه بشكل جاد.

وهذا التهديد ليس افتراضيا فقد عانت البشرية من قبل من اصطدامين واسعى المدى كان من الممكن أن يقضيا على مليارات من البشر لو كانا حدثا فى يومنا هذا. منذ نحو ثلاثمئة وسبعين مليون سنة أدى تأثير سقوط نيزك إلى تجمد الحيوانات البحرية بل واختفائها غير أن مردوده كان قليلا نسبيا على النباتات (وهو ما يعرف بالانقراض الديفونى Extinction dévonienne)

ومنذ ما يقرب من خمس وستين مليون سنة أدى سقوط نيزك فى منطقة "يوكاتان" إلى تدمير نحو ٨٥٪ من الكائنات الحية على وجه الأرض ومنها كل الديناصورات: وهو ما يعرف بانقراض نهاية العصر الطباشيرى الذى لم يترك على قيد الحياة سوى بعض الثدييات ضئيلة الحجم والطيور والسلاحف والضفدعيات. كانت الكارثة هائلة وممتدة الأثر حتى إن الشعب المرجانية التى اختفت آنذاك احتاجت إلى عشرة ملايين من السنين لتتكون مرة أخرى.

كانت هناك نيازك أخرى سقطت على الأرض غير أن تأثيرها كان أقل أهمية، فمنذ مليونى ونصف من السنين أدى سقوط نيزك "التانين" "Eltanin" فى بحر

بيليخهاوسن" "Bellinghausen" (القطاع الغربى من شبه جزيرة أنتركتيكا بين جزيرتى "ألكسندر" و"ثورستون") إلى وجود أكثر من "تسونامى" هائل اجتاحت كلها السواحل.

ومنذ نحو أربعة آلاف عام سقط فى مصر نيزك بلغ وزنه خمسة وخمسين طنا بدا كما وصفته الكتابات الهيروغليفية وكأنه "كتلة من الحديد هوت من السماء". وفى عام ٩٦١ سقط نيزك فى اليابان على معبد "سوجاچينجا" "Suga Jinga" وهو أحد معابد "الشنتو" فى جزيرة "كيوشو". وفى السابع من نوفمبر ١٤٩٢ وهى سنة مميزة هوت كتلة زنة المئة وسبعة وعشرين كيلو جراما على "إنزيسهايم" "Ensisheim" فى منطقة "الألزاس" "Alsace". وفى عام ١٩٠٨ أدى اصطدام نيزك طوله ٤٥ مترا فى "تونجوسكا" "Toungouska" بمنطقة "سيبيريا" إلى حدوث انفجار يساوى ما يحدثه خمسة ميجا طن من مادة الـ T.N.T شديدة الانفجار وتدمير ألفى كيلو متر مربع من الغابات.

لا شك أن نيازك أخرى ستسقط على الأرض فى السنوات القادمة ذلك أن نيزكا قطره أكثر من خمسين مترا يرتطم بكوكبنا كل مئة إلى ثلاثمئة عام وأن جسما سماويا يجاوز قطره الكيلو متر يسقط كل بضعة آلاف من السنين. كما يتفتت فى الغلاف الجوى نيزك يعادل فى حجمه نيزك "تونجوسكا" من مرة إلى مرتين كل ألف عام. هذا غير أن نيزكا ذا أبعاد أكبر يهدد وجود كل الكائنات الضخمة يمكنه أن يسقط فى المتوسط كل مئة مليون سنة.

من السبعة آلاف وسبعمئة جسم سماوى التى ستهوى فى أنحاء الأرض المختلفة والتى تم إحصاؤها اليوم (والتى منها ثمانمئة وثلاثة وعشرون نعرف حتى يومنا هذا أن قطر الواحد منها يصل على الأقل إلى كيلومتر) هناك جسمان يتصدران مقياس "توران" "Turin" (وهو المقياس المستخدم فى تحديد احتمالية الاصطدام بالأرض) وهما: نيزك ٢٠٠٧ (VK 184 الذى يبلغ قطره ١٣٠ مترا) وأمامه فرصة من ثلاثة آلاف

للاصطدام بالأرض فى الثالث من يونيو ٢٠٤٨ والنيزك ٢٠١١ (AG 5 الذى يصل قطره إلى ١٤٠ مترا) وترجئ الاحتمالات اصطدامه بكوكبنا إلى الخامس من فبراير ٢٠٥٢ وإمكانية حدوث ذلك لا تمثل نسبتها حتى الآن سوى واحد إلى تسعة آلاف.

ومصدر التهديد الأقرب هو النيزك "أبوفيز ٩٩٩٤٢" (Apophis 99942) الذى يصل قطره إلى ثلاثمئة وخمسين مترا. وتشير الحسابات الحالية إلى أن نسبة فرصة ارتطامه بالأرض عام ٢٠٣٦ هى واحد إلى خمس وأربعين ألفا. من هنا فهو يحتل المستوى صفر فى مقياس "توران" "Turin" وتاريخ اصطدامه بالأرض غير مؤكد. إلا أنه حال حدوث ذلك وملامسته للقارة فإن تأثيره سيكون معادلا لتأثير قنبلة قوتها خمسمئة ميجا طن بوسعها إزالة دولة بحجم فرنسا من خريطة العالم.

ونعاود هنا التأكيد على عدم استطاعتنا تبين الكيفية التى يمكن بها للسلطات الدولية الحالية، والتى ليست من بينها سلطة واحدة مختصة، التهيئة لمثل هذا الاصطدام أو تفاديه أو إدارة الأمر لدى حدوثه.

العالم عام ٢٠٣٠

إذا أضحت هذه التطورات حقيقة ملموسة، بعبارة أخرى إذا استمرت هذه الاتجاهات والميول، بمعزل عن أى كارثة جهازية، سيكون العالم عام ٢٠٣٠ تقريبا على هذه الصورة. ومن المنتظر أن يصبح الناتج العالمى الإجمالى ضعف ما هو عليه اليوم لعدد سكان عالمى يصل إلى ثمانى مليارات ونصف المليار نسمة، بزيادة قدرها ١٥ ٪ عن التعداد الحالى.

من المتوقع أن يكون معدل الحياة آنذاك ٧٢,٨ عاما فى المتوسط، وأن يصل عدد من يقلون فى العمر عن عشرين عاما إلى أكثر من مليارين. أما المسنون الذين

ستتجاوز أعمارهم خمسة وستين عاما آنذاك فسيصل عددهم إلى أكثر من مليار. أكثر من سبعة مليارات نسمة سيكون لديهم هواتف محمولة يستخدمونها كإحدى وسائل الدفع. أربع مليارات نسمة سيحسنون استخدام الشبكة العنكبوتية ومليارات سيكونون من المدونين. نحو خمسة مليارات من البشر سيكونون مشتركين فى الشبكات الاجتماعية أو ما سيقوم مقامها آنذاك. وأكثر من مليار نسمة سيعيشون فى بلاد أخرى بعيدا عن أوطانهم ومحال مولدهم. ستون بالمئة من سكان العالم سيستقرون فى مدن أفريقيا وآسيا ونصفهم فى العشوائيات. خمس وسبعون فى المئة من احتياجات الطاقة ستكون تغطيتها بطاقات أحفورية (وبصفة خاصة الفحم). ويتوقع أن يفوق الاستهلاك السنوى من البترول المائة مليون برميل بأسعار أكثر ارتفاعا.

للحفاظ على المستوى الحالى من استهلاك الغذاء ينبغى إنتاج عشرين كيلو من الأسماك وأربعين كيلو من اللحم لكل فرد سنويا مما يستلزم تصنيع إنتاجها. ستعيش نصف البشرية بأقل من دولارين فى اليوم. ومن المنتظر أن ينخفض عدد الفقراء فى آسيا إلى النصف (من ٦٠٪ إلى ٣٠٪) فى حين يزيد بكثافة فى أفريقيا. عشرون بلدا ونحو ٤٨٪ من سكان العالم أى ٣,٥ مليار نسمة سيعانون من نقص المياه. على الطرف المقابل ستتركز الثروة بين أيدى عشرات الآلاف من الأوليجاركيين، حتى إنه سيكون هناك ثلاثون ألف طائرة نفاثة خاصة، و ٣٥٪ من الموروث العالمى بين أيدى ١٪ فقط من سكان كوكب الأرض.

ما لم تنخفض بشكل كبير كل الممنوعات أى تتم المصادقة على استخدام وإنتاج وتوزيع المخدرات وعلى البغاء سيمثل الاقتصاد الإجرامى أكثر من ١٥٪ من الناتج العالمى الإجمالى أى ما يعادل الناتج المحلى الإجمالى للاتحاد الأوروبى.

من الواضح أن المافيا ستتصدر السلطة فى عدة بلدان وستكون لها وسائل عسكرية هائلة. لحسن الحظ ستكون منقسمة إلى عدد من القوى تتصارع بلا هوادة للهيمنة على الأسواق فى ذات الوقت الذى تسرق فيه وتهاجم وتخطف الأسوياء.

ويتوقع أن تكون الهيئات الدولية مثلها مثل سلطات الدول والمنظمات غير الحكومية مجرد غطاء يستخدم لجعل المظالم وفظائع العالم قابلة للاحتمال. بعضها سيمتثل نتيجه نقص الإمكانيات والبعض الآخر سيتم استثمارها من قبل قوى الاقتصاد الإجرامى فى استطاعتها أن توجد من العدم هيئات دولية ومنظمات غير حكومية بل ودول مخلصة لها كل الإخلاص لغسيل أموالها. هذا ليس بالخيال العلمى فمثل هذه الدول ومثل هذه المنظمات غير الحكومية موجودة بالفعل.

لن يبدى الأقوياء اهتماما على المدى الطويل إلا بتنحية التهديدات التى تترصدهم جانبا، والسيطرة على منافسيهم دون الاكتراث بوجوب تجنب المخاطر والكوارث التى تحيق بالبشرية. وستتقاسم كل من الولايات المتحدة والصين شيئا من التأثير على عالم يسعى فيه كل طرف لطرح أوراقه بأنانية متزايدة. من هنا يتضح أن أوروبا ستكون الضحية الرئيسة لتنامى السلطة الأمريكية ثم لهيمنة مجموعة الاثنين أى الصين والولايات المتحدة ولتفكك أوصال العالم.

سيحدث عندئذ للعالم ما يطرأ على حال أى بلد يمر بذات الظروف: فى حالة الفرار العام سيحاول الأكثر قوة اللجوء إلى أماكن معزولة كالجزر والأماكن المحصنة تحت الأرض. أما الآخرون فسيكون التأمين أول ملاذ لهم وهو يعد بمفردات الحماية بديلا للدول. وحين يدركون مدى عجز التأمين واستحالة الفرار لن يكون هناك إلا اللهو والتسرية عن النفس بكل أشكالها. هذان النوعان من المؤسسات سيكونان حينئذ سيدى الأسواق العالمية.

اللون الأخضر بمدلوليه

من التوقع أن يُنظر إلى السوق والديمقراطية باعتبارهما مسؤولتين عن أساس وكنه التهديدات الجديدة وعن العجز العام عن تنحيتها عن وجهتها. لن يكفى التأمين

والترفيه عندئذ لطمأنة الشعوب وسوف تدفعهم الفوضى إلى طلب نظام ولو شمولى: وإلى انتصار مؤقت لحركات هوية تعد بالاستقرار، تقيم الحدود من جديد، وتنكر الديمقراطية.

مثلما رأينا من قبل ظهور الأيديولوچيات الشمولية فى العشرينيات سنرى بزوغ أيديولوچيات أخرى ستحاول فرض قواعد حياة جديدة لتفادى بعض التهديدات.

كرد فعل للمخاطر الجهازية العالمية سنرى بشكل خاص ظهور أيديولوچية بيئية كوكبية تدعو لتخفيض الإنتاج لتقليل استهلاك الطاقة وتقليص مخاطر التلوث وفرض قيود فى كل المجالات باسم الزهد والبساطة والأجل الطويل.

كما سنجد من ناحية أخرى أيديولوچية دينية - أو أكثر - تحاول هى الأخرى فرض قواعد تتفق ومتطلبات ما بعد الحياة، ذلك العالم الآخر الذى يكمن فيه الأمل الوحيد فى الأمان.

هاتان الأيديولوچيتان الأصوليتان البيئية والدينية ستتلاقيان: سترى كلتاهما أن قدر البشر محدد مسبقا وأن سيد الكون الحقيقى سواء أكان - طبيعة أو إله - خارج هذا العالم.

كلتاهما فى سعيهما للنقاء سيكشفان الغرب وتدعيان الانشغال بمساعدة البشر على المدى الطويل. بل إنه من المحتمل يوما ظهور أيديولوچية تجمع المذهبين: أصولية دينية وبيئية فى آن واحد، ضدية أى نعت للشيء وضده كما كانت يوما القومية الاشتراكية.

نرى بشائر ذلك فى البرازيل حيث تتنامى أصولية إنجيلية تهتم بشكل أساسى بحماية البيئة. كما نرى عام ٢٠٠٢ "بن لادن" "Ben Laden" فى خطابه إلى أمريكا يتهم الولايات المتحدة بتدمير الطبيعة أكثر من أى أمة أخرى بالغازات المنبعثة نتيجة الاحتباس الحرارى وبإنتاج المخلفات الصناعية. فى يناير ٢٠١٠ كان يرى "كل الأمم

الغربية" مذنبة وضالعة فى التغييرات المناخية. وفى أكتوبر ٢٠١٠ أكد على فكرة أن ضحايا التغييرات المناخية أكثر من ضحايا الحروب ودعا إلى "مراجعة التوجيهات الأمنية الخاصة بالسدود والجسور".

هذا هو العالم الذى تبدو إرهاصاته.. عالم تستحيل فيه الحياة مما يستدعى التعجيل بالإقدام على الحلم بعالم آخر. ورغم كل ذلك فإن العالم يتسم بميزات هائلة تعده للمستقبل. إذا عرف كيف ينظم نفسه سينجح فى عمل نمو بيئى واجتماعى مستدام. لدى البشرية لإنجاز ذلك قدرات وتقنيات وموارد مالية ومقاولون ومبدعون يبقى أمامها أن تنظم نفسها.

الفصل التاسع

حكومة مثالية للعالم

فى الموروث القديم، ليس الملك المثالى بطالب الحكم وناشد العرش وإنما هو من يطالب به الشعب حاكمًا. على هذا النحو تكون الحكومة الأمثل للعالم: تلك التى تفرض سطوتها تلبية لإجماع البشرية واستجابة لرغبتها.

وهذه الحكومة لا يمكن بحال من الأحوال أن تكون حكومة بلد بعينه أو إمبراطورية بذاتها أو حاكم بشخصه: فالإنسانية لن تقبل أبدا الامتثال طويلا لأوامر بعض الناس، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فلا يوجد بلد مهما بلغت قوته وقدراته فى استطاعته تمويل وتهيئة الأمن والتضامن اللازمين للتسعة مليارات نسمة الذين سيصل إليهم تعداد العالم عام ٢٠٥٠، أو فى مقدوره مواجهة كل الرهانات والتحديات التى أسلفنا الحديث عنها فى الفصل السابق، أو فى إمكانه تقويم ما تتمتع به من إمكانيات.

حان الوقت لكى تتزود الإنسانية فى أقصر مدى زمنى ممكن بالأدوات الضرورية للتحكم فى مصيرها ما يتطلبه ذلك من تنصيب حكومة ديمقراطية للعالم. والدافع لذلك ليس أسبابا أيديولوجية وإنما لأن ذلك ببساطة هو السبيل الوحيد للأمل فى البقاء، ولأنه أمام الرغبة فى وجود سوق ذات فعالية. عادلة، لا مناص من توفر سلطة القانون ولا سبيل لوجود هذه السلطة على مستوى العالم ما لم تكن هناك دولة عالمية تملك من

السبل والإمكانيات ما تفرض به احترامها. سبب آخر نضيفه إلى ما سبق هو أنه لا سبيل لإيجاد عالم يتمتع فيه كل رجل على قيد الحياة أو قادم إليها و كل امرأة بذات الحقوق ويؤديا ذات الواجبات ويؤخذ فيه فى الحسبان مصالح كوكب الأرض وكل أشكال الحياة والأجيال القادمة.. عالم تستخدم فيه كل مصادر النمو بطريقة مستمرة ودائمة من الجانبين البيئى والاجتماعى.

لن تحل هذه الحكومة المأمولة محل الحكومات القائمة فى الأمم، فهذه الحكومات سيكون عليها إذا ما استطاعت ذلك، أن تحرص على الحقوق الخاصة وعلى الهوية الثقافية اللصيقة بشعوبها. ستكلف حكومة العالم بمصالح كوكب الأرض العامة وهو ما قد يتعارض مع مصالح كل أمة، ويكون عليها التأكد من احترام كل دولة لحقوق كل مواطن والحرص على منع تفاقم المخاطر الجهازية العالمية.

وسوف يسمح ذلك بتفادى تسلط وهيمنة الواحد من ناحية وفوضى الجميع من ناحية أخرى.

على مستوى القارات ستكون لهذه الحكومة نقاط ارتكاز تنيبها حتى لا تضطلع عن بعد بمشاكل وأمور بالغة الخصوصية. كما سيكون على هذه الحكومة التكيف مع اقتصاد السوق واعتباره الثقالة الديمقراطية المعادلة والضرورية وذلك حتى يكون باستطاعتها استخدام الإمكانيات الهائلة على أفضل نحو ممكن.

من الصعب أن تكون مثل هذه الحكومة نتاجا لمحاولة غازٍ أو لسعى قوة عظمى وإن تمحورت روايات وأفلام خيال علمى عدة حول هذه الفرضية. كما أنه من العسير أن تنشأ نتيجة هيمنة أيديولوچية كلية على شاكلة تلك التى تناولناها فى الفصل السابق والتى كثيرا ما عالجها الأدب وتوقفت أمامها الأفلام.

والاحتمال الأكثر مصداقية هو أن تظهر مثل هذه الحكومة إلى الوجود عقب وضع حرب لأوزارها أو تفاديا لتكرارها. والأمر على هذا النحو لن يكون بالمستحدث فقد

تكرر ثلاث مرات إحداها عام ١٨١٥ مع "مجتمع الأمم" والثانية عام ١٩٢٠ مع "عصبة الأمم" أما الثالثة ففى عام ١٩٤٥ من خلال "منظمة الأمم المتحدة". ولم تنجح أى منها. ذلك أنه فى كل مرة لم تكن "حكومة العالم" المزعومة تملك ما يمكنها من اتخاذ القرارات أو إيقاع العقوبات بمن لا يحترمها ويلتزم بها.

احتمال آخر قد تقبله الأذهان هو إمكانية نشأة مثل هذه الحكومة نتيجة وجود كارثة جهازية محيقة ووشيكة الحدوث كتلك التى أشرنا إليها فى الفصل السابق، مثال ذلك خلل بيئى جسيم أو أزمة اقتصادية طاحنة أو تحكم وقدرات غير محدودة لاقتصاد إجرامى مشبوه أو سقوط مداهم لنيزك أو رسوخ لحركة إرهابية أو أى أمر جسيم آخر من شأنه دفع حكومات العالم الديمقراطية لتجميع قواهم.

يمكننا إذن أن نأمل أن تعى البشرية قبل أن تحيق بها أى كارثة ضرورة الاتحاد على شاكلة ما قامت به فى الماضى كانتونات سويسرا وأن يحدونا الرجاء أن تقيم بشكل متعقل، بعيدا عن الارتباك الآلى، المؤسسات والهيئات الديمقراطية القادرة على ضمان بقائها من ناحية وتطوير ذاتها من ناحية أخرى.

من هنا كان ضروريا أن تفكر منذ الآن عما يمكن أن تكون عليه مثل هذه الحكومة المثالية للعالم وما ينبغى أن تكون عليه هيئاتها باعتبارها كلها نماذج يتوجب يوما التوق إليها.

ترويض الذهن على ذلك ليس بالأمر غير المجدى أو بالذى يعد شططا، فقد رأينا من خلال الفصول السابقة أن التاريخ يتمتع بخيال تتضاءل أمامه شطحات العديد من الروائيين وأن الحقيقة غالبا ما تحوى ابتكارات تفوق أحلام أعتى الطوباويين.

أعمل الكثير من المفكرين أذهانهم فى كل العصور للتفكير فى الحكومة العالمية.. وكان البعض منهم سابقا لعصره. ما حلموا به منذ نحو أربعة أو خمسة قرون تحول

أحيانا إلى أمر بدهى ويبقى فى أحيان أخرى فى نطاق المشروعات غير الواقعية. كان هدفهم جميعا بشكل عام هو الحفاظ على السلام بين الأمم، ولكن هذا لا يمنع أن هناك من فكر فى الإبقاء على الوضع القائم المواتى للقوة التى ينتمى إليها.

سيكون غدا الحفاظ على السلام أول مهام أى شكل جديد لتنظيم العالم ولكن ليست المهمة الوحيدة فالبشر كما رأينا يؤثرون فى بعضهم البعض بوسائل كثيرة غير الحرب والسلام.. فى السراء والضراء.

ولكن كيف يتأتى ذلك؟ الأمر جد عسير، فالوضع العالمى لا يحيلنا البتة إلى الأوضاع الثورية القومية فلا علاقة هنا للأمر بإصلاح دولة غير مكتملة، والأحداث تخلو تماما من حصون وقلاع يتم الاستيلاء عليها ومن ملوك يتم تنحيتهم عن عروشهم ومن وزارات أو قصور حكم يتم احتلالها. فالطائرة لا تخلو فقط من قائد يقلع بها وإنما من كابينة القيادة ذاتها. من هنا فليس باستطاعتنا اللجوء إلى المفردات المستخدمة عادة فى الاستئثار بمقاليد الأمور. فالأمر يتطلب وضع أساس لبنية جديدة على غرار ما فعله السويسريون ومواطنو أمريكا الشمالية.

نستخلص مما سبق أن الأمر يمثل حظا وصعوبة فى آن واحد.. فهو حظ لمن يريد إعمال الفكر وصعوبة لمن يضطلع بالتنفيذ. فالحكومة العالمية بكل ما تمثله من ضرورة لن يقتصر دورها على التصديق على القوة الفائقة التى يمارسها البعض.. كما أنه ليس عليها فرض مرحلة جديدة من الشمولية على الجميع باسم الأجيال القادمة فى هذا التوقيت تحديدا الذى يتحرر فيه المزيد من البشر من ديكتاتورياتهم القومية.

خلال العقود الأخيرة بدأ بعض الطوباويين فى الحديث عن ذلك واستطاعوا جعل الفكرة التى بدت للوهلة الأولى غير ممكنة الحدوث، تكتسب المزيد من الجدية.

الطوبويات النظرية

منذ الحرب العالمية الثانية تسارعت وتيرة الجدل النظرى الدائر حول الحكومة العالمية. وبعيدا عن تحرك ونشاط الحركات السياسية التى تم تناولها فى الفصول السابقة فإن التفكير النظرى يمكنه أن يساعد فى التمعن فى الحكومة المثالية.

فى السابق كان بعض المؤلفين يرون أن القائل بأنه "مواطن عالمى" لا يصف سوى وضع بل ويقدم تبريرا لعزوفه عن القيام بأى نشاط. من هذا المنطلق ندرك أن الكاتب الأرچنتينى العالمى چورچ لوى بورجيز Jorge Luis Borges لم يصف نفسه بهذا الوصف فى قوله: "تبدو لى فكرة الحدود والأمم ضربا من العبث الشىء الوحيد الذى يمكنه إنقاذنا هو أن نصبح مواطنين عالميين "إلا لكى يبرر عدم اتخاذه موقفا معارضا من الديكتاتورية التى كانت تعيث فسادا فى بلده.

ولكنا فى المقابل نجد أن الأمر بالنسبة للبعض الآخر يمثل فرصة لتقديم مشروعات عالمية حقيقية. فمنذ نشأة منظمة الأمم المتحدة والمحاولات المقترحة لحكومات أفضل للعالم بأسره تتوالى. فى عام ١٩٤٥ على سبيل المثال تحدث كارل بوبر Karl Popper فى كتابه: "العالم المفتوح وأعداؤه" "La Société ouverte et ses ennemis" عن حكومة عالمية مزودة بجناح تنفيذى مسلح. أما فى مارس ١٩٤٨ فقد نشرت لجنة شيكاغو فى جريدة "Common Cause" مسودة أولية لدستور عالمى. يهدف هذا المشروع إلى إيجاد جمهورية فيدرالية عالمية ذات سلطات موسعة تضمن وجود السلام والأمن الدوليين بالإضافة إلى العدل كما يتبين من ديباجتها القائلة بأن: "السلام والعدل يقفان معا" and "Peace Justice stand together"

يتبع هذه الجمهورية العالمية عدة هيئات نذكرها فيما يلى:

- برلمان مكون من ٩٩ "مشرع عالمى" منتخبين من قبل "ناخبين عظام" (تجمعهم "اتفاقية فيدرالية" تم تحديدهم فى إطار تسع دوائر إقليمية تمثل نطاقات متحضرة) (هذا يعنى أن هناك ممثلا لكل ٢٢ مليون نسمة).

- "مجلس شيوخ نقابى" يضم ممثلين للعاملين وللمؤسسات.

- رئيس.

- محكمة دستورية (تفصل فى الخلافات التى تكون الحكومة العالمية طرفا فيها أمام دول أو أفراد) ومحكمة استئناف.

- "منبر للشعب" مكلف بتمثيل وحماية الأقليات.

- وحدة حراسة وحماية على قدر كبير من الكفاءة فى مجال الدفاع.

- وكالة للتخطيط تتميز فى مجال التنمية الاقتصادية.

- معهد للعلوم والتربية والثقافة.

وتحت إمرة الجمهورية العالمية سيكون هناك جيش عالمى كما أنها بالإضافة إلى الإشراف على القوات المسلحة القومية سيكون عليها العديد من المهام منها:

- إحكام الرقابة على كل التغييرات التى تطرأ على الدول كإعادة رسم الحدود أو نشأة دول جديدة بالاتحاد أو الانفصال.

- حماية حقوق الإنسان (ويلاحظ هنا ضرورة وجود وثيقة بالحقوق والواجبات).

- الإشراف على كل وسائل الاتصال والنقل مع تنظيم وتقنين موجات الهجرة.

- تنظيم وتقنين التجارة العالمية وإدارة شأنى النقد و الضرائب العالميين.

من هنا يمكن القول إنه فى بداية الأمر لا تفكير هناك فى إلغاء "الدول - الأمم" فالمنطق ينحو إلى تركها تنوى وتختفى تدريجيا تاركة المكان لهيمنة شعب مكون من أناس متساويين فى كل شىء. هذا يجعل ظهور الجمهورية العالمية إلى الوجود مبنيا على مبادرة شعبية وضغط من قبل "مواطني العالم" على حكوماتهم.

عديد من المؤلفين الأكثر حداثة يستحقون الإشادة نذكر منهم:

"چورچن هابرماس" "Jrgen Habermas" الذى شرح عام ٢٠٠٠ فى مؤلفه: "بعد الدولة - الأمة: كوكبة سياسية جديدة "أن وجود حكومة عالمية أى حكومة ذات مواطنية عالمية أمر ضرورى فى مجال حقوق الإنسان فقط. ومن المطلوب أن تزود بأساليب وطرق عسكرية لمواجهة أكثر خروقاتها خطورة. وهو يقترح "إيجاد وضع سياسى لمواطنى العالم ناشئ عن المنظمة العالمية ليس عن طريق دولهم وإنما من خلال ممثلين منتخبين من قبلهم لشغل مقاعد البرلمان العالمى.

ويشير "هابرماس" أيضا إلى ضرورة إنشاء محكمة جنائية دولية وتحويل مجلس الأمن إلى سلطة تنفيذية حقيقية".

جدير بالذكر أنه يمكن دعم الشرعية الديمقراطية للقرارات التى ستتخذ على المستوى العالمى عن طريق "مشاركة مؤسسية للمنظمات غير الحكومية فى مداولات أنساق التفاوض الدولية" (الأمر الذى سيدعم شفافية اتخاذ القرار)؛ كما يمكن دعمها عن طريق الاقتراح المقدم بمنح الأمم المتحدة حق. طلب إجراء استفتاءات على الموضوعات المهمة فى أى وقت من الدول الأعضاء".

من هذه الموضوعات يذكر "هابرماس" على سبيل المثال: البيئة والمساواة بين الجنسين وتأويل حقوق الإنسان والفقر.

فى ذات العــام، انطلق المؤلفــان "تونى نجــرى" "Toni Negri" و"مــايكل هارت" Michael Hardt من الإقرار بحقيقتين: أولاهما أن هناك تراجعا واضمحلالا متدرجا لسيادة "الدول – الأمم" وثانيهما ظهور لشكل جديد من الهيمنة مكون من سلسلة من الكيانات القومية والفوق – قومية. وما أسماه "الإمبراطورية "وهو شكل منظم للعالم حول الرأسمالية "–Un tout sans dehors"– والأيديولوجية التى تروج لها. فى هذا العالم، تعادل السلطة "الملكية "للأمريكيين السلطة "الأرستقراطية "للعاملين الفاعلين فى السوق العالمية و السلطة "الديمقراطية" للمعدمين والأكثر فقرا. اقترح كل من "نجرى" و"هارت" ترسيخ مواطنة عالمية كعنصر أول فى برنامج سياسى "للتعددية العالمية" على نمط الاتحاد الأوروبى الذى يصلح كأحد محركات المواطنة العالمية.

لاحقا وفى عام ٢٠٠٢ تحديدا، قدم "زهاو تينج يانج" "zhao Tingyang" الباحث فى الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية فى بكين شرحا دقيقا ووافيا.

فى مؤلفيه: "العالم بدون رؤية للعالم" "Le Monde sans vision du monde" كل ما يستظل بالسماء" أو"التيانكسيا" باعتبارها هيئة أو نظاما قانونيا للعالم"- Le Tout - ce qui - est - sous - Le - Ciel ou Tianxia en tant qu ' institution du mond

يرى الباحث الصينى أن الغربى لا يستطيع تصور حكومة العالم إلا فى شكل منظمة للأمم مجتمعة. ذلك أنه بالنظر للتاريخ الأوروبى ليس الغربى بقادر على استخدام مفردات غير تلك الخاصة "بالدول – الأمم". الغرب عاجز عن التفكير فى العالم ككل وكيان واحد ولا يستطيع استيعابه إلا من خلال علاقات بين الأمم التى يزداد التنافس يوما بعد يوم بينها مما يستبعد معه تصور حكومة عالمية حقيقية تخرج من وسطها.

وفقا لما جاء فى سطوره يجب التفكير بشكل مباشر فى "العالم". يذكر الباحث أن: "العالم الذى نعيش فيه أقرب إلى الوحدة الجغرافية منه إلى الوحدة السياسية [...]

حيث إنه لا يوجد مجتمع عالمى حقيقى ومتماسك يناظر ويصلح أن يكون هيئة عالمية معترفا بها من الجميع. "ومن ثم يتوجب إحلال" العالمية "محل دولية الغربيين. يحافظ على تماسك هذا النسق" التناغم الداخلى للتنوع "الذى يمكن إدراكه" بالتحسن الكونفوشيوسى "لكل فرد مما يخلق موقفا تشيع فيه المصلحة العامة بشكل أفضل عن طريق التعاون بين العاملين الفاعلين أكثر منه عن طريق التنافس بينهم.

يحيل ذلك بالنسبة له إلى المفهوم المؤسس للإمبراطورية الصينية والمعروف بالتيانكسيا (يمكن ترجمة هذا المصطلح بـ "كل ما يستظل بالسماء" أو "التناغم بين كل الشعوب" أو "النسق السياسى العالمى": "التيانكسيا" هى أمر جامع بين العالم الطبيعى (الأرض) والعالم النفسى (الإحساس العام للشعوب) والعالم المؤسسى (الهيئة أو المؤسسة العالمية). كل ما يعيش مستظلا بالسماء عليه لصالحه، المشاركة فى هذه "التيانكسيا" أى فى الحكومة المتناغمة للعالم. لن تعيد "التيانكسيا"، أى إمبراطورية العالم على الطريقة الصينية، أخطاء الإمبراطورية الرومانية التى سادت بالغزو العسكرى. كما أنها لن تكرر ما جانبت الخلاصية المسيحية التى هيمنت بالدين، فيه الصواب. وسوف تتجنب أخطاء السلام الدائم الذى دعا إليه كانط kant والذى فرض سطوته بفرض ثقافة كونية إمبريالية. على نسق ما فعله الإمبراطور الصينى فى الماضى، ستعيد "التيانكسيا" تنظيم العالم بدلا من السيطرة عليه.

فى ذات الاتجاه الإمبريالى يتناول الاقتصادى الصينى "شنغ هونغ" "Sheng Hong" (مدير المعهد الاقتصادى المستقل "تيانزية" "Tianzé" فى بكين والأستاذ بجامعة شاندونغ Shandong قلعة الكونفوشيوسيه ومعقلها) "التيانكسيازم" باعتبارها المذهب الذى ينبغى أن يسمح للصين بمجاوزة الحضارة الغربية والتفوق عليها فاتحا الطريق للسلام الكونى العام.

يرى "شنج" "Sheng" أنه على نقيض القومية الغربية التى ترسخ وحدة الجماعة وفق معايير إثنية أو ثقافية، تقترح "التيانكسييازم" "إطار هوية مشترك للإنسانية جمعاء".

يستوجب الأمر وفق آراء هذين المفكرين إدارة العالم بذات الطريقة التى اتبعتها إمبراطورية الصين. ويمكننا الذهاب إلى أبعد من ذلك والقول برغبتهما فى جعل العالم إمبراطورية صينية.

فى المقابل نجد الأستاذ الجامعى الأمريكى "فرانسيس فوكوياما" Francis Fukuyama يدافع عام ٢٠٠٢ فى مؤلفه "نهاية التاريخ والإنسان الأخير" "La Fin de l'histoire et le dernier homme" عن الهيمنة الأمريكية. وهو يتخيل لتحقيق ذلك ظهور "دولة كونية" ترتكز على عمودى "الاقتصاد والعرفان". يذهب "فوكوياما" إلى أن الأمر لا يتطلب البدء فى التفكير فى حكومة للعالم، فهناك اليوم الكثير من الهيئات الدولية (عالم "تعدد التعددية موجود بالفعل") غير الفعالة وغير القابلة للإصلاح؛ كما أن أى توسع لمجلس الأمن بأعضاء دائمين جدد سيزيد الأمر سوءاً. فالحصر والتقييد سيزيدان لأن أيًا من الأعضاء الدائمين الحاليين لن يقبل، فى رأيه التنازل عن حق الفيتو الممنوح له وأولهم الولايات المتحدة الأمريكية. من هنا فهو يقترح التركيز على تشكيل منظمات إقليمية يتمحور بعضها حول الأطلنطى والبعض الآخر حول المحيط الهادى. وهو يرى بالنسبة لجانب الأطلنطى تدعيم لحلف الأطلنطى مع إجبار كل أعضائه بما فيهم الولايات المتحدة الأمريكية على الانصياع للقرارات المتخذة بالأغلبية بنظام ونسق تصويت متزن ومتعقل.

أما بالنسبة لآسيا فيقترح "فوكوياما" التأسيس لمنظمتين: إحداهما على نسق الـ "OSCE" أى "منظمة الأمن والتعاون" تكون الصين فيها عضوا يساعد فى حل الخلافات بين البلدان؛ ومنظمة ثانية لا تجمع إلا ديمقراطيات الإقليم فى منطقة تكامل

اقتصادى (أى نوع من السوق الأسيوية المشتركة). هذه المنظمة عليها التزود فيما بعد بميثاق أمن (أشبه بحلف أطلنطى أسيوى). تسعى أولى المنظمتين لإرضاء الصين أما الثانية فقادرة على الوقوف أمامها إذا ما تبنت سلوكا عدوانيا.

ويقترح "فوكوياما" على مستوى العالم إحياء هيئة بقت حتى يومنا هذا فى طى الكتمان وهى: "مجتمع الديمقراطيات "التى ظهرت إلى الوجود عام ٢٠٠٠ فى وارسو وجمعت نظريا كل ديمقراطيات العالم. هذه الهيئة يمكنها فى رأيه التزود بأساليب تطوير الديمقراطية عبر العالم التى منها إرسال مراقبين خلال الفترات الانتخابية وتنظيم تدريبات على الحياة الديمقراطية، وهى قادرة بشكل خاص على لعب دور فى دمقرطة بلدان الشرق الأوسط وإحياء مشروع "الشرق الأوسط الأعظم" الذى وضعته الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٤ وأخزى واضعه نفسه. يحيلنا المصطلح نفسه إلى مفهوم "بريطانيا العظمى" وهى أيديولوجية الاستعمار البريطانى. واقع الأمر أنها ذاتها فكرة جيرسون عن إمبراطورية الحرية للحرية.

فى عام ٢٠٠٦ اقترح الفيلسوف الألمانى "أولريك بك" "Ulrich Beck" فى مقال له نشر فى دورية "Cosmopolitan Vision" إيجاد "دولة عالمية تتعايش فيها جنسيات متعددة" ويستشعر فيها الناس ارتباطين ملزمين أحدهما بالعالم والآخر بالأمة أى بالكون والمدينة، بمعنى آخر تبعية مزدوجة تجعل منهم فى ذات الوقت مواطنين عالميين وذوى خصوصية.

ويرى الفيلسوف "بك"، وهو المتخصص فى مشكلة الهجرات، أن ذلك متاح وممكن بتكوين دولة عالمية قائمة على التسامح وتجاوز الاختلافات القومية. وهو يعرف "الكوزموبوليتانية" أو تعايش الجنسيات المتباينة باعتبارها المفهوم الجديد المسيطر من ناحية دمج العولمة فى السياسة والهوية والمجتمع [...]

إذا كانت القومية مسألة تميز وأمانة إقصائية فإن الكوزموبوليتانية مسألة تميز وأمانة تضمينية [...] من الممكن إذن الجمع بين الأجنحة والجذور وتطوير الانضواءات الزاخرة بالمعاني دون التبرؤ من الأصول". "ويتوجب هنا عدم الخلط بين الكوزموبوليتانية أو المواطنية العالمية وبين فكرة الدولة العالمية المتمركزة".

ويمكن بذا القول أن الكوزموبوليتانية بالنسبة "لبك" Beck "غير بعيدة عن حقائق ووقائع اليوم. فبالنسبة له: "كل بلد تضع الديمقراطية وحقوق الإنسان فوق الأوتوقراطية أى الاستبدادية وحكم الفرد وفوق القومية هو فى حقيقة الأمر فى طريقه إلى الدولة العالمية الضامة لعدة جنسيات أى الكوزموبوليتانية المتمركزة "من هنا فإن القدوم الوشيك لدولة عالمية جامعة لعدة جنسيات يندرج فى منطق التاريخ كما يرى" بك. "كما وضعت معاهدة وستاليا للسلام نهاية للحروب الدينية فى القرنين السادس عشر والسابع عشر بفصلها الدولة والدين سيمكن للفصل بين الدولة والأمة غدا إيجاد حل لحروب القرنين العشرين والحادى والعشرين. على شاكلة الدولة غير الدينية التى جعلت ممارسة طقوس الأديان المختلفة ممكنا ستضمن الدولة الكوزموبوليتانية تعايش عدة هويات قومية فى ذات الكيان. [....]. فى منتصف القرن السابع عشر كانت الدولة العلمانية أمرا عسير الإدراك، ويمكننا حتى القول إنه كان مرادفا لنهاية العالم. وهذا ما يحدث فى أيامنا هذه فالدولة [العالمية] غير القومية تبدو غير ممكنة الاستيعاب".

لتحقيق الغرض المنشود، ينبغى إذن "وضع قواعد عالمية للرأسمالية "المتوحشة" و"إجبار الدول – الأمم" على الانفتاح على الكوزموبوليتانية أى المواطنة العالمية".

المشروع الفيدرالى

استنادا إلى كل ما تقدم، يمكننا وضع معالم لما يمكنه أن يكون أفضل حكومات العالم بعيدا عن كل الضغوط التاريخية والچيوبوليتيكية أى الجغراسية، الجامعة بين الجغرافيا والسياسة.

هذه الحكومة ستكون بالضرورة فيدرالية، غير مركزية، شفافة وديمقراطية مكلفة فقط بالموضوعات الخاصة بكوكب الأرض وغير منشغلة إلا بالرهانات طويلة المدى. يُتوسم فى هذه الحكومة أن تكون قادرة على مواجهة نوعى المخاطر المشار إليهما عاليه النوع الخاص بانتشار حالات عنف انبعاثا من نقطة غير منضبطة من كوكب الأرض وذلك الخاص بصدمة عامة تضرب من فورها كل مكان على الأرض. تستدعى النوعية الأولى من المخاطر وسائل تدخل أما النوعية الثانية فتتطلب طرق تصرف شاملة.

يتوجب على هذه الحكومة أيضا أن تكون قادرة على إبراز كل الإمكانيات المتاحة فى العالم. من هنا فإن الحكومة العالمية القادرة على الاضطلاع بهذه المهام تكون قد جمعت بشكل مثالى توازن السلطات المنصوص عليه فى الدستور الأمريكى إلى انشغالات بلدان شمال أوروبا الاقتصادية والاجتماعية ومعنى الأمد الطويل الشائع والمأخوذ به فى المجتمع الصينى.

الحكومة إذن موصوفة ومحددة المعالم هنا بدون حاجة لمعرفة إذا كانت بعيدا عن التجريد، قابلة للتخيل. وسنرى فى الفصل اللاحق كيفية الدنو منها بشكل ملموس قبل أن يفوت الوقت.

ويمكن هنا القول إن مثل هذه الحكومة وإن أخذت فى حسبانها الصالح العام لكوكب الأرض لن يكون بوسعها ببساطة أن تكون متعددة الجوانب. ومن ثم عليها

بشكل مـا أن تتسم ببعد فوق - قومى بدون أن تكون مركزية مما يقودنا إلى الفيدرالية.

نستخلص مما سبق أن أفضل حكومة فى العالم ستكون تحديدا ديمقراطية من النوع الفيدرالى تلعب الأمم فى ظلها أدوارها بالكامل سواء تجمعت مع بعضها البعض أو شكلت كيانا قاريا.

وتخضع الفيدرالية لثلاثة مبادئ: أولها الفصل ويعنى توزيع الاختصاصات التشريعية بين الحكومة الفيدرالية والحكومات التى يضمها هذا الاتحاد، وثانيها الاستقلالية التى تسمح لكل مستوى فى الحكومة بأن يكون المسؤول الوحيد فى مجال تخصصه.

أما ثالثها فهو التخصيص الذى من خلاله تستشعر الكيانات المتحدة فيدراليا والممثلة داخل الهيئات الفيدرالية والمشاركة فى تبنى القوانين الفيدرالية، إحساسا بالانتماء للجماعة وقواعدها وتثق فى قدرة المركز على الحفاظ على التنوع وعلى إيجاد الحلول التوافقية.

يمكن للنظم الفيدرالية أن تكون "متماثلة" (تحظى فيها الوحدات المتحدة فيدراليا بمكانة ووضع متماثلين كما يحدث فى ألمانيا وسويسرا) أو "لا متماثلة" مع هيمنة أكبر معترف بها لبعض الأقاليم (كما فى إسبانيا والهند).

يضاف إلى ما سبق وجوب أن يتزود كل مجتمع فيدرالى بالأدوات الضرورية لمراجعة نموذجها بشكل دورى. انطلاقا من كل ما سبق نسوق هنا ما يمكن أن يكون نموذجا مثاليا (بالطبع لن أذكر هنا إلا المبادئ الرئيسة له بدون الدخول فى تفاصيل إنقاذها.

حقوق مواطنى العالم وواجباتهم

يتطلب احترام البشرية لذاتها أن يكون لديها فكرة واضحة عن نفسها وحقوقها وواجباتها أى أن تمسك بيدها بمقاليد مصيرها.

يتوجب تعريف البشرية باعتبارها مجموع الكائنات البشرية الذين عاشوا فى الماضى يعيشون فى الحاضر وسيعيشون فى المستقبل. والحقيقة أن تعريفها ليس بالعسير نظرا لأنه منذ ثلاثين ألف عام لم يوجد على وجه الأرض سوى نوع بشرى واحد. يطلق البعض عليه "Homo sapien" "الإنسان العاقل" والبعض الآخر يسمونه الجنس البشرى "Espéce Humaine".

يجدر بنا بعد ذلك التعريف بحقوق وواجبات هذا الجنس. للبشرية حقوق وواجبات نوعية يسهل تمييزها عما عداها من حقوق وواجبات الكائنات الحية الأخرى بل وحقوق وواجبات كوكب الأرض نفسه.

يمكننا ملاحظة أن حقوق وواجبات الجنس البشرى ككل تتميز عن حقوق وواجبات كل إنسان على حده. كما أن حقوق كل إنسان عاش فى الماضى وسيعيش فى المستقبل تمثل بذات قدرها واجبات على المعاصرين من البشر.

من حق كل إنسان يحظى "بمواطنة عالمية" فلم يعد مقبولاً أن يصبح إنسانا عديم الجنسية. كل فرد يعيش على وجه الأرض يجب أن يداخله شعور بأنها بيته. لكل إنسان الحق فى مغادرة موطنه الأصلى وأن يُقبل على الأقل بصفة مؤقتة فى أى بلد يتقدم بطلب العيش به. كما أن لكل الإنسان الحق فى مجموعة من المنافع العامة العالمية نذكر منها: الهواء والماء والغذاء والسكن والعلاج والتعليم والعمل والحصول على ائتمان بالإضافة إلى الثقافة والمعلومات والدخل العادل مقابل عمله والحماية والرعاية فى حالتى المرض والعجز. من حق كل فرد كذلك أن تكون له حياة خاصة نمطها يختلف

عن حياة الآخرين. يضاف إلى ما سبق مجموعة أخرى من الحقوق نذكر منها الشفافية والعدل واعتناق دين والإيمان بعقيدة والتعبير عن الرأى والمشاركة والأخوة واحترام الآخر والتسامح والفضول المعرفى والغيرية.

من حق الإنسان كذلك الهجرة متى شاء والبقاء فى وطنه متى طاب له البقاء. مجموعة أخرى من الحقوق يمكن إلحاقها بالمسابقة تتعلق بمتعة إسعاد الغير وفى الإفادة من تنوع الثقافات وأنماط السعادة المتباينة.

واقع الأمر أن بعضا من هذه الحقوق متاح بالفعل، على الأقل من حيث المبدأ، من خلال وسائط دولية منها بصفة خاصة الإعلان العام لحقوق الإنسان والاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية والميثاق الدولى المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. مجموعة أخرى من الحقوق لم يرد ذكرها فى هذه المواثيق، خاصة ما تعلق منها بما للأجيال القادمة من أنصبة فيما تحظى به البشرية حاليا، هذا غير بقاء الكثير منها فى الحيز النظرى.

مقابل هذه الحقوق، على كل كائن بشرى مجموعة من الواجبات تجاه أمثاله من البشر المعاصرين له والمنتمين للأجيال القادمة وتجاه الكائنات الحية الأخرى وكوكب الأرض بأسره. ونؤكد هنا على ما يجب أن تبديه البشرية من شعور بالتماثل تجاه الأجيال التالية وتجاه كل الكائنات اللازمة لبقائها. ويتبدى جليا هنا ما يجب عليها اعتباره واجبا ملزما وهو توفير الظروف الملائمة للأجيال القادمة والكائنات الأخرى لكى تؤدى بدورها ما عليها من واجبات. يقع على عاتقها أيضا اكتشاف سبل الوصول إلى مجمل الموارد المهيئة لها وإلى المعرفة التراكمية.

من المزمع فى المستقبل القريب جمع القوانين العالمية وكل المعاهدات الدولية المتاحة فى هذا الصدد فى قانون عالمى تكون له قيمة تشريعية تعلو قيمة الدساتير القومية.

التدخل والإحجام عنه

يتوجب على الدولة العالمية أن تملك من الوسائل ما يمكنها من فرض احترام القانون العالمى. وعليها فى نشأتها أن ترتكز على كل ما زخر به الفكر الدستورى خلال الألفيات الأخيرة وأن تراعى بشكل خاص احترام مبدأ الإحجام عن التدخل كلما كان هذا ممكنًا والتدخل إذا ما تطلب الأمر ذلك. بمعنى آخر، على الدولة العالمية ألا تشرع فى عمل شىء إلا إذا عجز أى مستوى قارى، قومى أو محلى أدنى منها وأقرب إلى المواطنين عن القيام به على وجه أفضل. كما أن عليها أن تحجم عن التدخل فى شؤون أى دولة إلا إذا كانت هناك مجالات يخشى فيها من هذه الدولة على حقوق الآخرين.

تتفق قائمة هذه المجالات والمخاطر الجهازية العالمية التى تم تناولها فى الفصل السابق.

تجدر هنا الإشارة إلى أن جعل سلطة القانون هذه فعالة فى سياق ديمقراطى يتطلب وجود برلمان أو مجلس نيابى عالمى يصوت على القوانين الضرورية المطلوبة ووجود حكومة عالمية تقوم على تفعيلها بالإضافة إلى سلطة قضائية عالمية تجرم خرقها.

هذه الهيئات كلها موصوفة فى الدستور العالمى الذى يعد الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الديباجة المقترحة له.

برلمان ثلاثى الغرف

خلافا للبرلمانات القومية الحالية التى تمنح المعاصرين سلطة مطلقة، يتوجب على البرلمان العالمى أن يضع فى اعتباره متطلبات طويلة المدى من تلك التى تعد عموما غير

متفقة مع ممارسة الديمقراطية. للوصول إلى هذا المقصد ينبغى لهذا البرلمان أن يتشعب إلى ثلاث غرف: أولها: "جمعية عامة عالمية" مكلفة بتمثيل مصالح كل مواطن فى عالم اليوم وثانيها: "مجلس شيوخ الأمم" وينوب عن الأمم فى البحث عن مصالحها أما ثالثها: "فغرفة الصبر" وتكلف بتمثيل الأجيال القادمة وبقية الكائنات الحية.

مهمة "الجمعية العامة العالمية الرئيسة "هى التصويت على القوانين العالمية خاصة ما تعلق منها بالميزانية المحددة لتمويل العمليات الكوكبية المواجهة للمخاطر الجهازية التى تم تناولها فى السابق ولتحقيق كل ما تسمح به إمكانيات النمو الكوكبى. عدد أعضاء هذه الجمعية يصل إلى ألف عضو يتم انتخابهم انتخابا عاما غير مباشر على خمسة مستويات بواسطة مواطنى العالم الذين سيتم تجميعهم فى دوائر انتخابية متماثلة الاتساع.

يتم انتخاب هؤلاء الأعضاء على أساس قوائم تقترحها أحزاب عالمية ولمدة خمس سنوات. يستعين كل عضو عالمى منتخب بلجنة استشارية تجمع مواطنين. وتكلف هذه "الجمعية العامة" بتعيين رئيس الحكومة الذى سيتولى اختيار الوزراء ويقوم بتقديم برنامجه أمامها. وسيكون على "البرلمان العالمى" تحديد الطابع العام أو الخاص للمؤسسات التى ستنتج السلع العالمية العامة.

أما المهمة الرئيسة "لمجلس شيوخ الأمم" فستكون الفصل فى الخلافات الإقليمية والحرص على احترام التوازن الجغراسى مع ضمان عدالة حقيقية فى التوزيع الجغرافى للموارد وفق سياسة كوكبية لاستغلال الإقليم. كما أنه سيكون على هذا المجلس المشاركة فى صياغة القوانين العالمية والخضوع لذات القواعد التى تنصاع لها الجمعية العامة الحالية لمنظمة الأمم المتحدة التى يمكن اعتبارها تجسيدا مسبقًا له. فى هذا المجلس سيمثل كل بلد عضوان أيا ما كان عدد سكانه.

نصل إلى "غرفة الصبر" ومنوط بها كمهمة رئيسة الحرص على احترام توازنات المدى الطويل الكبرى وعلى استدامة التطور وعلى استخدام التقنيات والموارد المالية كأفضل ما يكون الاستخدام. على هذه الغرفة أيضًا الحفاظ على توازن الدولة الكوكبية وعلى استقلالية وكفاءة الإدارة الكوكبية. هذه الغرفة سيكون قوامها خمسمائة عضو يتم اختيارهم بموجب مسابقة ووفق معايير موضوعية مثل جائزة نوبل أو أية جوائز دولية أخرى معترف بها. وهناك تكليف سيكون على هذه الغرفة الاضطلاع بتنفيذه وهو وضع تصور لمشروع طويل المدى يصف ما يمكن أن تصبح عليه كل من البشرية وكوكب الأرض خلال قرن من الزمان مع بيان كل الأبعاد الديمجرافية والاقتصادية والبيئية. هذا بالإضافة إلى عبء التفكير فى مشروعات بعيدة الأجل على شاكلة تطوير الغيرية والمجانية وتحجيم التقلبات المناخية الناتجة عن السلوك الإنسانى.

سيكون على هذه الغرفة أيضا ابتكار طرق جديدة لمأكل الناس ومشربهم بل وتنفسهم والتفكير فى أنماط عيش جديدة تحت الماء وفى درجات حرارة قصوى واحتلال الكون. فى عبارة واحدة عليها إمعان الذهن لإيجاد أساليب للصمود والبقاء على قيد الحياة بتحويل الجينات حتى تصبح البشرية قادرة على مجابهة الظروف التى ستختلف جذريا. من ذلك كله سيكون عليها استخلاص "خطة عالمية" على مدى عشرين عاما تراجع كل خمس سنوات. من مهامها التالية لوضع الخطة، مهمة اقتراح نصوص قوانين على "الجمعية العامة العالمية" وتحديد مسؤولى الوكالات المستقلة التى سنتناولها بالحديث لاحقا. مدة تفويض الأعضاء العاملين بالغرفة عشر سنوات غير قابلة للتجديد، علما بأنه محظور عليهم الجمع بينها وبين أى وظيفة أخرى ما عدا تلك التى تحافظ على مستوى خبراتهم وتدعمها.

يلحق "بغرفة الصبر" مجلس اقتصادى واجتماعى ومجلس الخبرة التقنية ووكالة الأخلاق وهى هيئات منوط بها التحقق من تأثيرات الاختيارات المتخذة فى مجال التقنيات على الجنس البشرى وكوكب الأرض.

من الضرورى وجود توافق بين الغرف الثلاث حتى يمكنها تبنى كل القوانين. أما الميزانية والقوانين الخاصة بها فتقتصر شؤونها على "الجمعية العامة العالمية" جدير بالذكر أنه فى ظل هذه الحكومة العالمية من حق المواطن طرح استفتاء عالمى على موضوع ما ذى أهمية عالمية. هذه المبادرة تكون من حقه إذا ما استطاع جمع ٥ ٪ من الكتلة الانتخابية العالمية على مطالبته. ويتم عرض الموضوعات التى تجاز بواسطة الاستفتاءات على الغرف الثلاث للمناقشة قبل الشروع فى تنفيذها.

سلطة تنفيذية كوكبية

من المزمع تشكيل مجلس مكون من سبعة أعضاء يطلق عليه "Heptavirat" لدورة مدتها سبع سنوات لا يعاد انتخابهم بعدها. هذا المجلس سيرمز لوحدة العالم ويمارس السلطة الأخلاقية الضرورية لاحترام الدستور العالمى.

يضمن أعضاء هذا المجلس مصالح الجنس البشرى ويعدون سفراء للصالح العام. ترشح كل غرفة من غرف الحكومة الثلاث عضوين فى هذا المجلس. أما العضو السابع فيرشحه الستة أعضاء معا. يرأس المجلس المشار إليه سنويا عضو من الأعضاء بشكل دورى.

نخلص من كل هذا إلى أن الحكومة العالمية تعد ميزانية العالم وتقترح بنودها وتقوم بالتصويت عليها بل وتنفذ ما جاء بها. تختار الجمعية العامة العالمية رئيس الوزراء لفترة مدتها خمس سنوات ويكلف باختيار وزرائه ويساعد كل وزير مساعد من كبار موظفى الدولة (على غرار ما يحدث فى بريطانيا) ومجلس مستقل. تقترح حكومة العالم نصوص القوانين وتراقب جدية احترام القانون العالمى وتسهر على تشغيل الاستثمارات الضرورية لتنفيذ أهداف الخطة العالمية ، كما يقع على عاتقها التأكد من

جودة الإنتاج وحسن توزيع المنافع العامة العالمية. وتجدر هنا الإشارة إلى أنه سيتم تدريجيا وضع نظام للحد الأدنى من الدخل وللتأمين الاجتماعى العالمى على مستوى كوكب الأرض. وعلى الحكومة اتخاذ كل الإجراءات الضرورية، بما فيها التدخل، لدرء التهديدات الجهازية. المشار إليها عاليه فى مجالات البيئة والطاقة النووية والمشاكل السكانية والمالية... إلخ. ويتوجب عليها كذلك اتخاذ الإجراءات القانونية والمالية الضرورية لحماية تباين الثقافات وتنوعها.

للقيام بهذه المهام تستعين الحكومة العالمية بإدارة عالمية رفيعة المستوى تقوم بتحديد أساليب ومعايير التعيين فى الوظائف بمعزل عن أى تدخل سياسى وتحت رقابة "غرفة الصبر".

ونبرز هنا وجوب استعانتها بأساليب شرطية لفرض احترام القانون العالمى ومحاربة اقتصاد الجريمة والدفاع عن الديمقراطية ودرء التهديدات الجهازية العامة.

تعين الحكومة العالمية قيادة هذه القوات الشرطية على أن تعتمد هذا التعيين الغرفتان الأعلى مكانة. ذلك أنه بدون هذه الشرطة الكوكبية وبدون السبل القضائية التى تضمن فعاليتها الديمقراطية لا جدوى من كل ما أسلفنا ذكره.

على جانب آخر نشير إلى ضرورة توفر قوة للحماية من النيازك واتقاء أضرارها. يتم تعيين أفراد هذه القوة عن طريق مسابقات تعقدها سلطة عليا مستقلة تحت إشراف "غرفة الصبر" على أن تزود بطرق تحليل ومراقبة وردع للكويكبات.

هناك بالإضافة إلى ذلك مكتب تقييم مستقل يقوم بتحديد وتقدير للجودة الوظيفية والأخلاقية للعاملين ويحكم على صحة وعدالة عقود مقاولات الباطن الخاصة بالحكومة العالمية. ويخضع هذا المكتب بدوره "لغرفة الصبر" نستخلص مما سبق وجوب أن يكون الشغل الشاغل للحكومة العالمية هو العطاء بلا مقابل والتفرغ لأداء مهامها وتبادل المعارف. ويبرز كل ذلك سبب تأسيس وكالة عالمية لتقويم وتقييم المعارف.

ليست هناك ضرورة تلزم بالجمع بين السلطتين التنفيذية والتشريعية فى مدينة واحدة ولا حتى دوما فى مكان واحد. ويمكنهما إذا استدعت الحالة بعد ذلك الاجتماع عن طريق التصوير المجسم للمؤتمرات عن طريق الفيديو. فى كل بلد يتم تشكيل "وزارة لحكومة العالم" تدعم الصلات مع حكومة العالم المركزية.

نظام قضائى ذو مصداقية

حتى يفرض احترام الدستور العالمى ويتم الالتزام بإجمالى أحكام القانون العالمى تُنشئ الغرف الثلاث محكمة عليا تتصدر البنية القضائية العالمية. تتولى هذه المحكمة العليا الفصل فيما يصدره البرلمان العالمى من قوانين محددة ما إذا كانت تابعة للاختصاص العالمى أم يتوجب ردها إلى مستوى قارى أو قومى أدنى. ويستعان بها كمحكمة نقض بالنسبة للمحاكم العليا القومية.

تلتزم المحاكم القومية بتطبيق هذا التشريع العالمى وبالتدقيق فى التشريعات القومية تفاديا لأى تعارض ممكن مع مبادئ القانون العالمى.

بتشكيل سلطة عالمية للمنافسة يمكن تجنب الاحتكارات فى مجال المنافع العامة بوجه خاص.

أدوات الديمقراطية

تفترض الديمقراطية وجود حياة سياسية نشطة، ومن ثم وجود أحزاب سياسية عالية المستوى. من هنا سيتم تخصيص ميزانية لتشكيل أحزاب عالمية ولتنفيذ برامجها.

لما كانت جودة وحيدة الأخبار أمرين أساسيين لجودة الديمقراطية الكوكبية، التى لضمان وجودها يصعب الاكتفاء بتلك التى ترد فقط من القطاع الخاص، فإنه

ستتنافس الكثير من وكالات الأنباء العامة العالمية والمستقلة عن الحكومة وعن وسائل الإعلام الخاصة. هذه الوكالات سيصبح لزاما عليها المساعدة فى تكوين الرأى الدولى ودعم التبادل بين جميع الثقافات. جدير بالذكر أنه لن يتأتى لسلطة سياسية إيقافها أو غلقها كما انه سيكون لزاما فى بداية كل فترة تشريعية ضمان ميزانيات لها لمدة لا تقل عن خمس سنوات يتم تمويلها بواسطة ضريبة خاصة مع مساهمات من جانب كل وسائل الإعلام الخاصة، على أن تعين "غرفة الصبر" القائمين عليها.

نسق مالى عالمى تحت السيطرة

فى عالم مثالى يتسم بحرية تنقل تامة ينعم بها المواطنون، فى ديمقراطية سوق مثالية لها نسق فيدرالى متوازن، هناك ضرورة لأن توجد عملة عالمية موحدة على نمط العملة الفوق - قومية "البونكور". "Bancor" التى اقترح ج. م. كينز J . M . Keynes التعامل بها. هذه العملة سيصدرها البنك المركزى العالمى الذى سيتعامل مع البنوك المركزية القومية بالطريقة نفسها التى تتعامل بها هذه الأخيرة مع البنوك الخاصة أى التى تضع تحت تصرفها السيولة النقدية اللازمة. بوضع نسق عقوبات (فى شكل فوائد بنكية) للبلدان التى تعانى عجزا أو زيادة فى موازينها التجارية فى نهاية السنة المالية سيمكن عمل نظام مالى دولى متوازن. سيتمكن البنك المركزى العالمى من الحفاظ على قيمة هذه العملة ومراقبة مجمل النظام المالى بحزم وجدية مما يسمح له بضبط للنظام المالى يفصل بوضوح أنشطة التمويل عن الاقتصاد وأنشطة التقييم عن الادخار.

وفقًا لهذه المقدمات سيتم النظر للائتمان باعتباره منفعة عامة عالمية لا يستبعد من الانتفاع بها أى أحد ويجدر بكل فرد معرفة مخاطرها. كما ستقوم بنوك استثمار عالمية، ملكيتها عالمية، بتمويل المشروعات الكبرى المعنية بالبنية التحتية الكوكبية عن

طريق قروض عالمية، وبعيدا عن كل ذلك يمكن القول بأن الأنشطة عديمة العائد والغيرية واقتصاد العلاقات ستسهم كلها فى ازدهار فائق لهذه اليوتوبيا أى العالم المثالى.

ظاهر الأمر أن مثل هذه الحكومة للعالم ستسمح ليس فقط بدرء المخاطر الجهازية بقدر المستطاع وإنما بتقييم كل الإمكانيات البشرية. غير أن هذا لا يجعلنا نستبعد أن تُضلل مثل هذه الحكومة العالمية، فهى محض إبداع وابتكار بشرى. فتجربة الحكومات الفيدرالية الحالية على كل حال تشير إلى أنه من العسير استبعاد فرضية أن تصبح هذه الحكومة بيروقراطية غير فعالة وفاسدة. يضاف إلى ذلك إمكانية انهيارها تحت وطأة ضربات أعدائها من الداخل أو من قوى بعيدة عن مركزها و إمكانية عجزها عن درء المخاطر الجهازية العالمية.

من هنا وجب التفكير فيها واستيعابها بطريقة براجماتية عملية وبشكل تطورى. على مستوى الحركة التى يتم البناء والحل فيها بحرص وجرأة فى آن واحد.

الفصل العاشر

غدا، حكومة العالم

بدون حدوث أزمة خطيرة لا سبيل إلى ظهور حكومة فوق - قومية للعالم. لن تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية ولا الصين ولا الهند ولا البرازيل ولا اليابان ولا أوروبا ولا أولئك الذين يمكن أن يرغبوا في منافسة الإمبراطورية المهيمنة، المساعدة في إيجادها.

كما رأينا من قبل لم يكن لأقوياء الوقت الراهن قط أسباب تدفعهم للرغبة في تغيير أي شيء في النظام القائم. وحتى إذا راودتهم اليوم الرغبة في ذلك فإن قدراتهم على إتيان الفعل تتناقص شيئًا فشيئًا.

أما القوى الجديدة فهي لم تر يوما استحقاقا لها في اقتصاد العالم وفي هيئات العالم الموجودة على الساحة. وترجع خشيتها من احتمال وجود حكومة فوق قومية إلى رؤيتها أن مثل هذه الحكومة ليست إلا سبيلا لإخفاء محاولة حفاظ القوى المضمحلة على هيمنتها.

هذا لا يمنع وجود إمكانية التفكير في استراتيجية تقود العالم إلى سيطرة متعلقة على مستقبله.... لخير هذا العالم.

بعض الإصلاحات المقترحة

بينما يمضى نظام العالم فى تحلله وتفككه وتصبح المخاطر والتحديات الجهازية العالمية التى أسلفنا الحديث عنها أكثر فرضا لنفسها دافعة لعدم الالتفات لإمكانيات المستقبل الهائلة، يستمر الدبلوماسيون فى مناقشة إصلاحات غير رئيسة للهيئات الدولية.

إصلاحات كثيرة من هذا النوع تم اقتراحها منذ فشل مراجعة قوانين منظمة الأمم المتحدة عام ١٩٥٥. ترمى كل هذه الإصلاحات أساسا إلى إيضاح رؤية أعمال الجمعية العامة، وإلى تقريب منظمات بريتون وودز Bretton Woods من منظمات سان فرانسسكو San Francisco مانحة الجمعية العامة للأمم المتحدة حق إلقاء نظرة على قرارات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى. تهدف هذه الإصلاحات أيضا لدعم السبل التى يملكها السكرتير العام لحسن إدارة العمليات العسكرية (فى عام ٢٠٠٠ تبنى تقرير الأخضر البراهيمى بشكل خاص فكرة مضاعفة هذه السبل وتحسين التآزير والمتابعة الإداريين وتدريب القوات وإيضاح تفويضهم مع ربطه بصورة أفضل بأعمال السلطات القومية والإقليمية. دعا التقرير كذلك إلى ضم أعضاء دائمين جدد إلى مجلس الأمن).

لإعطاء فكرة عما تورط فيه إصلاح الهيئات الدولية نسوق بعضا من المواقف الخاصة بهذه المسألة:

لم يعد التكوين الحالى، الذى يصل أعضاؤه إلى ١٥ عضوا منهم خمسة دائمون ويستبعد البرازيل والهند واليابان وألمانيا وجميع دول أفريقيا ودول أخرى كثيرة، له سند منطقى.

اقترح كل من الهند والبرازيل واليابان وألمانيا (الذين يكونون مجموعة الأربعة) على مجلس الأمن استحداث ستة مقاعد دائمة (تخصص لأعضاء مجموعة الأربعة بالإضافة لبلدين أفريقيين) كما اقترحت مجموعة الأربعة إضافة أربعة مقاعد جديدة لأعضاء غير دائمين.

وتمنت كل من الهند والبرازيل على المجلس أن يمنح الأعضاء الدائمين الجدد حق النقض أو الاعتراض (الفيتو) (غير أنهما أبدتا استعدادا لقبول حل توافقى مؤقت فيما يخص هذه النقطة تحديدا). أما ألمانيا واليابان فلم تظهرا مرونة تذكر فى هذا الشأن.

مجموعة أخرى فى إيطاليا يطلق عليها "Groupe uni pour Le consensus" "المجموعة المتحدة للإجماع" أو "منتدى القهوة" Coffee Club أبرز أعضائها الأرجنتين والمكسيك وكوريا الجنوبية والباكستان، اقترحت مضاعفة عدد المقاعد غير الدائمة (لتصبح عشرين مقعدا بدلا من عشرة) مع مد فترة شغلها ورأت تخصيصها لمجموعات إقليمية. وافقت نحو أربعين دولة منها العديد من الأمم الأوروبية على هذه المقترحات مع طرح بدائل مختلفة فيما يتعلق بمدة شغل المقاعد وإمكانية إعادة الانتخاب من عدمه وفقا للحالة المطروحة.

وقد أبدت بالطبع كل من الهند والبرازيل وألمانيا واليابان عدم ترحيب واضح بهذه المقترحات.

شارك الاتحاد الأفريقى مجموعة الأربعة رفضها للمقترحات السابقة وطالب بمقعدين دائمين وخمسة مقاعد غير دائمين لقارة أفريقيا.

أما الصين فقد طلبت زيادة تمثيل بلدان الجنوب مع احترام التوازن الجغرافى والثقافى و"الحضارى" وفى حين عارضت مقترحات "مجموعة الأربعة" أظهرت اهتماما واضحا بمقترحات "المجموعة المتحدة للإجماع" ورأت من وجهة نظرها أنها تتميز بعدم منحها مقعدا دائما للهند.

لم تبد روسيا هى الأخرى قبولا للمقترحات المقدمة من مجموعة الأربعة وتمنت من جانبها عدم قبول أعضاء جدد إلا بعد دراسة كل حالة على حده.

ربطت الولايات المتحدة الأمريكية انضمام أى عضو جديد بتوفر عدة معايير منها الأهمية الاقتصادية والديموجرافية والعسكرية ومدى تطبيق الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وقدر المشاركة المالية فى منظمة الأمم المتحدة وفى مهام الحفاظ على السلام بالإضافة إلى مدى المساهمة فى الحملات ضد الإرهاب وضد انتشار الأسلحة النووية. إلا أنها أيدت انضمام الهند وحصولها على مقعد دائم مع منحها حق الاعتراض أى "الڤيتو".

ساندت فرنسا من جانبها اقتراح مجموعة الأربعة (مع التحفظ على منح الأعضاء الدائمين الجدد حق "الڤيتو") وتمنت وجودا واضحًا للبلدان الأفريقية كأعضاء دائمين.

أما المملكة المتحدة فقد تطابق موقفها: مع موقف فرنسا غير أنها أضافت فكرة تكوين مجموعة جديدة من الأعضاء غير الدائمين تحظى بمدة شغل أطول لمقاعدها من الأعضاء المنتخبين حاليا. فى نهاية فترة انتقالية يتم تحديدها، يمكن لهذه المقاعد أن تصبح مقاعد دائمة.

ملخص القول إن تنامى المواقف المتعارضة وصل إلى مدى حال دون وجود بارقة أمل.

فى عام ٢٠٠٤ اقترح باسكال لامى Pascal Lamy المدير العام لـ O.M.C "منظمة التجارة العالمية" فى مؤلف له بعنوان: "La Démocratie - monde : Pour une autre gouvernance globale" الديمقراطية – العالم: من أجل حوكمة أخرى شاملة" إيجاد سلطة "قومية أخرى" ديمقراطية مزودة بمجلس أمن اقتصادى مكلف بعمل ثروات عامة عالمية أى نوع من التكافل الممول بواسطة ضريبة عالمية على عوائد رأس المال مع

إعادة النظر فى "الأجهزة التى تجعل التكافل يتآكل ويتداعى من الداخل" ويقصد هنا الملاذات الضريبية.

وقد اقترح مؤخرا أن يقدم كل من صندوق النقد الدولى ومجموعة العشرين تقارير عن أعمالهما أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة.

فى عام ٢٠٠٩ اقترحت المستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل" "Angela Merkel" وضع "ميثاق لنشاط اقتصادى مستدام" يهدف إلى إجراء "تعاقد اقتصادى عالمى جديد" (وهو فى واقع الأمر نوع من التمجيد من جانب "اقتصاد السوق الاجتماعى" على الطريقة الألمانية) يفرض على الهيئات الدولية فى بيان غامض ملتوٍ، على نمط ما تجود به علينا اليوم البيروقراطية الدولية، تضامن صندوق النقد الدولى مع منظمة التجارة العالمية والبنك الدولى ومنظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية لشرح مدى ترحيبهم بهذا المشروع وإن كانوا يكتفون بالتأكيد على ما يقومون به بالفعل. وقد ذكروا فيه مدى حاجتهم "إلى إطار عام تسانده الدول والمنظمات الدولية، ينبئ ويحذر حال حدوث زيادات فى السوق لتفادى الأزمات المستقبلية". وقد رأوا أن الأدوات التى تستخدمها حاليا منظمة التعاون والتنمية والموجهة إلى حكومة المؤسسة ومكافحة الفساد والتعاون فى المجال الضريبى يمكن أن تكون قاعدة لميثاق جديد لحوكمة اقتصادية مستدامة.

ويضيف "جدول أعمال العمل اللائق" الخاص بمنظمة العمل الدولية عناصر مكملة خاصة بالوظيفة وتطور المؤسسات والحماية الاجتماعية وظروف العمل الإنسانية والعلاقات المهنية الصحية والحق فى العمل. ويمكن أن يتضمن الميثاق العام مكتسبات المنظمات الدولية الأخرى بل ويمكن إن يتم طرحه عن طريق بلدان مجموعة العشرين على أن يكون قابلاً للدعم والمساندة من قبل بلدان أخرى".

والبيان يقول بعبارة أخرى: "أكدوا على مساندتكم لما نقوم بالفعل بتطبيقه لنمضى إلى الأفضل" إنجاز بيروقراطى كما هو واضح.

وقد أيد مجلس أوروبى ومعه مجموعتان كل منهما مكونة من عشرين دولة مبادرة المستشارة الألمانية منذ صدورها غير أنه لم يعقب هذا التأييد المهذب أى إجراء آخر.

طرحت مشروعات عديدة أخرى لتعديل النظام المالى العالمى وطرح عملة عالمية موحدة.

اقترحت مجموعة من الدول ومنها فرنسا على وجه الخصوص عام ١٩٨٥ صك عملة جديدة يطلق عليها DEY وهو اسم مكون من الحروف الأولى للدولار واليورو والين على نمط عملة الإيكيو ECU الأوربية التى سبق اقتراحها قبل اليورو.

تعتمد هذه العملة الجديدة على سلة العملات الثلاث وينظم شأنها ثلاثة بنوك مركزية. وفى عام ٢٠٠٩ اقترحت الصين صك عملة عالمية للاحتياطى على أساس ما يعرف بالـ DTS أو (حقوق الطبع الخاصة) تضم عملات كل اقتصاديات العالم الكبرى بما فيها بطبيعة الحالة عملة الصين الرسمية الـ "يوان" التى سيراقب صندوق النقد الدولى إصدارها.

مجموعة أخرى من الاقتصاديين البلچيكيين اقترحت إصدار عملة "التيرا" Terra (Trade Reference Currency)- وهى عملة "تكميلية" ترتكز على سلة مكونة من عدد يتراوح بين تسع واثنا عشرة سلعة تحتل مكانة ذات أولوية فى التجارة الدولية. بعض ثالث من كبار الموظفين القدامى والمصرفيين العاملين فى البنوك المركزية اقترح تحويل صندوق النقد الدولى إلى بنك مركزى عالمى، وهو ما يعنى تحديدا ما لم يقوموا بإنجازه أثناء حياتهم الوظيفية. بعض رابع وأخير اقترح كعملة دولية واحدة من العملات الافتراضية العديدة المتداولة اليوم مثل عملة "الڤن" "Ven" المستخدمة بواسطة

أعضاء شبكة التواصل الاجتماعى "Hub Culture" لبيع وشراء السلع والخدمات. يحدد قيمة هذه العملة سلة عملات وبضائع وتقاس على ثمن الكربون.

أما فرنسا فقد اقترحت من ناحيتها تأسيس هيئة عالمية جديدة وظيفتها تثبيت أسعار المواد الأولية. تضع هذه الهيئة تحت تصرف العاملين معطيات موثوقًا بها ذات مصداقية عن المخزون وعن حركة العرض والطلب. ويكون عليها سن القواعد القانونية للحد من تجاوزات السوق والتلاعب فى الأسعار، ودعم أدوات التحصيل بأدوات مالية وائتمانية مناسبة. ويناط بهذه الهيئة أيضا تحسين أساليب توقى وإدارة الأزمات الغذائية وإبداء حرص من جانبها على أن تكون هناك استجابة مدروسة متفق عليها ورد فعل مناسب حال حدوثها، من قبل الهيئات الدولية. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى إنماء المعروض الزراعى فى البلدان البارزة.

لن يتحقق شىء من ذلك كله على الأقل على المدى القصير، فى حين أنه فى ضوء التحليل السابق، ينبغى أن يكون إصلاح الهيئات الدولية أكثر طموحًا مما تجرى مناقشته فى الآونة الراهنة بين الكثيرين ومنهم مجموعة الثمانية ومجموعة العشرين ومجلس الأمن. الحق أننا فى نهاية الأمر نجد أنفسنا فى تيه يصعب تخيل سبل الخروج منه.

الطرح لعشرة مواقع عمل

لعمل إصلاحات ذات فعالية عالية بدون أن يضللنا معسول الكلام فى الندوات وحلقات البحث الدبلوماسية هناك خيار مطروح بين ثلاث استراتيجيات.

يكفى بالنسبة للبعض المضى فى النهج البراجماتى الذى أثبت نجاحا فى بعض المعاهدات مثل بروتوكول مونتريال أو معاهدة مونتيجو باى. وقد أثبتت إجراءات التفاوض أنه من الممكن تأسيس آلية شاملة وفعالة نسبيا لضمان حماية ملكية عامة

عالمية. يمكن كذلك سلك المنهج العملى وغير الرسمى لعملية "أتالانتا" أو للمحطة الفضائية الدولية.

لبعض آخر ينبغى بشكل آلٍ وعلى المستوى العالمى انتهاج طريق البناء الأوروبى أى البدء بدمج الأسواق (وهو ما تم الشروع فى تنفيذه بنجاح) والمضى قدما بتحديد معايير (وهى خطوة جارٍ تنفيذها) للتوجه بعد ذلك إلى عملة موحدة ودمج ضريبى. بعد ذلك يمكن الاهتمام بالدمج السياسى والمؤسسى. واقع الأمر أن الاتحاد الأوروبى رأى نفسه نموذجًا لتنظيم العالم.

فى وقت سابق كان "جون مونيه" "Jean Monet" وهو أحد مؤسسيها والداعين لها قد كتب: "ليست الجماعة إلا مرحلة فى اتجاه أشكال تنظيم عالم الغد" ومن ثم يتطلب الأمر إذا ما رغبنا فى اتباع هذه الاستراتيجية إعطاء الأولوية فى التركيز اليوم على تأسيس نظام نقدى عالمى.

يرى بعض آخر أنه يجدر بنا إبعاد الهيئات متعددة الفرقاء الموجودة حاليا عن هويتها الآنية بشكل تدريجى لإعطائها بُعدا ديمقراطيا وفوق قومى؛ أى بمعنى آخر تطويرها فى اتجاه نموذج مثالى كصورة نعيد تركيب قطعها المتناثرة شيئًا فشيئًا.

وهنا ينبغى لنا القول إنه أيا ما كانت الفرضية من الصعب تخيل العامل المؤثر الذى يبدأ معه هذا التطور، فعلى مستوى العالم لا يمكن لأحد الادعاء بأنه يلعب دور المستعمر أو الغازى، ولا يمكننا كذلك أن نعول على وجود إرادة متماثلة لدى الجميع ولا حتى لدى الفاعلين الأساسيين. علينا كذلك إلا ننتظر وقوع أى من الكوارث الجهازية.. فلا مجاعات ولا تضخم ولا أزمات مالية.

حتى نتقدم بدون انتظار ظهور إحدى المخاطر الجهازية يتوجب بدءًا من اليوم الشروع فى العمل فى الساحات العشر التالية:

١- الإفادة عمليا من تدرج الدمج الفيدرالى

يجب قبل كل شىء الإفادة العملية من الطريقة التى تكونت بها الحكومات الفيدرالية التى تضم شعوبًا وجماعات ولغات وثقافات متعددة. واقع الأمر أن ما يقرب من نصف بلدان العالم وربما الأكثر اختلافا وتنوعا فيما بينها قد نظمت نفسها فى دول متحدة فيدراليًا.

تسمح الصيغة بتطبيق مبدأ التبعية أى بعدم تصعيد أى مسألة إلى المستوى الفيدرالى إلا إذا كانت تهم مجموعة الدول المدمجة. والاتحادات الفيدرالية تجيز بشكل خاص استعمال عدة لغات رسمية ويمكن للدول المكونة لها أن تحوى لغات عدة إضافية.

تتكون الاتحادات الفيدرالية بوجه عام استجابة لمبادرة دولة موحدة تجمع إليها كيانات تقبل طواعية أن تتنازل لها تدريجيا عن بعض الاختصاصات. والموحد يمكن أن يكون أمة كما كان حال بروسيا بالنسبة لألمانيا أو مستعمر كشأن بريطانيا العظمى فى الهند.

فى حالات أكثر ندرة تنشأ الاتحادات الفيدرالية نتيجة وجود رغبة متماثلة القدر لدى مجموعة من الأعضاء يتهددها خطر داهم. وهو ما حدث فى حالة سويسرا التى تم إنشاؤها فى القرن الثالث عشر حين واجهت تهديدات الإمبراطورية الجرمانية. يحكم سويسرا منذ عام ١٨٤٨ دستور يجمع بين ٢٦ من الكانتونات ونصف الكانتونات المستقلة: ست عشرة كانتونة ناطقة بالألمانية (تسع منها كاثوليكية وسبع بروتستانتية) وأربع كانتونات ناطقة بالفرنسية (ثلاث منها بروتستانتية وواحدة كاثوليكية) وكانتونة ناطقة بالإيطالية (كاثوليكية) يتولى شؤون سويسرا برلمان ذو مجلسين وحكومة مكونة من سبعة أعضاء الرئاسة فيها تتم بشكل دوار. ولمواطنى سويسرا الحق فى طلب

تعديلات فى الدستور من خلال استفتاء. وتعد سويسرا بذلك نموذجًا رائعا للتطور العملى للعالم.

نسوق مثالاً آخر هو الاتحاد الأوروبى الذى تكون بناء على رغبة أعضائه لمواجهة أربع مخاطر هى الشيطان الألمانى والنذالة الفرنسية والضغط السوفيتى والتخلى الأمريكى. وقد مر الاتحاد من مرحلة السوق المشتركة البسيطة إلى السوق الوحيدة فالعملة الوحيدة قبل أن يصل إلى الميزانية الفيدرالية الموحدة التى من الممكن أن تفضى إلى الفيدرالية السياسية.

جدير هنا بالالتفات أن الاتحاد يمكنه أن يتفكك عندما يتوقف ملاط الخوف عن الإبقاء على الشعوب مرتبطة ببعضها البعض (وقد رأينا ذلك حديثا فى الاتحاد السوفيتى ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا). ويمكن أن تنفصم كذلك أواصره إذا لم يجد الأثرياء سببا منطقيا لتمويل الأكثر فقرا (كما سنرى فى القريب العاجل فى بلچيكا) أو بشكل أعم حين تتسع الهوة بين مصالح البعض والبعض الآخر أو لدى اختفاء التهديد الخارجى (كما قد يحدث فى حالة الاتحاد الأوروبى) ويبرز كل ذلك الأهمية القصوى لوجود إحساس بالانتماء لجماعة ويتعدد أسباب الحرص على البقاء معها واقتسام الهموم والرهانات المشتركة.

٢- إدراك سبب وجود البشرية

إذا كانت البشرية عاجزة عن إدراك كنهها ولم يكن لديها سبب واضح فى عرفها للوجود فلن تستطيع أن توحى لأحد باحترامها ولن تتمكن من تنظيم نفسها وبذا من الممكن أن تصبح هى ذاتها عدوة نفسها بل ألد أعدائها. فكما رأينا بوسعها بسهولة تدمير نفسها بما يشبه الانتحار اللاواعى.

من هنا وجب أن يكون هدف أول معارك البشرية هو إدراكها لسبب وجودها والمخاطر التى تحيق بوجودها. وهذه المعركة لا علاقة لها البتة بمعركة حقوق الأفراد التى يرمى الدفاع عنها إلى دعم احترام كل كائن بشرى لأمثاله.

فعلى المعركة التى نشير إليها السعى لأن يدرك كل شخص أنه ينتمى إلى جنس حى خاص وأن هناك حاجة لحمايته.

للوجود والبقاء على قيد الحياة على البشرية أن تمضى إلى أبعد من الإدراك الحالى لوجود "جماعة دولية" غير واضحة المعالم. عليها أن تعى وحدة مصيرها وقبلها أن تدرك وجودها ذاته كجماعة دولية. عليها أن تفهم أنها بالتجمع لا بالتفرق يمكنها أن تنجز الكثير وأن يكون باستطاعتها ليس فقط درء المخاطر وإنما التطور أيضا بشكل أسرع وعلى نحو أفضل.

هذا الإدراك المنشود سيكون محصلة جهود من يهتفون بمستقبل العالم وهم من أسميتهم الـ "hypernomades" "الفوق رُحل" فى موضع آخر وهم المناضلون الترابطيون والصحفيون والفلاسفة والمؤرخون والموظفون الدوليون والدبلوماسيون والفاعلون فى الحركات الدولية والرعاة والفاعلون فى الاقتصاد الدولى وفى الاقتصاد الافتراضى والشبكات الاجتماعية والمبدعون فى كل مجال.... إلخ.

دور هؤلاء "الفوق - رُحل" وهم قليلون للغاية قد يبدو مثيرا للضحك. واقع الأمر أنه ذو أهمية بالغة، فعلى شاكلة "الدول - الأمم" التى نمت فى فجوات الإقطاع والرأسمالية التى تسللت فى فراغات جماعات الحرفيين سيوجد هذا النوع الجديد من الفاعلين العالميين، ديناميبة عابرة للحدود ستتأكد قوتها ربما أكثر من قوة السوق. هؤلاء سيجسدون الخير والمنفعة العامة العالمية.

لدفع هذا التيار قدما على منظماتهم - غير الحكومية الدولية واتحاداتهم النقابية ومؤسساتهم الاجتماعية الكوكبية والشبكات الاجتماعية... إلخ أن تصبح أكثر حرفية وأكثر فاعلية وأكثر شرعية فى تحديد أجهزتها الحاكمة وأكثر شفافية من حيث التمويل الخاص بها.

٣- مزيد من اليقظة حيال ما فى الأفق من تهديدات

يتوجب على هؤلاء "الفوق - رحل" التنبيه لما يهدد بقاء البشرية وما يسمح بتفاقم هذه التهديدات وتناميها. والأمر يتطلب منهم تبيان ليس فقط الكيفية التى ستفنى بها إذا لم تأخذ فى الحسبان ما يخص شؤونها على المدى الطويل وإنما كيف أن التآزر والتضامن من شأنهما تحسين ما يخبئه لها المستقبل.

عليهم تحديدا وضع آليات تسمح بالالتفات والتنبه للمخاطر الجهازية التى أشرنا إليها عاليه.. وهى مهمة ليست بالمستحيلة، فهناك إشارات وعلامات مسبقة تتبدى دوما.. ثم أن كثيرا من المعطيات فى متناول الأيدى عن كل المخاطر المحيقة فى مجالات السكان والصحة والغذاء والناحيتين المالية والعسكرية، بالإضافة إلى ما يتهدد المواد الأولية... وإن لم توجد حتى الآن هيئة عالمية واحدة تضطلع بشكل واضح بنشر هذه المعطيات ومناقشتها اللهم إلا منظمة الصحة العالمية فى مجال الصحة ومنظمة الأغذية والزراعة فى مجال الغذاء.

علينا تذكر أنه من ناحية الكوارث البيئية وقبل ظهور الإنسان، إبان المرات الخمس الفائتة التى اختفت فيها الحياة تماما من على وجه الأرض، والتى تناولناها فى الفصول السابقة، كانت هناك علامات منذرة أشارت إلى تراجع الأنساق البيئية بحدة قبل بدء اختفاء الأجناس والفصائل تماما مثال ذلك الانخفاض الواضح فى عدد الفصائل النباتية والنباتات اللامنتمية لفصائل.

هناك فى الآونة الحاضرة علامات مشابهة تنذر بكارثة جديدة مع اختفاء متسارع ومطرد للأنواع. ونشير هنا إلى أنه فيما يتعلق بالزلازل والهزات الأرضية وموجات التسونامى هناك آليات إنذار من الممكن أن تتطور.

أما فيما يتعلق بالمخاطر النووية المدنية فحادثة مثل "فوكوشيما "كافية لكى نأخذ فى الحسبان ضرورة توفر يقظة مفرطة فى هذا الصدد.

أما تهديدات النيازك فقد هدأت حدتها نظرا لاستطاعتنا الآن تحليلها بل وتوقعها بمهارة. فقد توفرت راصدات بصرية باستطاعتها اكتشاف أصغر النيازك من بداية ظهورها وتفادى تأثيرها المحتمل مع إمكانية تحديد أماكن وجودها مسبقا. ونرى هنا من الممكن تأسيس هيئة عملية عالمية ذلك أنه ينبغى توفر نظام رصد فعال يراقب ويتابع الخمسمئة ألف من الكويكبات الموجودة ويعرف مجراتها بالتحديد قبل سقوطها المحتمل بخمسة عشر عاما على الأقل.

للتوصل لذلك يجب التنسيق بين نظامى الرصد الآلى لهذه الكويكبات والمعروفين حاليا وهما نظام "سنترى" "Sentry" الذى أوجدته وكالة ناسا "NASA" الأمريكية ومثيله الإيطالى "نيوديز" "NEODYS". يملك هذان النظامان مجموعة هائلة من الراصدات على الأرض وفى الفضاء تحلل الأفلاك والمجرات ونقاط التأثير المحتملة.

يمكننا بعبارة أخرى القول بأن كل تهديد قابل للاكتشاف والتحديد وتطوره كذلك قابل للتوقع لمن يوليه وقتا كافيا ويكرس له ما يلزم من وسائل وسبل.

من هنا وبشكل عام فإن الإنسانية عليها اليوم عمل نظام مراقبة دائمة لمستجدات وجودها ولاحتياطياتها من المواد الأولية ولأسلحتها ولمحاصيلها الغذائية والصناعية كما أن عليها أن تولى عناية للكائنات الحية الأخرى. بذا يتمكن المراقبون من تحديد التهديدات والمخاطر التى من شأنها إفناء البشرية وتقييم احتمالات امتدادها وتوسعها.

ينبغى على الإنسانية أيضا على وجه الخصوص عمل نظام محاسبى عالمى يسمح بمعرفة كم منتجاتها وما تستهلكه من الطبيعة ووضع تراثها المادى والفكرى لتحديد مدى انعدام التوازن الذى من شأنها أن تتسبب فيه والذى قد يتحول فى تطوره السلبى إلى تهديدات

أشرت فى السابق إلى التقييمات النادرة المتاحة لحال العالم اليوم وحتى عام ٢٠٣٠. واقع الأمر أنه يجب أن تتوفر لدينا مثل هذه المعطيات بشكل دائم لنرى كيف يتسنى لها التطور فى ضوء كل السلوكيات والإجراءات المتخذة. للتمكن من ذلك يجب جمع كل الكفاءات الموجودة فى مختلف المجالات المتعلقة بالتقويم والتقييم وليس فى المجال الإحصائى وحده. من هنا يحسن استخدام تقنيات استخلاص الخبرات التى تقدمت فيها للغاية "الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ" وهى هيئة عالمية تدمج بشكل دائم وجهات نظر العديد من المتخصصين فى الطقس والمناخ. باتباع ذات الأساليب ينبغى التزود بلوحات قيادة ومؤشرات إنذار للكائنات الحية والسكان والصحة والأحوال المناخية والمالية ومجالات التسليح والمواد الأولية والمذنبات... إلخ وذلك قبل ترجمة هذا الإدراك إلى تفكير فى ضرورة وجود حل جماعى لهذه التهديدات والمخاطر.

٤- فرض احترام القانون الدولى الموجود: دستور عالمى

قبل إجراء أى تغيير فى القانون المعمول به، هناك خطوة أولى بالغة الأهمية ينبغى اتخاذها لجعل البشرية أكثر تناغما وانسجاما فيما بينها وهى تجميع وتصنيف فى هيئة دستور عالمى للمعاهدات العديدة المعمول بها حتى الآن والتى من المفترض تطبيقها على كوكب الأرض بأسره مثل تلك التى أوجدت منظمة الأمم المتحدة وصندوق

النقد الدولى والبنك الدولى ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الطيران المدنى ومنظمة اليونسكو بالإضافة إلى مجموعة القرارات المتخذة من قبل هذه السلطات وكذلك الاتفاقيات المعقودة بشأن قانون البحار وبروتوكول مونتريال وما على شاكلته.

وهناك قائمة تحصر هذه الكيانات ذات الاختصاص الدولى فى ثانى ملحقات هذا الكتاب.

نكرر هنا مرة أخرى أنه بدون إحداث أية تغييرات فى القانون الدولى المعمول به يمكن تكليف لجان متخصصة ذات قرارات ملزمة تابعة لكل هيئة تقوم بتقييم تطبيق هذا الدستور بشكل نظامى على شاكلة نموذج ونمط اللجنة الأوروبية التى تتحقق من نقل وتطبيق القانون الأوروبى فى الدول الأعضاء أو نمط اللجان المناسبة المنشأة وفق بروتوكول مونتريال.

للمضى قدما ينبغى تزويد الهيئات القضائية المختلفة بقوات شرطية ومنحها حق إنزال العقوبات. ونسوق مثالا على ذلك المحكمة الجنائية الدولية الحالية التى يقع ضمن اختصاصها توقيع العقوبات المالية على أى بلد أو كيان قانونى مخالف. وتشير تجربة محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبى أن هذه النوعية من العقوبات رادعة. هناك بالإضافة إلى ما سبق إمكانية استكمال الإصلاح الجارى إجراؤه الآن بموجب اتفاقية تأسيس المحكمة الجنائية الدولية بتوسيع اختصاصها حتى تتمكن من ملاحقة المؤسسات ذات الصلة بالأشخاص الطبيعيين الضالعين فى جرائم الحروب أو فى جرائم ضد الإنسانية.

لفرض احترام الدستور العالمى يمكن اللجوء كأداة شرطية إلى المجندين بواسطة "مجموعة العمل المالى" وفى الحالات القصوى إلى قوات هيئة الأمم المتحدة المستخدمة فى حفظ السلام؛ كما يمكن تحويل حلف شمال الأطلنطى الذى لم يعد ذا معنى، إلى جهة مراقبة لمدى احترام الدستور، تابعة لمنظمة الأمم المتحدة.

ويمكن إذا ما استبد بنا الطموح أن نقوم بتأسيس محكمة بيئية اقتصادية، مالية عالمية جديدة، تنضوى تحتها إجراءات المسؤولية المدنية لتغطية الخسائر التى تتسبب فيها أى مجتمعات أو أشخاص يخالفون القواعد التى أقرها الدستور الدولى أينما كانوا على وجه الأرض، خاصة إذا ما تعلق الأمر بتداعيات ذات خطورة جسيمة على مستوى كوكب الأرض تطال ممتلكات عامة عالمية، أو بمخاطرة جهازية عالمية.

ويرى أن تكون هذه المحكمة الجديدة مختصة بالأحكام النهائية للفصل فى النزاعات الضريبية الخاصة بالرسوم العالمية التى سنشير إليها لاحقا. كما يرى أن تكون إجراءات مثل هذه المحكمة رادعة على شاكلة المحكمة الجنائية الدولية، فلم يعد أى رئيس دولة اليوم بمأمن من العقاب عن جرائمه السياسية. بل إنه من المطلوب أن تطال العقوبة أيضا مرتكبى الجرائم البيئية والصحية والاقتصادية والمالية أيا ما كانت نوعيتها وخارقى الدستور عن عمد.

ويمكن فى مرحلة لاحقة استكمال هذا القانون بقواعد أكثر صرامة لمواجهة المضاربة المالية خاصة فى شأن المواد الأولية الزراعية وغسيل الأموال الناشئة عن تجارة المخدرات والاستخدام الإجرامى للمالية القانونية والاتجار فى البشر والأعضاء البشرية والتجارة غير المشروعة فى الأسلحة وكل عدوان آخر تنجم عنه مخاطر جهازية عالمية. ويفضل ذلك ما اقترحه رينيه كاسان René Cassin خلال مفاوضات عام ١٩٤٦ وهو تضمين الدستور العالمى "الإعلان العالمى لحقوق الإنسان" مما يجعل العمل به إلزاميا.

وفى مرحلة تالية أكثر طموحا يمكن إجراء تعديلات فى ميثاق الأمم المتحدة تلزم بالتطبيق الفورى لمداولات الجمعية العامة ولكل المنظمات الدولية الأخرى التابعة لمنظمة الأمم المتحدة فى نطاق القانون الداخلى.

٥- الإنجاز المتدرج لمشروع تلو الآخر: التكامل المصغر متعدد الجوانب

للحض على الإنماء المستدام فى المجالات الاجتماعية والثقافية والجغرافية والبيئية وتجنب المخاطر الجهازية العالمية. على الإنسانية عدم الاكتفاء بوضع القواعد القانونية والسعى لإنجاز عدد لا بأس به من المشروعات المشتركة.

كما أنه على القوى الرئيسة المعنية بأى مشروع السعى لتوفير سبل إنجازه بشكل عملى وعدم انتظار استئثار الهيئات الدولية المختصة به ووضع يدها عليه.

ويلزم لهذه الجماعات، لضمان فاعليتها أن تكون وفق عبارة "موازس نابيم" "Moisés Naim" الموفقة "متعددة الجوانب بشكل مصغر أى "ذات هندسة متغيرة". ويمكن لأى بلد غير منتم للمجموعة المبادرة بإنجاز المشروع الانضمام إلى ما تتفق عليه أقل مجموعة من البلدان المنفذة له عددا.

يعد التكامل الإقليمى واحدا من أهم الأبعاد الأساسية للتكامل المصغر متعدد الجوانب الذى ينبغى الالتفات إليه لضرورته فى حد ذاته من ناحية ولكونه من ناحية أخرى من ركائز تشكيل حكومة أفضل للعالم. وهنا ينبغى التطلع إلى مزيد من الاندماج بين أمم أوروبا والأمم الأفريقية والأمم العربية وأمم أمريكا اللاتينية.. على أن تنضم إليها أيضا مجموعات دونية عدة فى آسيا. ويعطى النموذج الأوروبى الذى يعد الأكثر تقدما قياسا على ما هو متوفر فى القارات الأخرى، والذى يجابه اليوم عدة قوى مبعدة عن المراكز، فكرة عن الصعوبات التى تترصد النماذج الأخرى. ونشير هنا إلى أنه سيكون بمقدور كل شعب أن يكون عضوا فى عدة كيانات إقليمية متجاورة فتركيا سيمكنها على سبيل المثال أن تكون عضوة فى جماعات أوروبا والشرق الأوسط وروسيا الأوروبية والشرق الأقصى... إلخ وسيضطلع كل إقليم على وجه الخصوص بمسؤولية الدفاع عن التباين اللغوى والثقافى فى أرجائه.

ومن المتوقع أن نشهد أيضا تناميا لاندماج الكيانات الثقافية التى لن تكون بالضرورة متجاورة جغرافيا. من هنا سنشهد على سبيل المثال أمة تنسج وشائج قانونية مع أعضاء شتاتها، حتى إذا ما أصبح هؤلاء مواطنين كاملى المواطنة فى بلد آخر. ويصحب هذا التنامى المشار إليه وربما يزيد عليه تكاثر الجماعات اللسانية وهى النوعية الوحيدة من الجماعات التى تبقى إذا ما ذابت وتلاشت الحدود القومية. يمثل كل ذلك عنصرا أساسيا فى رد الفعل على التماثل الذى قد ينجم عن هيمنة الكوكبية.

يلزم هنا سوق أمثلة للمشروعات متعددة الجوانب التى نقصدها بالحديث: قد تقرر لجنة الشؤون المالية والنقدية بصندوق النقد الدولى الذى يمثل نسبة ٨٥ ٪ من الناتج القومى الإجمالى العالمى، لتنفيذ مشروعات الهيمنة على النظام المالى العالمى وتفادى المخاطر الجهازية المصاحبة لها، تحديد مستوى رؤوس الأموال الخاصة وتطبيق ذلك على كل المؤسسات المالية مع الشروع فى إجراء حركة إصلاح للنظام النقدى العالمى.

ويمكن لذات اللجنة على مستوى البنك الدولى تحديد الاستثمارات اللازمة لنمو كوكب الأرض. كما يمكن لمجموعة الثمانية تفاديا للتشابه والتماثل الثقافى بين مناطق وأقاليم العالم أن تحوز وتكرس قدرا من رأس المال وكوتة أو نسبة مقررة لتطوير وتقدم ثقافات ولغات متباينة على شاكلة النموذج الفرنسى.

نموذجا آخر للمشروعات التى أشرنا إليها عاليه نسوقه فى نطاق محاولات الحد من انبعاثات الغاز الناتجة عن الاحتباس الحرارى والسيطرة على المخاطر الجهازية المصاحبة لها. فمجموعة العشرين المسؤولة عن نسبة لا تقل عن ٧٥ ٪ من هذه الانبعاثات قد تطرح للصالح العام أكثر من عملية منها التصميم على أعلى مستوى لبطارية كهربائية فعالة تسمح بإنتاج سيارة تعمل بالكهرباء بسعر معقول. مثل هذه السيارة التى قد تلقى يسرا فى الترويج تمثل حلا لمشكلة انبعاثات ثانى أكسيد الكربون.

الحقيقة أن ضم المعارف والتشارك فيها فى هذا المجال سيوفر على الإنسانية ما لا يقل عن عشر سنوات. أما على المدى الأكثر طولا فينبغى التفكير فى مشروع يسمح بالتقاف ثانى أكسيد الكربون عن طريق إعادة تشجير الغابات وتحويل مسار جزء من أشعة الشمس بزيادة قابلية سطح الكرة الأرضية للانعكاس.

لتحسين أمن وأمان المفاعلات النووية ربما يكفى اجتماع الإحدى وثلاثين دولة المالكة لمثل هذه المفاعلات لوضع معايير أمنية وآليات رقابة وتحكم.

أما لتنظيم عملية نزع السلاح النووى فاتخاذ القرارات اللازمة بصدده يكفى له اجتماع مجموعة الإحدى وعشرين دولة الضامة للقوى الخمس الحائزة رسميا على السلاح النووى والست عشرة دولة المالكة له من الباطن أو الطامحة لحيازته.

فإذا ما تطرقنا إلى التزود بالغذاء فلن يستدعى سوى لقاء مجموعة الخمس عشرة دولة المكونة من منتجى الغذاء الرئيسين لإدارة أمر المخزون منه بشكل أفضل.

أما تحقيق أهداف التنمية الألفية؛ خاصة فى أفريقيا فإنه يتطلب عقد لقاء بين مجموعة الاثنتى عشرة دولة المانحة وبين أهم بلدان المنطقة وقد رؤى كذلك أنه للقضاء تماما على الإيدز يكفى اجتماع مجموعة التسع عشرة دولة التى إلى جانب الدول المانحة تضم البلدان التى تشكل وفيات المرض بها نسبة تصل إلى ثلثى إجمالى الوفيات الناجمة عنه على مستوى العالم.

ويتطلب التقليل من تهديدات تأثير النيازك إجراءً عمليا تشترك فيه الخمس عشرة دولة الحائزة فعليا على الوسائل العلمية والإنسانية والتقنية المفيدة واللازمة. وعلى هذه المجموعة بمجرد اكتشاف بوادر التأثير، تقييم مستوى الخطورة الجهازية العالمية نسبة إلى مقياس "توران" Turin. فإذا ثبتت جديته ينبغى إرسال بعثتين واحدة لمراقبة ومعاينة بنية الشىء والأخرى، إذا تطلب الأمر لتغيير وجهته.

إذا جاوز قطر المذنب الأربعمائة متر تطلب الأمر تفجيرا نوويا. وتجدر هنا الإشارة إلى أن رد الفعل يجب أن يسبق أى تحليل موثوق به لاحتمالية وصوله إلى كوكبنا. فالأمر يتطلب التصرف عند نسبة واحد إلى عشرة من إمكانية حدوث التأثير أو إحداث هوة قطرها أكثر من أربعين مترا. سيفضى ذلك كله إلى احتمالية اتخاذ مثل هذا القرار مرة كل عشر سنوات فى المتوسط. وتتطلب مثل هذه الآلية فى اتخاذ القرار تجهيزا مسبقًا هائلاً. وترى كل من "جمعية مكتشفى الفضاء" "Association of Space Explorers" و"الفريق الدولى بشأن تخفيف خطر الكويكبات" "International Panel on Asteroid Threat Mitigation" أنه ينبغى قبل مضى عشر سنوات إنشاء هذا النوع من شبكات المراقبة وتدبير آليات اتخاذ القرار وأنظمة العمل به.

وهناك ضرورة لوجود أشكال أخرى من الروابط بين البلدان لمعالجة مشاكل جهازية عالمية أخرى مثل مشكلة المخدرات ولتجارة الأعضاء والبشر.. ولطرح مشروعات أخرى حاملة للنماء فى مجالى الغذاء والإسكان.

ويمكن تمويل مثل هذه المشروعات متعددة الجوانب بشكل مصغر عن طريق قروض كبيرة بضمان أسواق البلدان المشتركة فى كل مشروع وعن طريق فتح طرق الاتصال بين كبريات المؤسسات المتقدمة فى هذه النوعية من النشاط.

ويحتذى فى ذلك بالنموذج الفعال لمؤسسة "أوريكا" "Eurêka" التى سمحت بوجود تجديدات وابتكارات عالمية المستوى فى أوروبا.

٦- مجلس حكومة

سيحين بعد كل ذلك وقت إصلاح الهيئات الدولية لتطويرها وصولا إلى شكل الهيئات المثالى الذى أسلفنا الحديث عنه. ويمكننا منذ البداية القول بأن تطوير الهيئات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة سيكون بوجه خاص على درجة من الصعوبة، فتطويرها

يفترض إجماعا من مجلس الأمن أو الحصول على أصوات ثلثى أعضاء الجمعية العامة والتجارب السابقة تثبت أن المشروعات التى لم يتم التعارض بصددها لا تقل عن تلك التى لم يكن هناك سبيل للتوفيق بينها.

هذه الهيئات ليست بأقل حاجة للإصلاح: فإذا أبت إجراء الإصلاح المطلوب أو رفضت البلدان التى تمسك فى داخلها بزمام الأمور أن تترك لها فرصة التطور ستفقد هذه الهيئات مصداقيتها ومن ثم تهمش وتفقد كل تأثير لها على واقع العالم. أما إذا تمكنت من تطوير نفسها فى الوقت المناسب فستصبح قادرة على عمل بنية لحكومة العالم.

ونشير هنا إلى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة فى استطاعتها بدون أى إصلاح يذكر أن تفرض نفسها كمجلس شيوخ للعالم على النحو الذى أشرنا إليه فى الفصل السابق.

أما مجلس الأمن فينبغى عليه التطور وصولا لحكومة العالم كما أسلفنا فى حديثنا. إذا ما وثقنا فى التجربة الأوروبية فإن فكرة وضع اللبنة الأولى للحكومة على شاكلة اللجنة الأوروبية واضطلاع مجلس الأمن بدور مجلس الشيوخ مثل المجلس الأوروبى، مآلها للفشل.

هناك حل بسيط لتحقيق ذلك يتلخص فى دمج مجلس الأمن مع لجنة العشرين تحت مسمى "مجلس الحكومة" أى تشكيل هيئة تنفيذية ممثلوها من مجلس الشيوخ أى من الجمعية العامة. ويرى أن يتكون "مجلس الحكومة الجديد" هذا من ممثلى كل القارات (الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبى، روسيا، الصين، الهند، ويمنح هؤلاء حق الڤيتو). يضاف إلى هذه البلدان مجموعتان من الدول تتكون أولاهما من اليابان والبرازيل وأندونيسيا ونيچيريا. أما الثانية فتضم كوريا والمكسيك

وأستراليا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وتعتبر المجموعتان بالتبادل على قائمة الأحقية المستقبلية لحق الفيتو. يلحق بهؤلاء عشرة أعضاء غير دائمين تحددهم كيانات إقليمية.

على مجلس الحكومة هذا، تقديم كشف حساب لما يقوم به للجمعية العامة للأمم المتحدة التى بوسعها مراجعته فى قراراته. وتتطلب إجازة ميزانيته تصويت أعضائها عليها. كما سيتبعه بشكل مباشر كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومنظمتى العمل الدولية والتجارة العالمية وهيئتى الصحة العالمية واليونسكو.

حتى يتمكن هذا المجلس من اتخاذ قرارات "فوق- قومية "بحق ينبغى أن يقوم بمساعدته "إدارى عام منتدب" منتخب باستفتاء كوكبى عام بين مرشحين مقترحين من جانب أحزاب سياسية ذات حجم عالمى. يضمن هذا الإدارى تنفيذ قرارات "مجلس الحكومة" ويدير "مجلس إدارى عالمى" يضم قادة الهيئات الدولية الرئيسة الحالية. تضع هذه المجموعة الخطوط الأولية لإدارة عالمية ذات نفع لمجلس الحكومة.

فى هذا الهيكل رؤى أن يكون لكل هيئة مكانها، فصندوق النقد الدولى مناظر لوزارة مالية العالم وهو مهندس النظام المالى العالمى والضامن له. يضطلع هذا الصندوق بمراقبة السياسات المالية القومية وتلك المتعلقة بالميزانية والتحكم فى زئبقية أسعار العملات الأجنبية بالإضافة إلى إدارة السيولة وإصدارات DTS ومن المنتظر أن يصبح بنك المدفوعات الدولية البنك المركزى العالمى وأن يتم إصدار عملة نقدية ترتكز على ثلاث دعامات هى الدولار واليورو واليوان. كما أنه من المتوقع أن يصبح البنك العالمى ممولا للأملاك العامة العالمية والعامل الفاعل الأساسى فى النمو الكوكبى. ونشير هنا إلى أن كل الهيئات الدولية الأخرى ستجد لنفسها مكانا فى دينامية ديمقراطية وفوق - قومية فى آن واحد.

٧- غرفة للتطور المستدام

سبق لنا الإشارة إلى أن أخذ المدى البعيد فى الحسبان هو مفتاح الحماية من المخاطر الجهازية العالمية... من هنا فإنه لفرض هذا التحسب ينبغى أن تكون هناك غرفة عالمية جديدة تبرز هذه الرهانات وتلك المتعلقة بالتطور المستدام اجتماعيا وبيئيا.

هذه الغرفة ستتكون من ثلاثمئة شخصية تختارها الحكومات وتتسم بشرعية معترف بها: كالحصول على جائزة نوبل أو ممارسة الحكم فى أجواء ديمقراطية لفترة رئاسية كاملة أو الاضطلاع بمسئوليات هيئات دولية. ومن الممكن أن تكون هذه الشخصيات أيضا من الفلاسفة أو علماء الإنثروبولوجيا... إلخ وعليها أن تمثل بشكل عادل الثقافات المتباينة ومختلف سبل التعامل مع مقدرات البشرية. وفترة تولى هذه الشخصيات لمهامها ستكون على النحو الذى أفضنا فى تبيانه لدى حديثنا عن "غرفة الصبر "فى الفصل السابق.

مثل هذه الهيئة ستلقى مما لا شك فيه انتقادات لاذعة باعتبارها غير ديمقراطية. غير أن هذا لا ينفى ضرورتها لدفع السلطات الأخرى لوضع مصلحة الأجيال القادمة على كوكب الأرض فى الحسبان. ودورة هذه الغرفة ستكون فى بداية عملها موضع استشارة.

٨- التحالف من أجل الديمقراطية

لضمان عدم تحول "مجلس الحكومة" إلى ديكتاتورية وعدم تبعيته لأوليجاركية ومساعدته فى تعميم الديمقراطية ستضم إدارة دولية جديدة بمسمى "التحالف من أجل الديمقراطية" الأمم الديمقراطية فقط.

سيطالب هذا التحالف بواجب التدخل فى الديكتاتوريات والتزود بالسبل المناسبة لمساعدة الشعوب الخاضعة للديكتاتورية على الوصول للديمقراطية. كما سيكون فى وسعه تزويدهم بالطرق المالية والتقنية لمساندة حرية الصحافة والإبداع ومساعدة الأحزاب السياسية على البقاء والاستمرار، هذا إلى جانب دعم المنظمات غير الحكومية لمقاومة كل من الفقر والفساد. تحت إمرة هذه الهيئة ستوضع شبكات أقمار صناعية خاصة وشبكة عنكبوتية متخصصة للتشويش على اتصالات الحكام المستبدين ونقل الصور المبثوثة من آلات تصوير الفيديو الموزعة على الجمعيات المحلية المنشأة للدفاع عن حقوق الإنسان.

ينتظر من هذا التحالف تمويل مشروعات تهدف لتدعيم الهيئات الديمقراطية وترفيع وتنمية حقوق الإنسان والتربية المدنية والدعوة للقيد على القوائم الانتخابية وحق المواطنين فى الوصول للمعلومات والمشاركة والشفافية والنزاهة ومراعاة الأقليات.

وواضح للعيان أن هذا التحالف من أجل الديمقراطية ما دام لم ينظر للأمم باعتبارها ديمقراطيات سيبقى منافسا بل وربما معارضا لحكومة العالم. إذا حدث يوما أن تحول العالم إلى مجموعة من الديمقراطيات فسيصبح التحالف من أجل الديمقراطية الذراع المسلح لحكومة العالم المكلف بحماية الديمقراطية.

يتولد عن هذا التحالف فى مجال الاقتصاد تجمع ديمقراطيات السوق فى "منظمة التعاون والتنمية"، وفى المجال العسكرى فى إطار حلف الأطلنطى أما فى السياسة فقد تجمعت فى "منظمة الأمن والتعاون".

ويمكن القول إجمالا إن كل من جماعة الديمقراطيات وصندوق الأمم المتحدة من أجل الديمقراطية تعدا إرهاصة له. وحتى إذا قيل إن سبب وجود الخمس هيئات المشار إليها كان تعضيد وضع الولايات المتحدة لقبضتها على أوروبا والعالم فإنه ينبغى استطاعة استخدامها لأهداف أخرى.

من هنا فإن تعديل حكمها سيسمح بضم كل ديمقراطيات الجنوب الكبرى إلى الحلف ونعنى هنا (الهند والبرازيل ومصر وأندونيسيا ونيچيريا) ومن ثم بالإفلات من القبضة الأمريكية. على هذه الهيئات الخمس أيضا أن تنسق جهدها مع المنظمات غير الحكومية العديدة التى ترى مهمتها ترفيع وتنمية الديمقراطية فى البلدان التى تعانى من الديكتاتورية وعليها كذلك التعاون مع كل المنظمات ذات المهام المماثلة.

حتى يخرج هذا الحلف من أجل الديمقراطية إلى النور هناك انفراجة بسيطة يمكن اللجوء إليها كحل وهى تأسيس منبر واحد يجمع هذه الهيئات الخمس لدراسة وضع كل دكتاتورية وتقديم دعم متماسك ومتناسق للشعوب فى مرحلتها الانتقالية نحو الديمقراطية.

٩- استخلاص موارد من أجل حكومة العالم

يتطلب تنفيذ كل ما أسلفنا ذكره من مهام، موارد عالمية جديدة. هذه الموارد يمكن تحصيلها من مساهمات الدول أو من ضرائب عالمية جديدة.

الحقيقة أن مساهمات الدول تمنع من تخطى الحدود والوصول إلى مرحلة فوق قومية تفترض إمكانية معارضة مصالح الدولة مقدمة المال. من هنا كانت الأفضلية للضرائب النوعية التى من الممكن أن تأخذ شكل استقطاعات من الضرائب المفروضة فعليا أو شكل رسوم دولية جديدة تنتقل أو لا تنتقل عبر الميزانيات القومية (كما هو الحال بشأن مساهمات الدول الإجبارية فى ميزانية الاتحاد الأوروبى) أو تسدد بشكل مباشر لهيئة دولية على نمط ما تحصله منظمة "Unitaid" الكائنة فى جنيف.

قدر الحد الأدنى المطلوب عن الميزانية العالمية بنسبة ٢ ٪ من الناتج القومى العالمى الإجمالى أى ما يقرب من ألف وخمسمئة مليار من الدولارات لتحقيق أهداف الألفية. والحقيقة أنه لإنجازها بالشكل المطلوب هناك ما لا يقل عن مئة مليار من الدولارات سنويا يجب إضافتها للرقم المتاح.

يمكننا تخيل ما لا يقل عن سبعة أنواع من الضرائب العالمية يمكن على المدى القصير تطبيقها:

١) استقطاع ٥٪ من ثمن تذاكر كل من الدرجة الأولى ودرجة رجال الأعمال وهو أمر قائم بالفعل ويمول منظمة Unitaid ويصل العائد منه إلى نحو مئتى مليون من الدولارات. ويمكن إذا تم تعميمه الوصول إلى ما يقارب الثمانية مليارات من الدولارات سنويا على المستوى العالمى.

٢) تطبيق ضريبة على الأنشطة الملوثة يمول العائد من فرضها برامج الأمم المتحدة الخاصة بالبيئة. ومن المتوقع أن يماثل إجمالى المبالغ التى ستتم جبايتها ما ذكرناه فى البند السابق. ويرى أنه إذا تم تحصيل مبلغ يتراوح بين عشرين وخمسة وعشرين دولارا عن كل طن من ثانى أكسيد الكربون فسيمكن جمع ما لا يقل عن ثلاثمائة مليار دولار سنويا. علما بأنه يصل ما تتم جبايته من وسائل النقل الدولية (الجوية والبحرية) فقط إلى نحو ٤٠ مليارا من الدولارات سنويا.

٣) فرض ضريبة إضافية تضاف للضرائب التى تتم جبايتها على المستوى القومى سيسمح بالقضاء على ظاهرة الملاذات الضريبية وبتحويل المؤسسات إلى دافعى ضرائب عالميين أيا ما كانت جنسياتهم. والحصيلة المتوقعة منها لا تقل عن مئة مليار من الدولارات.

٤) فرض ضريبة على مبيعات الأسلحة (فى الداخل وفى مجال التصدير) التى تمثل نحو مئتى مليار من الدولارات مما يعنى أنه يمكن جباية ما لا يقل عن ثلاثين مليار دولار سنويا بدون أدنى صعوبة.

٥) فرض ضريبة على زيادات قيمة رأس المال. وهذه الضريبة إذا تم تعميمها ومراقبتها بعناية وشملت الملاذات الضريبية قد تصل إلى خمسين مليارا من الدولارات.

٦) فرض ضريبة قدرها ٠,٠٠٥ ٪ على تسويات النقد الأجنبى تطبق على أهم أسواق التعامل بالنقد الأجنبى (الدولار – الين – اليورو – الجنيه الإسترلينى). والإيرادات المتوقعة من تحصيلها يمكن أن تصل على أقل تقدير إلى ثلاثة وثلاثين مليارا من الدولارات سنويا. ومن المتوقع أن تقلل هذه الضريبة من حجم التسويات بنسبة لا تقل عن ١٤ ٪. أما إذا علت نسبة الضريبة إلى ٠,١ ٪ على التسويات المالية فسيصل المحصل منها سنويا إلى قدر مالى يتراوح بين ١٥٠ و ٣٠٠ مليار من الدولارات. وتشير التجارب التى خاضتها كل من شيلى وماليزيا فى التسعينيات إلى أن هذه الضريبة يمكن أن تصبح أداة فعالة تحد من المضاربة. من هنا فقد نحت حكومات عديدة إلى فرض هذه الضريبة بالإضافة إلى البرلمان الأوروبى.

٧) تحصيل ضريبة قدرها ٠,٠٥ ٪ دولار على كل علبة سجائر فى البلدان الثرية (وضريبة لا تجاوز ٠,٠١ ٪ دولار على كل علبة سجائر فى البلدان الفقيرة) والحصيلة المتوقعة من هذه الضريبة تصل إلى ٧,٧ مليار من الدولارات سنويا تجمع من نحو ١,٣ مليار مدخن من كل أنحاء العالم منهم تقريبا ٩٠٠ مليون ينتمون إلى بلدان مجموعة العشرين. وأى زيادة فى هذه الضريبة من شأنها المساعدة فى تقليل استهلاك التبغ الذى يكلف الاقتصاد الأمريكى

٧٠٠ مليون من الدولارات تنفق على الصحة ويتسبب فى وفاة عدد يقارب عدد ضحايا الإيدز والملاريا معا.

مثل هذه الضرائب لا يمكن الإقدام على فرضها إلا إذا شرعت كل بلدان كوكب الأرض فى تطبيقها بما فيها الملاذات الضريبية. ويرى أن تختص محكمة اقتصادية دولية بالفصل فى جنح التهرب الضريبى وأن يتم التصويت على هذه الضرائب فى الجمعية العامة للأمم المتحدة التى لها أن تقرر أوجه صرفها.

مما لا شك فيه أن هذه الضرائب ستفرض وأن معركة ستثور لتقرير ما ستخصص له حين تصل إلى المائة مليار دولار اللازمة سنويا لتحقيق أهداف الألفية.

ونلمس هنا منطق كل فعل جماعى: فلا فعل أو تحرك بدون موارد ولا موارد من دون شرعية، ولا شرعية من دون إرادة شعبية ولا إرادة شعبية من دون اجتياز للرهان.

هذه الإدارة لا وجود لها اليوم، ويستلزم الأمر لإيجادها الاطلاع على الأحوال العامة للعالم.

١٠ - عن أحوال العالم العامة

كيف يمكن تنظيمها؟ لا يمكن بالتأكيد توقع شىء من حكومة عالمية لا وجود لها. غير أنه من الممكن على النقيض توقع الكثير من التعبير الشعبى عن الرأى وإظهاره.

لنتخيل معًا فى بادئ الأمر أن هناك أحدا، أيا من كان يحاول أن يجعل العالم كله يعبر عن رأيه حيال مسألة بسيطة عن طريق الاستفتاء. قد يكون الأمر متعلقا بالانضمام إلى معاهدة، أو بتحديد مبدأ إصلاحى أو طرح مشروع كونى كبير، لتحقيق هذا الهدف يمكن استعمال التصويت الإلكترونى إما فى صناديق اقتراع ثابتة فى مقار انتخابية وإما حيث يمكن ويرغب أى مرتحل فى التعبير عن رأيه.

ليس هذا خيالا علميا: فالتصويت الإلكترونى الثابت مستخدم بالفعل فى العديد من البلدان. استخدمته "الهند" لأول مرة عام ١٩٨٢ وتم تعميم استعماله فى كل أرجائها اعتبارا من عام ٢٠٠٤ وهو يسمح لأكثر من ستمئة مليون ناخب هناك بالإدلاء بأصواتهم. وقد استخدمت مرابط ومحطات التصويت الإلكترونى فى "البرازيل" و"كندا" و"اليابان" و"كازاخستان" و"بيرو" و"روسيا" و"الولايات المتحدة الأمريكية" و"الإمارات العربية المتحدة و"فنزويلا" أيضا. ويتطلب التصويت فى غير المقار الثابتة أى إمكانية الإدلاء بالصوت بعيدا عن المقار الانتخابية تحققا كاملا من شخصية المدلى بصوته قبل أن يعبر عن رأيه، وضمان عدم إمكانية الاستدلال على الشخص بأى شكل بعد التصويت. وقد تم تطبيق هذا النوع من التصويت فى "أستونيا" اعتبارا من ٢٠٠٥ باستخدام الحواسب المحمولة وسيمكن استخدامه قريبا عن طريق الهواتف المحمولة. وقد أمكن "لزيورخ "هى الأخرى تطبيقه اعتبارا من عام ٢٠٠٨.

فى عام ٢٠٠٤ قام العسكريون الأمريكيون المتصلون بالشبكة المؤمنة لوزارة الدفاع بالإدلاء بأصواتهم عبر الشبكة العنكبوتية بغير مبارحة لقواعدهم العسكرية. أما رجال الفضاء الموجودون على متن محطة فضائية دولية فكان فى استطاعتهم عن طريق البريد الإلكترونى الإدلاء بأصواتهم، وهناك قانون فى ولاية تكساس يسمح بتوصيل الأصوات إلى الوطن وحصرها. فى عام ٢٠٠٣ سمحت اثنتا عشرة بلدية فى شرق "أونتاريو" بكندا لنحو مئة ألف ناخب بالمشاركة فى الانتخابات عبر الشبكة العنكبوتية والهاتف. فى مجمله، يسمح نظام التصويت غير الثابت بزيادة نسبة المشاركة بنحو ٥٥٪، وهو يفترض تحرراً من الضغوط التى يمكن إيقاعها على الناخبين وبُعداً عن الهنات والخروقات الأمنية. يسمح على فك الرموز والتحقق البيومترى، على المدى المتوسط، برفع فعالية هذه النظم على نطاق واسع.

يمكننا الحلم بحركة أكثر انفتاحا لا يقتصر الأمر فيها على الإجابة عن سؤال محدد ومنغلق وإنما يُسمح فيها بالتعبير بالرأى فى "ملتقى أطوار الافتراضى" الخاص بالعالم. عندئذ سيتيسر لنا الأمل فى ظهور أناس بالقدر الكافى لكى تسمع أصواتهم ويبدأون فى التعبير عن أمانى وطموحات وثورات. غضب قادرة على الإطاحة بالطغاة والمجرمين والبلوتوقراطيين... على شاكلة هؤلاء المتظاهرين الذين نراهم يتدفقون إلى أى ميدان غير مطروق قبلا، وينتهى بهم الأمر إلى إسقاط طاغية.

يتوجب، وصولا إلى هذا الهدف فتح موقع فى استطاعتنا تسميته: "états généraux du monde . org" يمكن للمتظاهرين الإلكترونيين "e- manifestants" وضع أفكارهم حول التغيير على حائطه، بهدف تجميع ملايين ثم مليارات الآراء واستخلاص مشروع مشترك لن يمكنه بعد فترة وجيزة، من فرط الدعم له، أن يظل افتراضيا. سيمكن لمئات الملايين من الناس التعبير عن آرائهم تأييدا لقضية إطاحة بطاغية، أو طرحا لمشروع. وينبغى أن يكون الكيان الذى يتولى إنتاج وإسكان وتمويل موقع: "Etats généraux du monde" على درجة عالية من الشفافية والاستقلالية إذا أمكن. كما ينبغى أن يكون تمويله مستقرا بمصدر منح وتبرعات ثابتة وأن يكون متاحا بأكثر من لغة. ومن المتوقع أن يضيف له المتظاهرون الإلكترونيون المزيد. دليلنا فى ذلك شبكات التواصل الاجتماعى التى يتواصل الناس من خلالها بأكثر من عشرين لغة وتسمح لمستخدميها بطرح ترجماتهم الخاصة لمحتوى العناصر الخاصة بالسطح البينى. وبالتصويت على أفضل الترجمات وبإثراء المواقع بلغات جديدة. ونسوق أمثلة على ذلك الحملة الرئاسية لباراك أوباما Barack Obama وما جرى فى كل من تونس ومصر وأعمال چين شارب Gene Sharp بخصوص الفترة الانتقالية نحو الديمقراطية، والمواقع التى تم فتحها فى هذا الصدد.

كل متظاهر إلكترونى سيسجل نفسه على هذا الموقع بمدونته أو حائط شبكة التواصل الاجتماعى أو التويتر أى خدمة التدوين المصغر. فلا اعتراف بأى طريقة مجهلة: فلا يجوز التظاهر باستخدام اسم مستعار. وسيكون على القائمين على الموقع طرح موضوعات نقاش وتحديد النقاط الداعية للتظاهر أو للاعتراض أو للشروع فى فعل ما مع إبراز الكلمات الجوهرية المعينة فى البحث، على أن يقوم بإدارة الحوار المتظاهرون الإلكترونيون أنفسهم.

المقالات والرسائل والمشروعات والمطالبات التى تحظى بقبول واسع يتم تداولها بواسطة متظاهرين إلكترونيين جدد حتى يتم اصطفاء الأجود منها كما يحدث على شبكات التواصل الاجتماعى والتويتر واليوتيوب. فى خطوة لاحقة تقوم مجموعات محررين بعمل مستخلصات بشكل دائم. ويضمن استقلال هذه المجموعات عدم قيام أى من المحررين باستخلاص محصلة مساهمات من ينتمون لبلده. بمجرد تحرير هذه المحصلات يتم إخضاعها لتصويت الجميع.

يترتب على مثل هذه المظاهرات الإلكترونية ظهور موجة من الطلبات تنادى استجابة لدعوة قائد، بإعادة النظر فى صفقة أو بصياغة ميثاق حقوق وواجبات الجنس البشرى يمكن بتجميع مليارات التوقيعات عليها فرضها على القادة الذين يصمون آذانهم. لا شىء من كل ذلك يعد ضربا من المستحيل. إذا لم يغامر أحد اعتبارا من اليوم فى هذا المضمار، فليس لأن الخوف يستبد بالناس: فلا أحد يخشى الشرطة الخيالية لحكومة عالمية غير موجودة ولا المجازاة التى يمكن أن تطال من يعبرون عن آرائهم بحرية لا محدودة على الشبكة العنكبوتية، على يد شرطتها. ذلك أننا فى مجملنا خاضعون، انهزاميون غير قادرين على الطوباويات، مقتنعون بأن الثورات العالمية ليست بالأمر الممكن. إلا أن هذا السبب تحديدا هو مالا يجعلها كذلك. ومن هنا فيكفى التفكير فى أن أحوال العالم العامة قابلة للتحقيق حتى تصبح كذلك.

ستكون هذه فرصة طيبة لفهم أن التفكير فى حكومة العالم ليس بالذريعة للإحجام عن الاهتمام بالجار الجنب، فعلى العكس تمامًا، سيبدأ العالم مع هذا الجار تحديداً ومن أجله.

الملحق الأول

الهيئات العالمية

الحوكمة العامة العالمية

UPU – اتحاد البريد العالمى: أسس اتحاد البريد العالمى فى التاسع من أكتوبر ١٨٧٤. وهو ثانى أقدم منظمة دولية (بعد الاتحاد الدولى للاتصالات). ويشكل هذا الاتحاد الملتقى الرئيس للحوار بين ممثلى النظام البريدى. وبخلاف دور الوساطة و تقديم المشورة الذى يضطلع به يقوم اتحاد البريد العالمى بتحديد القواعد التى تتم على أساسها مبادلات البريد الدولى وصياغة التوصيات لتحفيز تنامى حجم البريد الدولى وتداول الطرود والخدمات المالية.

OMT – منظمة السياحة العالمية: تهدف هذه الهيئة المتخصصة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة إلى دفع السياحة قدما مساهمة منها فى التوسع الاقتصادى ونشر السلام والرخاء على مستوى المائة وتسع وثلاثين دولة الأعضاء بها. وقد استحدث فى الثمانينيات "اليوم العالمى للسياحة" احتفالا بذكرى تبنى لوائح منظمة السياحة العالمية.

OMI – منظمة البحرية الدولية: تهيمن هذه الوكالة المتخصصة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة على عملية وضع اللوائح البحرية لمئة وتسع وستين دولة فى مجالات الأمن البحرى والتلوث فى المجال البحرى عن طريق

الهيدروكربور وغيرها من الملوثات. وهى تسعى أيضا لتسهيل المرور البحرى الدولى بتبسيط الإجراءات والمستندات المطلوبة فى الموانئ لدى وصول السفن ومغادرتها.

OHCi – المنظمة الدولية للطيران المدنى: وكالة متخصصة تابعة لمنظمة الأمم المتحدة هدفها وضع المعايير التى تسمح بمعايرة النقل الجوى الدولى. وهى تعرّف البروتوكولات الواجب اتباعها خلال التحقيقات الخاصة بالحوادث الجوية. فى عام ٢٠٠٧ كانت المنظمة الدولية للطيران المدنى تضم مائة وتسعين دولة. وقد خفضت المنظمة منذ عام ١٩٩٣ معايير انبعاث أوكسيد الأزوت بنسبة تبلغ ٢٠٪.

IATA – اتحاد النقل الجوى الدولى (الأياتا): منظمة دولية خاصة تضم شركات النقل الجوى التى سمح لها بشكل خاص بالتشاور بشأن الأسعار. والحقيقة أنها من هذه الزاوية تتهم بالتعامل فى صورة "كارتل". يقوم هذا الاتحاد بتحديد القوانين الدولية الخاصة بالمطارات وتلك الخاصة بشركات الطيران. وهو يضم مائتى وثلاثين شركة كانت تمثل ٩٣٪ من النقل الدولى للمسافرين عام ٢٠٠٩.

OMD – منظمة الجمارك العالمية: تعد هذه المنظمة المتحدث باسم المجموعة الجمركية الدولية وهى تضمن الرقابة الجمركية على أكثر من ٩٨٪ من التجارة الدولية. وتدير هذه المنظمة المدونة التصنيفية الدولية للسلع التى يطلق عليها "النسق المتناغم" (SH) والسمات التقنية لاتفاقيات منظمة الجمارك العالمية الخاصة بالتقييم فى الجمرك. وتمتلك هذه المنظمة خبرات معترف بها دوليا فى مجال أمن السلسلة اللوجستية وتسهيل المبادلات الدولية وفى مجال مكافحة التهريب والتزييف وفى مجال دعم القدرات على تطبيق الإصلاحات الجمركية.

OIE – المكتب الدولى للأوبئة (المنظمة العالمية لصحة الحيوان)

ظهرت هذه المنظمة إلى الوجود عام ١٩٢٤ بعد وباء الطاعون البقرى الذى اجتاح بلچيكا عام ١٩٢٠ بعد استيراد "الدربانى" (وهو حيوان ثديى ذو سنام من الفصيلة البقرية) من جنوب آسيا. ويضم هذا المكتب مئة وثمان وسبعين دولة وهو يلعب دورا رئيسا فى جمع ونقل المعلومات الخاصة بالأمراض القابلة للانتقال بشكل طبيعى من الحيوان للإنسان والعكس (مثل إنفلونزا الطيور). ويقدر المكتب الدولى للأوبئة أن تنقل البشر والحيوانات يلعب دورا رئيسا فى نشر وانتشار العديد من مسببات الأمراض والأمراض البارزة على مستوى العالم.

المنظمة الفوق - قومية:

OMC – منظمة التجارة العالمية ينظم هذا الجهاز قواعد التجارة الدولية. ومنظمة التجارة العالمية ليست واحدة من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة. وهى تمثل قبل كل شىء إطارا للتفاوض تتفاعل وتتعامل فى داخله الحكومات لحل المنازعات التجارية التى تثير بينها الخلاف. فى هذه المفاوضات، لكل دولة صوت. وقد تزودت منظمة التجارة العالمية بسلطة قضائية "جهاز تسوية المنازعات" (ORD) الذى يمكن أن تتقدم الدول إليه بشكواها.

الهيئات المالية العالمية

FMI – صندوق النقد الدولى. يهدف صندوق النقد الدولى بشكل أساسى إلى الاستقرار المالى الدولى والتعاون النقدى وإلى تيسير المبادلات الدولية.

وهو يتبع ذلك بمنح قروض للبلاد التى تعانى من الصعوبات والأزمات ويعاون فى عمل إصلاحات اقتصادية تهدف إلى تحسين إدارة المالية العامة على المدى الطويل.

BRI – بنك التسويات الدولية – أنشئ هذا البنك عام ١٩٣٠ امتدادا لخطة "يونج" "Young" التى أعادت طرح معاهدة "رساى" للتفاوض بعد الحرب العالمية الأولى. ويعتبر هذا البنك أحد أقدم الهيئات المالية الدولية القديمة. يقع هذا البنك فى "بال" فى سويسرا ويطلق عليه "بنك البنوك المركزية" ولهذا البنك ذات الوضع القانونى للشركة المغفلة، أما المساهمون فيه فهى البنوك المركزية. يُعد بنك التسويات الدولية على مستوى لجنته فى "بال" الاتفاقات المحددة لعدد من القواعد والنسب الاحترازية القابلة للتطبيق على كل البنوك التجارية فى العالم. وقد تم توقيع اتفاقية "بال I" عام ١٩٨٨ واتفاقية "بال II" فيما بين عامى ٢٠٠٤ و ٢٠٠٨ أما اتفاقية "بال III" التى ما زالت فى طور الإعداد، فيتوقع الانتهاء منها عام ٢٠١٥.

BM – البنك الدولى – تأسس هذا البنك عام ١٩٤٥ غداة توقيع اتفاقيات "بريتون وودز" "Bretton Woods" تحت اسم "البنك الدولى للإنشاء والتعمير" للمساعدة فى إعادة إعمار قارة أوروبا. اضطلع البنك العالمى منذ نشأته بمهام جديدة منها: مشروعات التنمية الريفية والمياه والتعليم والصحة.جاءت هذه المشروعات استكمالا لمنظومة التدخلات التى كانت فى السابق محدودة، لدعم الدول اقتصاديا ولوضع البنية التحتية الأساسية (الموانئ – المطارات – الطرق – الجسور... إلخ).

الوكالات المتخصصة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة:

- ONUDI – منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. الهدف من هذا الجهاز هو الإسراع: بوتيرة التنمية الصناعية للبلاد النامية. وتلعب الـ ONUDI دورا مزدوجا فهى من ناحية ملتقى عالمى ومن ناحية أخرى وكالة تقنية. ورؤية هذه المنظمة على المدى الطويل هى رؤية عالم من الفرص؛ فيه ضمان لتنمية عادلة، فى متناول اليد ومستدامة وفيه يصبح تقليص الفقر مسئولية دولية.

- FAO – منظمة الأغذية والزراعة. كما يشير الشعار اللاتينى للجهاز "ليكن هناك خبز للجميع" "Fiat Panis". تهدف منظمة الأغذية والزراعة إلى مساعدة البلاد على إدارة مواردها بشكل أفضل وعلى توقع الاحتياجات المستقبلية للغذاء. وهى تقوم بإيجاد نوع من التناغم بين المعايير فى مجالات التغذية والزراعة والصيد وتزود البلاد النامية بالمساعدات التقنية اللازمة لها.

- OMS – منظمة الصحة العالمية. وفقا لدستورها تقوم منظمة الصحة العالمية بمحاولة إيصال كل شعوب العالم إلى أعلى مستوى صحى ممكن. سبق إنشاء هذه المنظمة اتفاقيات دولية عديدة. فعلى سبيل المثال اتخذت عام ١٨٥٠ كل التدابير للتنسيق بين إجراءات الحجر الصحى التى وضعت لحماية الدول الأوروبية من الطاعون. ويمثل تطور منظمة الصحة العالمية منذ إنشائها عام ١٩٤٨ إثباتا لكون الصحة مسؤولية مشتركة تفترض وصولاً عادلاً إلى الخدمات الصحية ودفاعا جماعيا ضد التهديدات العابرة للقوميات.

FIDA – الصندوق الدولى للتنمية الزراعية. هو مصرف يساعد فى التنمية الهدف من وجوده مساعدة البلدان التى تعانى من الفقر وسوء التغذية ماليا ويطمح الصندوق الدولى للتنمية الزراعية إلى تحسين وتحديث التقنيات الزراعية المتاحة فى الريف عن طريق مشروعات التمويل متناهية الصغر التى تدار على المستوى المحلى.

UNESCO – منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. تهدف "منظمة اليونسكو" إلى المساهمة فى الحفاظ على السلام والأمن فى العالم عن طريق تطوير التربية والعلم والثقافة والاتصال. وهى من كان وراء عمل "السجل الدولى لذاكرة العالم "الذى يحصى ثراء التراث التسجيلى العالمى لضمان الحفاظ عليها للأجيال القادمة وتيسير وصول الجمهور إليه.

BIE – المكتب الدولى للتعليم. يضطلع هذا المركز التابع لليونسكو بمهمة الدفع قدما بالنقاش الدولى حول سياسات التعليم. وهذا ما يتطلب ملاحظة النظم التعليمية ومحتوى المناهج والأساليب التعليمية المستخدمة وضم النتائج المستخلصة من كل ذلك إلى بنك المعطيات المقارنة مع ضمان نشر منتظم لحصلة ذلك كله. وينظم المكتب الدولى للتعليم سنويا مؤتمرا دوليا خاصا بالتعليم.

OMPTI – المنظمة العالمية للملكية الفكرية. مهمة هذه المنظمة عمل نظام دولى للدفاع عن الملكية الفكرية التى تكافئ الإبداع وتحفز الابتكار وتساهم فى التنمية الاقتصادية.

OMM – المنظمة العالمية للأرصاد الجوية. تلعب المنظمة العالمية للأرصاد الجوية دورا محوريا فى تنميط المعطيات المناخية وفى التوقعات الطقسية. فى

عام ١٨٥٣ انعقد المؤتمر الدولى الأول للمناخ البحرى. كانت القوى الاقتصادية آنذاك قد أدركت الرهان الذى يمثله الفهم الأفضل للأحوال الجوية فى المحيطات لأمن الملاحة التجارية بين أوروبا وبقية العالم. بالإضافة إلى نظم رصد وملاحظة الأحوال الجوية التى وضعتها، طرحت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية فى الآونة الأخيرة (٢٠٠٣) برنامجا لاتقاء حدوث الكوارث الطبيعية.

OIT – منظمة العمل الدولية. تتمتع هذه المنظمة وحدها ودونا عن كل الوكالات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة ببنية ثلاثية. فهى تجمع فى واقع الأمر على ذات المستوى حكومات وأرباب أعمال وعاملين. تهدف منظمة العمل الدولية فى الأساس إلى وضع معايير دولية للعمل ومراقبتها. وهى تركز فى حملاتها على شقين أولهما النهوض بحقوق العمل وثانيهما زيادة عدد فرص العمل اللائقة.

هناك وكالات متخصصة أخرى تابعة لمنظمة الأمم المتحدة تمت الإشارة إليها عاليه أو سيرد ذكرها لاحقا منها: المنظمة الدولية للطيران المدنى OACI والمنظمة البحرية الدولية OMI واتحاد البريد العالمى UPU والاتحاد الدولى للاتصالات UIT ومنظمة السياحة العالمية OMT.

هيئات متخصصة تابعة لهيئة الأمم المتحدة:

UNITAR– معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث.

UNIDIR – معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح.

UNICRI – معهد الأمم المتحدة الأقاليمى لبحوث الجريمة والعدالة.

UNRISD – برنامج الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية.

UNU – جامعة الأمم المتحدة.

UNSTRAW – المعهد الدولى للتدريب والبحوث من أجل رقى المرأة (الأنسترو).

برامج وصناديق الأمم المتحدة المختلفة:

UNICEF – صندوق الأمم المتحدة للطفولة.

FENU – صندوق الأمم المتحدة للمعدات.

FNUAP – صندوق الأمم المتحدة للسكان.

FNUPI – صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية.

UNIFEM – صندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة.

PAM – برنامج الغذاء العالمى.

ONUSIDA – برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة فيروس نقص المناعة المكتسبة (الإيدز).

VNU – برنامج متطوعى الأمم المتحدة.

PNUD – برنامج الأمم المتحدة الإنمائى.

PNUE – برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

PNUEH – برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل).

UNHCR – المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

UNRWA – وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين فى الشرق الأدنى.

UNODC – مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة.

الحوكمة التقنية والعلمية العالمية

BIPM – المكتب الدولى للمقاييس والموازين: أنشئ هذا المكتب بهدف ضمان التوحيد العالمى للمقاييس وتتبعها فى داخل النظام الدولى للوحدات.

يعمل المكتب وفق "اتفاقية متر" وهى (معاهدة دبلوماسية وقعت عليها سبع عشرة دولة عام ١٨٧٥ وقد أجريت عليها بعض التعديلات عام ١٩٢١).

UIT – الاتحاد الدولى للاتصالات. أسس هذا الاتحاد عام ١٨٦٥ تحت اسم: "الاتحاد الدولى للتلغراف" ويعد واحدا من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة. وهو قطب تقارب عالمى تلتقى عنده السلطات العامة والقطاع الخاص، ومهمته تقنين وتخطيط الاتصالات فى العالم مع وضع المعايير الخاصة بهذا القطاع.

UIA – الاتحاد الفلكى الدولى (International Astronomical Union) يعد الاتحاد الفلكى الدولى جمعية دولية غير حكومية تهدف إلى الربط والتنسيق بين أعمال علماء الفلك عبر العالم. وهى المنظمة الوحيدة التى تملك حق تسمية الأجرام السماوية.

UGGI – الاتحاد الدولى لعلم المساحة التطبيقية وعلم فيزياء الأرض. تقوم هذه المنظمة العلمية بالربط والتنسيق بين الدراسات المتناظمة الخاصة

بالأرض وبيئتها الفضائية فى إطار دولى. ومعطيات الملاحظة التى يتم الحصول عليها فى إطار الدراسات المجراة تحت رعاية "الاتحاد الدولى لعلم المساحة التطبيقية وعلم فيزياء الأرض "متاحة من حيث المبدأ لكل المجموعة العلمية بهدف استخدامها لصالح البشرية كلها.

IERS –(International Earth Rotation & Reference Systems Service) لنظام الدولى لدوران الأرض. يدرس هذا الجهاز توجه الأرض ويلعب دورا أساسيا على مستوى الـ (UTC) "التوقيت العالمى" بإقرار الإدراج المحتمل لثانية زائدة بحيث يمكن الإبقاء والحفاظ عليه متفقا مع دوران الأرض.

OIPC – المنظمة الدولية للحماية المدنية – هى منظمة بيحكومية الهدف منها دعم البنيات القومية للحماية المدنية فى مواجهة مخاطر الأعاصير والزلازل والانفجارات والانهيارات الثلجية والنشاط الإشعاعى والعواصف والفيضانات... إلخ وهى تضم اليوم ما يقرب من خمسين دولة.

AIESEC – الجمعية الدولية لطلاب العلوم الاقتصادية والتجارية. تعد هذه الجمعية أكبر منظمة طلابية فى العالم ويقوم على إدارتها بالكامل الطلاب والحاصلون على دبلومات الدراسات العليا. وترمى هذه المنظمة للمساهمة فى بناء عالم يسوده السلام وذلك بتدريب قيادات قادرة على التغيير لصالح جماعاتهم (عروض لمنح دولية) تضم شبكة هذه الجمعية خمسين ألف عضو ينتمون لمئة وإحدى عشرة دولة موزعين فى أكثر من ألف وسبعمئة جامعة.

AIS – الجمعية الدولية لعلم الاجتماع – يهدف هذا التجمع الدولى لعلماء الاجتماع إلى تقديم علماء الاجتماع فى كل أرجاء العالم بغض النظر

عن جنسياتهم أو مناهجهم البحثية. كما تسعى لتيسير الأبحاث فى علم الاجتماع وزيادة القدرة الدولية على رؤية العلم.

FIJ – الاتحاد الدولى للصحفيين – يجمع هذا الاتحاد النقابات وتنظيمات صحفيى أكثر من مائة دولة. يتولى هذا الاتحاد الحركات الدولية الساعية للدفاع عن حرية الصحافة عبر العالم ويساند الصحفيين فى معركتهم للحصول على حقوقهم النقابية. وقد أسس صندوقا دوليا لأمان الصحفيين يمدهم بالمساعدات الإنسانية فى حالة احتياجهم لذلك.

OICA – المنظمة الدولية لصانعى السيارات – تأسس هذا الاتحاد عام ١٩١٩ لتقديم صناعة السيارات على المستوى الدولى ويهدف إلى تنسيق الاتصال بين صانعى السيارات وصانعى المركبات ومستورديها.

FMA – الاتحاد العالمى للمعلنين "World Federation of Advertisers". يجمع هذا الاتحاد شبكة من خمس وخمسين جمعية قومية للمعلنين (الدعائيين) وخمسين من مئة جمعية متعددة القوميات للدعاية، من أكثر الجمعيات أهمية فى العالم. ويمثل الاتحاد العالمى للمعلنين نحو ٩٠٪ من استثمار وسائل الإعلام العالمى وهو ما يساوى ٧٠٠ مليار من الدولارات السنوية.

FIPA – الاتحاد الدولى للمنتجين الزراعيين. تمثل المنظمة العالمية للمزارعين ما يزيد على ستمئة مليون حيازة زراعية عائلية فيما يقرب من ثمانين دولة. والاتحاد الدولى للمنتجين الزراعيين عضو فى اللجنة المهتمة بنهوض التعاونيات وتطورها (COPAC) الذى يقوم بدور استشارى قبل الأمم المتحدة.

FIT – الاتحاد الدولى للمترجمين. يضم هذا الاتحاد جمعيات المترجمين فى نحو خمسين دولة، وقد تبنى عام ١٩٦٣ "ميثاق المترجم" الذى وجد لإرشاد المترجم فى كيفية ممارسته لمهمته.

IFAC – الاتحاد الدولى لخبراء المحاسبين – هذا الاتحاد هو المنظمة العالمية لمهنة المحاسبة. هو يتعاون مع مئة وأربع وستين جمعية مشكلة فى مئة وخمس وعشرين دولة بهدف تشجيع محاسبى العالم كله على الالتزام بممارسات من نوعية متميزة. ويقوم الاتحاد الدولى لخبراء المحاسبين بتحديد المعايير الدولية التى تتناول علم الواجبات الأدبية والتدريب والتأمين وفحص الحسابات المالية بالإضافة إلى معايير محاسبة القطاع العام.

AMM – الجمعية الطبية العالمية – تمثل هذه الجمعية أربع وثمانين جمعية طبية عالمية وتسعة ملايين عضو. وهى تحاول جاهدة وضع أعلى معايير ممكنة فى المجال الطبي والتدريب الطبى وأخلاقيات المهن الطبية.

FDI – الاتحاد الدولى لأطباء الأسنان – يعد هذا الجهاز لسان الحال المستقل لمهنة طب الأسنان وهو يضم مئة وست وخمسين جمعية فى عضويتها منتشرة فى مئة وسبع وثلاثين دولة تمثل نحو تسعمئة ألف جراح أسنان فى أنحاء العالم.

UA – الاتحاد الدولى للمهندسين – تضم هذه المنظمة اليوم منظمات مهنية للمهندسين المعماريين مستقرة فى مئة وثلاث وعشرين دولة. كل عضو فى واحدة من هذه المنظمات هو بالتبعية عضو فى الاتحاد الدولى للمهندسين.

UIA – الاتحاد الدولى للمحامين – يدافع الاتحاد الدولى للمحامين عن مهنة المحاماة ويدعم الاتصالات الدولية والتعاون وتبادل المعلومات بين المحامين. ويفتح الاتحاد أبوابه لمحاميى العالم العموميين أو المتخصصين: وهو يضم عدة آلاف من الأعضاء ومئات المحامين المنتمين لأكثر من مئة وعشرين دولة.

UINL – الاتحاد الدولى لكتاب العدل – كان الهدف من تأسيس الاتحاد هو تطوير وظيفة كاتب العدل فى كل أنحاء العالم. وهذا الاتحاد ممثل فى كل من الأمم المتحدة و منظمة التجارة العالمية، ويحظى فى الأمم المتحدة بوضع استشارى خاص. وهو من هذا المنطلق يلعب دور المستشار قبل الحكومات والأمانة العامة كما أن له وجوداً فى اليونسكو واللجنة الأوروبية والبرلمان الأوروبى.

ISF – "مهندسون بلا حدود".

CIF – "المجلس الدولى للممرضات".

EDM – "مقاولو العالم".

الاتحادات الرياضية الدولية

IFG – الاتحاد الدولى للتربية المدنية والرياضة – تأسس هذا الاتحاد عام ١٨٨١ ويعد أقدم الاتحادات الرياضية الدولية القديمة.

FIFA – الاتحاد الدولى لكرة القدم – أنشئ الفيفا عام ١٩٠٤ بواسطة جمعية الاتحادات القومية. ورغم كون هذا الاتحاد ينظم كأس العالم فليس منوطا به تحديد تقاويم المباريات المبدئية ولا قواعدها. كما أنه ليست له

سطوة على تنظيم أى اتحاد إقليمى. منذ عام ٢٠٠٦ جعل اتحاد الفيفا من الأخلاق أحد أولوياته وهو يسعى لطرح أفضل حوكمة وأفضل شفافية فى عالم كرة القدم. عارض الاتحاد بشدة قيام أطفال بصناعة كور القدم ووقع على اتفاقية متعلقة بهذا الشأن (١٩٩٧) لمنع هذه الظاهرة بمقاطعة "سيالكوت" "Sialkot" فى "باكستان". ومنذ عام ٢٠٠٣ تكمل الحملة التى بادر اتحاد الفيفا بطرحها تحت عنوان "بطاقة حمراء لعمل الأطفال" معركتها.

IAFF – الاتحاد الدولى لاتحادات ألعاب القوى – تأسس هذا الاتحاد عام ١٩١٢ ويضطلع بمهمة تنظيم بطولات ألعاب القوى فى العالم وتنميط أساليب التوقيت وتحديد الأرقام القياسية. ويمنح هذا الاتحاد سنويا كؤوسًا وميداليات ألعاب القوى للذكور والإناث.

تأسست معظم الاتحادات الرياضية الدولية فى عام ١٩١٠. ونلاحظ فيما يتعلق بالرياضات الأولمبية وجود الاتحادات العالمية التالية: الاتحادات الدولية لجمعيات التجديف، وتنس الريشة والبيسبول وكرة السلة والتزلج الانحدار والكرلنغ وسلاح الشيش وكرة القدم وكرة اليد والهوكى بنوعيه والتزلج باللوح والعدو والجودو والمصارعة والسباحة والخماسى الحديث والتزلج على الجليد والكرة اللينة والتايكوندو والتنس وتنس الطاولة والرماية بالقوس والثلاثى وسباق السفن الشراعية والكرة الطائرة والاتحاد الدولى للفروسية والاتحاد الدولى للثنائى والاتحاد الدولى لرياضة الدراجات.

أما الرياضات غير الأولمبية فنحصر فيها الاتحادات الدولية لرياضة كرة الثلج والكيك بوكسنج وسباق الضواحى والكروكيه والبولنج والهوكى على العشب وكرة القدم الأمريكية وكرة الكورف وسباق الدراجات البخارية وكرة الشبكة والصيد الرياضى فى البحر.

وصيد الأسماك الرياضى بالذبابة والبيلوتا والكرة الحديدية والبولو ورياضات الأسطوانة والرجبى والتزلج على الماء والسومو والإسكواش، والاتحاد الدولى لجمعيات تسلق الجبال والاتحاد الدولى للسرف أو التزلج على الأمواج.

من الاتحادات العالمية الأكثر إثارة للدهشة نشير إلى وجود الاتحاد الدولى لكرة الطارة وهى لعبة تقليدية لا يعرفها الجمهور العريض بشكل كافٍ رغم ما لها من متطلبات عديدة.

الحوكمة العالمية الخاصة بإنتاج المواد الغذائية:

- OIV – المنظمة الدولية للكروم والأنبذة – تجمع هذه المنظمة ممثلين لأربع وأربعين دولة عضوا ويتم تعريفها باعتبارها جهازا بين حكومتى ذا طابع علمى وتقنى واختصاص معترف به فى مجال المنتجات الناشئة عن الكروم. وهو يهدف إلى إيجاد تناغم بين الممارسات التطبيقية والمعايير عبر العالم ومن ثم عمل معايير دولية جديدة من أجل تحسين كل ما ينتج من أنبذة والإشراف على تداولها تجارياً مع أخذ مصالح المستهلكين فى الاعتبار.
- OIC – المنظمة الدولية للبن – هى منظمة بين حكومية تضم أغلب البلدان المنتجة للبن (٤٥ دولة) بالإضافة إلى البلدان المستوردة الرئيسة (٣١ دولة) والسلطة العليا فى هذه المنظمة هى المجلس الدولى للبن. وأهم مهامه هى الإمداد بالأسعار الاسترشادية وتوفير قاعدة معطيات إحصائية المتعلقة بهذه السلعة بالإضافة إلى كتابة تقرير شهرى عن سوق البن للتنسيق بين السياسات والأوليات الخاصة بهذا المنتج بشكل أفضل.
- ICCO – المنظمة الدولية للكاكاو – تأسست هذه المنظمة عام ١٩٧٣ تحت رعاية الأمم المتحدة لإدارة الترتيبات الخاصة بالاتفاق الدولى الخاص بالكاكاو

الذى عقد عام ١٩٧٢ . رأت المنظمة أنه منوط بها العمل من أجل "اقتصاد مستدام للكاكاو". بالإضافة إلى دورها كمركز معلومات تضع المنظمة لنفسها هدفًا أساسيًا تشجيع التعاون الدولى فى مجال الكاكاو مع المساهمة فى تثبيت واستقرار السوق والإنتاج المستدام للكاكاو بأسعار معقولة.

ISO – المنظمة الدولية للسكر – هى جمعية بين حكومية مخصصة لتحسين ظروف إنتاج السكر فى كل بلدان العالم. وهى تنشد تقديم ملتقى حوار عالمى وجمع كل المعلومات الخاصة بسوق السكر.

المنظمات غير الحكومية

الصليب الأحمر:

الصليب الأحمر هو تجمع المنظمات الإنسانية الأكثر أهمية فى العالم. أنشئ هذا الجهاز عقب معركة "سولفرينو" Solferino رساء بنية إنقاذ محايدة ودائمة للجنود الجرحى. اتسعت فى يومنا هذا مهمة الحركة الدولية للصليب الأحمر لتشمل التحسب والتنبيه للآلام والمعاناة ومحاولة تخفيفها احترامًا للكيان الإنسانى خاصة وقت الصدام المسلح بالإضافة إلى القيام بذلك فى المواقف العاجلة والعمل على الوقاية من الأمراض مع تطوير النواحى الصحية والاجتماعية.

- "منظمة مناهضة الجوع".
- "منظمة العفو الدولية".
- "مراسلون بدون حدود".
- "المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب".

- "حركة العمال المعدمين".

- "أطباء بلا حدود".

- "بلانت فايننس".

- "المنظمة الدولية للمعوقين".

- "هيومن رايتس ووتش" "مراقبة حقوق الإنسان".

- "صندوق الحياة البرية العالمى".

اللجان والمجالس الدولية

[التى تعد أغلبها شريكة لمنظمة اليونسكو]

- المجلس الدولى للأرشيف.

- المجلس الدولى للمتاحف.

- المجلس الدولى للموسيقى.

- المجلس الدولى للمواقع والنصب التاريخية.

- المجلس الدولى للفلسفة والعلوم الإنسانية.

- اللجنة الدولية للسدود.

- المجلس الدولى لعلوم الهندسة والتكنولوجيا.

- المجلس الدولى لمنظمات مهرجانات الفولكلور والفنون التقليدية.

- المجلس الدولى للسينما والتلفاز والاتصالات السمعية البصرية.

البيئة والبنيات التحتية

- الوكالة الدولية لإدارة مياه الأمطار:

تهدف هذه الوكالة لتطوير عملية جمع مياه الأمطار باعتبارها وسيلة بسيطة واقتصادية لتزويد البلاد الأكثر احتياجاً بالماء.

- المياه الحية:

تؤسس هذه المنظمة لحملات تنقية المياه عن طريق إنشاء الجسور ودورات المياه وحفر الآبار... إلخ.

- المنظمة الدولية لدورات المياه: (World Toilet Organization)

تهدف هذه المنظمة الدولية غير الحكومية إلى تشجيع استخدام دورات المياه وضمان الصحة العامة عبر العالم.

- "جرين بيس" أو "السلام الأخضر".

- ماكس هافيلار: تنمية التجارة العادلة.

- الطاقة الزرقاء: إقامة أنظمة تجمع بين الرياح والشمس بهدف كهربة القرى المنعزلة.

- اللجنة الدولية للحماية الإشعاعية: الحماية ضد الإشعاعات الآيونية (النشاط الإشعاعي).

- مؤسسة مهندسي الطوارئ:

تضمن هذه المؤسسة مساعدة تقنية لضحايا الكوارث الطبيعية والتقنية والبشرية.

حماية الطفولة

- "قرى الأطفال" SOS.
- "المنظمة الدولية للأيتام فى جميع أنحاء العالم".
- "المنظمة الدولية للدفاع عن الأطفال".
- "إنهاء بغاء الأطفال فى المواد الإباحية والاتجار بالأطفال لأغراض جنسية": (ECPAT) منظمة تكافح البغاء واسترقاق الأطفال جنسيا.
- "الدولية لرؤية العالم": أول منظمة لرعاية الأطفال فى العالم.
- الحفاظ على البراءة: حماية الأطفال على الإنترنت.

نقاش سياسى

- حركة ساحل.
- التحالف من أجل عالم مسئول، متعدد ومتكاتف.

الدفاع عن الحقوق

- الدولية لمناهضة العبودية.
- الدولية للباقين على قيد الحياة: منظمة غير حكومية للدفاع عن حقوق سكان البلاد الأصليين.
- المنظمة الدولية "للبيجنسويين": وهى أكبر منظمة فى العالم تكرس جهودها للأشخاص "البيجنسويين". وهى تهدف إلى الدفاع عن الحقوق الإنسانية للأشخاص

الذين عرفهم الجهاز باعتبارهم من ولدوا بأجساد لا تندرج وفق معايير التصنيف المأخوذ بها تحت أى من الجنسين الرسميين.

المنظمات الثقافية متعددة القوميات

- شبكة الأغاخان للتنمية.
- الشبكة الافتراضية للغجر: منظمة غير حكومية الهدف منها تجميع المعلومات المفيدة واللازمة عن شعب الغجر.
- جمعية الشرطة الدولية: وهى أكبر منظمة اجتماعية ثقافية عالمية لرجال الشرطة.
- الاتحاد العالمى لقدامى المحاربين: اتحاد دولى مستقل وغير سياسى يجمع ١٧٠ منظمة تابعة لتسع وثمانين دولة تمثل ما بين ٢٥ إلى ٣٠ مليون من قدامى المحاربين عبر العالم.
- الاتحاد العالمى للعلاج بالموسيقى: منظمة غير حكومية تنهض بالموسيقى وتعززها باعتبارها أداة علاج لاستعادة الصحة العقلية والجسمية والحسية للأشخاص الذين يعانون فى العالم كله.

حماية الحيوانات

- الحماية العالمية لحيوانات المزرعة: (PMAF)

- الاتحاد الدولى للكلاب: منظمة غير حكومية تقدم نفسها باعتبارها "منظمة الكلاب العالمية الهدف منها حماية (دراسة الكلاب) والسلالات النقية منها.

الشفافية

- حوار المدن العالمية: جمعية دولية تضم العمد وكبار الممثلين السياسيين بهدف بناء مجتمع المعلومة للجميع.
- الشفافية الدولية: منظمة غير حكومية تنشد بشكل رئيسى مكافحة فساد حكومات العالم.

الحرب والذكرى

- حركة باجواش: منظمة غير حكومية تضم شخصيات من المجالين الجامعى والسياسى فى محاولة لتقليص مخاطر الصدامات المسلحة.
- طوارئ: إعادة تأهيل لضحايا الحرب والألغام الأرضية.
- النصب التذكارى: تسعى لتوقى عودة الشمولية وإلى الإظهار الجلى لعمليات الابتزاز والاغتصاب الماضية وضحاياها.
- الجمعية الدولية لدراسة الألم: منظمة غير حكومية مهنية ودولية لتعزيز المعرفة بالآلام والتحكم فيها.

حقوق الإنترنت [الشبكة العنكبوتية]

- مؤسسة الحدود الإلكترونية: مؤسسة تهدف إلى ضمان حرية التعبير على الشبكة العنكبوتية.

- مؤسسة البرمجيات الحرة: مؤسسة تسعى لتعزيز البرمجيات الحرة وللدفاع عن مستخدميها.

بعض المنظمات الإنسانوية الدينية

- الإغاثة الإسلامية: هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية.

- الرابطة الإسلامية العالمية: منظمة غير حكومية إسلامية تم تأسيسها عام ١٩٦٢ فى مكة على يد ولى عهد المملكة العربية السعودية الأمير فيصل من أجل النهوض بالجامعة الإسلامية.

- الوكالة الإدفنتسية للتنمية والمساعدة الإنسانوية (ADRA): منظمة إنسانوية أنشأتها كنيسة اليوم السابع الإدفنتسية. وهى تشرف على برامج تنمية جماعية وأعمال إنسانوية مرتبطة بالكوارث الطبيعية.

مؤسسة LDS "Latter day saints" "قديسو اليوم الأخير" يقدم التنظيم الخيرى بكنيسة "يسوع المسيح لقديسى اليوم الأخير" مساعدات للأسر المعدمة فى كل أرجاء العالم ويسعى لتحسين قدراتها على الاعتماد على نفسها.

الملحق الثانى

هل تعد المعاهدات "الكونية" خطوطًا أولية للقانون العالمى؟

تنظم هيئة الأمم المتحدة سنويًا منذ عام ألفين احتفالات رسمية (أقيم الاحتفال الحادى عشر فى سبتمبر ٢٠١٠) تدعو فيها الدول الأعضاء للتوقيع على المعاهدات متعددة الأطراف والتصديق عليها أو الانضمام إليها. منذ شرعت هيئة الأمم المتحدة فى هذا التقليد، حصلت على نحو ألف وخمسمئة توقيعٍ جديدٍ وتصديقٍ وانضمامٍ للمعاهدات الدولية الرئيسة.

ملحوظة:

لا تشمل القائمة التالية سوى المعاهدات الحاصلة على مئة وخمسين تصديقًا. هذا لا يمنع أن هناك معاهدات مهمة ممهورة بأقل من مئة وخمسين توقيعًا، على سبيل المثال تشريع روما الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية الذى تم توقيعه فى السابع عشر من يوليو ١٩٩٨ ويدأ العمل به فى الأول من يوليو ٢٠٠٢ ولم يزد عدد الدول الأطراف فيه على مئة وأربع عشرة دولة. ونسوق مثالاً آخر فى ذات الصدد، هو اتفاقية ڤيينا الخاصة بقانون المعاهدات التى تم التوقيع عليها فى الثالث والعشرين من مايو ١٩٦٩ ويدأ العمل بها فى السابع والعشرين من يناير ١٩٨٠ ولم يصل عدد الدول الأطراف فيها إلى أكثر من مئة وإحدى عشرة دولة.

الأمن والعدالة الدوليان

ميثاق الأمم المتحدة

تم التوقيع عليه فى السادس والعشرين من يونيو ١٩٤٥.

بدأ العمل به فى الرابع والعشرين من شهر أكتوبر ١٩٤٥.

١٩٢طرفًا.

تشريع محكمة العدل الدولية.

الأطراف: جميع أعضاء هيئة الأمم المتحدة.

العلاقات الدبلوماسية

- الاتفاقية الخاصة بامتيازات وحصانات الأمم المتحدة.

● تم التوقيع عليها فى الثالث عشر من فبراير ١٩٤٦.

● بدأ العمل بها فى السابع عشر من سبتمبر ١٩٤٦.

١٥٧ طرفًا.

- اتفاقية ڤيينا الخاصة بالعلاقات القنصلية.

● تم التوقيع عليها فى الرابع والعشرين من أبريل ١٩٦٣.

● بدأ العمل بها فى التاسع عشر من مارس ١٩٦٧.

١٧٣ طرفًا.

- اتفاقية ڤيينا الخاصة بالعلاقات الدبلوماسية.

● تم التوقيع عليها فى الثامن عشر من أبريل ١٩٦١.

● بدأ العمل بها فى الرابع والعشرين من أبريل ١٩٦٤.

١٨٧ طرفًا.

- الاتفاقية الخاصة بمنع وعقاب الخروقات ضد الأشخاص الذين يحظون بحماية دولية بما فيهم العناصر الدبلوماسية.

● تم التوقيع عليها فى الرابع عشر من ديسمبر ١٩٧٣.

● بدأ العمل بها فى العشرين من فبراير ١٩٧٧.

١٧٣ طرفًا.

حقوق الإنسان

- الاتفاقية الخاصة بإلغاء كل أشكال التمييز العنصرى.

● تم التوقيع عليها فى السابع من مارس ١٩٦٦.

● بدأ العمل بها فى الرابع من يناير ١٩٦٩.

١٧٤ طرفًا.

- الوثيقة الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية.

● تم التوقيع عليها فى السادس عشر من ديسمبر ١٩٦٦.

● بدأ العمل بها فى الثالث والعشرين من مارس ١٩٧٦.

١٦٧ طرفًا.

- العهد الدولى الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

● تم التوقيع عليه فى السادس عشر من ديسمبر ١٩٦٦.

● بدأ العمل به فى الثالث من يناير ١٩٧٦.

١٦٠ طرفًا.

- الاتفاقية الخاصة بإزالة كل أشكال التمييز تجاه النساء.

● تم التوقيع عليها فى الثامن عشر من ديسمبر ١٩٧٩.

● بدأ العمل بها فى الثالث من سبتمبر ١٩٨١.

١٨٦ طرفًا.

- الاتفاقية الخاصة بحقوق الطفل.

● تم التوقيع عليها فى العشرين من نوفمبر ١٩٨٩.

● بدأ العمل بها فى الثانى من سبتمبر ١٩٩٠.

١٩٢ طرفًا.

نزع السلاح

- معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

● تم التوقيع عليها فى الأول من يوليو ١٩٦٨.

● بدأ العمل بها فى الخامس من مارس ١٩٧٠.

١٨٩ طرفًا.

- الاتفاقية الخاصة بحظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) أو التكسينية وتدمير تلك الأسلحة.

- تم التوقيع عليها فى العاشر من أبريل ١٩٧٢.
- بدأ العمل بها فى السادس والعشرين من مارس ١٩٧٥.

١٦٣ طرفًا.

- الاتفاقية الخاصة بحظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة.

- تم التوقيع عليها فى الثالث عشر من يناير ١٩٩٣.
- بدأ العمل بها فى التاسع والعشرين من أبريل ١٩٩٧.

١٨٨ طرفًا.

قانون الحرب والقانون الإنسانوى

- اتفاقيات "چنيف".

- تم التوقيع عليها فى الثانى عشر من أغسطس ١٩٤٩.
- تم العمل بها فى الحادى والعشرين من أكتوبر ١٩٥٠.

١٩٤ طرفًا.

- البروتوكول الإضافى الأول لاتفاقيات "چنيف" الموقع فى الثانى عشر من أغسطس ١٩٤٩ والخاص بحماية ضحايا الصدامات المسلحة الدولية.

- تم التوقيع عليه فى الثامن من يونيو ١٩٧٧.

● تم العمل به فى السابع من ديسمبر ١٩٧٨.

١٧١ طرفًا.

– البروتوكول الإضافى الثانى لاتفاقيات "جنيف" الموقع فى الثانى عشر من أغسطس ١٩٤٩ والخاص بحماية ضحايا الصدامات المسلحة غير الدولية.

● تم التوقيع عليه فى الثامن من يونيو ١٩٧٧.

● تم العمل به فى السابع من ديسمبر ١٩٧٨.

١٦٥ طرفًا.

المسائل العقابية ومكافحة الاقتصاد الإجرامى

– الاتفاقية الخاصة بالجرائم وببعض الأفعال الأخرى المرتكبة على متن الطائرات.

● تم التوقيع عليها فى الرابع عشر من سبتمبر ١٩٦٣.

● تم العمل بها فى الرابع من ديسمبر ١٩٦٩.

١٨٥ طرفًا.

– الاتفاقية الخاصة بمناهضة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات.

● تم التوقيع عليها فى السادس عشر من ديسمبر ١٩٧٠.

● تم العمل بها فى الرابع عشر من أكتوبر ١٩٧١.

١٨٥ طرفًا.

– الاتفاقية الخاصة بالعقاقير النفسية.

● تم التوقيع عليها فى الحادى والعشرين من فبراير ١٩٧١.

● تم العمل بها فى السادس عشر من أغسطس ١٩٧٦.

١٨٣ طرفًا.

– الاتفاقية الخاصة بقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدنى.

● تم التوقيع عليها فى الثالث والعشرين من سبتمبر ١٩٧١.

● تم العمل بها فى السادس والعشرين من يناير ١٩٧٣.

١٨٨ طرفًا.

– الاتفاقية الخاصة باللائحة الدولية لتجنب الصدامات فى البحر.

● تم التوقيع عليها فى العشرين من أكتوبر ١٩٧٢.

● تم العمل بها فى الخامس عشر من يوليو ١٩٧٧.

١٥٣ طرفًا.

– اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية.

● تم التوقيع عليها فى الثامن من أغسطس ١٩٧٥.

● تم العمل بها فى الثامن من أغسطس ١٩٧٥.

١٨٥ طرفًا.

– الاتفاقية الخاصة بمناهضة أخذ الرهائن.

● تم التوقيع عليها فى السابع عشر من ديسمبر١٩٧٩.

● تم العمل بها فى الثالث من يوليو ١٩٨٣.

١٦٨ طرفًا.

- البروتوكول الخاص بقمع أعمال العنف غير المشروعة فى المطارات التى تخدم الطيران المدنى الدولى.

● تم التوقيع عليه فى الرابع والعشرين من فبراير ١٩٨٨.

● تم العمل به فى السادس من أغسطس ١٩٨٩.

١٧١ طرفًا.

- الاتفاقية الخاصة بقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية.

● تم التوقيع عليها فى العاشر من مارس ١٩٨٨.

● تم العمل بها فى الأول من مارس ١٩٩٢.

١٥٧ طرفًا.

- الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ والمعدلة ببروتوكول يشمل الصيغة المعدلة.

● تم التوقيع عليها فى العشرين من ديسمبر ١٩٨٨.

● تم العمل بها فى الحادى عشر من نوڤمبر ١٩٩٠.

١٨٤ طرفًا.

- الاتفاقية الدولية لردع الاغتيالات الإرهابية باستخدام المتفجرات.

● تم التوقيع عليها فى الخامس عشر من ديسمبر ١٩٩٧.

● تم العمل بها فى الثالث والعشرين من مايو ٢٠٠١.

١٦٤ طرفًا.

- الاتفاقية الدولية لردع تمويل الإرهاب.

● تم التوقيع عليها فى التاسع من ديسمبر ١٩٩٩.

● تم العمل بها فى العاشر من أبريل ٢٠٠٢.

١٧٣ طرفًا.

- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

● تم التوقيع عليها فى الخامس عشر من نوفمبر ٢٠٠٠.

● تم العمل بها فى التاسع والعشرين من سبتمبر ٢٠٠٣.

١٥٩ طرفًا.

الاقتصاد والتجارة الدولية والتنمية

- اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية.

● تم التوقيع عليها فى العشرين من مارس ١٨٨٣.

١٧٣ طرفًا.

الصحة

- اتفاقية إطار منظمة الصحة الدولية لمكافحة التدخين.

● تم التوقيع عليها فى الحادى والعشرين من مايو ٢٠٠٣.

● تم العمل بها فى السابع والعشرين من فبراير ٢٠٠٥.

١٧٢ طرفًا.

- اللائحة الصحية الدولية لمنظمة الصحة العالمية.

● تم تبنيها فى الثالث والعشرين من مايو ٢٠٠٥.

● تم العمل بها فى الخامس عشر من يونيو ٢٠٠٧.

١٩٤ دولة موقعة.

العمل

- اتفاقية العمل الدولية رقم ٢٩ بشأن العمل الجبرى.

● تم تبنيها فى الثامن والعشرين من يونيو ١٩٣٠.

● تم العمل بها فى الأول من مايو ١٩٣٢.

● تم التصديق عليها من قبل ١٧٤ دولة.

- الاتفاقية الدولية رقم ٨٧ الخاصة بالعمل بشأن الحرية النقابية وحماية حق التنظيم.

● تم تبنيها فى التاسع من يوليو ١٩٤٨.

● تم العمل بها فى الرابع من يوليو ١٩٥٠.

● صدقت عليها مئة وخمسون دولة.

– الاتفاقية الدولية رقم ٩٨ بشأن حق التنظيم والمفاوضة الجماعية.

● تم تبنيها فى الأول من يوليو ١٩٤٩.

● تم العمل بها فى الثامن عشر من يوليو ١٩٥١.

● صدقت عليها مئة وستون دولة.

– الاتفاقية الدولية رقم ١٠٠ بشأن المساواة فى الأجور.

● تم تبنيها فى التاسع والعشرين من يونيو ١٩٥١.

● تم العمل بها فى الثالث والعشرين من مايو ١٩٥٣.

● صدقت عليها مئة وثمان وستون دولة.

– الاتفاقية الدولية رقم ١٠٥ بشأن إلغاء العمل الجبرى.

● تم تبنيها فى الخامس والعشرين من يونيو ١٩٥٧.

● تم العمل بها فى السابع عشر من يناير ١٩٥٩.

● صدقت عليها مئة وتسع وستون دولة.

– الاتفاقية الدولية رقم ١١١ بشأن التمييز (فى الاستخدام والمهنة).

● تم تبنيها فى الخامس والعشرين من يونيو ١٩٥٨.

● تم العمل بها فى الخامس عشر من يونيو ١٩٦٠.

● صدقت عليها مئة وتسع وستون دولة.

- الاتفاقية الدولية رقم ١٣٨ بشأن الحد الأدنى للسن.

● تم تبنيها فى السادس والعشرين من يونيو ١٩٧٣.

● تم العمل بها فى التاسع عشر من يونيو ١٩٧٦.

● صدقت عليها مئة وثمان وخمسون دولة.

- الاتفاقية الدولية رقم ١٨٢ بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال.

● تم تبنيها فى السابع عشر من يونيو ١٩٩٩.

● تم العمل بها فى التاسع عشر من نوفمبر ٢٠٠٠.

● صدقت عليها مئة وثلاث وسبعون دولة.

البيئـــة

- الاتفاقية الدولية لحماية النباتات.

● تبنتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO) فى نوفمبر ١٩٥١.

● تم العمل بها فى الثالث من أبريل ١٩٥٢.

١٧٧ طرفًا.

- الاتفاقيـة الخاصـة بالأماكن الرطبة ذات الأهميـة الدولية والمستخدمـة بصـفة خاصة كموطن ومأوى للحيوانات المتوحشة.

● تم التوقيع عليها فى الثانى من فبراير ١٩٧١.

● تم العمل بها فى الحادى والعشرين من ديسمبر ١٩٧٥.

١٥٩ طرفًا.

- الاتفاقية الخاصة بالتجارة الدولية فى أنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض (CITES).

● تم التوقيع عليها فى الثالث من مارس ١٩٧٣.

● تم العمل بها فى الأول من يوليو ١٩٧٥.

١٧٥ طرفًا.

- اتفاقية "ڤيينا" لحماية طبقة الأوزون.

● تم التوقيع عليها فى الثانى والعشرين من مارس ١٩٨٥.

● تم العمل بها فى الثانى والعشرين من سبتمبر ١٩٨٨.

١٩٦ طرفًا.

- بروتوكول "مونتريال" الخاص بالمواد التى تفقر طبقة الأوزو.

● تم التوقيع عليه فى السادس عشر من سبتمبر ١٩٨٧.

● تم العمل به فى الأول من يناير ١٩٨٩.

١٩٦ طرفًا.

- اتفاقية "بال" بشأن الرقابة على حركات نقل النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها.

● تم التوقيع عليها فى الثانى والعشرين من مارس ١٩٨٩.

● تم العمل بها فى الخامس من مايو ١٩٩٢.

١٧٥ طرفًا.

- اتفاقية الأمم المتحدة بشأن التغيرات المناخية.

- تم التوقيع عليها فى التاسع من مايو ١٩٩٢.
- تم العمل بها فى الحادى والعشرين من مارس ١٩٩٤.

١٩٤ طرفًا.

- الاتفاقية الخاصة بالتنوع البيولوجى.

- تم التوقيع عليها فى الخامس من يونيو ١٩٩٢.
- تم العمل بها فى التاسع والعشرين من ديسمبر ١٩٩٣.

١٩٣ طرفًا.

- بروتوكول "كيوتو" المتعلق باتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بالتغيرات المناخية.

- تم التوقيع عليه فى الحادى عشر من ديسمبر ١٩٩٧.
- تم العمل به فى السادس عشر من فبراير ٢٠٠٥.

١٩٢ طرفًا.

- اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بمكافحة التصحر فى البلدان المعرضة بشدة للجفاف و/أو التصحر فى أفريقيا بصفة خاصة.

- تم التوقيع عليها فى الرابع عشر من أكتوبر ١٩٩٤.
- تم العمل بها فى السادس والعشرين من ديسمبر ١٩٩٦.

١٩٤ طرفًا.

- بروتوكول "قرطاجنة" للوقاية من المخاطر البيوتقنية المتعلقة باتفاقية التنوع البيولوجى.

● تم التوقيع عليه فى التاسع والعشرين من يناير ٢٠٠٠.

● تم العمل به فى الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠٣.

١٦٠ طرفًا.

- اتفاقية "استوكهولم" بشأن الملوثات العضوية الثابتة.

● تم التوقيع عليها فى الثانى والعشرين من مايو ٢٠٠١.

● تم العمل بها فى السابع عشر من مايو ٢٠٠٤.

١٧٢ طرفًا.

المواصـلات

- اتفاقية توحيد بعض القواعد المتعلقة بالنقل الجوى الدولى.

● تم التوقيع عليها فى الثانى عشر من أكتوبر ١٩٢٩.

● تم العمل بها فى الثالث عشر من فبراير ١٩٣٣.

١٥٢ طرفًا.

- الاتفاقية الدولية الخاصة بخطوط الشحن.

● تم التوقيع عليها فى الخامس من أبريل ١٩٦٦.

● تم العمل بها فى الثامن عشر من يوليو ١٩٨٢.

١٥٩ طرفًا.

- الاتفاقية الخاصة بمعايرة السفن.

● تم التوقيع عليها فى الثالث والعشرين من يونيو ١٩٦٩.

● تم العمل بها فى الثامن عشر من يوليو ١٩٨٢.

١٥٠ طرفًا.

- الاتفاقية الدولية لسلامة الأرواح فى البحار.

● تم التوقيع عليها فى الأول من نوڤمبر ١٩٧٤.

● تم العمل بها فى الخامس والعشرين من مايو ١٩٨٠.

١٥٩ طرفًا.

- الاتفاقية الدولية لمعايير تدريب البحارة وإصدار التراخيص والخفارة.

● تم التوقيع عليها فى السابع من يوليو ١٩٧٨.

● تم العمل بها فى الثامن والعشرين من أبريل ١٩٨٤.

١٥٤ طرفًا.

المجال العام الدولى: قانون البحار

- اتفاقية الأمم المتحدة بشأن قانون البحار.

● تم التوقيع عليها فى العاشر من ديسمبر ١٩٨٢.

● تم العمل بها فى السادس عشر من نوڤمبر ١٩٩٤.

١٦١ طرفًا.

الثقافة والرياضة

- اتفاقية "برن" لحماية الأعمال الأدبية والفنية.
- تم التوقيع عليها فى التاسع من سبتمبر ١٨٨٦.
- تم العمل بها فى الخامس من ديسمبر ١٨٨٧.

١٦٤ طرفًا.

- الاتفاقية الخاصة بحماية التراث العالمى الثقافى والطبيعى
- تم التوقيع عليها فى السادس عشر من نوفمبر ١٩٧٢.
- تم العمل بها فى السابع عشر من ديسمبر ١٩٧٥.

١٨٧ طرفًا.

- الاتفاقية الدولية ضد تعاطى المنشطات فى الرياضة
- تم التوقيع عليها فى التاسع عشر من أكتوبر ٢٠٠٥.
- تم العمل بها فى الأول من فبراير ٢٠٠٧.

١٥٤ طرفًا.

مراجع الكتاب

ACOSTA R., « Aztèques », *Encyclopaedia Universalis.*

ADOLPH R. et COUGNY G., *Dictionnaire des parlementaires français de 1789 à 1899*, Bourloton Éditeur, 1899.

AGI Marc, *René Cassin, Prix Nobel de la paix (1887-1976)*, Perrin, 1998.

AGLIETTA Michel, « La régulation des systèmes monétaires dans l'histoire du capitalisme », *in* BEAUJARD Philippe, BERGER Laurent et NOREL Philippe, *Histoire globale, mondialisations et capitalisme*, La Découverte, 2009.

AIGLE Denise, « Le grand jasaq de Gengis-Khan, l'empire, la culture mongole et la sharī'a », *Journal of the Economic and Social History of the Orient*, vol. 47, 2004.

AMALRIC Jacques, « Pékin hausse le ton », *Alternatives internationales*, 3/2010, n° 46, p. 6.

AMBROSIUS Lloyd E., *Wilsonianism. Woodrow Wilson and His Legacy in American Foreign Relations*, Palgrave MacMillan, 2002.

— *Woodrow Wilson and the American Diplomatic Tradition: The Treaty Fight in Perspective*, Cambridge University Press, 1987.

AMIEL Olivier, « Le solidarisme, une doctrine juridique et politique française de Léon Bourgeois à la Ve République », *Revue d'histoire politique*, 2009/1.

ANDRÉANI Gilles, « Gouvernance globale : origines d'une idée », *Politique étrangère*, n° 3, juillet-septembre 2001.

ARCHIBUGI D., *Cosmopolitan Democracy : An Agenda for a New World Order*, Polity and Blackwell Publishers, 1995.

ARCHIBUGI D. et KÖHLER M., *Re-Imagining Political Community*, Polity and Blackwell Publishers, 1998.

ARON Raymond, *République impériale. Les États-Unis dans le monde, 1945-1972*, Calmann-Lévy, 1973.

ASIMOV Isaac, *Le Cycle de fondation*, Gallimard Jeunesse, 2000, 5 tomes.

— *Quand les ténèbres viendront*, Denoël, 1999.

AUDI Paul, « La pitié est-elle une vertu ? », *Dix-huitième siècle*, n° 38, 2006.

AUDIER Serge, *Léon Bourgeois : fonder la solidarité*, Michalon, 2007.

— « Léon Bourgeois (1851-1925), juriste et ange de la paix », *Revue du MAUSS*, 2009/1, n° 33.

AUDOUIN-ROUZEAU Stéphane, AZÉMA Jean-Pierre *et al.*, *Naissance et mort des empires*, Perrin, coll. « Tempus », 2007.

AUERBACK Jeffrey A., *The Great Exhibition of 1851: A Nation on Display*, Yale University Press, 1999.
BAHA'U'LLAH, *The Kitab-I-Aqdas: The Most Holy Book*, Bahai Pub Trust, 1992.
BAIROCH Paul et LEVY-LEBOYER Maurice, *Disparities in Economic Development Since the Industrial Revolution*, Palgrave MacMillan, 1981.
BALARD Michel, GUILLERME Jacques et ROUX Michel, « Gênes », *Encyclopediae Universalis.*
BANCAL Jean, « Pierre Joseph Proudhon », *Encyclopaedia Universalis.*
BARATTA Josep Preston, *The Politics of World Federation : From World Federalism to Global Governance*, Library of Congress, 2004.
BARNETT A. et HENDERSON C., *Debating Globalization*, Polity Press, 2005.
BARTHALAY Bernard, *Le Fédéralisme*, PUF, 1981.
BAUCHAMP Suzanne (dir.), *Le Fédéralisme : les réalités européennes, l'expérience canadienne : actes du débat de Paris*, 11 juin 2002, vol. IV, Les Canadiens en Europe, 2003.
BAUDOU Jacques, *La Science-Fiction*, PUF, 2003.
BAUER Alain, « Les secrets maçonniques », *Pouvoirs*, 2001/2, n° 97.
— « Relations internationales et franc-maçonnerie », *Revue internationale et stratégique*, 2004/2, n° 54.
BEAUJARD Philippe, BERGER Laurent et NOREL Philippe, *Histoire globale, mondialisations et capitalisme*, La Découverte, 2009.
BECK Ulrich, *La Société du risque : sur la voie d'une autre modernité*, Flammarion, 2003.
— « La société du risque globalisé revue sous l'angle de la menace terroriste », *Cahiers internationaux de sociologie* 1/2003, n° 114, p. 27-33.
— « Redéfinir le pouvoir à l'âge de la mondialisation : huit thèses », *Le Débat*, 3/2003, n° 125, p. 75-84, article initialement paru dans la revue *Dissent*, automne 2001.
— *Pouvoirs et contre-pouvoirs à l'heure de la mondialisation*, Flammarion, 2005.
BEN KHEMIS Anne, « Électeurs d'Empire », *Encyclopaedia Universalis online.*
BERCHE Patrick, « Vers des armes biologiques de nouvelle génération », *Politique étrangère*, 2005.

BEREND I., NGUYEN T. et SERVAIS P., *Histoire économique de l'Europe du XXe siècle*, De Boeck, 2008.

BERNARD Jean-Philippe et BRUN Daniel, « Chemins de fer », *Encyclopaedia Universalis*.

BERNASCONI Gabriel, « De l'universalisme au transnational : le Comité international olympique, acteur atypique des relations internationales », *Bulletin de l'Institut Pierre-Renouvin*, n° 31, printemps 2010.

BERSTEIN Serge et MILZA Pierre, *Histoire du XXe siècle*, Hatier, coll. « Initial », 1996.

— *Histoire du XIXe siècle*, Hatier, 2004.

BERTEAU David J., « Resourcing the National Defense Strategy: Implications of Long Term Defense Budget Trends », Statement before the House Armed Services Committee, 18 novembre 2009.

BERTHE Jean-Pierre, « Esclavage », *Encyclopaedia Universalis*.

BERTRAND Maurice, *L'ONU*, La Découverte, 2006.

BHOURASKAR, Digambar, *United Nations Development Aid: A Study in History and Politics*, Academic Foundation, 2007.

BLACHER Philippe, *Droit des relations internationales*, Lexis Nexis Litec, 2008.

BLOOM Oliver, « Nuclear Weapons and the Nation's Long Term Fiscal Future », Center for Strategic and International Studies, mai 2010.

BOEMECKE M.F., FELDMAN G.D. et GLASER E. (dir.), *The Treaty of Versailles. A Reassessment After 75 Years*, Cambridge University Press, 1998.

BOLI J. et THOMAS G.M. (dir.), *Constructing World Culture, INGOs since 1875*, Stanford University Press, 1999.

BONIFACE Pascal, « Les États-Unis pris dans l'engrenage militaire », *Challenges*, 14 février 2008.

BORGEAUD P., « Propositions pour une lecture conjointe des mythes bibliques et classiques », *Le Français aujourd'hui*, 4/2006, n° 155, p. 21-28.

BOSCO David L., *Five to Rule Them All: The UN Security Council and the Making of the Modern World*, Oxford University Press, 2009.

BOUDON Jacques-Olivier, *Histoire du Consulat et de l'Empire, 1799-1815*, Perrin, coll. « Tempus », 2003.

BOULAIRE Alain, « Maîtrise de la navigation (repères chronologiques) », *Encyclopaedia Universalis*.

BOURGEOIS Léon, *Pour la Société des Nations*, Fasquelle, 1910.

— *Solidarité*, Presses universitaires du Septentrion, 1998.

BOURGEOIS Nicolas, *Les Théories du droit international chez Proudhon, le fédéralisme et la paix*, Librairie des sciences politiques et sociales, 1927.

BOURLONTON E., ROBERT A. et COUGNY G., biographie de Félix Esquirou de Parieu, accessible en ligne sur le site de l'Assemblée nationale, *Dictionnaire des parlementaires français de 1789 à 1889*, Bourloton Éditeur, 1891.

BOUWSMA William J., *Concordia Mundi: The Career and Thought of Guillaume Postel (1510-1581)*, Harvard University Press, 1957.

BOWMAN M.J. et HARRIS D.J. (dir.), *Multilateral Treaties : Index and Current States*, Butterworths, 1984.

BRAUDEL Fernand, « Charles Quint, témoin de son temps 1500-1558 », in *Écrits sur l'Histoire*, t. II, Flammarion, coll. « Champs », 1994.

— *Civilisation matérielle, économie et capitalisme, XV^e-XVIII^e siècle*, t. 1 : *Les structures du quotidien*, t. 2 : *Les jeux de l'échange*, t. 3 : *Le temps du monde*, Le Livre de poche, 1993.

BREDIN Jean-Denis, « Secret, transparence et démocratie », *Pouvoirs*, n° 97, 2001.

BRIAND Aristide, Discours devant la X^e session de l'Assemblée de la Société des Nations, Genève, Salle de la Réformation, le 5 septembre 1929.

BRINKLEY Douglas et FACEY-CROWTHER David R. (dir.), *The Atlantic Charter*, MacMillan, 1994.

BROUE Pierre, BOIS Jacqueline, BROHM Jean-Marie, STREIFF Andréas, *Du Premier au Deuxième Congrès de l'Internationale communiste : mars 1919-juillet 1920*, Études et documentation internationales, 1979.

BURRIN Philippe, « Adolf Hitler », *Encyclopaedia Universalis*.

BUSKE A. et MUNCH I., *International Law : The Essential Treaties and Other Relevant Documents*, Walter de Gruyter, 1985.

CAHEN Claude, *L'Islam : des origines au début de l'empire ottoman*, Bordas, coll. « Histoire universelle », 1970.

CAIRE Guy, « Léon Bourgeois », *Encyclopaedia Universalis.*
CAMELOT Pierre Thomas, « Gélase I[er], saint, pape », *Encyclopaedia Universalis.*
CARCASSONNE Guy, « Le trouble de la transparence », *Pouvoirs*, n° 97, 2001.
CARROUE Laurent, COLLET Didier et RUIZ Claude, *Les Mutations de l'économie mondiale du début du XX[e] siècle aux années 1970*, Bréal, 2005.
CHABALIER Lucas, *Les Néoconservateurs et la question irakienne de la guerre du Golfe à 2005*, chapitre 2 : « Le néoconservatisme de troisième âge », n. p.
CHABOUD Jack, *La Franc-Maçonnerie : histoire, mythes et réalités*, Librio, 2004.
CHAMPION Jean-Marcel, « Jules Sébastien Dumont d'Urville », *Encyclopaedia Universalis.*
CHAPONIÈRE Corinne, *Henry Dunant, la croix d'un homme*, Perrin, 2010.
CHARLE Christophe, « Le monde britannique, une société impériale (1815-1919) ? », *Cultures et Conflits* (en ligne : http://conflits.revues.org/index17849.html).
CHENU Lucie, « Isaac Asimov », *Encyclopaedia Universalis.*
CHESNE Dora, « République populaire de Chine – Bilans annuels de 1981 à 2011 », in *L'État du monde*, La Découverte, 2011.
CHESNEAUX Jean, « Chine, histoire jusqu'en 1949 », *Encyclopaedia Universalis.*
CHONGGUO C., *Chine : l'envers de la puissance*, Mango, 2005.
CHUA Amy, *Day of Empire. How Hyperpowers Rise to Global Dominance – And Why They Fall*, Doubleday, 2007.
CLASTRES Patrick, « La renaissance des Jeux olympiques, une invention diplomatique », *Outre-Terre*, 2004/3, n° 8.
— « Le Comité international olympique : allié ou rival de l'ONU ? », *Outre-Terre*, 2004/3, n° 8.
— « Playing with Greece. Pierre de Coubertin and the Motherland of Humanities and Olympics », *Politique, culture, société*, n° 12, septembre-décembre 2010.
CLINGINGSMITH David et WILLIAMSON Jeffrey G., « Deindustrialization in 18th and 19th century India : Mughal decline, climate shocks and British industrial ascent », *Explorations in Economic History*, 45 (2008), p. 209-234.

CLOVER Frank M., « Geiseric and Attila », *Historia : Zeitschrift für alte Geschichte*, vol. 22, n° 1, 1973.
COMBE Jean-Marc, « Traction ferroviaire (France) – (repères chronologiques) », *Encyclopaedia Universalis*.
CONSTANT Fred, *La Citoyenneté*, Montchrestien, coll. « Clefs », 2000.
CORDESMAN Anthony H., HAMMOND Robert et D'AMATO Jordan, « The Macroeconomics of US Defense Spending, Problems in Federal Spending, and Their Impact on National Security », Center for Strategic and International Studies, novembre 2010.
COUFFIGNAL Georges, « Amérique latine – Évolution géopolitique », *Encyclopaedia Universalis*.
COULMAS Peter, *Les Citoyens du monde. Histoire du cosmopolitisme*, Albin Michel, coll. « Idées », 1995.
COUTANSAIS Cyrille P., « La Chine au miroir de la mer », *Revue internationale et stratégique*, n° 78, février 2010.
CRANE Keith, « Forecasting China Military Spending Through 2025 », Research Brief, 2005.
CROISAT Maurice, *Le Fédéralisme dans les démocraties contemporaines*, Montchrestien, 1999.
CROZIER Michel, HUNTINGTON Samuel P. et WATANUKI Joji, *The Crisis of Democracy : Report on the Governability of Democracies to the Trilateral Commission*, New York University Press, 1975.
DAILLIER Patrick et PELLET Alain, *Droit international public*, LGDJ, 2002.
DALE Frederic, *The Muslim Empires of the Ottomans, Safavids, and Mughals*, Cambridge University Press, 2010.
DALMEDICO Amy Dahan, *Les Modèles du futur*, La Découverte, 2007, chap. V.
DAUMAS François, « Égypte antique (histoire) – L'Égypte pharaonique », *Encyclopaedia Universalis*.
DAVIS G., *My Country is the World*, Nwo Pubns, 1984.
DEBOUZY Marianne, « Franklin Delano Roosevelt », *Encyclopaedia Universalis*.
DEGENHARDT H.W., *Treaties and Alliances of the World*, Cartermill International, 1981 (3e éd.).
DELPECH Thérèse, « Le biologique, arme du XXIe siècle », *Politique étrangère*, 2005.
DELPERÉE Francis, *Le Fédéralisme en Europe*, PUF, 2000.

DENT Martin J., *Identity Politics : Filling the Gap Between Federalism and Independence*, Ashgate Publishing, 2004.

DERAISON Max, *La Franc-Maçonnerie dans tous ses états*, L'Harmattan, 2007.

DESCHAMPS Hubert, « Formation des empires africains », *Encyclopaedia Universalis*.

DESQUILBET Jean-Baptiste et NENOVSKY Nikolay, « Confiance et ajustement dans les régimes d'étalon-or et de caisse d'émission », *Mondes en développement*, 2/2005, n° 130.

DEVIN Guillaume, *L'Internationale socialiste*, Presses de la Fondation nationale des sciences politiques, 1993.

DEVINE Michael J., « Welles, Sumner », in *American National Biography*, Oxford University Press, 1999, v. 23.

DEVRIES Jan, « On the Modernity of the Dutch Republic », *The Journal of Economic History*, vol. 33, n° 1, mars 1973.

D'HOMBRES E., « Pour la Paix par la Société des Nations : la laborieuse organisation d'un mouvement français de soutien à la Société des Nations (1915-1920) », *Revue d'éthique et de théologie morale*, 2010/3, n° 260.

DIAMOND William, *The Economic Thought of Woodrow Wilson*, The Johns Hopkins University Press, 1943.

DIENG Bassirou et KESTELOOT Lilyan, *Les Épopées d'Afrique noire*, Karthala, 2009.

DIESBACH Ghislain de, « Thomas Paine ou Payne », *Encyclopaedia Universalis*.

DILKE C.W., *Greater Britain. A Record of Travel in English-speaking Countries, during 1866 and 1867*, MacMillan, 1866-1867, 2 volumes.

DOYLE Michael W., « Stalemate in the North-South Debate: Strategies and the New International Economic Order », *World* Politics, vol. 35, n° 3, avril 1983.

DREYER Edward L., *Zheng He : China and the Oceans in the Early Ming Dynasty, 1405-1433*, Longman, 2006.

DUDDEN Arthur P. (dir.), *Woodrow Wilson and the World of Today*, University of Pennsylvania Press, 1957.

DUNANT H., *Un souvenir de Solferino*, Academische Boekhandel, Delsman et Xolthenius, 1902.

— *Mémoires*, L'Âge d'homme, 1971.

DUNCAN Ewing, *The Calendar: The 5000-Year Struggle to Align the Clock and the Heavens, and What Happened to the Missing Ten Days*, Fourth Estate, 1998.
DUMEZIL Bruno, *Les Racines chrétiennes de l'Europe*, Fayard, 2005.
— *Pouvoirs, Église et société dans les royaumes de France, de Bourgogne et de Germanie aux X^e^ et XI^e^ siècles*, Ellipses, 2008.
DUPUY Lionel, *Jules Verne espérantiste ! Une langue universelle pour une œuvre atemporelle*, SAT Amikaro Éd., 2009.
DUTA Promeet, « Mali : historical Empire », *Encyclopaedia Britannica*.
DUVERGER Christian, « La fin des Mayas : un mythe qui a la vie dure », *L'Histoire*, n° 316, 2007.
EAGLETON C., « The Charter adopted at San Francisco », *The American Political Science Review*, vol. 39, n° 5, octobre 1945.
EINAUDI Luca, *Money and Politics : European Monetary Unification and the International Gold Standard (1865-1873)*, Oxford University Press, 2001.
ELAZAR Daniel J., « Diversité religieuse et fédéralisme », *Revue internationale des sciences sociales*, 2001/1, n° 167, p. 65-69.
EPSTEIN Steven A., *Genoa and the Genoese. 958-1528*, The University of North Carolina Press, 1998.
ETIENNE Gilbert, « La Chine et les Chinois de l'extérieur », *Relations internationales*, n° 141, janvier 2010.
FABRE Thierry, « L'incroyable parcours des produits "made in monde" », *Capital*, n° 186, mars 2007.
FAY B., *Complocratie*, Éditions du Moment, 2011.
FELDMAN Jean-Philippe, *La Bataille américaine du fédéralisme*, PUF, 2004.
FICQUET Eloi, « Somalie », *Encyclopaedia Universalis*.
FLEINER Thomas, « Gérer la diversité », *Revue internationale des sciences sociales*, 2001/1, n° 167, p. 35-42.
FOHLEN Claude, « Doctrine de Monroe », *Encyclopaedia Universalis*.
FOLZ Robert, « Charlemagne », *Encyclopaedia Universalis*.
FOMERAND Jacques, « Nations unies (O.N.U.) », *Encyclopaedia Universalis*.
FONTENAY Elisabeth de, « Le propre de l'homme », *in* Pascal PICQ et Yves COPPENS (dir.), *Aux origines de l'humanité*, t. 2, Fayard, 2001.
FORBES MANZ Beatrice, « Tamerlane and the Symbolism of Sovereignty », *Iranian Studies*, vol. 21, 1988.

FOURIER C., *Œuvres complètes, 1841-1845*, Anthopos, 1966-1968.
FRAYSSE Olivier, « Le coût de la "guerre contre la terreur" : Afghanistan, Irak, États-Unis », *Outre-Terre*, n° 13, 2005.
FREIESLEBEN John, *Managing Change at the United Nations*, Center for UN Reform Education, 2008.
FROMKIN David, « What is Wilsonianism ? », *World Policy Journal*, printemps 1994.
GAINOT Bernard, « L'abbé Grégoire et la place des Noirs dans l'histoire universelle », *Gradhiva*, n° 10, février 2009.
GAUCREAULT-DESBIENS J.-F. et GELINAS F. (dir.), *Le Fédéralisme dans tous ses états : gouvernance, identité et méthodologie*, textes issus du colloque international sur le fédéralisme tenu à la faculté de droit de l'université McGill à Montréal, Bruxelles, Bruylant, Cowansville (Québec), Y. Blais, DL, 2005, p. 3-191.
GHEORGHIU Virgil, *La Vie de Mahomet*, Éditions du Rocher, 2002.
GIBB Hamilton Alexander Rosskeen, *The New Encyclopaedia of Islam*, Brill, 1960.
GILCHRIST H., « Political Disputes : Dumbarton Oaks and the Experience of the League of Nations », *Proceedings of the Academy of Political Science*, vol. 21, n° 3, mai 1945.
GODECHOT Jacques, « Napoléon Ier Bonaparte empereur des Français », *Encyclopaedia Universalis*.
GOODRICH Leland M. et HAMBRO E., *Charter of the United Nations: commentary and Documents*, World Peace Foundations, 1946.
GOUILLARD Jean et MESLIN Michel, « Césaropapisme », *Encyclopaedia Universalis*.
GOUKOWSKY Paul, « Alexandre le Grand », *Encyclopaedia Universalis*.
GOURDON Vincent, « Naissance de la Société des Nations », *Encyclopaedia Universalis*.
GRANET Marcel, *La Pensée chinoise*, Albin Michel, 1980, chapitre 3.
— *La Civilisation chinoise*, Albin Michel, 1994.
GREEN P., *Alexander the Great and the Hellenistic Age*, Weidenfeld & Nicolson, 2008.
GREENE Francis R., « Madison's View of Federalism in "The Federalist" », *Publius*, vol. 24, n° 1, hiver 1994.
GRIEVE Ann Daphné, « Aldous Huxley », *Encyclopaedia Universalis*.
GROSDIDIER DE MATONS José, « Justinien Ier », *Encyclopaedia Universalis*

GRIAULE Marcel, *Dieu d'eau*, Fayard, 1966.

GRIN François, *L'Enseignement des langues comme politique publique*, rapport au Haut Conseil à l'évaluation de l'école, France, septembre 2005.

— « Les enjeux financiers de l'hégémonie linguistique en Europe », in *Conseil supérieur de la langue française*, Bruxelles, Duculot, 2006.

GROUSSET René, *L'Empire des steppes. Attila, Gengis-Khan, Tamerlan*, Payot, 2001.

GRUNWALD Constantin de, « Ivan IV le Terrible », *Encyclopaedia Universalis*.

GUÉRIN Jean-Yves, « 1984, livre de George Orwell », *Encyclopaedia Universalis*.

GUIEU J.-M., « De la "paix armée" à la paix "tout court", la contribution des pacifistes français à une réforme du système international, 1871-1914 », *Bulletin de l'Institut Pierre-Renouvin*, 2/2010, n° 32, p. 81-109.

— « Léon Bourgeois (1851-1925) », *Guerres mondiales et conflits contemporains*, 2006/2, n° 222.

GUTTMANN Allen, *The Olympics: A History of the Modern Games*, University of Illinois Press, 1992.

HABERMAS Jürgen, *Après l'État-nation. Une nouvelle constellation politique*, Fayard, 2000.

HADOT Pierre, « Ambroise de Milan 339-397 », *Encyclopaedia Universalis*.

HAMILTON Marci A., « The Elusive Safeguards of Federalism », *Annals of the American Academy of Political and Social Science*, vol. 574, « The Supreme Court's Federalism : Real or Imagined ? », mars 2001.

HAMPATE BA Amadou, *Aspects de la civilisation africaine*, Présence africaine, 1995.

HAROUEL Véronique, *Histoire de la Croix-Rouge*, PUF, 1999.

HARRIS D.J. et SHEPHERD J.A., *An Index of British Treaties*, vol. 4 : *1969-1988*, HMSO, 1991.

HART Marjolein T., « Cities and Statemaking in the Dutch Republic, 1580-1680 », *Theory and Society*, vol. 18, n° 5, *Special Issues on Cities and States in Europe, 1000-1800*, septembre 1989.

HEADLEY John M., *The Emperor and His Chancellor : A Study of the*

Imperial Chancellery Under Gattinara, Cambridge University Press, 1983.

HEBERT J.-P., « L'Europe, vraie puissance militaire mondiale », *L'Économie politique*, n° 020, octobre 2003.

HEGEL G.W.F., *La Philosophie de l'histoire*, La Pochothèque, 2009.

— *Principes de la philosophie du droit*, Flammarion, 1999.

— *Phénoménologie de l'esprit*, Gallimard, 1993.

HELD David, *Democracy and the Global Order : From the Modern State to Cosmopolitan Governance*, Polity Press, 1995.

HELD David, MCGREW Anthony, GOLDBLATT David et PERRATON Jonathan, *Global Transformations : Politics, Economics and Culture*, Polity, 1999, chap. I.

HEMMER H. et LEJAY P., *Les Pères apostoliques*, Éditions du Cerf, 1926.

HENDRICKSON David C., *Union, Nation or Empire, The American Debate over International Relations, 1789-1941*, University Press of Kansas, 2009.

Histoire de l'Internationale : 1862-1872, Éditions d'histoire sociale, 1968.

HOBSBAWM Eric, *Industry and Empire : From 1750 to the Present Day*, Penguin, 1999 (rééd.).

HOLSTI K.J., « Governance without Government, Polyarchy in 19th Century European International Politics », *in* J. ROSENAU et E. CZEMPIEL (dir.), *Governance Without Government*, Cambridge University Press, 1992, p. 30-57.

HOOPES Townsend et BRINKLEY Douglas, *FDR and the Creation of the U.N.*, Yale University Press, 1997.

HORNUNG Erik, *Les Dieux de l'Égypte*, Le Rocher, 1995.

HOURCADE Jean-Claude, « Des liens compliqués entre sciences et politique à propos du GIEC », *Projet*, 2009/6, n° 313.

HUGH-JONES E.M., *Woodrow Wilson and American Liberalism*, English Universities Press, 1947.

HUGO Victor, *Actes et paroles*, in *Œuvres complètes*, Robert Laffont, 2002.

HUXLEY Aldous, *Le Meilleur des mondes*, Plon, 1933.

IMMERMAN Richard H.I., *Empire for Liberty. A History of American Imperialism from Benjamin Franklin to Paul Wolfowitz*, Princeton University Press, 2010.

Institut international d'études stratégiques, *The Military Balance*, 2010.

IROKO ABIOLA Félix, *L'Homme et les Termitières en Afrique*, Karthala, 1996.
ISRAEL Jonathan, *The Dutch Republic: Its Rise, Greatness, and Fall, 1477-1806*, Clarendon Press, 1995.
JACQUET Pierre, PISANI-FERRY Jean, TUBIANA Laurence, *Gouvernance mondiale*, rapport au Conseil d'analyse économique, 23 mai 2002.
JAEGER Gérard A., *Henry Dunant, l'homme qui inventa le droit humanitaire*, L'Archipel, 2009.
JAFFRELOT Christophe, POUCHEPADASS Jacques, « Inde (le territoire et les hommes) – Histoire », *Encyclopaedia Universalis.*
JENNINGS Francis, *The Creation of America. Through Revolution to Empire*, Cambridge University Press, 2000.
JOANNES Francis, « La ville au centre du monde », *L'Histoire*, n° 301, septembre 2005.
JOQUIN Jacques, *Parlons esperanto. La langue internationale*, L'Harmattan, 2004.
KAGAN Frederick, « Wishful Thinking on War. The National Defense Panel Gets It Wrong », *The Weekly Standard*, 15 décembre 1997.
KAGAN Robert, « A Retreat From Power ? », *Commentary*, juillet 1995.
— *La Puissance et la Faiblesse. Les États-Unis et l'Europe dans le nouvel ordre mondial*, Hachette, 2003.
KAPLAN Michel et ZIMMERMANN Michel, « Les carolingiens, genèse et échec de l'unité chrétienne », in *Moyen Âge, IVe-Xe siècle*, Bréal, 1994.
KASPI André, « Thomas Jefferson », *Encyclopaedia Universalis.*
— « Thomas Woodrow Wilson », *Encyclopaedia Universalis.*
KAVASS I.I. et SPRUDZS A., *UST Cumulative Index 1950-1970 United States Treaties and Other International Agreements*, W.S. Hein, 1973.
KAYA A., *Global Inequality*, Polity, 2007.
— *Global Inequality*, Polity Forthcoming, 2006.
KERSHAW Ian, *Hitler*, Flammarion, 2010.
KESSLER Denis, « L'entreprise entre transparence et secret », *Pouvoirs*, n° 97, 2001.
KEYNES J.M., *Théorie générale de l'emploi, de l'intérêt de la monnaie*, Payot, 1963.
KISS Alexandre, « Isolationnisme », *Encyclopaedia Universalis.*
KOCH H.W., « Hitler and the Origins of the Second World War :

Second Thoughts on the Status of Some of the Documents », *The Historical Journal*, vol. 11, n° 1, 1968.

KRIEGEL Annie, *Les Internationales ouvrières (1864-1943)*, PUF, 1970.

KRISTOL William, cité *in* Gary SCHMITT, « Response to Asmus and Pollack », 24 juillet 2003.

LABORIE Léonard, « En chair et en normes. Les participants aux conférences de l'Union internationale des télécommunications, de sa fondation à sa refondation (1865-1947) », *Flux*, 4/2008, n° 74, p. 92-98.

— « Mondialisation postale. Territoires et innovations tarifaires dans la seconde moitié du XIX[e] siècle », *Histoire, Économie et Société*, 2007/2, p. 15-27.

LAGIER Raphaël, « Un outsider de la fondation de l'anthropologie : Georg Forster », *Revue d'histoire des sciences humaines*, n° 14, janvier 2006.

LAMOUROUX Christian, « Les Song : le grand essor », *L'Histoire*, n° 300, juillet 2005.

LAMY Pascal, *La Démocratie-Monde : pour une autre gouvernance globale*, Seuil, coll. « La République des idées », 2004.

— « Gouvernance globale : leçons d'Europe », discours devant la Commission économique des Nations unies pour l'Europe, pour la conférence Gunnar Myrdal, Genève, 22 février 2005.

— « Vers une gouvernance mondiale ? », Leçon inaugurale à l'Institut d'études politiques de Paris, 21 octobre 2005.

— discours à l'occasion de la cérémonie de remise du grade de Docteur Honoris Causa, au 450[e] anniversaire de l'université de Genève, 5 juin 2009.

— « The Role of the Multilateral Trading System in the Recent Economic Crisis », discours à l'université de Warwick, 15 juillet 2009.

— « La place du droit de l'OMC dans le droit international », conférence à l'École normale supérieure, 2 octobre 2009.

— « Gouverner l'interdépendance », intervention pour l'inauguration de l'année académique du Collège européen de Parme, 11 janvier 2010.

— « Globalizing Social-Democracy », discours à la Progressive Governance Conference on Jobs, Industry and Opportunities, Policy Network, Londres, 19 février 2010.

— « La gouvernance globale sur les pas de William Rappard », discours

au club diplomatique de Genève, 15 mars 2010.
— Discours au Bahrain Global Forum, Manama, 16 mai 2010.
— « L'expérience européenne et la gouvernance mondiale », *Commentaire*, été 2010.
— « The Changing Patterns of World Trade », discours pour le dixième anniversaire du World Trade Institute de Berlin, 1er octobre 2010.
— « Global Governance: From Theory To Practice », intervention en clôture d'une conférence de l'European University Institute, Florence, 19 février 2011.
LANERY Cécile, « Du magistère au ministère : remarques sur le *De officiis* d'Ambroise de Milan », *L'Information littéraire*, 3/2006, vol. 58.
LAPEYRE Henri, « Charles Quint », *Encyclopaedia Universalis*.
LAPORTE N., MORGAN K. et WORLEY M., *Bolshevism, Stalinism and the Comintern: Perspectives on Stalinization 1917-53*, Palgrave MacMillan, 2008.
LAURENT Éloi, « Écologie : de l'âge économique à l'âge social », *Les Grands Dossiers des sciences humaines*, 6/2010, n° 19.
LAVAU Georges, « 1984 (Nineteen Eighty-Four) de George Orwell », *Revue française de science politique*, vol. 59, 2009.
LE BOHEC Yann, « Trajan », *Encyclopaedia Universalis*.
LECOQ Patrice, « Incas », *Encyclopaedia Universalis*.
LEACH Edmund, « L'unité de l'homme : histoire d'une idée », communication au colloque « Les origines et le maintien des systèmes d'égalité et d'inégalité dans la société humaine », Columbia University, mars 1976. Repris dans *L'Unité de l'homme et autres essais*, Gallimard, 1980.
LECOURS André, « Nationalisme et fédéralisme au Canada : le débat sur la dualité », *Fédéralisme Régionalisme*, vol. 1, 1999-2000, « Nationalisme et démocratie ».
LEFORY Jean, *L'Aventure cartographique*, Belin, 2004.
LÉGER Alexis, *Mémorandum sur l'organisation d'un régime d'Union fédérale européenne*, 1er mai 1930.
LE GLAY Marcel, LE BOHEC Yann et VOISIN Jean-Louis, *Histoire romaine*, PUF, 2005.
LEROY Claude, « Emmène-moi autour du monde !... Ou comment Phileas Fogg est devenu reporter », in *Littérature et reportage : colloque international de Limoges*, 26-28 avril 2000.

LEVILLAYER Amaury, « Quelques réflexions sur l'universalisme romano-byzantin (IVe-VIIe siècle) », *Hypothèses*, 2007.
LÉVI-STRAUSS Claude, *Race et histoire*, Denoël, coll. « Médiations », 1952.
— *Le Regard éloigné*, Plon, 1983.
LÉVY-LEBOYER Maurice et BAIROCH Paul, *Disparities in Economic Development Since the Industrial Revolution*, Palgrave MacMillan, 1981.
MACALOON John J., *This Great Symbol : Pierre de Coubertin and the Origins of the Modern Olympic Games*, Routledge, 2008.
MACGREW A., *Governing Globalization*, Polity, 2002.
MADDISON A., *Contours of the World Economy, 1-2030 AD. Essays in Macro-Economic History*, Oxford University Press, 2007.
MADDISON Angus, « La Chine dans l'économie mondiale de 1300 à 2030 », *Outre-Terre*, n° 15, février 2006.
MAIN Steven J., « The Mouse That Roared, or the Bear that Growled ? Russia's Lastest Military Doctrine (February 2010) », Defense Academy of the United Kingdom, septembre 2010.
MALLOY W.L., *Treaties, Conventions, International Acts, Protocols, and Agreements Between the United States and Other Powers, 1776-1919*, Governement Printing Office, 1910.
MANTRAN Robert, « Islam (Histoire) de Mahomet à la fin de l'Empire ottoman », *Encylopaedia Universalis online*.
— « Soliman le Magnifique ou Sulayman », *Encyclopaedia Universalis*.
— « Tamerlan, Timour ou Timur Leng dit », *Encyclopaedia Universalis*.
MARCHAL Roland *et al.*, « Somalie – Bilans annuels de 1983 à 2011 », in *L'État du monde*, La Découverte, 2011.
MARIN Armel, « Georges Clemenceau », *Encyclopaedia Universalis*.
MARITAIN Jacques, *Human Rights: Comments and Interpretations*, Wingate, 1949.
MARTINI E., « Restarting negotiations for the reform of the Security Council », Instituto Affari Internazionali, mai 2010.
MATHIEX Jean, *Civilisations impériales*, t. 1, Éditions du Félin, 2000.
MAULNY Jean-Pierre, « L'Union européenne et le défi de la réduction des budgets de défense », IRIS, septembre 2010.
MÉLANDRI Pierre, « Les États-Unis : "un empire qui n'ose pas dire son nom" ? », *Cités*, n° 20, avril 2004.

MÉNISSIER Thierry, « Concilier communauté des hommes et souveraineté mondiale : l'empire selon Dante », *Cités*, n° 20, 2004.
MERAND Jacques, « Alfred Nobel », *Encyclopaedia Universalis.*
MERCKLÉ Pierre, « La "science sociale" de Charles Fourier », *Revue d'histoire des sciences humaines*, 2006, n° 15, p. 69-88.
MEUNIER S. et NICOLAIDIS S., « The European Union as a Trade power », in *The International Relations of the European Union*, Hill & Smith, 2005.
MICHEL H., *Les Fascismes*, PUF, 1979.
MILLAR T.B. et WARD R., *Current International Treaties*, New York University Press, 1984.
MILZA Pierre, *Les Relations internationales de 1918 à 1939*, Armand Colin, coll. « Cursus », 2006.
MIRANDA Lin, MORSON Adrian, MURAVSKA Julia et VERLI Dorina, « Russia and the G8: An overview of Russia's integration into the G8 », University of Toronto, juin 2006 (http://www.g7.utoronto.ca/evaluations/csed/cs_integration.pdf).
MITRA S., « Langue et fédéralisme : le défi de la multi-ethnicité », *Revue internationale des sciences sociales*, 2001/1, n° 167, p. 53-63.
MOATTI Sandra, « Le nouveau Bretton Woods attendra », *Alternatives économiques*, 5/2009, n° 280, p. 53-53.
MOEZZI Mohammed Ali Amir, *Dictionnaire du Coran*, Robert Laffont, 2007.
MOLINARI Gustave de, *L'Abbé de Saint-Pierre, sa vie et ses œuvres*, Guillaumin & Cie, 1857.
MOLINIE-BERTRAND Annie et DUVIOLS Jean-Paul (dir.), *Charles Quint et la monarchie universelle*, Presses de l'université Paris-Sorbonne, 2001.
MOLLAT DU JOURDIN Michel, « Navigation maritime », *Encyclopaedia Universalis.*
MOLNAR Miklos, *Le Déclin de la Première Internationale: la Conférence de Londres de 1871*, Droz, 1963.
MOOREHEAD C., *Dunant's Dream: War, Switzerland and the History of the Red Cross*, HarperCollins, 1998.
MORIN Edgar et PIATTELLI-PALMARETTI Massimo, L'*Unité de l'homme, invariants biologiques et universaux culturels*, Seuil, 1974.
MOTLEY John Lothrop, *The Rise of the Dutch Republic*, Bickers & Son, 1883.

MOTT Tracy, « Kenneth Boulding, 1910-1993 », *The Economic Journal*, vol. 110, n° 464, Features, 2000.
MUSSO Pierre, *Saint-Simon et le saint-simonisme*, PUF, coll. « Que sais-je ? », 1999.
— *Les Télécommunications*, La Découverte, coll. « Repères », 2008.
NAUDON Paul, *Histoire générale de la franc-maçonnerie*, Office du livre, 1987.
N'DIAYE Tidiane, *La Longue Marche des peuples noirs*, Publibook, 2007.
NEGRI T. et HARDT M., *Empire*, Harvard University Press, 2001.
NELIS Jan, « Constructing fascist identity: Benito Mussolini and the myth of romanita », *The Classical World*, vol. 100, n° 4.
NICOLET Claude, « César », *Encyclopaedia Universalis*.
— *La Franc-Maçonnerie*, PUF, coll. « Que sais-je ? », 2002.
NIEROP T., *Systems and Regions in Global Politics : An Empirical Study of Diplomacy, International Organization and Trade 1950-1991*, John Wiley, 1994.
ORBAN Edmond, *Fédéralisme ? Super-État fédéral ? Association d'États souverains ?*, Hurtubise HMH, 1992.
ORWELL George, *1984*, Gallimard, 1950.
OSTROM Vincent, *The Meaning of American Federalism : Constituting a Self-Governing Society*, Institute for Contemporary Studies Press, 1991.
PACAUT Marcel, « Saint Empire Romain germanique », *Encyclopaedia Universalis*.
PARLARD J., GAGNON A.-G. et GAGNON B. (dir.), *Diversité et identités au Québec et dans les régions d'Europe*, P.I.E.-Peter Lang/Presses de l'université de Laval, DL, 2006, p. 13-117.
PARRY C., *The Consolidated Treaty Series*, vol. 226, Oceana Publications, 1919.
PELZ S., « Present at the Misconception ? The Negotiation of the New World Order, 1942-1946 », *Reviews in American History*, vol. 19, n° 3, septembre 1991.
PENIN Marc, « Expéditions maritimes de Zheng He », *Encyclopaedia Universalis*.
PETERSON W.J., TWITCHETT D.C. et FAIRBANK J.K., *The Cambridge History of China*, vol. 3 à 9, Cambridge University Press, 2002.
PETITEAU Natalie, *Napoléon de la mythologie à l'histoire*, Seuil, 1999.

PICQ Jean, *Une histoire de l'État en Europe. Pouvoir, justice et droit du Moyen Âge à nos jours*, Presses de Sciences Po, 2009.

PORTAL Roger, « Pierre Ier le Grand », *Encyclopaedia Universalis*.

PORTELLI Hugues, *L'Internationale socialiste*, Éditions ouvrières, 1983.

POTTER Pitman B., « The United Nations Charters and the Covenant of the League of Nations », *The American Journal of International Law*, vol. 39, n° 3, juillet 1945.

PRAT André, *L'Ordre maçonnique. Le droit humain*, PUF, 2003.

PRITHWINDRA Mukherjee, *Sri Aurobindo*, Desclée de Brouwer, 2000. (Contient une bibliographie en anglais et en traduction française.)

RAMEL Frédéric et JOUBERT Jean-Paul, *Rousseau et les relations internationales*, L'Harmattan, 2000.

RAMONET Ignacio « Espoirs écologiques », *Manière de voir*, 6/2005, n° 81.

RAWLS John, *The Law of Peoples*, Harvard University Press, 1999.

RÉBÉRIOUX Madeleine, « Jean Jaurès », *Encyclopaedia Universalis*.

RENAUD F., « L'indice de gouvernance mondiale (IGM) : pourquoi évaluer la gouvernance mondiale, pour quoi faire ? », *Forum pour une nouvelle gouvernance mondiale*, coll. « Cahiers de propositions », octobre 2008.

RENUCCI Paul, « Dante Alighieri », *Encyclopaedia Universalis*.

REQUEJO Ferran, « Diversité sociale et fédéralisme », *Revue internationale des sciences sociales*, 2001/1, n° 167, p. 43-51.

RICHARDOT Philippe, *Les Grands Empires : histoire et géopolitique*, Ellipses, 2003.

ROBERT Jean-Noël, *De Rome à la Chine. Sur les routes de la soie au temps des Césars*, Les Belles Lettres, 1997.

ROCKEFELLER Nelson, *The Future of Federalism*, Harvard University Press, 1962.

ROCLE Ronan, « Le GIEC, une institution d'expertise scientifique au service du politique », *Regards croisés sur l'économie*, 2009/2, n° 6.

ROHN P.H., *World Treaty Index*, V1-5, ABC Clio Information Services, 1975.

RUSSELL B., *Education and the Social Order*, Allen & Unwin, 1932.

— *In Praise of Idleness and Other Essays*, Allen & Unwin, 1935.

— *Has Man A Future ?*, Harmondsworth, 1961.

— *War Crimes in Vietnam*, Allen & Unwin, 1967.

SACHWALD F., *La Chine, puissance technologique émergente*, IFRI, 2007.

SAINT-PIERRE (abbé de), *Projet pour rendre la paix perpétuelle en Europe* [1713], Fayard, 1987.

SALLES Catherine, *L'Antiquité romaine*, Larousse, 2002.

SANDFRY Ralph, « China's military modernization: A look toward 2030 », Rand Corporation, Air War College, février 2008.

SAUVAGET Daniel, « George Orwell », *Encyclopaedia Universalis*.

SCHIMDT Rodney, « The Currency Transaction Tax: Rate and Revenue Estimates », Institut Nord-Sud, octobre 2007.

SHARP A., *The Versailles Settlement*, Palgrave MacMillan, 2008 (2e éd.).

SHEEHAN Colleen A., « Madison v. Hamilton : The Battle over Republicanism and the Role of Public Opinion », *The American Political Science Review*, vol. 98, n° 3, août 2004.

SHIH-SHAN Henry Tsai, *Perpetual Happiness : The Ming Emperor Yongle*, University of Washington Press, 2001.

SLOTERDIJK Peter, *Si l'Europe s'éveille. Réflexions sur le programme d'une puissance mondiale à la fin de l'ère de son absence politique*, Mille et une nuits, 2003.

SMITH Adam, *Théorie des sentiments moraux*, PUF, 1999.

SOURDEL Janine et Dominique, *Dictionnaire historique de l'Islam*, PUF, 1996.

SPITZ Pierre, « Fondation Nobel », *Encyclopaedia Universalis*.

SRI AUROBINDO, *Social and Political Thought : The Human Cycle – The Ideal of Human Unity – War and Self-Determination*, Birth Centenary Library, vol. 15, Pondichéry, 1971.

STARR Steven, « The Climatic Consequences of Nuclear War », *Bulletin of the Atomic Scientists*, 12 mars 2010.

STRAUSS Léon, « Guillaume II empereur d'Allemagne », *Encyclopaedia Universalis*.

STRESEMANN Gustav, Discours devant la Xe session de l'Assemblée de la Société des Nations, Genève, Salle de la Réformation, le 5 septembre 1929.

SY-WONYU Aïssatou, « Construction nationale et construction impériale aux États-Unis au XIXe siècle. Les paradoxes de la république impériale », *Cités*, n° 20, avril 2004.

TALADOIRE Éric, « Mayas », *Encyclopaedia Universalis.*
TAPIE Victor-Lucien, « Louis XIV roi de France », *Encyclopaedia Universalis.*
THOMPSON E. A., « Attila roi des Huns », *Encyclopaedia Universalis.*
THOMPSON John A., *Woodrow Wilson : Profiles in Power*, Pearson Education Limited, 2002.
THORNTON E.W., « The United Nations' Debt to the League of Nations », *Social Studies*, 47/5, mai 1956.
TINGYANG Zhao, « La philosophie du Tianxia », *Diogène*, n° 221, 2008/1, « Tendances actuelles de la philosophie politique en Chine ».
— *No World View for the World*, China People's University Press, 2003.
— *Studies of a Bad World, Political Philosophy as First Philosophy*, China People's University Press, 2009.
TOBIN J., entretien in *Der Spiegel*, 1er septembre 2001.
TOON Owen B. et ROBOCK Alan, « Local Nuclear War, Global Suffering », *Scientific American*, 2009.
TOON Owen B., ROBOCK Alan et TURCO Richard P., « Environmental Consequences of Nuclear War », *Physics Today*, décembre 2008.
TOULOUSE Anne, « Chroniques électorales américaines n° 15, La Défense », e-note de l'IFRI, avril 2009.
TRACHTENBERG Marc, « Versailles after Sixty Years », *Journal of Contemporary History*, vol. 17, n° 3, juillet 1982.
TROPER Michel, « Hans Kelsen », *Encyclopaedia Universalis.*
TUCKER Robert, « The Triumph of Wilsonianism ? », *World Policy Journal*, hiver 1993-1994.
TULARD Jean, *Dictionnaire Napoléon*, Fayard, 1987.
— *Napoléon, le pouvoir, la nation, la légende*, Le Livre de poche, 1997.
— *Les Empires occidentaux de Rome à Berlin*, PUF, 1997.
— *La France de la Révolution et de l'Empire*, PUF, 2004.
VAISSE Justin, « Les États-Unis sans Wilson : l'internationalisme américain après la guerre froide », *Critique internationale*, n° 3, printemps 1999.
VAISSE Maurice, Les *Relations internationales depuis 1945*, Armand Colin, 2005.
VAN PRAAG Nicholas, « Deadlock in the North-South Dialogue », *The World Today*, vol. 36, n° 12, décembre 1980.
VENAYRE Sylvain, « Abolition de l'esclavage dans le monde – (repères chronologiques) », *Encyclopaedia Universalis.*

— « Abolition de l'esclavage dans les colonies françaises », *Encyclopaedia Universalis.*

— « Victoria reine du Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande », *Encyclopaedia Universalis.*

VERDOODT Albert, *Naissance et signification de la Déclaration universelle des droits de l'homme*, Éditions Nauwelaerts, 1963.

VERGNIOLLE DE CHANTAL François, *Fédéralisme et antifédéralisme*, PUF, 2005.

VERNE Jules, *Le Tour du monde en quatre-vingts jours* (avec un dossier de Simone Vierne), GF-Flammarion, 1978.

— *Le Tour du monde en quatre-vingts jours* (avec un dossier de Valérie Lagier et Françoise Spiess), Gallimard, coll. « Folioplus classiques », 2004.

VIEILLE BLANCHARD Élodie, « Croissance ou stabilité ? », in *Les Modèles du futur*, La Découverte, 2007, p. 19-43.

VINCENT Philippe, *Droit de la mer*, Larcier, 2008.

VINDT Gérard, « Quand la Chine s'endormait », *Alternatives économiques*, n° 263, 2007.

WAKEMAN Frederic Jr, « Voyages », *The American Historical Review*, vol. 98, 1993.

WALLSTEIN René, « Télécommunications : Histoire », *Encyclopaedia Universalis.*

WATTS Ronald L., « Les principales tendances du fédéralisme au XX[e] siècle », *Revue internationale de politique comparée*, 2003/1, vol. 10, p. 11-18.

WEISSER Henry, *British Working-Class Movements and Europe : 1815-1848*, Manchester University Press, 1975.

WIARDA Howard J., « Cancún and after: The United States and the Developing World », *Political Science*, vol. 15, n° 1, hiver 1982, p. 40-48.

WIDMER Ted, *Ark of the Liberties, America and the World*, Hill and Wang, 2008.

WILL Pierre-Étienne, « Huit cents ans d'expansion », *L'Histoire*, n° 300, juillet 2005.

— « Les Ming, dynastie chinoise », *Encyclopaedia Universalis.*

YARBROUGH Jean, « Rethinking the Federalist's View of Federalism », *Publius*, vol. 15, n° 1, hiver 1995.

ZORGBIBE Charles, « L'Internationale socialiste : structure et idéologie », *Politique étrangère*, n° 1, 1969.

Documentaire

Le Vrai Pouvoir du Vatican, de Jean-Michel Meurice (2010).

Sites Internet

www.ledevoir.com/2007/03/31/137677.html
http://classiques.uqac.ca/classiques/Proudhon/PJ_proudhon_textes_choisis/5_mutuellisme_federalisme/mutuellisme_federalisme.pdf
www.hdr.undp.org/en/media/hdr_2004_slides_fr.ppt
www.cqpress.com/incontext/constitution/docs/bkgd_federalist. html
www.taurillon.org/Espagne-vers-une-Constelacion
www.tlfq.ulaval.ca/axl/Europe/espagnecatalogniestatut- 2006.htm
www.ameriquebec.net/actualites/2008/03/16-le-400eme-anniversaire-de-quebec-ne-doit-pas-etre-un-evenement-comme-les-autres.qc
www.resistancequebecoise.org/militantetunr%E9sistant. php
www.eurosduvillage.com/spip.php?page=forum&id_article=170&id_forum=687
http://portfolio.lesoir.be/main.php?g2_itemId=128391
www.droit.org/jo/19990321/INTX9800159L.html
www.conseil-constitutionnel.fr/textes/constit.htm
www.bundestag.de/htdocs_f/parlement/fonctions/cadre/loi_fondamentale.pdf
www.linternaute.com/histoire/motcle/46/a/1/1/tour_du_ monde.shtml
www.esperanto-sat.info/article669.html
www.linternaute.com/histoire/motcle/46/a/1/1/tour_du_monde.shtml
www.bruno-latour.fr/poparticles/poparticle/p096.html
www.banquemondiale.org
www.un.org/fr
www.ilo.org
http://web.worldbank.org
www.imf.org
www.unesco.org
www.minefi.gouv.fr/fonds_documentaire/pole_ecofin/international/rap_multilateral.htm
www.assemblee-nationale.fr pour les discours de Jean Jaurès
www.interpol.int
www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/
www.liberal-international.org/editorial.asp?ia_id=508
www.dinosoria.com/maya_science.htm

Documentaire

Le Vrai Pouvoir du Vatican, de Jean-Michel Meurice (2010).

Sites Internet

www.ledevoir.com/2007/03/31/137677.html

http://classiques.uqac.ca/classiques/Proudhon/PJ_proudhon_textes_choisis/5_mutuellisme_federalisme/mutuellisme_federalisme.pdf

www.hdr.undp.org/en/media/hdr_2004_slides_fr.ppt

www.cqpress.com/incontext/constitution/docs/bkgd_federalist. html

www.taurillon.org/Espagne-vers-une-Constelacion

www.tlfq.ulaval.ca/axl/Europe/espagnecatalognestatut- 2006.htm

www.ameriquebec.net/actualites/2008/03/16-le-400eme-anniversaire-de-quebec-ne-doit-pas-etre-un-evenement-comme-les-autres.qc

www.resistancequebecoise.org/militantetunr%E9sistant. php

www.eurosduvillage.com/spip.php?page=forum&id_article=170&id_forum=687

http://portfolio.lesoir.be/main.php?g2_itemId=128391

www.droit.org/jo/19990321/INTX9800159L.html

www.conseil-constitutionnel.fr/textes/constit.htm

www.bundestag.de/htdocs_f/parlement/fonctions/cadre/loi_fondamentale.pdf

www.linternaute.com/histoire/motcle/46/a/1/1/tour_du_ monde.shtml

www.esperanto-sat.info/article669.html

www.linternaute.com/histoire/motcle/46/a/1/1/tour_du_monde.shtml

www.bruno-latour.fr/poparticles/poparticle/p096.html

www.banquemondiale.org

www.un.org/fr

www.ilo.org

http://web.worldbank.org

www.imf.org

www.unesco.org

www.minefi.gouv.fr/fonds_documentaire/pole_ecofin/international/rap_multilateral.htm

www.assemblee-nationale.fr pour les discours de Jean Jaurès

www.interpol.int

www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/

www.liberal-international.org/editorial.asp?ia_id=508

www.dinosoria.com/maya_science.htm

Documents

CHAUVEAU Guy-Michel, LELLOUCHE Pierre et WARHOUVER Aloyse, Rapport d'information sur la prolifération des armes de destruction massive et de leurs vecteurs, Assemblée nationale, 2000.

Union of International Associations, *Yearbook of International Organizations*, Various Annuals, 1991

United Nations Treaty Series (www.un.org)

UN Centre of International Trade Law (www.un.org)

Stockholm International Peace Research Institute – Annual Yearbook and Other Publications

US Arms Control and Disarmament Agency – Arms Trade Statistics International

Institute for Strategic Studies – Annual Yearbook

National Defence Statistics Collections

UN Arms Trade Register

DEMAIN, QUI GOUVERNERA LE MONDE ?

LALUMIÈRE Catherine et LANDAU Jean-Pierre (dir.), *Rapport sur les négociations commerciales multilatérales*, 1999.

LANDAU Jean-Pierre (dir.), *Les Nouvelles Contributions financières internationales*, La Documentation française, 2004.

Résolution 60/1 « 2005 World Summit Outcome » adoptée par l'Assemblée générale le 24 octobre 2005.

Résolution 62/277 adoptée par l'Assemblée générale le 7 octobre 2008.

Résolution 64/301 adoptée par l'Assemblée générale le 14 octobre 2010.

« Rapport du Groupe de haut niveau du Secrétaire général sur la cohérence de l'action du système des Nations unies dans les domaines du développement, de l'aide humanitaire et de la protection de l'environnement : unis dans l'action », 21 février 2007.

Report of the Secretary-General's High-level Advisory Group on Climate Change Financing, 5 novembre 2010.

شكر وعرفان

أتقدم بوافر شكرى إلى كل من: "تيموثى أرنيرا"، و"جين أوزونيه"، و"كريستوف بلياس"، و"لوكا شاباليه"، و"فلوريان دوتيل"، و"جوليان دوران"، و"فلوريان جييو"، و"كاميل لوكوز"، و"لورين مورو"، و"بريتوين موكهرجى"، و"فرح أوتيلديت"، و"إليوت نوربيرات"، و"كارولين سوبيرو"، و"جوليان سلفستر"، و"كلاراتاردى"، و"كليرتيسو" الذين تفضلوا بعمل أبحاث حول نقاط محددة تدعم محاجاتى وتسمح لى بإثباتها بالدلائل. أشكر كذلك "رشيدة عزوز"، و"موريال كليريه"، و"بيتى روجيه" لتمكنهم من فك شفرة العديد من المخطوطات المتتالية. كل عرفانى لمن تبادلت معهم الحديث، حول موضوعات شتى، طويلاً قبل أن تطرق ذهنى فكرة ضمها فى كتاب. وأخص بامتنانى "بطرس بطرس غالى"، و"ميشيل كمدرسو"، و"جاك دولور"، و"ناثان جاردلز"، و"باسكال لامى"، و"جون بيير لوندو"، و"موازيه نيم"، و"شاشى تاروز". وأخيراً أتقدم بشكرى "لصوفى دى كلوزيه"، و"كلود دوران"، و"دينيس مارافال" لمراجعتهم بعناية فائقة النسخة الخطية من كتابى. غنى عن الذكر أننى أتحمل وحدى مسئولية هذا الكتاب وأتطلع لتلقى كتابات القراء بشأنه على بريدى الإلكترونى: J@attali.com

المؤلف فى سطور:

چاك آتالى

ولد چاك آتالى Jacques Attali فى الجزائر عام ١٩٤٣.

تخرج بتفوق فى المدرسة العليا للهندسة فى فرنسا عام ١٩٦٣.

حصل على درجة الدكتوراه فى الاقتصاد.

- قام بدراسات إضافية فى المدرسة العليا للمناجم ومعهد الدراسات السياسية والمدرسة العليا للإدارة.
- حصل على دكتوراه فخرية من عدة جامعات أجنبية.
- قام بتدريس النظريات الاقتصادية فى المدرسة العليا للهندسة وجامعة Paris-Dauphine.
- عمل طيلة عشر سنوات ١٩٨١ - ١٩٩١ مستشارًا لرئيس الجمهورية الفرنسية "فرنسوا ميتران".
- ترأس البنك الأوروبى للإنشاء والتعمير فى لندن فى الفترة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٣.
- عينه رئيس الجمهورية الفرنسية رئيسًا للجنة تحرير النمو الاقتصادى الفرنسى عام ٢٠٠٧.
- يكتب بانتظام المقال الافتتاحى لمجلة "L'Express" الفرنسية.
- عضو الأكاديمية العالمية للثقافات "Universal Academy of Cultures".

- صنفته مجلة "Foreign Policy" فى عددين لها صادرين فى ٢٠٠٨ و ٢٠١٠ باعتباره واحداً من أهم مئة مفكر فى العالم.

- ترجمت أعماله إلى أكثر من عشرين لغة.

- نذكر من أعماله: "أخوية اليقظانيين" و"كارل ماركس أو فكر العالم: سيرة حياة" و"قصة الخمسين عاماً القادمة" و"آفاق المستقبل" وغيرها.

المترجمة فى سطور:

د.سونيا محمود نجا

- حاصلة على درجة البكالوريوس فى الاقتصاد والعلوم السياسية– "شعبة العلوم السياسية" – جامعة القاهرة.

- درجة الماجستير والدكتوراه فى اللغة الفرنسية وآدابها – جامعة الإسكندرية.

دبلوم الترجمة فى جامعة السوربون.

- قامت بالتدريس فى كلية الآداب جامعة الإسكندرية من ١٩٧٩ وحتى عام ١٩٩٧، وبالتدريس فى كلية الآداب والعلوم الإنسانية– جامعة الملك عبد العزيز بالمملكة العربية السعودية من ١٩٩٧ وحتى عام ٢٠٠٤، وتقوم حاليا بالتدريس فى جامعة فاروس بالإسكندرية.

- ترأست قسم اللغة الفرنسية فى كلية اللغات والترجمة – جامعة فاروس – الإسكندرية من ٢٠٠٨ وحتى ٢٠١٠.

من أعمالها المترجمة إلى العربية

1 - CARRE, JEAN - MARIE, " Voyageurs et Ecrivains Français en Egypte, Imprimerie de l'Institut Français d'Archéologie Orientale, 1956 Tome1, 440 pages.

الناشر: مؤسسة جائزة عبد العزيز سعود البابطين للإبداع الشعرى ٢٠٠٦ .

2 - SAIAH- BAUDIS, YSABEL, " Oum Kalsoum L'étoile de L'Orient, Editions Du Rocher, 2004, 325 pages.

الناشر: المركز القومى للترجمة ٢٠٠٨ .

3 - BOISSONNAS, Fred." L'Egypte", Ed.. Paul Trembley, 1930, 162 pages.

الناشر: مكتبة الإسكندرية ٢٠١٢ .

4 - BON. François, "Préhistoire- La Fabrique de L'Homme, Collection" L'Univers Historique" Ed. du Seuil, 2009. 352 pages.

الناشر : المركز القومى للترجمة ٢٠١١ .

5 - BOULAHBEL, Marie-Claire "Entre journalisme et littérature feuilletonesque: la Nahda selon Ibrahim al Muwaylihi et ses contemporains", "CERNOM, 2010, 2 tomes, 678 pages.

الناشر: المركز القومى للترجمة ٢٠١٢ .

6 - SCHNAPPER, Dominique "Qu'est- ce que la citoyenneté?" Ed.Galimard, 2000, 306 pages.

الناشر: المركز القومى للترجمة ٢٠١٣ .

أعمال مترجمة إلى الفرنسية:

١- كتاب "عمارة من أجل عالم متغير" عن أعمال مؤسسة أغاخان.

الناشر مكتبة الإسكندرية- ٢٠٠٧ .

٢- الطاهر الحداد، كتاب "امرأتنا فى الشريعة والمجتمع" ١٩٣٠.

الناشر مكتبة الإسكندرية ٢٠١١.

٣- عبد العزيز جاويش، كتاب "الإسلام دين الفطرة".

الناشر مكتبة الإسكندرية ٢٠١٢.

التصحيح اللغوى: داليا سيد
الإشراف الفنى: حسن كامل